

مهرجان القراءة للجميع مكتبة الأسرة



موسوعة

وصف قصص

الموازين والنقود

تأليف: علماء الحملة الفرنسية

ترجمة: زهير الشايب

7

الجزء السادس



وصف مصر

الموازن والنقود

اسم العمل الفني: نقود و عملات كوفية

التقنية: رسم بالحبر الأسود لمسكوكات

المقاس: مقاسات مختلفة

مارسيل (١٧٧٦ - ١٨٥٤)

جان جوزيف مارسيل، عهد إليه بونابرت إدارة المطبعة القومية بمصر، وكان يقوم بنقل النصوص القرآنية، وقد عُيِّن بعد رحيل الحملة مديرًا للمطبعة القومية بباريس حتى يساعد في نشر موسوعة (وصف مصر) الذي أسهم بجهد وفير بها بأن قدّم دراسات فذة ووافية عن مقياس جزيرة الروضة وجامع ابن طولون، وطرّاز الخط الكوفي والعملات، إلى جانب إصداره لكتابين ضمنهما كافة معارفه عن العالم الإسلامي وعن تجاربه في مصر.

وفي اللوحة المنشورة على الغلاف يسجل الفنان مارسيل صورة لبعض العملات العربية، لم يغفل فيها أدق وأصعب التفاصيل للخطوط والأختام والطفرات وصور الوجوه في عناية بالغة واهتمام بالمناطق البارزة والغائرة.

محمود الهندي

وصف مصر

الحياة الاقتصادية في مصر

في القرن الثامن عشر

الجزء الثالث

الموازن والنقود

تأليف: صامويل برنار

ترجمة: زهير الشايب



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

موسوعة وصف مصر

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

وصف مصر

الحياة الاقتصادية في مصر

في القرن الثامن عشر

الجزء الثالث

الموازين والنقود

تأليف : صامويل برنار

ترجمة : زهير الشايب

الغلاف

والإشراف الفني :

الفنان : محمود الهندي

الإخراج الفني والتنفيذ :

صبرى عبدالواحد

المشرف العام :

د. سمير سرحان

على سبيل التقدير :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كان رهيباً في المكتبة العربية وأن تزيد رقعة القراءة والقراء، بل حظيت بالتحاف وتلف جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التنوير وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسانية المصرية والعربية على وجه الخصوص. ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالاً جماهيرياً رائعاً على الموسوعات التى أصدرتها. وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصدارات الإبداعية والفكرية والدينية وغيرها من السلاسل المعروفة وحتى إبداعات شباب الأقاليم وجدت لها مكاناً هذا العام فى «مكتبة الأسرة».. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبته وراعيتها السيدة العظيمة/ سوزان مبارك..

د. سمير مهران

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يصدر هذا الجزء ، يكون ما أسميناه بموسوعة الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر قد اكتمل ، فقد سبق ان صدر المجلد الرابع ويتناول الزراعة والصناعة والتجارة فى مصر ، ثم المجلد الخامس ويتناول النظام المالى والادارى ، وهذا هو المجلد السادس الذى يتناول الموازين او بالاحرى الاوزان والنقود المستعملة فى ذلك العصر ، وبهذا تكون الترجمة العربية قد قطعت شوطا لا بأس به فى تقديم موسوعة وصف مصر ، مع اعادة تبويبه بشكل اقرب الى المنهجية ، اى ان الترجمة تلتزم بتقديم النص كاملا لكنها تعيد تبويب الدراسات الواردة بالكتاب الاصلى طبقا لموضوعاتها .

ولهذا المنهج فى الترجمة ضرورته القصوى على نحو ما فسرت فى مقدمات سابقة ، ولكن له بعضا من عيوب لا مفر منها ، أبرزها تكرار بعض المعلومات التى توردها أكثر من دراسة واحدة ، تدور حول موضوع واحد ، او حول موضوعين متقاربين ، كتبهما عالمان من علماء الحملة ، ومع ذلك فاذا كان عيب كهذا بالغ الوضوح فى المجلد الثانى ، وان يكن الامر الذى نحن بصددته يتصل بامور ثانوية او تفصيلات غير جوهرية ، فانه غير واضح فى هذه الموسوعة الاقتصادية ، بل اننا نستطيع القول بأن ماقد نعهده عيبا ، قد يكون من جهة اخرى ميزة ، فمثل هذا التكرار قد يكون توثيقا او تأكيدا لصحة معلومة ما ، باعتبارها اجماعا على حدوثها او وجودها .

ولقد اختارت الترجمة العربية ان تبدأ بتقديم دراسة شابرول فى المجلد الاول منها ويدور حول عادات المصريين وتقاليدهم ، ثم تتابعتم المجلدات مقسمة بالمنهج الذى اشير اليه ، ومع ذلك فينبغى القول بأن العديد من الدراسات والمجلدات التى صدرت ، مع تقسيمها حول موضوعاتها ، لم تخل كلها من اعطاء لمسات عن عادات وتقاليد وطباع المصريين ونظامهم السياسى وحياتهم الاجتماعية ، ذلك انها مع حرصها فى التصدى لموضوعها الاصلى ، كانت تدرك ، أو بالاحرى كان يدرك مؤلفوها ، أنهم يقدمون

« لوحة » امينة عن حياة مصر فى ذلك العصر ، الذى جاءت فيه حملة بونابرت .

لكن الشيء الذى ينبغى على ان اوضحه هنا ، بعد ان تناولت المنهج الاساسى المتبع فى الترجمة هو المنهج المتبع فى تفصيلات العمل .

ان الهوامش المرقمة هى بالضرورة من وضع المؤلف الاصلى ، اما النجوم فهى من وضع الترجمة العربية ، كذلك فان العبارات التى توضع بين قوسين فى سياق الترجمة هى فى غالبيتها العظمى من عنديات المترجم ، وفى القليل منها من وضع المؤلف ولقد فانتى ، واعترف بذلك ، ان اضع حدا فاصلا بين الامرين ، باصطناع اقواس مختلفة فى الحالتين كأن تكون اقواس المؤلف مثلا فى شكل : [] وان تكون اقواس الترجمة على هيئة () وهذا ماينبغى تداركه فى الطبقات القادمة والجزاء القادمة باذن الله . وبصفة عامة فان البيانات الاضافية التى تقدمها الترجمة اثناء السياق هى استدراقات سعيا للوصول الى روح النص حين يتضح ان الترجمة الكاملة لن تحقق الوضوح الكامل او اعادة للمعنى بالفاظ اخرى ، او اضافة لمعنى جديد ، ليس كل الجدة ، حين يكون اللفظ الفرنسى مابالا للتعبير عن اكثر من معنى ، مع الحرص دوما ، وبالضرورة ، على انسجام المعنى .

ولقد تخفف هذا الكتاب من بعض الهوامش التى اوردها المؤلف ، وذلك حين كانت هذه الهوامش تكفى بالاحالة الى فقرة سابقة وبصفة خاصة اذا كانت هذه الفترة قد ذكرت قبل هذا الهامش بقليل ، لكننى لم استبعد قط هامشا واحدا يحمل اضافة او تفسيراً من اى نوع . كما حذفنا بالطبع الهوامش التى كانت كل مهمتها ايراد اسم ما باللغة العربية فى حين جاء الاسم فى المتن بالحروف اللاتينية .

كما اقتضى الامر التصرف فى ترجمة بعض الهوامش لضرورة اقتضاها . نقل النص الى اللغة العربية ، كما حتمت ظروف فنية تأجيل نشر جداول العملات الملحقه بالاصل الفرنسى اذ كان الجدول يضم خمسة وعشرين عمودا وهو امر لايتسع له الحجم الذى يصدر به الكتاب فى اللغة العربية علما بأن هذه الجداول كانت تحصيل حاصل لكل ماورد بالنص كما انها تشير الى عملات لم يرد تفصيل عنها ، وفضلا عن ذلك ليست فى حوزة احد ، ولا ينبع الاصرار على نشرها الا من اعتبارات الامانة واحترام النص المنقول فقط .

وإذا كنت قد تجنبت الخوض في المشكلات السلبية عن الصعوبات التي أواجهها في الترجمة ، إلا أنها يختص بأمور قد يكون من المفيد الإشارة إليها ، باعتبار أن الباقى أمور تتصل بشخص المترجم لا داعى لاحتكام القارئ فيها ، إلا أنني لم أكن أتصور مطلقاً أن يتسبب إصرارى على تقديم هذا العمل على فصلى من عملى بصفة نهائية ، ذلك أن الجهة التي قامت بهذا العمل ، وهى للأسف مؤسسة صحفية ، ودار نشر ذات تراث عريق في خدمة الثقافة ، قد اعتبرت ، أو اعتبرت إدارتها الحالية أن قبولى لمنحة تفرغ من وزارة الثقافة لمدة عام كامل لإتمام هذا العمل ، رغم علمها بكل التطورات وبكل أبعاد الموقف « تغيباً بدون إذن مشروع لمدة تزيد على عشرة أيام » فهذه هى رؤيتها للأمور وأصدرت قرارها بفصلى بصفة نهائية ولقد تعلمت من ذلك درساً جديداً : أن كل إنسان يريد فعل شيء مهما تكن بشاعته لن يعدم وجود المبرر على الإطلاق .

لقد كانت محنة قاسية ومؤلمة ، لم أشعر ببشاعتها إلا عندما انطوت صفحاتها الكثيرة ، حين أراد الله لهذه الأزمة أن تنتهى بالحق بعمل جديد وإن كنت أخشى أن اظل على الدوام « اتحليل » بمعنى الكلمة للحصول على وقت أنهم فيه عملى ، وإن اتفنت في طريقة « اخطئ » بها وقتاً مدامت كل قيادات العمل تصر ، وبالنسبة لى وحدى ، على التضييق في مسائل الحضور والانصراف ، ولا تستيقظ اللوائح النائمة الهامدة إلا فيما يتصل بى ، في وقت لا تتسع الصفحات عندها لنشر كل عملى وهو مالم أقصر فيه قط هنا وهناك ذلك أنني لم اتخذ وصف مصر ذريعة للتراخى فيه .
أننى لا أطلب من هؤلاء عوناً قط ولكنى أرجو فقط أن أحصل على الفرصة التي تمنى بلا حساب للقاعدين عندهم والعاطلين .

أننى لم أعود قط على بث الشكوى ، ويؤلمنى ، بعد كل ما تعرضت له من ملاحقة شرسة وظالمة ، أن أقرر أنني أعمل وسط ظروف إنسانية وشخصية بالغة القسوة ، وتنقصنى ضرورات ضروريات ، ظروف لا تدفع مطلقاً لعمل طيب ، بل تكاد تحيط ، وحدها ودون ملاحظات عبقرية من أحد ، كل طموح وكل همة ، ويعلم بذلك كل القريبين منى ، ومع ذلك فأننى لم أحاول السعى لنيل حق واحد من حقوق يتمتع ألوف ومئات ألوف ، خشية أن يعد ذلك منى سعيًا لمخنم شخصى أو اتجاراً بعمل لا أقصد به إلا وجه الله ووجه الوطن لكن هناك من يصرون على وضع العرائيل التي لا احتاج منها إلى مزيد لو كانوا يعلمون .

ومع ذلك فأننى أخشى ، فالشكوى لذيدة والبوح سار بعد طول ألم وكلمين ، أن أنسى أن أسدى الشكر لكل هذه النفوس الكريمة والعظيمة

التي وفتت الى جانبى فى محنتى ، تشد ازرى ، وتأخذ بيدى ، وتسعى جاهدة لاتقاذى من مصير يدفعنى اليه بعض من طواعتهم ضمائرهم على فعل ما فعلوه ، ولقد كان النبيل الذى بدا من كل من تعاطفوا معى ، واكثرهم لا تربطنى بهم حتى مجرد المعرفة العابرة ، اللهم الا زمالة القلم ، او هذا الشيء المشترك العظيم الذى يسمى بالأخلاق والشرف .. وأما مصر ، أعظم واجل من كل اذى لحق بى ، حتى لقد كان هذا الطوفان من النبيل كفيلا بأن يغرق كل الأحزان والآلام .

لكننى أخشى ان أحاول ذكر كل هذه الأسماء التى تكاد تشمل كل العاملين فى حقل الفكر والأدب والصحافة ، اما لأن المقام لن يتسع ، وإما لأننى أخشى ان أنسى اسما عزيزا على ، او أهمل دورا لشخصية نبيلة لعبته دون ان ادرى من وراء الكواليس .

وسوف تظل مجلة الثقافة والاخ الكبير الدكتور عبد العزيز الدسوقي ، اصحاب فضل لدرجة لايعدون معها فقط شركاء فى العمل ، بل اصحاب فضل عليه وعلى صاحبه .

ولابد ان أوجه شكرى حقا للسيدة زوجتى التى تحملت معى كل هذه الظروف القاسية ، ولم تحاول قط ان تثبط من همتى او تحثنى على الرضوح لهذه الملاحظات الطالة برغم ما ننوء به معا من احوال ثقال .

ان هناك على الدوام كثيرين لهم فضل وأفضال ، بحيث تتأكد على الدوام خرافة القول بأن عملا ما بعد عملا فرديا لمجرد ان شخصا واحدا يقوم به .. ذلك ان عمل هذا الفرد لم يكن ليتحقق لولا مساعدة ودعم ومساعدة وتشجيع آخرين وأرجو الا يبخل احد بنصيحة او حتى بنقد مفيد .

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير وجنبنا المزالق والشرور ، وهذان لما فيه خير مصر والمصريين .

زهير الشايب

يناير ١٩٨٠

الكتاب الأول

الموازن العربية

صامويل برنار

العنوان الاصلى للدراسة هو : « دراسة موجزة
من الاوزان العربية فى الماضى والحاضر » .

حين نمنى بدراسة الاقتصاد السياسى لامة من الامم ، تصبح المعرفة الدقيقة بقيمة الموازين والمكاييل والنقود التى تستخدمها هذه الامة امرا لا مفر منه بالنسبة لنا ، وبصفة خاصة فى غالبية المسائل التى نقابلنا عند تصدينا للامور المتصلة بالعلوم والتجارة .

وبالاضافة الى كل ذلك ، فلا بد ان تكون لمعرفة الموازين والمكاييل العربية ، عند الاوربيين ، اهمية خاصة ، اذ ان نظم التقييم عند هؤلاء هو نفسه عند اولئك ، كما ان الحال هو نفسه فيما يتصل بغالبية اقسام وتسميات المقاييس . وطبقا لذلك ، فقد راينا ان من الانسب ان نسبق دراسنا عن النقود . بدراسة موجزة عن الاوزان(*) العربية ، قديمها وحديثها ، بدلا من تقديم مجرد جدول بالاوزان المصرية ، مقيمة بمثيلاتها فى فرنسا ، اما المقاييس والمكاييل فانها ابعد صلة عن موضوعنا بنحو كبير ، لذلك فقد تركنا لأولئك الذين يهتمون بها ، على نحو اكثر خصوصية ، مهمة التعريف بها .

الاوزان القديمة

يكاد لا يكون ثمة فرع من فروع العلم والادب الا وقد كتب فيه العرب بقدر يتفاوت حفظه من النجاح . ولقد اهتم كثيرون من مؤلفيهم بالموازين والمكاييل ، وتكد تكون المعالجة الاثرب الى الكمال والتى وصلت الى علمنا حول هذا الموضوع هى مقالة المقريزى(١) ، التى فام بترجمتها (الى الفرنسية) سلفستر دى ساسى ، واضف اليها هوامش بالغة الاهمية والطرافة .

(*) تستخدم فى الترجمة كلمة الاوزان للاشارة الى الجرم المستخدم فى الوزن كالرطل والاقوتية والدرهم .. الخ وهى تقابل كلمة poids الفرنسية ، اما كلمة ميزان وهوازين فنستخدمها للاشارة الى الاداة المستخدمة فى الوزن (المترجم) .

(١) وهو الشيخ تقى الدين ابو محمد ابو العباس احمد المقريزى (ترجمة المسيو دى ساسى) ، وبخصوص الاساليب الاملانية التى اتبعت فى كتابتها وهوامشها ، انظر الملاحظة الموجودة فى آخر الدراسة .

وقد كتب المقرئزى مقالته فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة (١٤٣٧) من تقويمنا .

ويورد المقرئزى فى البداية ، ويعلق طويلا على الحديث الذى رواه النسائى (٢) عن ابن عمر ، الذى رواه بدوره مباشرة عن النبى ، (ومعناه) أن الكيل هو الكيل الذى يستخدمه اهل المدينة ، أما الوزن فهو الوزن الذى يتم عند اهل مكة .

وقد اخذ المؤلف الذى ذكرناه على عاتقه ، تبعا لذلك ، ان يبحث فى قيم هذه المقاييس ، وان يعرف باسمائها ، وان يوضح العلاقة فيما بينها .

اما اسماء الأوزان العربية التى يقدمها المقرئزى باعتبارها مستخدمة فى مكة فى عهد الرسول ، فقد أوردها على النحو التالى ، برغم أن الترتيب الذى قدمه لها لا يعكس تدرج قيمها :

الدرهم ، الدينار ، المئثال ، الدانق ، القيراط ، الاوتية ، النصف ، النواة ، الرطل ، القنطار .

وفى هذا النظام الوزنى ، نجد الدرهم أو الدراخمة هو وحدة القياس، بمعنى أن الأوزان الأخرى كانت تقدر على أساس الدرهم (٣) .

أما الفرع الاوحد الذى كان يتفرع أو ينقسم عن الدرهم ، والذى كان له اسم خاص فهو الدانق . وكانت كل ستة دوانق تساوى درهما واحدا.

(٢) اسم هذا الفقيه هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شهاب ، وكفى بالنسائى لأنه ينتهى الى مدينة نساء ، احدى مدن خوراسان . أما مؤلفه فعنوانه « كتاب السنن الكبير » أى الجامع لشرائع السنة . وقد توفى هذا المؤلف فى العام ٣٠٣ من الهجرة (٩١٥ من تقويمنا) . مستخلص من الهامش رقم ٢ من ترجمة السيوطى لقالته المقرئزى عن الموازين والمكاييل .

(٣) درهم ، والجمع دراهم، كلمة فارسية انتقلت الى العربية وتقابلها عند الاغريق واللاتين كلمة دراخما drachma ، وكلمة drachme عند الفرنسيين صلة كبيرة بالكلمة الفارسية ، ويحتمل أنها هى الكلمة نفسها . ومنفصل فى مقالتنا هذه استخدام كلمة drachme باعتبارها مقابلة لكلمة درهم .

لكن الدائق لم يكن مستخدما فى مصر ، ومع ذلك فان الدرهم ينقسم عادة الى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ درهم دون ان تطلق تسميات محددة لهذا القسمة من الاوزان .

اما النواة (٤) فتساوى خمسة دراهم .

واسم هذا الجرم غير معروف فى الوقت الحالى ، او انه غير مستخدم فى مصر برغم انهم يستخدمون هناك فى معظم الاحيان وحدة من خمسة دراهم .

والامر نفسه هو ما كان يحدث بالنسبة للنش (أى النصف) والذي كان يساوى ٢٠ درهما (٥) .

ويبدو ان الاوقية كانت نوعين : الاول وتزن عشرة دراهم . وفى رأى البعض $\frac{2}{3}$ ١٠ دراهم ، اما الأخرى فتزن ٤٠ درهما . ومع ذلك فلا يفرق المقرئى بينهما فى التسمية .

ولا تزال كلمة اوقية تستخدم حتى اليوم ، وان كانت تعنى حاليا جرما مختلفا زنته ١٢ درهما .

ويورد المؤلف نفسه ثلاث قيم مختلفة للرطل (١) هى بالترتيب : $\frac{115}{9}$ درهما ، ١٢٨ درهما ، ١٣٠ درهما .

ويشتمل الرطل زنة ١٢٨ درهما اما على $\frac{4}{5}$ ١٢ اوقية زنة الاوقية منها ١٠ دراهم ، واما على ١٢ اوقية وحسب ، تزن الواحدة منها $\frac{2}{3}$ ١٠ من الدراهم .

وقد ظلت كلمة رطل مستخدمة حتى اليوم ، وهى تطلق على جرم

(٤) نفاة او نواة ، وهى فيها يرى البعض قطعة من الذهب لها الحجم نفسه الذى لنواة البلع ويساوى وزنها زنة خمسة دراهم (المقرئى ، مقالة عن الموازين والمكاييل ، ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ٣٨) .
(٥) كلمة نش تحريف لكلمة نصف ابدلت فيها الصاد شينا (المقرئى ، المرجع السابق ص ٨ ، ط ١٧٩٧) .

(٦) رطل ونكتبها بالفرنسية rotl أو rothl

يشتمل على ١٢ أوقية ، وزن الواحدة من هذه الأوقيات كما سبق لنا القول
١٢ درهما (٧) .

ويقدر القنطار (٨) بـ ١٠٨٠ ديناراً ، وهو ما يصل بوزنه الى $١٥٤٢\frac{1}{٧}$ درهما . وطبقاً لقول آخرين الى ٤٠ أوقية (ولابد أننا هنا بصدد الأوقية
زنة ٤٠ درهما) مما يصل به الى ١٦٠٠ درهم ، ويقول آخرون ان القنطار
يزن ١١٠٠ دينار أى انه بلغ ١٥٧١ درهما وثلاثة أسباع الدرهم ، وان كان
يقدر فى مؤلف ابن سبيد (٩) المسمى المحكم بـ ١٠٠ رطل . وفى النهاية
نجد أن روايات كثيرة قد تواترت عن أن النبی قد قدر القنطار بـ ١٢٠٠
أوقية ، ولابد انه يقصد دون جدال الأوقية زنة $١٠٢\frac{2}{٣}$ دراهم .

ولا تزال هذه التسمية مستخدمة الى اليوم ، ويساوى القنطار فى
الواقع ١٠٠ رطل من زنة ١٢ أوقية او ٢٠٠ رطل أوقية ، ومن هنا نرى أن
تقسيم القنطار الى ١٠٠ رطل وتقسيم الرطل الى ١٢ أوقية امر يعود الى
زمان ضارب فى القدم ، وان كان من المحتمل وجود الكثير من الخلط ومن
الاطغاء فى الأتوال المخططة التى أوردها المقريزى .

ويمكن لنا ان نشك ان الرواة لم ينقلوا حديث الرسول عن عدد
الدرهم التى تكون الرطل على نحو صحيح ، لأن هذا الرتم لا يتفق لا مع
التقسيم العشرى ولا مع التقسيم الاثنا عشرى .

واذا كنا قد لزمنا الصمت حتى الآن عن الدينار والمثقال والقيراط ،
فلانه يبدو من الواضح ان هذه الأوزان ، فى الفترة التى كان يتناولها

(٧) يتحدث المقريزى فى نص سبق ان اشرنا اليه عن رطل كان يستخدم
فى الماضى فى مكة ، يشتمل على ١٢ أوقية تزن الواحدة منها ٤٠ درهما ،
مما يصل بوزن هذا الرطل الى ٤٨٠ درهما ، ومع ذلك فليس لهذا الرطل
على الإطلاق صلة بالرطل الوارد فى مقالته عن الموازين والمكاييل ، وان كنا
سنضمّنه الجدول الخاص بالأوزان العربية القديمة .

(٨) كانت كلمة قنطار فى العربية تعنى فى الأصل الكمية الهائلة من
النقود (او الفضة) ، المقريزى ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٩) هو ابو الحسن على بن اسماعيل ، وكنيته ابن سعيد ، توفى فى
العام ٥٨٨ هـ من الهجرة ، (مقتبس عن الهامش رقم ١٠٥ من ترجمة السيوطى
دي ساسى لمقالة المقريزى مسالة الذكر) .

المقريزى ، كما هو الحال فى هذه الأيام ، كانت تشكل نظاما منفصلا ومتميزا ، لم يكن يشكل جزءا من النظام الوزنى العام الذى تناولناه . ويمكن مقارنة هذا النظام بأوزان المعيار عندنا ، او بالأوزان الطبية التى لها أسماء ومفروع واستخدامات خاصة بها .

أما الدينار فكلمة فارسية انتقلت الى العربية ، وهو الاسم الذى كان يطلق على النقود الذهبية ، تماما كما كان يطلق اسم الدرهم على النقود الفضية . وهو يقابل كلمة ديناريوس Denarius عند اللاتين وكلمة deniers عند الفرنسيين ، وان كانت لهذه الكلمات عند مختلف الشعوب معنى بالغ التباين ، ولقد اطلقت هذه الاسماء على نقود ذهبية وفضية بل ونحاسية ، كما اطلقت فى بعض الأحيان أوزان بعينها مثل الـ demi-gros (*) والاوزان المعيارية للفضة عندنا .

ويزن الدينار مثقالا ، ويطلق الناس دون تفرقة كلمتى دينار ومثقال الاشارة الى الوزن نفسه (١٠) .

وكانت كلمة مثقال تعنى قديما (او فى الاصل) وزنا (اى ثقلا) من اى مقدار ، ولكن الامر قد انتهى بها لأن تطلق بصفة خاصة على وزن صغير كان هو الوزن نفسه الذى للدينار ، وبمرور الأيام تغير نظام النقود الذهبية او ان أوزانها هى التى تناقصت ، فتوقف استخدام كلمة دينار فى مصر للتعبير عن الوزن ، وأن ظل يستخدم على الدوام الوزن المعبر عنه بكلمة مثقال ، وتفرعاتها ، عند تقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة .

وتثقل البنا احدى الروايات ان الرسول قد قال بأن الدينار يساوى ٢٤ قيراطا .

(١٠) نجد عند العديد من الشعوب تلك العادة المتبعة فى جعل النقود مساوية لوزن محدد وفى الاشارة الى اى من الوزن او التقد بالكلمة نفسها ، فعلى سبيل المثال فان كلمة livre تعنى عندنا فى الوقت نفسه كمية محددة من النقود ووزنا بعينه ، كما كانت كلمة deniers تطلق على وزن ونقد معينين ، وان كان من النادر ان تظل الرابطة المبدئية بين الوزن والنقد قائمة لوقت طويل .

(*) يعادل الجرو gros ١/٨ أوقية وبذلك يكون نصف الجرو هذا مساويا لـ ١/١٦ من الأوقية . (المترجم)

ويضيف أبو الوليد ابن رشد (١١) فى كتابه المسمى الكبير الى هذه الرواية بان القيراط يساوى ثلاث حبات شعير ، فالدينار اثنى يعادل ٧٢ حبة شعير متوسط الحجم .

وهنا نلمس كيف ان العرب قد ادركوا ضرورة ايضاح علاقة الوحدات القياسية المتخذة من مواد انتجتها الطبيعة ، او ان يقيموا اطرافا للمقارنة تتصل بالثبات او ان يكون هذا الطرف (المتخذ اساسا للمقارنة) هو اقل ما يمكن العثور عليه عرضة للتغير كى يصلوا الى الوحدات القياسية المناسبة .

وعلى سبيل المثال ، فقد كانت الفكرة الطبيعية اكثر من غيرها ، والتي كان لابد لها من ان تخطر ببال كل البشر على وجه التقريب ، هى ان يقارنوا مقاييس الطول باطوال اجسادهم نفسها ، مثل طول الاصابع والاذرع والاقدام او باتساع الاقدام او الازرع مبسطة ، ومن هنا جاءت التسميات: اصبع ، عقلة ، ذراع ، تدم ، خطوة .

وبعيدا عن هذه الامكار البدائية بدأت الافكار تتجه للبحث عن وحدة اكثر ثباتا للطول ، سمى الانسان الى استغلالها عن طريق تياس دقيق لخط طول بعينه او فى خط زوال ارضى ، كمعطى مبدئى ، ثم من وزن الماء النقى الذى يحتفظ دوما ، فى درجة الحرارة نفسها بمقاييس الوزن والسعة ذاتها ، اذن فلقد تصور الانسان انه سوف يجد فى الطبيعة علاقات او اطرافا اخرى للمقارنة فيها يتصل بالاحجام والاوزان ، وحيث قد لوحظ ان بذور الثمار تحتفظ لنفسها بصفة شبه دائمة بالشكل عينه ، بل زحلى وجه التقريب بالحجم والوزن نفسيهما . فقد اتخذ الانسان من بذور النباتات المختلفة وحدة للوزن . هكذا كان منشأ او اصل تسمية الحبة التى نجدها

(١١) وهو من نعرفه باسم Averroës ، وقد توفى فى العام ٥٩٥ من الهجرة (١١٩٨ م) ، ويبدو ان المؤلف الوارد ذكره هنا كان بحثا فى الفقه . (مقتبس عن الهامش رقم ٧٢ ، من ترجمة المسيو دى ساسى ، المرجع السابق) .

عند عدد كبير من الشعوب (١٢) .

وعلى أساس وزن حبة الشعير ، قدر العرب وزن المئثال وكذلك وزن القرامط الذى يعد فرعا او قسما منه ، وقد وجدوا ان القرامط يساوى ٣ حبات شعير ، وان المئثال يعادل وزن ٧٢ حبة .

ومهما يكن حظ هذه المعطيات من عدم الدقة او من النقص ، فاننا نجد فيها على الأقل اثرا لمنهج اتبع بشكل شبه منتظم ، وانه لامر اكبر من محتمل ان الاوزان الاعلى كانت ، قبل ان يتم تقييمها بالدراهم ، مضاعفات محددة ودقيقة للمئثال ، ولقد راينا من قبل كيف كان القنطار يقدر قديما على اساس الدينار او المئثال .

ويذكر أبو عبيد فى كتابه المسمى كتاب الانفال (١٣) ان المئثال كان على الدوام ، ومنذ عصور ضاربة فى القدم ، وحدة قياس ثابتة ومحددة .

(١٢) كلمة حبة بالعربية هى المقابل لكلمة grain الفرنسية . ويستخدم العرب فى غالب الأحيان هذه الكلمة وحدها كما نستخدم نحن كلمة grain حين يتصل الأمر بالأوزان بدون تحديد نوع الحبوب المستخدمة . ويذكر المقرئى فى مقالته عن النقود (ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ١٠) ان اول من اخترع استعمال الاوزان والموازين فى المصور الاولى طبقا لما ورد فى الاثر قد بدا بتحديد المئثال الذى قدره بـ ٦٠ حبة ، وحيث تساوى الحبة مائة من حبوب الخردل البرى متوسطة الحجم . فانه قد صنع فى البداية جرما يساوى وزن هذه المائة من حبوب الخردل (فى الوزن) ثم صنع على التوالي جرما آخر للوزن تساوى ٥ حبات أى $\frac{1}{12}$ من المئثال ، ثم أجراما أخرى تساوى $\frac{1}{6}$ و $\frac{1}{3}$ المئثال ، ومثقالا واحدا ، وخمسة مثقالات ، وعشرة مثقالات ، واكثر من ذلك الخ . وبهذه الطريقة نجد ان وزن المئثال يعادل وزن ستة آلاف حبة من الخردل . ولم يذكر المقرئى باى نوع من الحبوب يتصل الأمر هنا . ومع ذلك فحيث انه يذكر ان المئثال لم تتناوله اية تغييرات فلا بد اننا هنا بصدد حبة ائثل وزنا من حبة الشعير . وفى الوقت الحالى لا يزال الصراف يقارن الحبة بزنة عدد محدد من بذور السلجم او اللفت .

(١٣) يرى المسيو دى ساسى انه بدلا من هذا العنوان : كتاب الانفال ، ينبغي ان نقرأ فى المخطوطة : كتاب الأمثال ، لان المؤلف فى الحقيقة قد وضع مجموعة من الأمثال فى حين لا يعرف عنه قط ان له كتابا بعنوان كتاب الانفال (مقتبس من الهامش ١١٣ من ترجمة المسيو دى ساسى للمقرئى ، مقالة عن النقود) . انظر الملاحظة رقم ١٦ فى نهاية هذه الدراسة .

أما الدرهم فقد أدخل فيما بعد ، لكن المؤلفين العرب لا يتفقون فيما بينهم على أصل الدرهم ، فيذهب البعض الى أنه جرم (وزن) معروف ، كان يستخدم قبل الرسول بوقت طويل ، ويؤكد آخرون أنه اسم للنقد فضي كانت توجد منه أنواع كثيرة متداولة في التجارة ، وأنه لم يضرب (أى : يسك) على يد المسلمين (١٤) ، وأن عبد الملك بن مروان قد أمر بوزن واحد من اثقل هذه الدراهم وواحد من أخفها وزنا ، معا ، ثم أمر بضرب قطع من النقد تساوى نصف وزن هذين الدرهمين أى أن تكون مساوية للمتوسط وزن الدراهم القديمة . وأصبح الدرهم ، فى رأيهم ، منذ ذلك الوقت ، وفى الوقت نفسه ، عملة نقدية ووزنه معتادا يستخدم معيارا لتقدير الأوزان الأخرى .

فإذا افترضنا ، تبعا لذلك ، أنه كان يوجد فيما مضى وزن يسمى درهما فمن المؤكد أن هذا الوزن قد تغير ، فى حين ظل المقياس على حاله ، وكانت تلزم عشرة من الدراهم الجديدة فى مقابل مثاقيل سبعة .

وأخيرا ، فمن المرجح أن كانت النقود الفضية والنقود الذهبية فى الأصل من نفس الوزن (١٥) ، وحينئذ كان الدرهم مساويا للدينار (فى الوزن) ، وكان كل منهما يزن مثقالا واحدا ، وحيث قد تقلص وزن الدرهم ، فقد ظل اسم المقياس يطلق على الوزن القديم للدينار . أما اسم الدرهم ، فقد بدأ يطلق على الوزن الجديد الذى تقلصت اليه هذه العملة وهو ستة دوايق .

ويستنتج من هذه التغيرات أن الدرهم لم يعد مضاعفا دقيقا لا للقياس المتفرع عن المقياس ، ولا للحبة . وهى وحدة الوزن الطبيعية التى تدر على أساسها المقياس .

(١٤) كان هناك نوعان من الدراهم ، فبعضها كان يحمل نقشا فارسيا وهذا هو الدرهم البغلى أو الأسود ، ويزن ٨ دوايق ، أما بعضها الآخر فيحمل نقشا يونانيا ، وهو الدرهم الطبرى . وكان يسمى فيما مضى بنفس الاسم ، وهو يزن ٤ دوايق ، ويزن الدرهمان معا ١٢ دانقا هى التى أخذ ابن مرفان متوسطها ، وثبت وزن الدرهم بهذه الطريقة على ٦ دوايق ، كذلك كان يوجد درهم ثالث يسمى جفارتى يزن $\frac{1}{2}$ من الدوايق (مقتبس من المقرئى ، مقالة عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى) .

(١٥) نجد عند المقرئى نصوصا عدة تحول هذا الافتراض الى تأكيد إذ هو يذكر فى مقالته عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ٦ أن وزن دراهم فارس التى كانت متداولة قبل الإسلام كان مساويا لوزن المقياس الذهبى فى حين تلزم اليوم ثلاثة مثاقيل فى مقابل كل ١٠ دراهم .

وقد اختلف رأى المؤلفين العرب حول قيمة الدرهم ، فبساوى فى رأى بعضهم ٥٠ حبة وثلاثى الحبة ، فى حين يجعله بعض آخر مساويا للدينار او المقتال اى ٧٢ حبة .

وطبقا لرأى ابو محمد ابن عطية (١٦) فان الحبة التى يقدر على اساسها الدرهم هى حبة الشمر متوسطة الحجم ، وماخوذة وهى على حالتها الطبيعية من الخشونة ، ولم تنزع منها قط قشرتها ، وان كان قد فصل عنها ، عند طرفيها الزوائد التى تتجاوز جسمها .

وهناك آخرون يقدرّون الدرهم — $٦ \frac{1}{١٠}$ ٥٧ واحد من عشرة من واحد من عشرة (اى : ٥٧٦١ حبة) ، الامر الذى يصل بوزن المقتال او الدينار الى $٢ \frac{٢}{١٠}$ ٨٢ حبة .

ويظن المتريزى بأنه قد وفق بين الرايين حين قال بأن من الممكن ان تساوى ٥٧٦١ حبة تؤخذ بشكل الوزن نفسه لـ $\frac{٢}{٣}$ ٥٠ حبة اختيرت من حجم متوسط .

وهكذا نرى كم تعتمد كل هذه المعطيات من اليقين والتحديد الصارم ، المطلوب فى عمليات القياس .

وعندما تحدثت قيمة الدرهم ، على النحو الذى انتهينا الى بيانه ، فقد اصبح قاعدة لنظام قياسى جديد ، اى انهم اخذوا يقيمون الاوزان التى كانت مستخدمة بالفعل بالدرهم والحبة ، وحيث قد نتج عن هذا الامر ان هذه الاوزان لم تكن تضمينات دقيقة لا للدرهم ولا للحبوب ، فاما انهم صيغوا تضمينات جديدة ودقيقة للدرهم ، اطلقت عليها اسماء جديدة ، واما انهم قد احتفظوا لهذه التضمينات بالاسماء القديمة التى لم تعد تنطبق على حقيقة قيمتها .

ونقدم فيما يلى بالدرام والحبة جدولا بالاوزان المختلفة التى تناولتها مقالة المتريزى .

ملاحظة : فى هذا الجدول حولنا الى كسور عشرية تلك الاجزاء التى كان من المستطاع ان تعطى ارقاما اكثر مما ينبغى ، او تلك التى كانت ستتقدم لنا سلسلة غير قابلة للانتهاء ، وتكون بالتالى اقل دقة من الاجزاء نفسها

(١٦) هو عبد حق بن عطية ، وهو احد واضعى تفاسير التفسيران (مقتبس من الهامش رقم ٥٧ من ترجمة المسيو دى سالى لقالة المتريزى من الموازين والمكاييل) .

جدول باقسام او فروع

فطار										رجال									
يشتمل على ١٠٠ ارطل زنة ١٢٨ درهما										يشتمل على ١٢٨ درهما									
أو ١٢٠٠ أوقية زنة ١٠٥ دراهم										يشتمل على ١١٥ درهما									
يشتمل على ٤٠ أوقية زنة ٤ درهما										يشتمل على ٤٠ درهما									
يشتمل على ١١٠ دينار أو مثقال										يشتمل على ١١٠ دينار أو مثقال									
زنة ١٥ درم										زنة ١٥ درم									
يشتمل على ١٠٨٠ دينار أو										يشتمل على ١٠٨٠ دينار أو									
مثقال زنة ١٥ درم										مثقال زنة ١٥ درم									
يشتمل على ١٢ أوقية زنة ٤ درهما										يشتمل على ١٢ أوقية زنة ٤ درهما									
يشتمل على ١٢٠ درهما										يشتمل على ١٢٠ درهما									
يشتمل على ١٢٨ درهما										يشتمل على ١٢٨ درهما									
يشتمل على ١١٥ درهما										يشتمل على ١١٥ درهما									
أوقية زنة ٤ درهما										أوقية زنة ٤ درهما									
نصف (نصف) زنة ٢٠ درهما										نصف (نصف) زنة ٢٠ درهما									

وقد سبق لنا القول بأن لدى الأوربيين ما هو مشترك في هذا الصدد مع العرب ، حتى أن جزءا كبيرا من التسميات والتقريعات لأوزان هؤلاء هي نفسها عند أولئك ، برغم أنه لا توجد بين قيم هذه الأوزان التي تحمل أسماء متشابهة سوى علاقة متباعدة ، وفي أغلب الأحيان بالغة التباعد .

نلقنطار عندنا Quintal (١٧) يتكون مثل قنطارهم من مائة رطل livres

كما أن الرطل المستخدم في الأغراض الطبية عندنا به ١٢ أوقية (١٨) onces مثل رطلهم ، أما الأوقية الطبية فتشتمل على ثلاثة دنائير (١٩) deniers ، كما تنقسم الأوقية ذات العشرة درايم إلى سبعة دنائير أو مثاقيل .

أما الدينار الطبي ، وهو أثقل وزنا على نحو طفيف من الدينار الذي يستخذه الصاغة فيزن نحو $822/7$ حبة ، كما يزن الدينار $822/1$ حبة ، ولا يبلغ الفرق بينهما إلا بنحو $1/7$ على الأكثر .

وقد خلط الرومان بين الدينار وبين الدرهم ، حيث كان هذان النوعان من الأوزان متماثلين أو متلازمين ولا يختلفان إلا في النذر اليسير . وقد نتج عن ذلك أن الدرهم قد انقسم إلى ٧٢ حبة وأنه قد تورن بالجرّو gros عندنا (❦) . وإن كان المثلّال أو الدينار العربي هو الأوثق صلة بهذا الجرّو . فالأوقية أو الأونسّة once العربية ذات العشرة درايم وثلاث الدرهم كانت تحتوى قديما على ما يقرب من ٨ مثاقيل أو ٨ جرّو ، يزن كل منها $1/7$ درهم ، كما كان المثلّال أو الدينار ينقسم كذلك ، شأنه في ذلك شأن الجرّو لدينا ، إلى ٧٢ حبة ، كما أننا في نظامنا الوزني المسمى

(١٧) تتماثل كلمة Quintal عندنا مع الكلمة العربية قنطار التي لا تختلف في نطقها الشائع عن الكلمة الفرنسية إلا في أن حرف الراء هناك يتحول إلى l (ال) هنا .

(١٨) الكلمة العربية أوقية (أو : وقية) هي نفسها كلمة يونانية ، وهي تماثل كذلك الكلمة اللاتينية أونكيا uncia والفرنسية أونسة once .
(١٩) أما كلمة denier عندنا فهي دون جدال نفس الكلمة العربية : دينار .

مارك Marc نطلق اسم دينار denier على $\frac{1}{2}$ الجرو الذى يتساوى مع الاسكروبول (***) المستخدم فى مجال الطب .

ويتشابه كل من الدينيه (الدينار) والاسكروبول ، اللذان ينقسمان الى ٢٤ حبة مع ثلث الدينار او المثلث عند العرب او مع نصف الدرهم الحالى ، حيث يساوى المثلث درهما واحدا ونصف الدرهم .

واخيرا فان لدى الاوربيين ، مثل الشرقيين النظام الوزنى نفسه ، بل والاسم نفسه ، الذى نستخدمه فى فرنسا عند سبك الذهب لتقدير عياره وكذلك عند وزن الاحجار الكريمة ، اى القيراط Karat .

الأوزان الحالية المستخدمة فى التجارة

الدرهم هو وحدة الوزن المستخدمة حاليا فى مجال التجارة، وسنوضح قيمته فيها بعد ، ويطلق العرب ، كما تفعل تلك الشعوب الأخرى ، بقصد مساعدة الذاكرة (على استيعاب الأرقام) وهى التى يصعب عليها ان تحتفظ بعدد يتكون من ارقام ازيد مما ينبغي ، وكذلك لكى يدونوا فى سجلاتهم اقل عدد من الارقام التى لا بد من تدوينها ، أسماء خاصة على بعض تضعيفات الوحدة القياسية .

ولما كان نظام الترتيم عند العرب هو النظام العشرى ، فقد كان طبيعيا أكثر من غيره الا تطلق أسماء خاصة الا لمضاعفات العشرة ، ومع ذلك فما نحن اولا نجد ان نظام القياس عندهم ، وهو الامر الذى نجده فى بلدان كثيرة حيث دلت التجارب على ان التقسيم الاثنا عشرى سهل وملئم اذ تمكن قسمته مع مضاعفاته على عوامل قسمة كثيرة دون ان يتبقى سوى اقل عدد من الكسور ، قد جاء خليطا من التصفيفات والتفريعات العشرية والاثنا عشرية فى وقت واحد :

فالقنطار يساوى . . . ١٠٠ رطل

والرطل يساوى . . . ١٢ أوقية

والاوقية تساوى . . . ١٢ درهما

(**) يعادل الاسكروبول 3-crupule نحو $\frac{1.21}{100}$ جرام

ويتداول فى التجارة رطل آخر يسمى الرطل الزيتى أو الرطل الكبير، وهو يتكون من ١٤ أوقية ، وأن كنا نراه لا يشكل جزءا من نظام التقسيم الطبيعى أو المعتاد للأوزان . وحين يراد تمييز الرطل العادى عن الرطل الزيتى ، يطلق على الاول اسم الرطل القبانى (رطل قبانى) أى رطل الوزائين .

وينقسم الدرهم عادة الى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{8}$ و $\frac{1}{16}$ وليست لهذه التفرعات قط تسميات خاصة اللهم الا اذا قيمت بالقراريط التى هى اقسام من المئقال . وفى هذه الحال ، وحيث يساوى المئقال درهما ونصف الدرهم أى ٢٤ قيراطا ، فمن الممكن أن ينقسم الدرهم الى ١٦ قيراطا ، والقيراط الى اربع حبات جمع مما يجعل الدرهم الواحد مساويا لـ ٦٤ حبة . وسوف نعود الى هذا التقسيم عند حديثنا عن المئقال .

وكما سبق لنا القول فإن المئقال لا يزال مستخدما فى التجارة حتى اليوم ، وذلك لتقييم وزن الذهب والاحجار الكريمة والسلع والعقاقير الثمينة التى تباع بأوزان بالغة الصغر .

وقديما كانت كل سبعة مئاقيل تعادل عشرة دراهم ويتعبّر آخر كان كل مئقال يعادل درهما واحدا وثلاثة أسباع الدرهم ، وحيث قد بان للناس ان العلاقة بين الدرهم والمئقال عند اجراء الحسابات تسبب شيئا من الارتباك وأن درهما وثلاثة أسباع الدرهم تقترب من الدرهم ونصف الدرهم بنحو $\frac{1}{4}$ من الدرهم فقد غفوا يحسبون المئقال الذى يستخدمونه فى التجارة عادة بواقع درهم ونصف الدرهم .

وينقسم المئقال الحالى ، كسأنه فيما مضى ، الى ٢٤ قيراطا (٢٠) ،

(٢٠) توضح مخطوطة ليد Leyde التى رجع اليها المسيو دى ساسى عند ترجمته لمقالة الميريزى عن الموازين والمكاييل أن اصل كلمة قيراط هو قرط (بشدة وفتحة على الراء) المأخوذة من التعبير قرط عليه أى انه اعطاه من الشيء النذر اليمير . انظر الملاحظات الموجودة فى نهاية هذه الدراسة .

ويضاهى القيراط حبة الخروب (٢١) التى تبين انها تساويه ، وهكذا فكل ٢٤ حبة خروب تعطينا مثقالا واحدا . كما تعطينا كل ١٦ حبة منه درهما واحدا . وهكذا ايضا وجد العرب فى هذا النوع من الحبوب طرما جديدا وطبيعيا للمقارنة ، وان كانت تظل لها على الدوام نفس السوءة التى نجدوها عندما تستخدم حبة الشمير طرما للمقارنة (٢٢) .

وحيث تتفاوت الحبوب الاخيرة عند وزنها ، فقد صار لزاما عند مضاهاتها بالمثقال الجديد ان يتم اختيار الحبات الاكبر حجما على نحو لطيف ، واصبح المثقال معادلا لـ ٧٢ حبة شمير .

وفى نفس الوقت ، فاذ كان صحيحا ان الناس قد اقتنعوا بان عليهم ان يبحثوا عن طرف آخر للمضاهاة حين تغيرت علاقة الدرهم بالمثقال ، واذا كان صحيحا كذلك ان حبة القمح قد بدت اكثر ملاعة من حبة الشمير اذ كان من الضرورى انتزاع الاجزاء الزائدة عن الحبة الاخيرة ، وانهم كذلك قد وجدوا اكثر سهولة واكثر تماثلا ان يقسموا القيراط الى اربعة ارباع كما قد فعلوا بالنسبة للدرهم ، فلتقد وجدوا فى حبوب القمح التى تعادل اربعة منها اختيرت من حجم متوسط حبة خروب ، طرما جديدا للمضاهاة شاع استعماله (٢٣) .

(٢١) تسمى حبة الخروب باللغة العربية خروبة . اما شجرة الخروب ، وهى بالغة الشهرة ، فمتوطنة فى كل بلدان الشرق كما انها معروفة للغاية فى مالطة ، واوراتها تشبه الاجنحة وتحمل من ٢ الى ٥ ازواج من الوريقات المتوجة وشبه الدائرية ، وثمارها عبارة عن قرون مسطحة ، ومن ثمار الخروب يصنع شراب الخروب الذى يباع فى القاهرة فى الشوارع والميادين العامة (هامش من وضع المسيو ديليل Delile) .

(٢٢) ويستخدم الصراف كذلك بذور السنط والخيار والشنبر ، وشجرة السنط شجرة جميلة تزرع فى مصر ، وتثمر قرونا اسطوانية الشكل يستخرج منها لباب السنط ، وهى ثمار مسهلة ومليئة ومعروفة فى مجالات الصيدلة . (هامش من وضع المسيو ديليل) .

(٢٣) ينقسم مثقال سوريا فيما يبدو الى ٢٤ قيراطا يساوى القيراط منها ٤ حبات (انظر الهامش رقم ٢٤ وص ١٧ من مقالة الوازين والمكاييل للمقرئزى) .

ومطبعا لذلك فان المئقال يساوى ١٦ حبة قمح فى حين يساوى الدرهم ٦١ حبة (٢٤) .

ولقد كنا شغوفين بمعرفة ما يمكن أن تصل اليه حدود الدقة فى علاقة كهذه تبدو مؤسسة على معطيات تنقصها الدقة على هذا النحو . ولقد حصلنا على النتائج الآتية :

١٦ قيراطا أو ١٦ حبة خروب
أخذت بشكل عشوائى ، وكان ينبغي
لها أن تعادل درهما ، ومع ذلك فقد بلغ وزنها
حسب ميزان مارك :

فى المرة الأولى (الـ ١٦ حبة خروب الأولى) ٥٣٧٥٠ حبة

فى المرة الثانية (الـ ١٦ حبة خروب الثانية) ٥٤٦٢٥ حبة

وتد وزنت ١٦ حبة خروب أخذت من بين أكثرها
سلامة وأفضلها شكلا ، وقام باختيارها صراف
يهودى مشهود له بالكفاءة والمهارة فى وظيفته

ووزنت ١٦ حبة خروب أخرى اختيرت من بين
تلك التى بدت لنا أكثرها استواءا وأفضلها
شكلا ٥٩٨٧٥ حبة

الجموع ٢٢٨٠٠٠ حبة

(٢٤) يذكر جلال الدين أبو الفضل السيوطى فى مقالته عن مصر أن ابن فضل الله ، فى كتابه المسمى المسالك يقول ما يلى عند حديثه عن تجارة مصر : ويوزن الدرهم نحو ١٨ حبة خروب أو ١٨ خروبة ، وتزن حبة الخروب ٣ حبات قمح ، ويوزن المئقال ٢٤ خروبة « (مقتبس من مقالة عن النقود للمقرئى) أو يبدو لنا هذا الزعم خاطئا ، فإذا كان الأمر يتعلق بالمئقال الذى تساوى كل سبعة منه عشرة دراهم ، وكل درهم لا يتجاوز ١٦ خروبة و ١/١٠ من الخروبة ، وإذا كان المئقال يساوى درهما ونصف الدرهم فان الدرهم لن يساوى الا ١٦ خروبة . ويلزم كى يساوى الدرهم ١٨ خروبة حين يكون المئقال مساويا لـ ٢٤ حبة أن يساوى هذا المئقال درهما وثلاث الدرام . وهو أمر يبدو أنه لم يحدث تظ . وباختصار ، فمن المحتمل أن يكون المؤلف الذى أشرنا إليه آنفا يريد ، مستمعا فى ذلك مع كل الموروثات ، أن يضاهى بحبة الشعير ، وليس بحبة القمح .

الحد الأوسط
كما بلغ وزن ٦٤ حبة تمح ينفى لها أن تعادل
درهما واحدا :

فى المرة الاولى (شرحه) ٥٤ر٥٠٠ حبة

فى المرة الثانية ٥٤ر٨٧٥ حبة

فى المرة الثالثة ٥٥ر٠٠٠ حبة

كما وزنت ٦٤ حبة اخفها الصراف اليهودى
ممثلة وبدون اعطاب ٦١ر٧٥٠ حبة

وبلغ وزن ٦٤ حبة اخرى تمنا نحن باختيارها ٦٠ر٥٠٠ حبة

وبلغ وزن ٦٤ حبة ثالثة انتقيت من حجم متوسط ٥٧ر٨٧٥ حبة

المجموع ٣٤٤ر٥٠٠ حبة

الحد الأوسط ٥٧ر٤١٧

متوسط النتيجةين ٥٧ر٢٠٨

وبرغم أن المثال بتفريعاته المختلفة ، يشكل على نحو ما نظاما
وزنيا منفصلا ، فسوف نضمه داخل الجدول الذى سنقدمه عن اقسام
الأوزان المستخدمة فى مجال التجارة رغبة منا فى الا نزيد لحد غير مرفوب .
فيه من عدد الجداول ، ولكى يستطيع القارئ بسهولة ، وبمجرد أن يلقى
نظرة سريعة ان يلم بالملاحة القائمة بين كل الأوزان المستعملة ، وسنعمل
نفس الشيء بالنسبة للرطل الزيتى .

جدول
بالاوزان التجارية وتفرعاتها المتنوعة

نوع	رطل زياتى (١)	رطل قبانى	أوقية	مئقال (١)	درهم	قيراط	حبة شعير (١)	حبة قمح
١	٨٥ $\frac{1}{4}$	١٠٠	١,٢٠٠	٩,٦٠٠	١٤,٤٠٠	٢٣,٤٠٠	٦٩١,٢٠٠	٩٢١,٦٠٠
	١	٣ $\frac{1}{2}$	١٤	١١٢	١٦٨	٢,٦٨٨	٨,٠٦٤	١٠,٧٥٢
		١	١٢	٩٦	١٤٤	٢,٣٠٤	٦,٩١٢	٩,٢١٦
			١	٨	١٢	١٩٢	٥٧٦	٧٦٨
				١	١ $\frac{1}{2}$	٢٤	٧٢	٩٦
					١	١٦	٤٨	٦٤
						١	٣	٤

(١) لا تشكل هذه الاوزان جزءا من النظام الوزنى المستخدم فى مجال التجارة .

أما شكل الأوزان التجارية فيتنوع كثيرا ، فهي أسطوانية الشكل في بعض الأحيان ، وهي في أحيان أخرى مكعبة ، أو هي في معظم الأحيان جرم متمدد الوجوه نتجت هيئته عن مكعب تهشمت زواياه ، ومع ذلك فقد جرت العادة بأن يكون للرطل وللرطلين ولنصف الرطل وللأوقية شكل حلقة تحاكي هلالا ، وإن كانت هذه الحلقة لا تتقل بشكل تام بحيث يمكن أن تسلك في حبل دائري مع المباعذة فيما بين طرفي الهلال أو بالأحرى عن طريق ضغط الحبل فيما بين هذه الطرفين أو التمتين .

وتصنع هذه الأوزان بصفة عامة من النحاس ، وهو معدن مفضل عن الحديد إذ يتأكسد الأخير ويعلوه الصدا بسهولة ، ولأن العمال من أهل البلاد لم يعتادوا بعد على صهره وتشكيله . ويستخدم في صنعها النحاس الأصفر أو الأحمر المخلوط بالبرصوت(*) وهو أرخص من النحاس الأحمر ولا يشتد الطلب عليه .

أما صنفار باعة التجزئة وتجار السلع المختلفة ، الذين يجدون شراء الأوزان النحاسية مكلفا أو باهظ الثمن بالنسبة لهم فيستخدمون في معظم الأحوال مجرد قطعة من الحديد غير مستوية الشكل أو مجرد « زلطة » تزن الوزن المطلوب .

ومند شعب قليل التنور لهذا الحد ، تقوم على شئونه حكومة أقل تطورا على هذا النحو ، فأتنا نجد الناس هناك لم يثبتوا ، كما هو الحال في أوربا ، على عادة تحتم أن تكون للأوزان الواحدة الشكل نفسه تشتهر به ، ولا يمكن أحد أن يغيث في قيمتها ، أو عادة أن يوثقوا وإن يدمغوا هذه الأوزان ، وأن يحرموا استخدام كل الأوزان غير المدوغة على هذا النحو ، وكل هذه أمور من شأنها إذا تحققت أن تسهم في جعل التدليس أو الغش أقل يسر وأكثر ندرة .

ويستعاض عن هذه الاحتياطات برقابة يومية وبعقوبات بالغة

(*) عنصر فلزي يستعمل مزوجا بمعدن أخرى . (المترجم)

الصرامة تطبق على من يستخدمون موازين أو أوزان زائفة (٢٠) .

ونرى بعض الأحيان يعاقب أقل عجز في الوزن بقسوة بالغة كما لو كانت غشا فامسحا . لذلك يفضل غالبية الباعة ، خوفا من ذلك ، الحصول على موازين وافية لها دقة القسطاس أو ميزان الذهب .

(٢٥) كان أغا الشرطة يتجول في المدينة على ظهر حصان يسبقه أحد العبيد حاملا أمامه أوزان وميزان كبير الحجم ، ويتبعه جلاؤه ، ويزنه عدد كبير من العبيد أو الخدم المسلحين بمعنى غليظة .

ويذهب الأغا إلى الأسواق والميادين العامة والأسواق العمومية وكل الأماكن التي يوجد بها تجار أو باعة تجزئة ويطلب إبراز الأوزان والموازين من واحد أو أكثر من الباعة ينتقون بشكل عشوائي أو تباعا لمزاجه الخاص .

ونرى بعض الأحيان يسأل الخدم الذي قدموا لشراء بعض المواد الغذائية ويستعلم عن الثمن الذي ابتاعوها به وعن الوزن الذي سلمت اليهم على أساسه ، وعن التاجر الذي باعهم أياها ، ويأمر بأن توزن أمامه هذه السلع ، فإذا تبين غشا في الوزن أو في تقدير الثمن . فانه يستدعي التاجر ويأمر بعقابه في نفس مكان الحادث .

أما هذه العقوبة فمعبارة عن ضربات بالكراچ على أخمص القدمين .

ويمسك العبيد أو خدم الأغا بالذنب ، ويطرحونه أرضا على وجهه ويمسكون بساقيه بواسطة نوع من النير الخشبي (الفلقة) ، وينهال عليه بمائتي إلى ثلاثمائة ضربة فوق أخمص القدمين ، ويطلب المسكين العنق ، ويتضرع إلى الأغا متوسلا بالنبي وبالله مرددا أسماء الله المائة المقدسة .

ولا يستطيع التاجر البائس ، وقد أصبح كسيفا أو تمزقت قدماء ، أن يعود أدراجه إلى بيته إلا إذا حمله أحد اصحقائه أو أحد النظارة ، سائدا أياه من تحت أبطيه .

وحين يضبط في بعض الأحيان نفر من باعة القطاعي متلبسين بالفش أو يتأكد أنهم عملوا على رفع الأسعار بشكل جعل الناس يجارون بالشكوى ، فان الأغا ، لكي يقدم أمثلة أكثر فطاعة ، يأمر بأن تجز رأس واحد من بينهم .

ويمكن القول بصفة عامة بأن من علامات تدهور وانحطاط أخلاق هذا الشعب انه يشهد لصالح المذنب وانه يعتريه الحزن والكدر حين يلقي المذنب جزاءه ، ومع ذلك فان العقوبة بالغة الفطاعة ، وتطبق في كثير من الأحيان ظلما ، حتى لتقل دهشة المرء حين يرى الدهماء تبدى شفتها على المذنب وتمتدحه وتواسيه ، وليس من النادر أن يسيء الأغوات استخدام سلطاتهم الاستبدادية لكي تبتزوا النقود والهدايا من التجار ، كما أنهم في معظم الأحيان من له موازين وأوزان مضبوطة الا لانه لم يؤت من الكياسة ما يجعله يقدم اليهم الأناوة المبتغاة .

أما هذه الموازين المستخدمة في مصر فتشبه الموازين المستخدمة لدينا ، وقد استوردت غالبيتها قديما من أوربا .

أما الموازين الصغيرة التي تمنع في البلاد فيعيبها في معظم الأحيان أنها صماء لا تستجيب ، أي أن رافعها مقوسة ، ونقطة ارتكازها تقع أعلى من نقطة تماس كفتي الميزان ، مما يجعل الميزان أقل حساسية أو أن يكون ترجيحه عسيرا .

وينتشر في مجال التجارة ، وبخاصة في الأوزان التي لا يتحتم رجحانها ، استخدام الميزان الذي نعرفه باسم الميزان الروماني (القبانى) . وهو ينقسم هناك طبقا لنظام الوزن المتبع في مصر .

الأوزان المستخدمة في النقود

تصنع الأوزان التي توزن بها النقود عادة من النحاس الأصفر ، على شكل جرم متعدد الوجوه ، مثن الاضلاع ، ويتم الوصول الى هذا الشكل عن طريق كسر زوايا المكعب ، ولهذا الجرم ، في هيئة المكعب التي هو عليها ميزة تهيئة زوايا قوية وغير حادة في الوقت نفسه ، كما أنها أقل عرضة لأن تتلف بفئة ، بالإضافة الى أن سقوطها لن يتسبب عنه الا اضرار بسيطة سواء فيما يتصل بثلاثها هي أو فيما يتصل باحتمال أن تجرح ايدى واتدام العاملين .

وتزود الأوزان — المعايير هذه عادة ، عند جزئها العلوى بعزوة أو مقبض يتحرك لأعلى أو لأسفل ، ويحفر عدد الدراهم التي تزنها على واحد من أوجهها بواسطة مخصف .

ومما لا شك فيه أن الأمر الجدير بالملاحظة هو أن الناس ، في بلد نجد ضروب المعرفة بها أدنى بكثير عنها في أوربا ، قد تنبوا منذ زمان طويل عند صناعتهم للنقود فكرة التقسيم العشري للأوزان ، برغم أن هذا التقسيم ليس هو نفسه الخاص بأوزان البلاد (في المجالات الأخرى) ولا بد أن هذه المادة قد جاعتهم ، بلا جدال ، نتيجة خبرة طويلة أوضحت لصناع النقود أن هذا التقسيم العشري ، الذي يتفق مع النظام العددي نفسه ،

هو أكثر ملاءمة في مجال الحسابات لغير ما حد (٢٦) .

هكذا كانت أوزان النقود تقسم من ١ الى ١٠ دراهم مع مضاعفات أو تفريمات العشرة، وأكثر هذه الأوزان استعمالا كانت الاجرام ذوات الالى والالف درهم ، وذوات الـ ٥٠٠ والـ ٢٠٠ والـ ١٠٠ درهم ، وذوات الـ ٥٠ والـ ٢٥ درهما ، وذوات العشرة ، والخمسة والاربعة والثلاثة دراهم ، وذوات الدرهمين والدرهم الواحد ، ولم تكن لهذه التضاعفات أو التقسيمات أسماء محددة خاصة ، بحيث لم يكن يستخدم سوى اسم وحدة الوزن وهي الدرهم . وكانت كل العمليات الحسابية تتم على أساس الدراهم .

والدرهم المستخدم هنا هو نفسه الذي يستخدم في المبادلات التجارية، ويمكن أن تنطبق عليه كل ما سبق لنا ان قلناه (بخصوص الدرهم في مجال التجارة) ، وان كان قد احتفظ له بمعايره داخل سلسلة الأوزان المتبعة في صنع العملات والتي لا تستخدم الا اعيرة تضبط على أساسها الموازين الأخرى ، بدلا من التماس تحديد أوزانها عن طريق حبوب القمح أو الخروب .

وفي حين تبني المصريون المحدثون النظام العشري في أوزان النقود ، فإنهم لم يعرفوا كيف يحتفظون ، بالمثل ، بالتقسيم نفسه بالنسبة لكسور الدرهم وأجزائه ، عندما قسموه ، كدأبهم في مجال التجارة ، الى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{8}$ او الى $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{8}$ كما قلنا من قبل .

أما المثال ، على النحو الذي رأيناه به من قبل ، فقل ان كلن يستخدم في مجال النقود الا لضبط عيار الذهب .

وكان يتم ذلك على أساس المثال ونصف المثال .

(٢٦) كانت الموازين المستخدمة في مجال التجارة تستعمل لوزن كل السلع المختلفة فيها عدا الذهب والفضة اللذين يستخدمان في مجال صنع النقود ، ومع ذلك فقد كانت كل الحسابات وكل العمليات الحسابية تتم طبقا لنظام التقسيم العشري .

وينقسم المئثال الى ٢٤ قيراطة ، والقيراط الى اربع حبات ، ثم تنقسم الحبة نفسها الى $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{8}$ وهو الامر الذى يماثل تقسيمنا نحن للقيراط الى ٣٢ جزءا .

ولا بد اننا واجدون اكبر قدر من الدقة فى الاوزان فى دور سك النقود بصفة خاصة ، حيث تمارس الحكومة رقابة دائمة ، وحيث تتطلب اساليب (الصنع) دقة بالغة .

ولقد ضاهينا الاوزان المستخدمة عادة فى مجال النقد وتلك المتبعة فى مجال التجارة بتلك الموازين التى تم الاحتفاظ بها باعتبارها عيارات ، واستبعدنا كل ما بدا لعياننا معيبا او تالفا ، ثم وزنا بمقد ذلك الاوزان المستخدمة عيارات ، منفصلة ومجموعة ، على اوزان مارك بعد أن ضبطناها بدقة بالغة ، فثبتنا أن الاوزان الدنيا كانت ، على نحو دقيق قدر الامكان ، مساوية لاوزان ٢٠٠٠ و ١٠٠٠ درهم التى كانت هذه الاوزان الدنيا تفريعات منها ، وان كانت كل واحدة من هذه التفريعات قد اعترتها ، سواء بالزيادة او بالنقصان اخطاء طفيفة للغاية ، كانت بتبادلها التعميضى فيما بينها على وجه التقريب (اى بتعميضى الوزن الزائد فيها الوزن الناقص) تصبح من باب اولى محسوسة بدرجة اكبر عندما نستبعد منها قيم الاوزان الاكبر حجما ، فقد كان وزن الكسور اصغر من المطلوب ، وهو امر لا بد انه يدل ، ولابد انه قد حدث فى الواقع ، على ان علاقة اوزان هذه البلاد بالاوزان المستخدمة فى فرنسا ، ينبغى ان يحسب على اساس مميزات الاوزان الاكبر ، او على اساس اجمالى الاوزان الصغرى وليس على اساس بعض الاوزان ضئيلة القيمة ، اختيرت بذاتها .

وقد اعطينا الاوزان ذات الـ ١٠٠٠ والـ ٢٠٠٠ درهم التلّج
الآتية :

جدول بمقارنة الأوزان المستخدمة في مجل النقد بميلادها في فرنسا

الأوزان وضع القارنة	قيمتها بالدرهم	بالأوزان من نظام مارك الفرنسي	الإجمال
الموازين المياري	أولا : ٢٥٠٠٠	كرو جبه جرو أوبية رطل ١٣ ١٣ ١٢	كرو جبه جرو أوبية رطل ١٢ ٩ ١٣
	ثانيا : ١٥٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٦ ٥ ٦	١٢ ٩ ١٣
	ثالثا : ٢٠٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٥ ٦	١٢ ٩ ١٣
	رابعا : ٢٠٠٠٠	١٢ ٩ ٢ ١٦ ٥ ١٢	١٢ ٩ ١٣
	خامسا : ١٥٠٠٠	١٢ ٩ ٢ ١٤ ٥ ١٢	١٢ ٩ ١٣
	سادسا : ١٥٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٥ ٦	١٢ ٩ ١٣
	١٢٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٨ ٥ ٦	١٢ ٩ ١٣
	١٢٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٥ ٦	١٢ ٩ ١٣
	١٢٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٥ ٦	١٢ ٩ ١٣
	١٢٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٥ ٦	١٢ ٩ ١٣
الموازين المستخدمة والتي احتفظت بحالة طيبة	١٢٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٥ ٦	١٢ ٩ ١٣
	١٢٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٥ ٦	١٢ ٩ ١٣
مسا يعيل بوزن كل وبذلك يكون وزن كل	١٢٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٥ ٦	١٢ ٩ ١٣
	١٢٠٠٠	٦ ٤ ٥ ٧ ٥ ٦	١٢ ٩ ١٣

وقد ظننا انه حرى بنا ان نهمل الكسر ١٢٥.٠٠٠ ر. من المحبة الذى يقل به الوزن المعيارى كما رأينا من الأوزان الأخرى ، وينتج ذلك من انهم هناك يحرصون على ان يكون الوزن المتداول اكبر بنحو طفيف من الوزن المعيارى ، ذلك ان هذه الأوزان المتداولة يتناقص وزنها على نحو منسلج ، بفعل اللبس والتداول . ولكى تعود هذه الى تعويض ما فقدته ، تشرب بقليل من الرصاص فى ثوب صغيرة تنفذ فى أحد أوجهها .

ولقد وجدنا ، عن طريق تجارب أخرى تم اجراؤها ، بتأخذ الحد الأوسط للأوزان الكبيرة فى مجالى التجارة والنقود ان نسبة الدرهم الى الحبة (أو ان الدرهم يساوى من الحبوب) من أوزاننا نظام ملك حبة ٥٨١٨٨

وذلك بدلا من النسبة التى ذكرناها آنفا وهى ٥٧٩٦٧ حبة بفارق زيادة قدره ٢٢١ حبة .

أو ٢٨١.٠٠ ر. من الدرهم ، وان كنا نرى ان الرقم ٥٨١٨٨ هو اكثر مما ينبغي دقة وان علينا ان نقبى الرقم ٥٧٩٦٧ ، فلقد تبيننا ان أوزان التجارة فى واقع الأمر ، هى اكثر دقة لاسباب أوضحها فيها سبق ، وانها تتفاوت فيما بينها بأقدار اكبر بكثير من تلك التى تتفاوت بها فيما بينها أوزان النقود .

ومع ذلك فان عددا كبيرا لحد كاف من مختلف الأوزان الكسور (**) فى مجالى النقد والتجارة قد بدت لنا جديرة باكثر قدر من الثقة اما لجودة صنعها ، واما للحالة المرضية التى حفظت عليها ، واما للثقة التى يستحقها الصيرفة الذين كانوا يستخدمونها . وقد بينت لنا هذه ، سواء عند وزنها معا أو على نحو منفصل ، وبعد تقريبها الى أصغر كسر ممكن ، ان الحد الأوسط لقيمة الدرهم مستظلمنا من هذه الأوزان ، يبلغ ٥٧٩٧٠ حبة ، الأمر الذى لا يختلف عن النتيجة الأولى الا بثلاث حبات فى كل ١٠٠٠ درهم .

(*) أى أوزان البـ ١/٢ والبـ ١/٤ والبـ ١/٨ . . (المترجم)

(***)

كسر حبة جرو اوقية رطل

واعطتنا ٦٠٠ سكين (***) ذهبى صنع
القاهرة ، ومن اضبط هذه الصلات وزنا
٥٠٥ دراهم و ١/١٤ من الدرهم ، لكنها
اعطتنا بميزان اكثر حساسية صنعه
المسيو كوتقيه

٢ ٢ ٦ ٥٤ —

وكان ينبغي لها ان تزن طبقا للنسبة
التي سبق ان تبيناها بين الدرهم والحبة

٣ ٢ ٦ ٥٥ ٨٣

وكانت تزن ١٠٠ تالارى عادة بميزان
النقود ، بنحو قريب من الدقة حيث
لم يكن اى تلف قد اعترى هذه النقود
١١٠ دراهم، مما يعطى طبقا لهذه القيمة
لوزن التالارى الواحد

. . ٧ ٢٣ ٥٠

ولكن مؤلف المسيو بونفيل يصل
بالوزن القانونى للتالارى الى

. . ٧ ٢٤ ..

وكانت ١٠٠ قرش تزن عادة بميزان
النقود ٨٧٥ درهما مما يجعل وزن
القرش الواحد طبقا للنسبة التى اخذنا بها

. . ٧ ٤ ٢١

لكننا نجد ان وزن القطعة من هذه
الفروش فى مؤلف المسيو بونفيل يبلغ

. . ٧ ٤ ..

(**) Sequin وهى عملة ذهبية قديمة لمختلف الولايات الإيطالية
كما كانت تتداول فى الشرق وترد هنا عند الحديث عن العملات الذهبية مثل
الفندقل والزر محبوب . (المترجم)

(***) الاوزان الفرنسية المستخدمة على التوالى من الشمال الى
اليمين livre once, gros, grain, fraction. (المترجم)

لكن كسور (أو تفريمات) هذه العملة
اقل تماما أو دقة من كسور (أو
تفريمات) التلارى ، وحيث كانت هذه
العملة (القروش) اكثر تداولاً ، فقد
كانت تفقد باستمرار قدرًا طفيفًا من
وزنها بسبب تآكل النقود من كثرة
تداولها . ويقدر المسيو بونفيل
متوسط وزن للقرش يبلغ
أو ١٢٠ ر ٢٦ جراما .

٨٣ ٢ ٧ . .

ونلحق بهذه الدراسة هنا لوحة بينا بها علاقة الأوزان المصرية بالأوزان
من نظام مارك ونظام الوزن العشرى المتبع فى فرنسا ، وقد ضمناها
الاعشار ووحدات الدرهم ، وبعد ذلك الكسور العشرية الأوزان ثم الكسور
المئوية حتى الكسر من الف . وفى النهاية قد سربنا الى هذه اللوحة قيمة اى
من هذه الأوزان التى لها تسميات خاصة والتى يشيع استعمالها .

قيمت

أسماء	بالدرام المصرية		بالاوزان في نظام مارك فرلسي							بالاوزان المصرية						
	تساوى كسور دراهم	كسور	جبة	جرو	أوقية	مارك وطل	سك	م	م	م	م	م	م	م	م	م
الاوزان المصرية	١٤٤٠	٢٤٨٠	٦٧	٣	٦	١	—	٣٦٢١٧٦٠	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
	١٦٨٠	٤٥٦٠	١٨	٧	—	—	١	٢٥٥٨٧٢٠	٧	١	١	١	١	١	١	١
	٢٠٠٠	٤٠٠٠	١	١	٤	—	١	٧٨٠٨٠٠٠	٥	١	١	١	١	١	١	١
	٣٠٠٠	١٠٠٠	٣٨	١	٦	١	١	٦٧١٢٠٠٠	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
	٤٠٠٠	٨٠٠٠	٢	٢	—	١	٢	٥٦١٦٠٠٠	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٣٩	٢	٢	—	٢	٤٥٢٠	٩	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٤	٢	٤	١	٢	٣٤٢٤٠٠٠	٧	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	٧٠٠٠	٩٠٠٠	٤٠	٢	٦	—	٢	٢٣٣٨٠٠٠	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٥	٤	—	—	٥	١٢٢٢٠٠٠	٢	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
	٩٠٠٠	٣٠٠٠	٤٢	٤	٢	١	٥	١٣٦٠٠٠٠	١	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
١ رطل خفيف ١ رطل زياتي	١٠٠٠٠	—	٧	٥	٤	—	٦	٩٠٤٠	٨	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
	٢٠٠٠٠	—	١٤	٢	١	١	١٢	٨٠٨٠	٧	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	٣٠٠٠٠	—	٢٨	١	١	١	٩٠	٢١٧٦٠٠٠٠	٦	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
	٤٠٠٠٠	١٤٠٠٠	—	١	١	١	١	—	٦	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
١ قنطار	١٤٠٠٠	٨٠٠٠	—	١	١	١	١	—	٦	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
	١٦٠٠٠	—	—	١	١	١	١	—	٦	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
	١٨٠٠٠	—	—	١	١	١	١	—	٦	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
	٢٠٠٠٠	—	—	١	١	١	١	—	٦	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢

ملاحظات :

١ — ص ١١ الفقرة ٢ : اذ ان نظام التوقيت عند هؤلاء (اى العرب) هو نفسه عند اولئك (اى الاوربيين) .

فالارقام التى نستخدمها قد جاءتنا من الواقع من الشرق (ذلك ان نظام الارقام عند الاغريق ومثيله عند الرومان كانا متباينين وغير وانبيين) ، وان كان العرب انفسهم قد نقلوه عن الهند ، بل ان الطريقة التى تكتب وتقرأ بها الارقام تدل وحدها على ان الاعداد والاشارات الحسابية ليست من اصل عربى ، وفى واقع الامر فان العرب يقرأون ويكتبون من اليمين الى اليسار ولكنهم يقرأون الاعداد من اليسار الى اليمين كما نفعل نحن .

٢ — شرحه ، فيما يتصل بغالبية اقسام وتسميات المقاميس .

انظر فيما بعد الملاحظة رقم ٢٠

٣ — ص ١٢ ، الفقرة ١ : فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة (١٤٣٧ — ١٤٣٨ من تقويمنا) .

لابد لنا ، حتى نستطيع ، بشكل تقريبي ، تحويل السنوات الهجرية الى السنوات المقابلة لها فى تقويمنا ، ان نلاحظ :

١ — ان تقويمنا قد بدا قبل الهجرة — ٦٢١ سنة . ٢ — وحيث ان السنة العربية (الهجرية) ، وهى السنة القمرية ، تشتمل على ٣٥٥ يوما ، فى حين تبلغ السنة الشمسية ٣٦٥ يوما ، فانه تلزم ١٣٥ سنة هجرية مقابل كل ١٣١ سنة من التقويم المسيحى ، فلو ان البداية كانت هى نفسها لكان يكفى ان نضرب العدد المعبّر عن السنة الهجرية فى ١٣١ وان نقسم الناتج على ١٣٥ ، ومع ذلك فحيث ان التقويم الميلادى قد بلغ ٦٢١ عاما قبل بداية التقويم الهجرى فلا بد ان نضيف الى الناتج (خارج القسمة) الرقم ٦٢١ لكى نجد السنة الميلادية الموافقة . وبالتبادل ، فلكى نحول السنوات من التقويم الميلادى الى سنوات من التقويم العربى فلا بد فى البداية ان نستبعد ٦٢١ من الرقم المعبّر عن السنة من التقويم المسيحى ، وان نضرب الرقم الباقى فى ١٣٥ ثم نقسم الناتج على ١٣١ ، فيكون خارج القسمة هو نفسه السنة العربية . وفى هذه الحالة او تلك ، لابد ان نزيد واحدا الى خارج القسمة اذا كان باقى القسمة يزيد عن نصف .

٤ — ص ١٢ : الهامش رقم ٢ : كتاب المسنن الكبير

بالعربية سنة والجمع سنن ، وهو الكتاب الكبير الجامع لشرائع السنة اى القواعد ، او الاحاديث .

٥ — ص ١٢ ، الفقرة ٥ : درهم . انظر الهامش رقم ٣ .

وتشير هذه الكلمة العربية احيانا الى وزن ، وتشير احيانا اخرى الى عملة نقدية ، وهى من اصل يونانى ، وتقابل الكلمة الفرنسية دراخمة dragma او دراشمة drachme .

٦ — شرحه : دينار . انظر ص ٢٣ الهامش رقم ١٩ .

وتمنى هذه الكلمة عادة نقدا او قطعة ذهبية ، وقد جاءت دون شك من اللاتينية ديناريوس denarius ، وقد سُمى باللاتينية denarius nummus لأنه كان يساوى عشرة أس (وهى وحدة نقدية وقياسية قديمة) . وقد تدولت النقود الذهبية الرومانية لوقت طويل فى فارس ومصر . ولا تزال نجد بعضا منها وسط قطع النقود الذهبية التى تزين بها النسوة اغطية شعورهن .

٧ — شرحه : مثقال .

وتمنى هذه الكلمة الوزن (الثقل) بصفة عامة ، وقد كان فيما مضى هو وحدة الوزن القياسية ، كما هو الحال اليوم بالنسبة للدرهم . والاصل العربى هو ثقل (مفتحة فضة) بمعنى وزن .

٨ — شرحه : دانق ، انظر ١٨ ، الهامش رقم ١٤ .

واصله هو الكلمة الفارسية دانه او دانك ويعنى حبة او بذرة النباتات .

٩ — شرحه : قيراط ، انظر ٢٤ ، الهامش رقم ٢٠ .

ولهذه الكلمة اصل يونانى ، وهى بالفرنسية Karat أو Carat انظر الملاحظة رقم ٢٣ .

١ — شرحه ، نفس الفقرة ٤ ، وقية (اوتية) انظر ص ٢٢ ،
الهامش رقم ١٨ .

وتعنى هذه الكلمة فى اليونانية وزن (بتسكين الزاى) ، وهى
باللاتينية أونيكاً Unica ، وهى تشبه كثيرا الكلمة اليونانية .

١١ — شرحه : نفس (نصف) . انظر الهامش رقم ٥ ص ١٢ .

وهى كلمة عربية محرفة عن كلمة نصف أو نص (بفتح النون أو
ضمها) مع حذف حرف الفاء ، وعند كتابتها فى اللغة الشائعة أو الدارجة
تكاد تحذف كل النقط أو العلامات التى تقوم مقام الحروف المتحركة (فى
الفرنسية) ، ولهذا لا يصبح النطق بعد محدد إلا عن طريق الاستعمال أو
التمود . مما يكون سببا فى تحور أو تغير النطق فى معظم الأحيان ،
والى تفاوته من بلد لآخر ، وتلفظ هذه الكلمة فى مصر مادة نص (بضم
النون) وتعنى نصف أو منتصف ، وهى نصف عملة نقدية صغيرة ، وحيث
أن المدينى أو البارة حاليا هو أصغر عملة نقدية متداولة فإن كلمة نص تعنى
لدى العامة مدينى . يقول المعوزون (أو الشحاذون) هات نص ، أو اعط
نص أى اعطنى مدينى واحدا ، ويقال أيضا : كم دى ؟ نص ؟ بمعنى بكم
أو كم يساوى هذا ؟ هل هو يساوى نصفا ؟ (أى مدينى واحدا) .

١٢ — شرحه : رطل ، انظر الهامش رقم ٦ ص ١٢ .

والأصل رطل (بفتح الراء أو ضمها) ، بمعنى يزن باستخدام يده .

١٣ — شرحه : قنطار ، انظر ص ٢٢ ، هامش ١٧ ، وهى بالفرنسية

Quintal ، ويبدو أن الكلمة تحريف للكلمة اللاتينية ككتناريوس Centarius
أو ككتناريوم Cenvarium ، ولعل الأوربيين قد نقلوا عن العرب بعض
الالفاظ الدالة على الأوزان مثل قنطرا وقنطار ، وإن كان العرب أنفسهم
قد نقلوها قبل ذلك بوقت قصير عن الإغريق والرومان الذين حكموا العرب
لوقت طويل .

انظر كذلك الملاحظة رقم ٢٠ .

١٤ — ص ١٤ : السطر رقم ٧ : فى مؤلف ابن سعيد المسمى المحكم .

والمحكم بالعربية معناها الواضح أو الدقيق والمتق عليه

على نحو تام .

١٥ — ص ١٦ ، الفترة الأولى : فى كتابه المسمى الكبير . والكبير فى العربية تقابل كلمة grand عندنا ، بمعنى الكتاب الكبير أو البحث الكبير ، وهذا مفهوم ضمنا ، وموضوع هذا البحث غير موضح ، وقد يكون بحثا فى الفقه على سبيل المثال .

١٦ — ص ١٧ ، الهامش رقم ١٣ : يرى المسيو دى ساسى أنه بدلا من هذا العنوان ينبغى أن نقرأ فى المخطوطة ١ كتاب الأمثال .

ويلاحظ هذا العالم نفسه فى الهامش رقم ٦٦ من ترجمه لمقالة الموازين والمكايل للقرىزى أنها تقرأ بوضوح فى مخطوطة ليد Leyde كتاب الأنفال ، وأن من الواجب أن نتشبه بهذا التفسير .

١٧ — ص ١٨ ، الهامش رقم ١٤ : درهم بغلى .

قل أن يستطيع المرء بيان منشأ أو معنى هذه التسمية ، وإن كان الرحالة المسلمون الذين سافروا الى الصين قد تحدثوا أيضا عن الدرهم البغلى ؛ ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم الوافى (فى الوزن) ويبدو أن صفة الأسود قد اعطيت لهذا الدرهم لأن الفضة تكتسب بمرور الزمن أو بفعل النار اللون الأسود إذا لم ينظف سطحه بوسيلة بأن يدعك .

١٨ — شرحه : درهم طبرى ، ويحتفل انه يعنى درهم طبرستان فى فارس ؛ ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم القديم .

١٩ — شرحه : درهم جفارقى وتالعربية درهم جوارقى .

ونحن نجهل معنى أو اشتقاق هاتين الكلمتين .

٢٠ — ص ٢٢ ، الفترة الأولى : وقد سبق لنا القول بأن لدى الأوربيين ما هو مشترك فى هذا الصدد مع العرب ، حتى أن جزءا كبيرا من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هى نفسها عند أولئك .

فسواء كان القدماء المصريون انفسهم هم المخترعين لغالبية العلوم والفنون ، أو سواء كانوا قد استقوها من الهند أو من فارس ، فلتد نقل الافريق والرومان عنهم جزءا من معارفهم ، ومن جهة أخرى ، فحيث خضعت مصر بعد ذلك لكل من الافريق والرومان على التوالي ، فقد حمل

هؤلاء واولئك اليها الكثير من عاداتهم ومن الفاظ لغتهم، ولقد راح الاوربيون، خلال الحروب الصليبية يتهملون من معارف الشرق حيث كانت العلوم مزدهرة فى ذلك الوقت ، افكارا واسماء وعادات كان البعض منها قد نقل من قبل عن الاغريق والرومان ، وموجز القول انه امكن التجارة والعلاقات مع الغرب أن تدخل الى اللغة العربية الفاظا اوربية لكى يشغل مكان الفاظ ومصطلحات اكثر قدما ، فى مجالى العلوم والفنون ، لتعبر عن افكار او معانى مماثلة .

وهكذا فمن العسير فى غالبية الاحوال ، فى علاقات معقدة على هذا النحو ان نتمكن من تحديد الاصل او المنشأ الحقيقى لبعض الافكار والممارسات ومصطلحات مختلف الفنون والعلوم ، لكن الترجيح ، بصفة عامة ، وحين لا يكون مصدر الاشتقاق معروفا على نحو جيد ، يصبح فى جانب اللغة الاقدم ، مالم تكن الكلمة مناقضة لسياق او مقتضيات هذه اللغة ، فاذا لم يكن لهذه الكلمة من اصل قبط فى اللغة الاقدم ، فى حين نجد لها فى الوقت نفسه اصلا فى اللغة الاحداث ، فلن يكون ثمة شك فى انها قد جاءت عن هذه اللغة الاخيرة .

٢١ — ص ٢٤ ، الفقرة الاولى رطل زياتى .

ولعل فى هذا تحريفا لكلمة زياتى ومعناها الذى زيد عن طريق الاضافة ، والرطل الزياتى هو الرطل المزداد او الاكبر ثقلا ، وتتم كل عمليات الوزن الكبيرة بعض الشيء ، كما يتم وزن الاشياء كبيرة الحجم ، وبصفة خاصة البضائع التى تكون عرضة لما يسمى بفرق الوزن (او طبخة الميزان) ، بالاوزان الرومانية ، حيث يساوى الرطل ١٦٨ درهما ولا يحتسب فى الوقت ذاته الا على انه ١٤٤ درهم ، وتعتبر الى ٢٤ درهما الزائدة فى المادة فرق وزن (او طبخة ميزان) او وزن الاجولة والاثينة والاغلفة .. ولتعويض عدم الدقة فى عمليات الوزن ، وهو الامر الناتج عن طريقة تصنيف او بناء الميزان الرومانى الذى يكون من العسير ان نقدر عن طريقه الفروق فى الاوزان الضئيلة ، عما لو كنا قد فعلنا ذلك بواسطة الميزان المعادى الذى يطلق عليه اسم ميزان .

٢٢ — شرحه : رطل قباني .

وكلمة قباني معناها وزن ، وبصفة خاصة الشخص الذي يستخدم الميزان الذي نسميه روماني romain وباللاتينية statera والرطل القباني ، أو رطل الوزانين ، هو الرطل الذي يزن ١٤٤ درهما ، وهو يستخدم بصفة خاصة كي توزن به في ميزان ذي كفتين كل السلع قليلة الوزن وصغيرة الحجم ، وليس لدى القوم هناك سوى موازين صغيرة ، يمسكونها باليد أو يعلقونها بحبل ، لكنهم لا يستخدمون قط الموازين ذات الأذرع الطويلة والكفات التي تتسع لاحتواء الوزنات الضخام .

٢٣ — ص ٢٥ السطر الأول : ويضاهي القيراط حبة الخروب ، انظر الهامش رقم ٢٠ ص ٢٤ .

قرط عليه وباللاتينية parum dedit illi ، ولهذا الفعل وليس للوصف أصل في العربية ، ومع ذلك فإن هذا الاشتقاق خاطئ ، ومعتسف بشكل واضح مثل عدد كبير من الاشتقاقات التي يقدمها النحويون العرب الجبولون على البحث وعلى تعقب الأمور بالغة الرهافة . فمن الواضح أن كلمة قيراط وتقابلها عندنا كلمة karat أو kirat قد اشتقت من كلمة اغريقية معناها حبة الخروب ، ومنها اشتق العرب كلمة قيراط التي لها نفس المعنى ، فالفعل قرط (بتشديد الراء) ، والذي يعنى اعط الشيء القليل ، بفعل استعارة مأخوذة مما تعنيه كلمة حبة خروب وما تعبر عنه من ضالة القيمة ، قريب مما نقوله نحن في لغتنا الدارجة : Je n'en donnerais pas un zeste

أي : لا اعطى مقابله شروى نقي (وكلمة zeste بالفرنسية تعنى الياف اللحاء العالقة بفصوص البرتقالة بعد تقشيرها) .

٢٤ — خروبة .

٢٥ — حبة أو حب (❖)

٢٦ — ص ٢٦ ، السطر ١٣ : صراف والاصل صرف بمعنى غير .

ويقوم المرافون (أو المصارف) بتقييم وتبديل النقود ، ويلجأ هؤلاء

(❖) تكفى الملاحظتان ٢١ و ٢٥ باعطاء المقابل العربى وبحروف عربية كذلك لهاتين الكلمتين العربيتين واللتين يوردهما المتن بحروف لاتينية . (المترجم)

بصفة خاصة لاجراء الحسابات (اللازمة لهذه العملية) اذ يلزم جهد وعناية ووقت رجل أو أكثر متمرسين لحساب مبلغ ولو كان ضئيل الاهمية ، بسبب كثرة اقسام وتفرعات النقود .

٢٧ — من ٢٦ ، الهامش رقم ٢٤ : فى كتابه المسمى المسالك .
والمسالك بالعربية تعنى الطرق ، وهذا العنوان شائع ومشترك فى كثير من الأوصاف (أو المؤلفات) الجغرافية .

٢٨ — من ٣٠ ، الهامش رقم ٢٥ : اغا الشرطة .
ويطلقون عليه فى العربية اسم المحتسب من الاصل حسب اى عد او أجرى الحساب (انظر الهامش رقم ١٧ من ترجمة المسيو دى ساسى لغالة النقود للمقرزى) ، واغا كلمة تركية تعنى الضابط الامر (القومندان)
٢٩ — شرحه ، الفقرة ٢ : ويذهب الاغا الى الأسواق والمجلىين العامة والأسواق العمومية (بزار) .

وكلمة بازار كلمة فارسية ، وهذه الأسواق العمومية المسماة بازار مسقوفة ومتقولة على نحو قريب الشبه ببثلاثتها فى فرنسا والتي تقام داخل أفنية أو أسوار وتحيط بها اماكن العرض المخطاة والحال .

٣٠ — شرحه ، الفقرة ٤ : أما هذه العقوبة فعبرة عن ضربات بالكراياج .

وتعنى هذه الكلمة (كراياج) الشئ المبرم (بتشديد الراء) أو المفتول ، اذ تصنع الكرابيج عادة من جلد الثيران المفتول ، ومن شئ يشبه التضييب أو العصا يماثل سوط السلايس عنقنا ، أو بتعبير اكثر دقة ، يماثل ماتسميه نحن عصب العجل ، وتجلب القوافل بعضا منه يصنع من سيور من جلد الفيل أو الكركدن ، ويسميه أهل البلاد عصب أو تضييب الفيل ، وهو تعبير قريب من التعبير الذى نستخدمه نحن .

٣١ — شرحه ، الفقرة ٥ : ويمسكون بساقيه بواسطة نوع من النير الخشبي (الفلقة) .

فحيث ان كل الوسائل التى يستخدمها العرب لابقاع العقاب (بالمذبذبين) بالغة البساطة ، فانهم يستخدمون للإسك بقدمى الشخص

المعاقب (بفتح القاف) بضربات الكرياج ، مايشبه قوسا مصنوعا من
الحبال ، وفرعا من فروع نخلة (جريدة) ثقب من عند طرفيه ، ويضمون
اسفل الساتين بالحبال ، ويقوم اثنان من الرجال برفع قدمي المذنب
ضامين كل منهما الى الاخرى ، ممسكين ، كل منهما ، بأحد طرفي القوس .

٣٢ — ص ٣٦ ، السطر ٨ : تالارى (أو : تالو) .

بخصوص هذه العملة النقدية ، انظر دراستنا عن النقود فى مصر
(الدراسة الثانية فى هذا المجلد) .

ملاحظة : عند رسم الكلمات العربية بحروف فرنسية اتبعنا
فى المقن وفى غالبية الهوامش والملاحظات والتعليقات التى
اشارت بها وتبنتها شعبة العلوم والفنون فى مصر ، اما فى
الهوامش التى ليست سوى استشهادات (منقولة) ، فقد
كان علينا أن نحفظ بنمطها الاملائي نفسه الذى استخدمه المسيو
سلفستر دى سالى .

الكتاب الثاني

النقود العربية

تأليف : صامويل بنارد

« العنوان الأصلي للدراسة : « بحث حول النقود
المتداولة في مصر » وقد جاء بالهامش أنها قد
نشرت عام ١٨٢١ » .

المقدمة

هدف وجبوى البحث فى موضوع النقود العربية

على الرغم من انه ينظر الى النقود عادة باعتبارها مجرد عملات متداولة ، فانها تعد فى حقيقة الامر مؤسسات تاريخية ، تقوم بتعريفنا ، بشكل تتفاوت درجات دقتة ، وبالتاريخ للوقائع والاحداث ، وبجهود الحكام واسمائهم والقباهم ، وكذلك بمدى التقدم او التدهور المتتابعين فى ميدان الفنون والصناعات . ومن الواضح ان هذا النوع من المؤسسات ، عند العرب ، يحتم عليها القيام بدراسة مثابرة ومتعمقة بنفس القدر الذى تقل به معرفتنا بتاريخهم ، برغم الاهمية التى يستحقونها بسبب طول سطوتهم ، وبقدر ماكتشف مثل هذه المنشئات عن الكثير من تطورات الاحداث ، يقدر مانجدهم محرومين كلية او بشكل جزئى من المصادر نفسها التى تقدم للاروبيين كى تتصل وتستمر ذكريات العصور الفابرة ، فنون النحت والرسم والجماعات العلمية ، والوثائق (الارشيف) وبصفة خاصة ، المطبعة والمكتبات .

اما اذا نظرنا للأمر فى اطار النظم المالية والتجارية ، فان من الامور الاساسية فى الوقوف على تعداد أى شعب ، الامام بنظام النقود السائد عنده ، والامام كذلك بالقيمة الحقيقية والاسمية لهذه النقود ، وعلاوة كل ذلك بقيم النقود لدى الامم الأخرى ، وكذلك الامام بكمية النقود المطروحة للتداول عند هذا الشعب الخ . وكلما زادت التغيرات التى تتناول النقود ، كلما زادت ضرورة الحصول عليها وفحصها ، حتى يمكن الوقوف على الآثار (المؤلفات) والكتابات التى اتخذت من النقود موضوعا لها ، ولكى نتمكن بقدر الامكان من الحصول على افكار دقيقة عن القيم المختلفة التى تشير اليها التسميات نفسها التى تطلق عليها ، او التسميات المتنوعة التى يمكن ان تجاوب او ترتبط بنفس هذه القيم .

ان الفنون والاساليب المتبعة عند شعب ، تتعارض لهذه الدرجة تقاليده وعاداته وافكاره مع عاداتنا وافكارنا لن يفوتها بالقطع ان تثير فضولنا ، ولقد لمس هذه الحقيقة على نحو جاد واحد من رجالنا بالغ الثقافة واسع المعرفة ، كان يعد من بين المتبحرين فى كل الفنون والسذى قدم لسكل ضرورة الفن خدمات جليلة ، وان كان موت ميتسر ارعن قد

انتزعه منا (١) ، حين كان موكلا بالاشراف على تنفيذ الرسوم والبيانات الخاصة برحلتنا (حيلنا) الى مصر ، ولقد بلغ إهتمامه بهذا الأمر حد انه سجل فى سلسلة من اللوحات النابضة بالحياة جزءا من الفنون والصناعات عند المصريين ، ومع ذلك ، فقليل من الفنون لها الأهمية نفسها التى لفن النقود ، تتطلب اهتماما مماثلا بالاهتمام الذى استحوذت عليه فنون أخرى ، ويمكنها ان تقدم فكرة أكثر دقة عن مدى التطور الصناعى والحضارى الذى بلغته أمة من الأمم .

موضوع وأقسام هذه الدراسة

كنا قد انتوينا منذ البداية ان نعرف بكل النقود العربية التى قد نعرف عليها باعتبارها قد ضربت فى مصر منذ بسط الخلفاء (المسلمون) سيطرتهم عليها وحتى اليوم ، ومع ذلك ، فحيث قد انشغل المسيو مارسيل Mareel بصفة خاصة بموضوع المنشئات والنقوش الكوفية والمسكوكات العربية ، وحيث قد أمكنه ان يجمع عددا كبيرا من هذه المسكوكات التى تتفاوت فى درجة اثارها للاهتمام ، فقد وجدت أن من دواعى سرورى ان اعطيه تلك التى أمكننى ان احوزه منها ، تاركا له مهمة ان يعالج كل ما له صلة بالمسكوكات التى قد تعد ، بصفة عامة ، تاريخية ، كى اتفرغ بشكل أكثر خصوصية للتصدى لكل ما يتصل بفن صناعة النقود .

وستتناول فى الباب الأول النقود العربية والأجنبية ، التى صنعت أو التى يجرى تداولها فى مصر ، كما سنتناول كل ما له صلة بشكل ونمط وقيمة نقود هذه البلاد ، وكذلك التغيرات التى أصابها بدءا من عصر الخلفاء حتى أيامنا هذه .

أما فى الباب الثانى ، فسنصدي للنظام النقدي الحالى عند المصريين كما وجده الفرنسيين مستقرا فى مصر ، وكما سيظل مستمرا بالتأكيد مع تعديلات طفيفة فى ظل حكومة البكوات والباشوات ، كما

(١) توفى المسيو كونتيه Conté رئيس زمرة قادة المناطيد وعضوالمجمع العلمى المصرى ، ومدير اكاديمية الفنون والصناعات فى باريس فى السابع من ديسمبر عام ١٨٠٥ .

سنشير الى كل مايتصل بسعر الذهب والفضة ونفقات صنع النقود، وكذا الاساليب المتبعة فى القاهرة لهذا الغرض ، واخيرا اى فى الباب الثالث سنعرض لسا له صلة بإدارة النقود .

وإذا كانت التفاصيل التى سيضمها هذان البابان الاخيران تسرعيان قدرا اقل من الانتباه عما لو كانت مستغلة لو كان الأمر يتصل بشعوب قديمة ، فان هذه التفاصيل ، مع ذلك ، لا تبدو فى نظرنا اقل نفعا فى تجميعها . وتبعاً لذلك . فاننا بتلمسنا الحالة الراهنة للعملات المصرية ، نتفادى أو ندحض الكثير من الأخطاء والكثير من المعلومات غير الدقيقة . وإذا حدث ان كان البعض قد دونوا فيما مضى ، فى بعض المؤلفات أو المخطوطات ، مختلف الأنظمة النقدية التى ادخلت الى الشرق عصراً فى اثر عصر ، كما تناولوا معطيات مفصلة على هذا النحو واكيدة الى هذا الحد ، فقد لا يكون قد بقى بعد ذلك ، فيما يتصل بعلم المسكوكات العربية ، اى اثر من غموض .

وبرغم ان اهتمامنا قد اقتصر على النقود المصرية ، فان جزءاً مما قلناه يمكنه ان ينطبق بشكل عام على كل العملات الاسلامية ، كما انه يلقي الضوء على فن سك النقود فى الامبراطورية العثمانية (١) ، وكذلك عند الشعوب الشرقية على وجه العموم ، مما قد يعطى لهذا الموضوع بعض اهمية لو ان قد اتيح له ان يعالج بيد اكثر دربة .

وفى الوقت نفسه فانه لم يفتنا ان نعرف بالعادات الخاصة باهل البلاد ، عندما نجد لهذه بعض صلة بموضوعنا ، وان كنا لم نفعل ذلك كى نجعل من دراستنا هذه اقل جفافاً ، بقدر ما كنا نفعله كى تحقق واحدة من الغايات الرئيسية التى نذر انفسهم لها اعضاء شعبة العلوم والفنون فى مصر ، وهى تقديم فكرة دقيقة عن تقاليد وعادات المصريين .

(١) اتخذت هذه الامبراطورية اسمها من الأمير عثمان مؤسسها ، والذي يعود عهده الى العام ٧٠٠ من الهجرة (١٣٠١ من تقويمنا) ومن هنا ايضا جاءت كلمة العثماني التى يشار بها الى رعايا السلطان او الى الباب العالي .

مؤلفون آخرون ممن كتبوا

عن النقود العربية

لعب العرب في عصر الخلفاء دورا بارزا وساطعا في التاريخ ، فقد أخضعوا بسلاحهم جزءا كبيرا من العالم ، كما نجحوا في استزراع الفنون والعلوم ، ولا يزال كثير من مؤلفيهم يحتفظون بيننا بشهرة كبيرة ، وقليلة هي مسائل وقضايا التشريع والأخلاق والسياسة ، التي لم يعالجوها . ولقد أوروثوا هذا التفوق للعلوم الى حفيدتهم ، وبشكل خاص الى كتاب مصر ، ومع ذلك فحيث بدا التعليم والحضارة منذ الوقت يستط في هوة التدهور ، فان نتاج مؤلفيهم المحدثين لم يعد في غالبته سوى مجرد انتحالات أو اقتباسات أو تعليقات أو شروح على المؤلفات القديمة .

وللعرب بخصوص النقود والموازين والمكايل مؤلفات قديمة وحديثة ، وأشهر هذه المؤلفات مؤلف المقرئى (١) ، وهو كتاب يحظى بالاحترام ، ألف في موضوعات عديدة تتصل بالادارة والحكومة والتاريخ ، وقد قدم ترجمة لها المسيو سيلفستر دى ساسى Silvestre de Sacy ، وهو الشهير بتبحره في اللغات الشرقية (٢) .

ويبدأ هذا المؤلف ، كما تبدأ كل المؤلفات العربية بالابتهاال « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذه الصيغة المقدسة تجنب المؤلف منسقة العثور على نقطة بدء ، فيها تبدأ مؤلفات العرب في العلوم والآداب ، وكذلك مؤلفاتهم في الأخلاق والدين ، كما يضعونها في بداية الكتب التي تتناول الفكر المجرد بل يضمونها كذلك في صدارة كتابات بالغة التفاهة أو بادية البطلان ، وأحيانا شديدة الفجور والبذاء .

(١) بخصوص اسم ومؤلفات هذا المؤلف انظر المسيو مارسيل عن ميثاس جزيرة الروضة ، أما فيما يتصل بهجاء الاسماء العربية ، فانظر الهامش الموجود في نهاية دراستنا الموجزة عن الموازين العربية (الدراسة السابقة من هذا الكتاب) .

Traité des Monnaies Musulmanes, traduit de (٢)
l'arabe, de Makrizi par A. I. Silvestre de Sacy (à Paris, Chez
Fuchs, rue des Mathurins, 1797).

بعد ذلك تقابلنا فترة من القرآن (١) ، تتصل بموضوع الكتاب مباشرة أو بشكل بعيد ، وغالبا ماتكون بعيدة عن موضوع الكتاب . وبعد هذا ، لايفوت المؤلف ان يعود بالعلم الذى يؤلف فيه حتى عهد آدم (٢) .

ويشغف العرب على الدوام بالاستقتاقات اللفظية ، وبالأقوال الماثورة والحكايات .

وبالرغم من كون مقالة المقرئى لا يمكن أن تتسم بالكمال ، وبرغم قلة العناية التى بذلها المؤلف عند تمييز النقود والموازين فى مختلف البلدان التى خضعت للمسلمين ، وهو أمر يضمن على دراسته بعض من غموض ، فان دراسته هذه ، تضم مع ذلك ، وقائع مهمة كثيرة ، ذات صلة بفن صنع النقود عند العرب .

وقد رجعنا — فى دراستنا هذه — كذلك الى مؤلف المسيو تيخسين Tycheesen عن فن النقود الاسلامية ، وهو مؤلف سيجنى منه كل أولئك الذين يرغبون فى التعمق فى دراسة النقود العربية فوائد مثرة ، فقد قدم جدولا بالمؤلفين الذين كتبوا عن النقود الكوفية والعربية ، بالاضافة الى تقديمه لمجموعات اساسية للمسكوكات العربية التى تعرف عليها فى اوربا .

وكمقدمة لدراستنا هذه عن النقود ، جاءت دراستنا الموجزة عن الأوزان العربية فى الماضى والحاضر ، كما سنقدم هنا لوحة تشتمل على عملات القاهرة التى اشرنا برسمها والتى ورد ذكرها فى ثنايا هذه الدراسة ، مع جدول يوضح علاقة او نسبة قيمة هذه النقود الى قيمة نقود اخرى كثيرة تتداول فى مصر والقسطنطينية ، كما يشير هذا الجدول الى التغيرات التى طرات على هذه النقود وتناولت وزنها وتسميتها وعباها وكذلك قيمتها الاسمية والحقيقية الخ .

(١) القرآن ومعناه القراءة ، وهو اشتقاق من الفعل ترا .

(٢) يقرر أبو بكر بن أبى شيبه فى مؤلفه « المصنف » ان أصل النقود يعود الى آدم الذى ضرب دنائير ودرهما ، وانه بدون هذين النوعين من العملات لا يمكن للمرء ان يتمتع بالتوافق مع الحياة (انظر مقالة المقرئى من النقود ، ترجمة سيلفستر دى ساسى) .

الباب الأول

عن النقود العربية والأجنبية المتداولة أو المصنوعة في مصر
ابتداء من عصر الخلفاء حتى اليوم

الفصل الاول

اسماء وانواع العملات المختلفة

اولا : النقود الذهبية

ينظر الى الذهب عادة باعتباره معدنا نفيسا (❖) اما الذهب الذى تحول الى نقد ، او العملة المصنوعة من الذهب ، فتسمى ، دون ان يوضع فى الاعتبار حالتها هذه ، عينا (عين) (١) ، اما النقود الذهبية المسكوكة او قطع الذهب « المتقودة » سواء صنعت فى داخل البلاد او كانت قادمة من الخارج ، لمكانت تسمى فى الماضى دينارا (٢) .

ويورد المقريزى فى مقالته عن النقود قولاً مأثوراً قرر الرسول (ص) بموجبه انه قد ترك لكل بلد مكابله ونقوده وانه قد ترك لمصر اردبها (٣) ودينارها .

وفى العام العشرين من الهجرة (٦٤١ من تقويمنا) ، فرض عمرو ابن العاص الموفد من قبل عمر (بن الخطاب) ، بعد ان اتم فتح مصر ، على الاقباط ان يسددوا الجزية بالدنانير .

ومنذ عهود الوثنية ، حتى استقرار الاسلام (٥) ، حتى غزو التركمان

(❖) هنا تصرف لطيف فى الترجمة املته ضرورة النص (المترجم) .
(١) تعنى هذه الكلمة : عين ، النقود الذهبية وكذلك النقود الفضية .
(٢) انظر اسم وقيمة الدينار المستخدم كمثال فى دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الاول من هذا المجلد) .

(٣) الأردب مكبال سعة يستخدم فى كيل الحبوب اساسا ، ولا يزال اسمه واستعماله شائعين فى مصر ، والأردب كلمة مصرية ، انظر عبد اللطيف ، ص ١٥٠ .

(٤) دخل عمرو بن العاص مصر فى العام التاسع عشر من الهجرة (٦٤٠ من تقويمنا) .

(٥) الاسلام هو دين محمد ، وهو مشتق من الكلمة العربية سلام واصلها السلام .

بقيادة صلاح الدين ، كانت العملات الوحيدة المتداولة بصفة مشروعة او قانونية ، طبقا لقول المتريزى ، هى العملات الذهبية ، فكانت هى وحدها التى تستخدم فى تقدير أجور الأيدى العاملة وأثمان السلع ، وحساب عوائد الدولة والضرائب .

ولسوف يتبدى لنا هذا الزعم اقل غرابة وأكثر احتمالا ، برغم ماهو باد من تعارض استخدام الذهب مع استخدام أكثر شيوعا . عند مختلف ام الأرض ، اذ يتم تقييم كل شئ عن طريق الفضة ، حين نستعرض الانتباه الى ان النقود الذهبية قد كانت ، منذ البداية ، ضئيلة الوزن ، وفوق ذلك ، منخفضة العيار ، والى ان تفرعاتها كانت بالغة الصغر حتى تكاد تقترب فى قيمتها من النقود الفضية التى تستخدمها الأمم الأخرى ، كما سوف نرى عند تعرضنا لمسألة الوزن .

ويبدو مؤكدا ، حتى قبل استقرار الاسلام بمصر بوقت طويل ، ان كانت تصنع بها دنائير ، او على الأقل ، ان كثيرا من النقود الذهبية كانت تتداول فيها ، وهو امر كان شائع الحدوث فى الجزء الأكبر من الشرق .

كانت ترد الى مصر تلك الدنانير او النقود الذهبية التى كان يضربها الأروام ، وينبغى ان نفهم من هذا اللفظ ، على النحو الذى يشير اليهم به المتريزى ، الامبراطورية الرومانية (الشرقية) التى تحولت الى القسطنطينية (١) ، والتى نطلق عليها نحن اسم الامبراطورية الواطنة

(١) هى بيزنطة القديمة ، تسمت باسم القسطنطينية Constantinople أى مدينة قسطنطين ، وهو اسم امبراطور كان يحمل هذا الاسم ، هو الذى جعل منها عاصمة للامبراطورية الشرقية ، ويطلق عليها العرب كذلك اسم القسطنطينية او قسطنطينية ، ويشار اليها فوق العملات النقدية فى بعض الاحيان بهذا الاسم ، وفى احيان أخرى باسم اسلام بول أى مدينة الاسلام ، فالمقطع الأخير bouل أو pouل يعنى فى اللغة اليونانية مدينة ، ولكن النطق الشائع لها هو استامبول وهو ما اخذنا به Stamboul ، ومع ذلك ، فاذا شئنا تنميق الكلمات ، او اللعب بالالفاظ او تصدنا اسلوبا متكلنا ، فبماكتنا تحريف معنى اسمها الى مدينة السلام ، اذا ما اردنا ان نشق المقطع الأخير من اسمها ، بول ، من اللغة التركية ، وهذا امر أكثر طبيعية ، وهو يعنى الامتلاء او الوفرة ، بدلا من اشتقاق المقطع ذاته من كلمة بوليس Polis اليونانية .

le Bas-Enpire ، ولا يزال أهل مصر حتى يومنا هذا يطلقون على أبناء هذه المنطقة اسم الأروام أى الرومان . وطبقا لشهادة عديد من المؤلفين العرب ، فقد كانت النقود الذهبية القديمة ، الآتية من القسطنطينية تسمى هرقله ، وهو اسم تسرب اليهم من اسم الامبراطور هرقل Heraclius (٧) .

أما النقود الذهبية لمختلف الشعوب التى كانت تمارس التجارة مع مصر ، فكانت تتداول فى هذه البلاد على نطاق يتفاوت ضيقا أو اتساعا ، تبعا لدرجة نشاط تجارة هذه الشعوب معها ، وكذلك ، وبشكل خاص ، طبقا لما أن كانت نقود هذه الامم ذات عيار أكثر (أو اقل) ارتفاعا .

أما العلاقات التى كانت يمكنها أن تقوم بين مصر وبين المدينة المركزية أو مقر الحكومة ، وهى القسطنطينية (أو استامبول) اليوم . فلا بد انها كانت تؤدى الى أن تصب فى مصر بعض نقود هذه العاصمة والمواصم الأخرى .

وحيث ظلت جنوة والبندقية تستحوزان لفترة طويلة على تجار قبالة الاتساع مع امم الشرق ، فقد تدولت فى مصر منذ فترة بالغة القدم سكينات (Séquin) جنوة ، وسكينات البندقية بشكل خاص ، وهذه وتلك مصنوعة من ذهب بالغ النقاء ، ولا يزال الطلب يشد على هذه النقود حتى اليوم ، وقبل وصول الفرنسيين ، كانت هذه العملات الذهبية تباع بسعر غال ، وكان كل المالك ، الذين يجردهم جنودنا (من ملابسهم بعد مصرعهم) فى ميدان المعارك ، يحملون معهم جميعا منها كميات كبيرة يتفاوت حجم ضخامتها (من مملوك لآخر) .

وكانت نقود اوربا الذهبية تسمى فى مصر افرنتى (A) ، وهذه الكلمة

(٧) ارتقى هرقل العرش فى العام ٦١٠ من التقويم الميلادى (العام الحادى عشر قبل الهجرة) ومات فى العام ٦٤١ . (وهو العام الحادى والعشرين من التقويم الهجرى) ، وفى نهاية عهده انتزعت منه مصر على يد عمر (أى عمرو) الا اذا كان يقصد أن ذلك قد تم فى عهد الخليفة عمر رضى الله عنه) .

(A) الفرنتى (بفتحة على كل من الالف واللام) ، وإن كانت كلمة Trans اليوم تلفظ فى مصر افرنجى (بالجمع غير المعطشة) ، والترجمة بنصرف يتفق مع مقتضيات النص العربى [.

مشتقة من فرانك Franc (او افرنج) وهو الاسم الذى يخلعه اهالى البلاد عادة على الاوربيين .

وتعود كلمة افرنج Franc هذه الى زمن الحروب الصليبية ، ذلك ان الفرنسيين هم الذين لعبوا الدور الرئيسى فى هذه الحروب الدينية ، ولأن مليكهم لويس قد هاجم مصر ، وتلك هى جهالة المصريين المحدثين بالجغرافيا ، تلك التى تحذو بهم لأن يظنوا كل مسيحيى اوربا ، — فى عرفهم — فرنجة (اى فرنسيين) ، والتى تجعلهم لايعرفون من فرنسا الا مدينة مارسيليا .

اما قطع النقود الذهبية ، وكذلك الفضية ، والتى تعود الى زمن اكثر قديما ، والتى صنعت فى شكل جميل ، ومن معدن اكثر نقاء ، والتى ليست بالوفرة الكافية لحد يبيع تداولها كمعاملات ، فيجد الطلب عليها لكى تستخدم حلية للاطفال والنسوة ، فليست زينة الرعوس فى معظم الاحيان شيئا آخر سوى قطع من النقود يتفاوت قدمها، زودت بحلقة صغيرة تعلق عن طريقها ، او كانت ببساطة تثقب ثقباً او ثقبين (٩) لكى يمكنها ان تعلق بعمامة الرأس (١٠) .

ومن عادة كل النسوة ان يفرقن شعورهن فى عدد كبير من الضفائر الصغيرة تجدل مع شرائط من الحرير من اللون نفسه ، وبالمطريقة نفسها التى جدل بها الشعر ، وفى هذه الجداول التى تتدلى من الرأس حتى الحزام ، تضاف الماسات والمجوهرات والحلى الذهبية او الفضية فى بعض الاحيان ، ونجد من بينها بصفة خاصة قطع النقود الذهبية التى ترجع الى تواريخ متفاوتة القدم، كما يتفاوت عباراتها العالية دوماً، بشكل تكون معه هذه الحلى النسائية بمثابة خزائن لمسكوكات حقيقية ، حتى انه يصبح

(٩) انظر القطع المرسومة فى اللوحة الملحقة بهذه الدراسة والتى تحمل الأرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ .

(١٠) تكتفى النساء الفترات بنوع من المسبحة او الشريط المزخرف يعقد اسفل العمامة ، تعلق به قطع المدينى ، وتسمى عمامة المرأة بالعربية طربوش ، وهى كلمة يحتمل انها جاءت من الكلمة العربية طرة (بشدة على الرء المفتوحة) وتعنى خصلة او ناصية ، ثم من الفارسية بوش وتعنى ملابس ، اى ان الطربوش هو العمامة التى تغطى قمة الرأس .

بإمكان هواة التحف والآثار القديمة أن يعثروا داخل معاتل الحريم (١١) والمرايات (١٢) على عملات نقدية بالغة الأثارة والندرة .

وقد واصل الأمراء الأول (١٣) الذين وكل إليهم الخلفاء حكم مصر ، وكذلك الخلفاء أنفسهم الذين قدموا إليها ليقضوا منها مقرا لخلائفتهم ، أو أولئك الذين استطاعوا الاستيلاء على الحكم ، واصل كل هؤلاء ضرب العملات النقدية المستخدمة في البلاد بالأوزان نفسها والعيار ذاته ، وكذلك على النمط الذى كان معتادا ، ثم بعد ذلك ، قللوا من ثم فى عيارها أو ادخلوا على أنماطها تغييرات مختلفة .

وعندما كانت تبلغ هذه التغييرات حدا يمكن معه اعتبار هذه النقود إصدارا جديدا أو عملات من نوع مخالف ، كان يشار إليها عادة - حتى يمكن تمييزها عن ضروب النقد التى سبقتها - باسم الأمير أو من ينوب عنه .

وهكذا ، فى العام ٢٥٤ من الهجرة (٨٦٨ من تقويمنا) ، أمر الأمير أبو العباس أحمد بن طولون ، الذى كان قد عين حاكما على مصر من قبل الخليفة المتوكل على الله ، والذى استقل بعد ذلك بمصر وتلقب بلقب السلطان - أمر عندئذ بضرب دنانير سميت بالدينار الأحمدي ، أى سميت باسمه .

وفى نحو العام ٣٨٥ من الهجرة (٩٦٩ من التقويم الميلادى) أمر القائد أبو الحسن جوهر (١٤) بصنع دنانير سميت بالدينار المعزى ، على اسم الخليفة المعز (١٥) (لدين الله الفاطمى) .

وفى عهد الناصر فرج (١٦) (ابن السلطان برقوق) أول الماليك

(١١) تعنى كلمة حريم فى العربية المكان المحرم ، أى المنوع ، والأصل حرم أى منع .

(١٢) السراية كلمة محرفة عن التركية سرائى ومعناها القصر (والترجمة بتصرف طفيف أمله مقتضيات النقل الى العربية) .

(١٣) تعنى كلمة الأمير فى العربية الأمير أو الحاكم .

(١٤) واسمه بالكامل أبو الحسن جوهر الخطيب المتولى .

(١٥) وهى السكنية التى كنى بها الخليفة أبو تميم معد .

(١٦) وقد بدأ عهده فى العام ٨٠١ من الهجرة (١٣٩٩ من التقويم المسيحى) .

الشراكسة (او الشركسية) والذى ارتقى العرش من جديد فى عام ٨٠٨ من الهجرة (١٤٠٥ ميلادية) تم تحريف عيار الدنانير وتطرق الى صنعها اهمال بالغ ، وكانت هذه الدنانير تسمى بالناصرى باسم كنيته الناصر ، وهى كلمة تعنى المنتصر .

وهناك احتمال كبير ان كانت تصنع فيما سلف انصاف دنانير وأرباع دنانير برغم ان المؤلفين الذين رجعنا اليهم لم يثيروا الى ذلك ، فلم يتحدث الميرزى مثلا عن صنع ارباع الدنانير الا عند تناوله لقطع النقد الذهبية التذكارية أى التى كانت تسك فى المناسبات .

اما احدث العملات النقدية الذهبية ، اى تلك التى حلت مع الايام محل الدنانير فهى الفندقلى او السكين Séquins ، وان كنا لم نتأكد ان قطع الفندقلى (١٧) هذه هى التى امر بسكها قبل غيرها فى مصر . ومع ذلك فقد توقف صنعها منذ نهاية عهد عبد الحميد .

وحيث كانت هذه القطع النقدية تتداول فى القسطنطينية ، فان من المحتمل ان تعود نشأته الى هذه العاصمة ، ويحتمل كذلك ان يكون الهدف من اصدارها ، مع تقريبه من عيار الدينار القديم (١٨) ، هو ان توضع فى التداول قطع من النقود ذات قيمة اعلى من السكين البندقلى الذى كان يمرور الزمن تعد حل محل الدنانير ، ومع ذلك فمنذ ذلك الوقت بدأ ينقص وزنه وعيابه .

كذلك كانت تصنع فى مصر انصاف دنانير تشبه الفندقلى فى كل شيء ، عدا ان سطحها كان اقل اتساعا ، وان حروف نقوشها كانت ارفع ، وعدا ان وزنها كان يبلغ اقل من نصف وزن الفندقلى .

ولسنا نجزم بأنه كانت تصنع بشكل معتاد ارباع الفندقلى ، اللهم الا اذا كانت مجرد قطع للزينة او كانت تسك بقصد تقديمها كهدايا او

(١٧) بالعربية فندقى (بندقى) وفيما مضى كانت عملات البندقية الذهبية Séquins ، ولا يزال الامر كذلك حتى اليوم ، تسمى بندوتى او بندتى ، وهى كلمة وافدة من اللغة الاجنبية . اما كلمة فندقلى ، فهى كلمة محرفة عن الكلمة التركية ونديكى (فندقلى) بمعنى فندقى (نسبة الى البندقية) ، ويشار اليوم الى البندقية فى مصر باسم بندق (١٨) او بالاحرى شكل وعيار السكين Séquin البندقى .

باعتبارها عملة تذكارية (او استهلاكية اى تضرب فى غرة الاعوام الهجرية) .

ولا تستخدم كلمة سكين Séquin ، وهى بالابيطالية زتشينو Zecchino ، للإشارة الى النقود الذهبية التى تطلق عليها ، الا بواسطة التجار الأوربيين وتراجمة البلاد ، هؤلاء الذين يستخدمون لهجة مأخوذة عن الايطالية والفرنسية محرفتين ، تعرف باللغة الانجليزية (او الامرنكية) .

اما العملة الذهبية المحلية فيطلق عليها اسم زر محبوب (٢٠) ، ويقتصر عادة عند الاشارة اليها على كلمة : محبوب .

وهذا السكين او الزرمحبوب هو عملة ذهبية يخلف وزنها وعبارها وتيمتها وقطعها عن الفندقلى الذى اشرنا للتو اليه ، وتوجد هاتان العملاتان كذلك مما متنافستين فى القسطنطينية .

ولسنا نعرف — كذلك — على وجه الدقة من هو اول حاكم امر ضرب هذه العملة ، وفى نفس الوقت فاننا نعتقد ان هذه العملة سابقة على الفندقلى ، وانها تحويل او تحريف للدينار القديم .
كذلك ، يجرى تداول نوعين من العملات الذهبية ، يكادان لا يختلفان الا فى القطع (بفتحة على القاف وتسكين الطاء) ، اما اولهما فلموجهان تغطيهما نقوش متشابهة مرتبة على وجه التقريب فى العدد نفسه من السطور ، وعلى الوجه ا نجد اسم السلطان بكامل حروفه فى حين يحمل النوع الثانى على الوجه نفسه تاشير او طغراء السلطان ، أما الوجه ب فهو نفسه فى كلا الضربين من العملة .

(١٩) تقترب الكلمتان Sequin و Zecchino كثيرا من الكلمتين العربيتين سكه (بكسرة فشددة مفتوحة) وسكة (بفتحة اولا) من الاصل سك (اى ضرب النقود) وتعنى الكلمة الثانية مسمار اما الاولى فتعنى « الكليشية » التى تضرب او تدمع به النقود وان كان يشار بها كذلك الى عملية الدمع او السك ذاتها .

(٢٠) ومعناها ذهب (او الذهب) المحبوب ، من الكلمة الفارسية زر ومعناها الذهب (وليس كما تقول بعض الاشتقاقات من زهر وتصغيرها زهر ومعناها الورد) ثم من كلمة محبوب بالعربية ومعناها العزيز او المعشوق .

وكانت تصنع فى مصر كذلك انصاف سكين (اى انصاف زرمحوب) كان يطلق عليها على سبيل الاختصار اسم نصفية ومعناه النصف ، وايضا ارباع سكين تسمى ربعية بمعنى الربع ، وكان نمط هذه القطع الأخيرة يتفاوت كما سنرى لأن حجمها كان اصغر من أن يحوى قدرا من النقوش مماثل مانجده على القطع الكاملة (الزرمحوب) (٢١) .

لكننا لم نر مطلقا اية ربعية من النوع الاول من النوعين اللذين تحدثنا عنهما من قبل ، اى تلك التى لا توجد بها تافيرة او طغراء ، وأن كان ذلك لا يننى امكانية وجودها بالفعل .

ثانيا : النقود الفضية والبرونزية

تقابل كلمة فضة بالعربية كلمة argent بالفرنسية .

وتطلق الكلمة فى العربية ، كما هو الحال فى الفرنسية ، على المعدن وعلى النقود التى تصنع من هذا المعدن .

ويشار الى هذه النقود نفسها بكلمة فلس (للمفرد) والى الجمع بكلمة فلوس (٢٢) ، وتعنى هذه الكلمة تشور السمك ، وتستعمل على نحو مجازى للدلالة على الشيء المستدير بالغ الرقة (ضئيل السمك) ، وكان يشار بها فيما مضى الى النقود النحاسية ، ثم اصبحت تطلق على النقود الفضية وحدها ، اى على قطع المدينى .

وكانت القطع الفضية التى سكنت فى شكل نقود تسمى فيما مضى درهم والجمع دراهم ، وهو اسم كان يطلق كذلك على واحد من الاوزان كانت تساويه (او تعادله) قطعة النقود هذه (٢٣) .

وحتى منتصف القرن الخامس الهجرى (القرن الحادى عشر من

(٢١) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، القطعتان الذهبيتان رقبا ١٠ ٤٨ .

(٢٢) لم تعد تستخدم هذه الكلمة الا فى صيغة الجمع .

(٢٣) انظر دراستنا عن الاوزان العربية .

التقويم الميلادى) كانت النقود الذهبية ، كما سبق لنا القول ، هى العملة الوحيدة المشروعة أو القانونية فى مصر ، ومنذ غزائها الغز أو التركمان تحت قيادة صلاح الدين (٢٤) فى نحو العام ٥٦٧ هـ من الهجرة (١١٧١ م) بدأ يسمع فى مصر لأول مرة اسم درهم ، بمعنى انه منذ ذلك الوقت فى تقييم السلع وتقدير الضرائب . . الخ بالدرهم ، ذلك انه حتى من قبل مجيء الاسلام ، لم يكن يتداول الناس فى مصر دراهم اجنبية وحسب، بل كذلك دراهم من صنع محلى ، وهى التى استمرت تضرب فى عهد اوائل امرائها (من العرب) دون أن يتناولوها أى تغيير فى البداية ، ثم بعد ذلك، فى عهد خلفائها (الذين استقلوا بها) بقطع وأوزان وعيارات تختلف عن الدراهم القديمة .

وقد اتبعت أوروبا فى بعض الأحيان عادة اطلاق اسم الحاكم على النقود المضروبة فى عهده ، فاطلقت أسماء كارلوس وفيليب ولويس الخ، على عملات نقدية ضربت بأمر من هؤلاء الحكام على اختلافهم .

وكانت الدراهم فى مصر — كما سبق لنا أن لاحظنا بالنسبة للدنانير — تأخذ فى غالبية الأحيان اسم الأمير أو الحاكم الذى أمر بضربها، مثال ذلك الدرهم الناصرى المضروب فى نحو العام ٥٨٣ هـ (١١٨٧ م) والتى استمدت اسمها من اسم الناصر وهو الكنية التى كان يكنى بها السلطان صلاح الدين ، ثم الدرهم الكاملى الذى ضرب فى نحو العام ٦٢٢ هـ (١٢٢٥ م) فى عهد الملك الكامل ناصر الدين ، والدرهم الظاهرى الذى تم ضربه فى نحو العام ٦٥٨ هـ (١٢٦٠ م) فى عهد الملك الظاهر ركن الدين بيبرس (٢٥) ، ثم الدرهم الحمودى المضروب فى نحو العام ٧٨١ هـ (١٣٧٩ م) باسم الأمير محمود بن على ، وأخيرا الدرهم المؤيدى المضروب فى نحو العام ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) بأمر السلطان الملك المؤيد أبو نصر الشيخ الحمودى .

وكانت العملات الأجنبية الأكثر تداولاً فى مصر عند بداية الهجرة

(٢٤) ولد صلاح الدين فى العام ٥٣٢ هـ من الهجرة (١١٣٨ م) وتوفى فى العام ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م) .
(٢٥) وكان يكنى بالبندقدارى .

ننقسم الى نوعين من المسكوكات طبقا لما يورده المقريزى ، وكان النوع الأول يعرف باسم الدراهم السوداء وهذه ثقيلة الوزن ، وكانت تسمى كذلك البغلى (٢٦) ، أما النوع الثانى فكان يعرف باسم الدرهم الطبرى ، ولا يزيد وزن هذا الدرهم عن نصف وزن الدرهم عن نصف وزن الدرهم من النوع الأول .

وكانت الدراهم البغلى ترد من فارس ، ويذكر هايد Hyd في تاريخه عن ديانة الفرس القدماء (٢٧) أن مدينتى اورميا وشيراز قد بنيتا على يد رجل ثرى اسمه راس مجوس (٢٨) ، وقد اطلق عليه العامة الكنية راس البغل ومنها جاء اسم هذا النوع من العملات النقدية التى تسمى الدرهم البغلى ، وان كان المسيو دى ساسى لا يرى أن هذا الاشتقاق يقوم على اساس صحيح .

أما صفة أسود ، التى الصقت بالدراهم القديمة فقد جاءت دون شك من التمازض القائم بين اللون الذى اكتسبته هذه الدراهم مع مرور الزمن وبين المظهر اللامع أو البراق للدراهم التى ضربت حديثا والتى كانت تتميز باسم الدراهم البيضاء . وليس هناك مجال للافتراض بأنه كانت هناك قط عادة عدم جلو النقود قبل سكها ، وان كانت ثمة ظروف كثيرة يمكنها أن تعطى لقاع النقود الفضية (❖) هذا اللون الأسود (أو المائل للسواد) مثل دفنها بالأرض أو مثل تأثير النار والرطوبة وبصفة خاصة بخار الماء (٢٩) .

وتستعيد الحروف والنقاط البارزة ، عن طريق دعك خفيف ، رونقها

(٢٦) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الأول من هذا المجلد) .

(٢٧) ص ١٠٤ ، ط ١٧٠٠ .

(٢٨) كلمة مجوس تعنى : عبدة النار .

(٢٩) وبشكل خاص الابخرة التى تحتوى على الهيدرو سلفور أو حمض الهيدروسلفور .

(❖) المقصود بالقاع هناك الجزء غير البارز من السطح (أى الأرضية) مع حين ان النقوش والصورة أو الطغراء الخ هى الجزء البارز (المترجم) .

المعدنى مما يجعلها تتمايز بقوة ، حتى لتكاد تظنها منفصلة عن قاع العملة الذى يظل على سواده .

ويرى المسيو تيخسين Tychsen أن الدراهم الطبرية تستمد اسمها من اسم مدينة طبرية (٢٠) ، أما لأن هذه العملات قد ضربت بالفعل فيها ، وإما لأن العرب كانوا يترددون كثيرا على هذه المدينة بسبب تجارتهم مع الرومان ، ومن هناك كانوا يحصلون على العملات التى ضربت على يد الأباطرة .

ويذكر المقرئى كذلك الدراهم المغربية والدراهم اليمنية (٢١) باعتبارها شائعة ومتداولة فى التجارة ، وكلمة المغرب تعنى الغروب ، وقد اطلقتها العرب على كل بلدان افريقيا التى نسميها نحن بلاد البربر ، وقد اطلقتها على طرابلس وتونس والجزائر وفاس ومراكش .. الخ ، وإن كان العرب يمتدنون بها لتشمل فى الوقت نفسه اسبانيا وبقية البلدان التى فتحوها فى اوربا ، أما اليمن فقد اطلق على البلاد التى عرفت قديما باسم العربية السعيدة ، وأما قطع النقود المعنية هنا فكانت تأتى فى الاساس من المدينة ومكة .. الخ .

وحين انتقل السلطان المؤيد من دمشق الى مصر ، حمل جيشه وكذلك كل من صحبوه كمية هائلة من الدراهم البندقية ، التى سميت بهذا الاسم لأنها كانت تأتى عن طريق التجارة مع البنادقة . وكذلك كمية كبيرة من الدراهم النوروزية التى سميت هكذا ، بلا جدال ، باسم الامير نوروز الحافظى (٢٢) ، وقد تدولت هذه العملات فى مجالات التجارة ، واستقبلت

(٢٠) مدينة فى الجودية بناها هيرودوس اجريبا على شرف تيبيروس [أما تيبيروس فهو ثانى اباطرة الرومان وهو ابن ليفى وابن اغسطس بالتبنى ، وكان حاكما حذرا ومستنيرا ، ولكن طبيعته الشكافة جعلته يرتكب ابشع ضروب القسوة . وقد ولد فى العام ٤٢ ق.م ومات فى العام ٣٧ بعد الميلاد — المترجم] .

(٢١) اذا كانت المغرب تعنى الغروب فان كلمة اليمن بدورها قد اشتقت من اليمن .

(٢٢) بدا هذا الامير يحكم دمشق عندما انتقل الملك المؤيد الى مصر ، ويطلق على الهدايا التى تقدم فى الاول من العام اسم هدايا نوروزية نسبة الى نوروز ، وهو اسم يعنى بالفارسية اليوم الجديد او اول ايام السنة ، ويبدو أن النعت المصاحب للدراهم « دراهم نوروزى » قد اشتق من هذا المعنى ، فاذا صح ذلك فاننا نكون بصدد دراهم (او عملات) تذكارية

هذه النقود بترحاب كبير ، فقد مضى وقت طويل لم تصنع خلاله الدراهم فى مصر ، لدرجة لم تعد ترى معها سوى النقود النحاسية .

أما القرش الأسباني ، فقد كان ، من بين كل العملات الحديثة القادمة من الخارج ، هو أكثر هذه العملات شيوعا وأكثرها استخداما حتى مجيء الجيش الفرنسى الى مصر .

وكانت عملية تغيير أو تحويل هذه العملة ، وهى أكثر وفرة من كل العملات — وقد ترتب على هذه الميزة ، بالإضافة الى وفرتها فى سوق العالم أنهم يكادون يحولون الى قروش كل الفضة التى يستخرجونها من هذه المناجم — تعود ببيع وكسب يفوق ما يحققه تحويل أو استبدال بقية العملات ، وقد ترتب على هذه الميزة ، بالإضافة الى وفرتها فى سوق التداول أنها كانت أوسع العملات انتشارا فى كل تجارة العالم ، وأنها أصبحت على نحو ما عملة تعائد (أى تتم العقود على أساسها) ، فتستخدم من جهة ، وسيلة للتبادل مع غالبية الدول . وتغذى من جهة أخرى ليس فقط كل عملات الدول المختلفة على وجه التقريب وإنما جزءا من حليها كذلك ، ولم يكن استخدامها فى مجال التجارة يقتصر على تسديد ائتمان السلع ، بل كانت تشكل فى حد ذاتها تجارة هائلة غير مشروعة ، تشكل فى أغلب الأحيان جزءا من حمولات السفن والقوافل .

أما التالار أو التالر (٣٣) فهو عملة المانية يشار إليها باسم الرسدال *risdale* أو الريال التعاقدى (الذى تعقد على أساسه الاتفاقيات) *écu de convention* ، وكانت تصنعه دول متعددة لتستخدمه وسيلة للتبادل التجارى مع مختلف الأمم ، وينطبق هذا بصفة خاصة على الرسدال النمساوى ، وكان التالر ، شأنه شأن القرش الأسباني ، بالغ الانتشار فى مصر ، وقد بلغت القطعة النقدية ، فى التمريرة التى وضعتها لجنة

(٣٣) كلمة تالر أو تالرى *Thalari* مشتقة من الالمانية *Thaler* والتى أخذنا عنها كلمة رسدال *risdale* ، أو بمعنى آخر كلمة تالر *Thaler* التى أضيف إليها فى اللغة الأورنكية المقطع الايطالى (وهو المد بالكسرة) وتشير هذه الكلمة *Thaler* فى بعض بلدان المانيا وبخاصة فى سكسونيا وهانوفر وبروسيا الى النقد الحسابى ، وتمائل كلمة *écu* أو ريال عنقنا .

من الفرنسيين والتجار الوطنيين ، سعر القرش نفسه ، بل لقد كانت عمليات التحويل تتم لمصالح التالر ، برغم أن القيمة الجوهرية أو الفعلية للقرش تزيد تشكل لطيف عنها في التالر بسبب ارتفاع المعيار في القروش ، ولعل هذه الميزة لا تعود فقط الى طبيعة العلاقات التجارية ، وانما تعود كذلك الى حقيقة أن وزن التالر كان اكبر (من وزن القرش) وربما ايضا الى حقيقة أنه كان أكثر دقة في صنعه .

ويطلق العرب على كل من القرش الأسباني والتالر الألماني اسم الريال (ريال) ، ويميزون القرش الأسباني بتسمية خاصة به هي ابو مدفع ، بسبب صورة الملك الموجودة على أحد وجهيه وصورة العمودين الموجودين على الوجه الآخر ، إذ أخذ (٢٤) القوم اعمدة هيرقل هذه على انها مدافع ، أما التالر أو التالري فيشيرون اليه باسم أبو طائفة (أبو بوطاظة) وهي كلمة تعنى صاحب النافذة (٢٥) ، وجاءت هذه التسمية بسبب الصورة التي ترى على أحد الوجهين ، وصورة الاسلحة المدلاة من عقاب مقسوم الى اربعة اقسام ، والموجودة على الوجه الآخر ، إذ يشبه هذا الشعار الوجود بوسط وجه القطعة النقدية بعض الشيء تلك النوافذ نوات القضبان الحديدية الشائع استخدامها بالبلاد ، ومن كلمة بوطاظة هذه جاءت على سبيل التحريف كلمة pataque في اللغة الأفرنجية ثم انتقلت بدورها الى اللغة العربية الدارجة « بطاظة » .

وقد بات قبول النقود الفضية كبيرة الوزن ، والتي انتهينا من الحديث عنها للتو ضرورة ملحة في تجارة الجملة خصوصا بعد أن أصبح يصنع في مصر قليل من العملات الذهبية . وكذلك حين لم تعد توجد هناك

(٣٤) ويحذف الالف أحيانا لأنها أخذت على انها أداة ، ولغظت الكلمة بوطاظة pataque أو بطاظة pataque مع تحويل الباء الثقيلة P في بعض الأحيان الى باء خفيفة فلما يحدث مع كلمة باشا pacha و Basha

(٣٥) لكي ندرك ما أدى اليه هذا التشابه الغريب لابد أن نعرف أن نوافذ البيوت في مصر مزودة بنوع من القضبان (أو المشربيات) على هيئة شبكة مكونة من أجزاء بالغة الضلالة من الخشب المستدير ، فجمع بعضه أنى بعض مما يشكل اشكالا متنوعة منها ، لها صلة برسوم الدائنيل أو بالاوراق المثقوبة اربعة نقوب مسننة عندنا .

قط لا عملات فضية تقترب في قيمتها من النقود الذهبية ، ولا تلك العملات التي تكون واسطة بين النقود الذهبية والعملات الصغيرة .

وفي القسطنطينية ، حيث خامات الفضة أكثر وفرة بدون جدال ، وحيث التجارة أكثر نشاطا ، وحيث أساليب العمل في دور سك النقود أكثر نضجا وتطورا ، تصنع قطع فضية منخفضة العيار من ذوات ١٠٠ ، ٨٠ ، ٦٠ ، ٤٠ ، ٢٠ ، ١٠ بارات بل تصنع هناك كذلك قطع نقدية من ذوات الخمس بارات .

لكن مصر لم تأخذ على نحو معتاد بهذه السلسلة من العملات التي تشكل نظاما نقديا كاملا من النقود الفضية أو البرونزية والتي تنهض على تقسيمات السلم العشري ، الذي تكون فيه البارة واحدة هي أدنى درجاته .

ويبدو أن الملوك على بك (٣٦) ، المكنى بالكبير ، والذي صنع لنفسه بشجاعته وجرة مشروعاته اسما مدويا في الشرق ، بل وأمكنه أن يسترعى أنظار أوربا حينما من الدهر ، يبدو أنه الوحيد الذي أمر بضرب قطع نقدية من ذوات الأربعين والعشرين مدينى على غرار تلك التي تصنعها القسطنطينية ، بل يؤكد بعض كذلك أنه قد أمر بضرب قطع من ذوات اثني اثنين ومن ذوات المائة مدينى ، وإن كنا لم نستطع الحصول على شيء منها ، ويمكن الافتراض على الأقل أن عددا قليلا من هذه العملات قد جرى تداوله .

وكان يطلق على هذه القطع اسم غروش (٣٧) ، وكانت هذه مشروبة بسكة (بكسر السين وشدة مفتوحة على الكاف ومعناها أداة السك) السلطان الحاكم أو على الأقل كانت تحمل تأشيرة أو طغراء هذا السلطان ، وقد أمرنا بتصوير قطعة من ذوات الأربعين مدينى ، ونجدها في

(٣٦) تعنى كلمة Bey أو Boyk بالتركية السيد أو الشريف .

(٣٧) يظن المسيو دى ساسى أن هذه الكلمة قد جاءت من الألمانية ومعناها (اسم أحد أ جرام الوزن) ، وتحمل بقطع قطع النقد الألمانية على سبيل الاختصار اسم Groschen بخروف كبيرة .

اللوحة المرفقة برقم ١٦ ، واخرى من ذوات العشرين مدينى ونجدها فى نفس اللوحة برقم ١٨ . وعندما سنتناول بالحديث العملات النمطية او المعيارية وارقام او نقوش المسكوكات فسوف نشير الى الخصوصيات التى تميز نقود على بك .

وحيث أصبحت خلمات الفضة بعد موت هذا الملوك نادرة ، وحيث كان صنع الفروش يعود بنفع اقل مما يعود به صنع المدينى ، فقد توقف صنع القطع من ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، ويبدو انه كان كافيا ان تحقق الهزيمة بعلى بك ، لكى تفقد النقود التى سكها كل ثقة وان تسحب من التداول او تلفى كقنود ، كما لو كان الامر ضربا من التجديد .

ويذكر فولنى Volney فى تأريخه لعلى بك (٢٨) ان نقود هذا الملوك قد فقدت ٢٠٪ من قيمتها اذ سرى زعم بانها كانت محملة لكثر مما ينبغى بمعادن خفيفة ، ويذكر كذلك ان واحدا من التجار قد سرب منها الى مارسيليا عشرة آلاف قطعة فعادت عند صهرها بربح كبير للحد الكافى ، ولو لم تكن هذه العملات قد فقدت اكثر من ٢٠٪ من قيمتها الاسمية لكان من المستحيل ان تحقق هذا الربح عند نقلها الى الخارج ، وان بعض الناس قد برى فى المعلومات التى قدمها المسيو فولنى للتو عن عملات على بك ، ان الامر هنا يختص بالعملات الفضية وليس بالعملات الذهبية ، فهذه هى التى ينطبق عليها بصفة تامة ما جاء فى هذه الفقرة السابقة .

وعقب ذلك اعدمت الماكينات التى كانت تستخدم فى صنع غروشى على بك ولم نعثر لها على اثر فى دور سك النقود القاهرة .

وقرب نهاية العام ١٧٩٨ (١٢١٣ من الهجرة) امر القائد العام ان يعاد اصنادر القطع النقدية ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، وكلفنا بالعمل على اعادة بناء المصانع والآلات اللازمة ، وقد استقبلت هذه القطع النقدية استقبالا طيبا للغاية فى مجال التجارة ، كما ان صنعها سيظل امرا لا يئسى فى مصر ، مثلما كانت قروشى على بك .

أما الدراهم ، وكان وزنها منذ البداية ضئيلا ، فقد تناولتها بصفة متتالية بعض تغيرات (نحو الأدنى) فى وزنها وفى عيارها ، بفعل جشع أولئك الذين كانوا يحكمون مصر ، ومع ذلك فإن بعضا من هؤلاء الحكام ، أكثر بعدا عن الهوى والمصلحة ، أو ممن كانوا يسترشدون فى ادارتهم بأفكار أكثر ورعا وأكثر عدالة ، قد رفعوا من جديد وزن وعيار هذه العملات .

ويذكر المقريزى أن السلطان صلاح الدين ، بعد أن ألفى تداول الدراهم السوداء ، تلك التى كانت بالغة الثقل وذات عيار عال ، أمر بضرب دراهم تمتاز فيها الفضة والنحاس بنسبتين متساويتين ، ولعل عيار ووزن هذه العملة قد ظلا منخفضين حتى الوقت الذى أصدر فيه الملك الكامل أمرا بإبطال كل الدراهم التى كانت تعرف عندئذ بالقاهرة والاسكندرية باسم أوراق ، وأمر بإصدار دراهم جديدة كانت تقترب سواء فى عيارها أو وزنها من الدراهم القديمة أى العملات ذات المزيج الجيد .

وقد يكون بمقدورنا أن نلمح فى هذه القطع النقدية المسماة أوراق ، ومفردها ورق ، منشأ قطع المدينى التى تصنع اليوم من صفائح من البرونز مسطحة أو مصقولة بفعل دقات مطرقة ، بل لعل المدينى لم يكن سوى فرع (أو قسم) من هذه العملة التى كانت تستخدم حاملة اسم أوراق .

ويقدم لنا الشيخان اسماعيل وعبد الرحمن ، وهما اللذان ينظر إليهما فى القاهرة باعتبارهما يتميزان بفزارة معلوماتهما ، المعلومات الآتية حول الاشتقاق اللغوى لكلمة مدينى التى تعنى فى اللغة العربية الميدى :

عندما أصبح الملوك الشيخ خليفة ، واتخذ لنفسه القاب السلطان الملك المؤيد أبو نصر الشيخ (وهى أسماء والقاب تعنى الإمبراطور الملك ، الذى تؤيده العناية الإلهية ، صاحب النصر ، الشريف) ، أمر بأن تضرب أنصاف دراهم سميت باسمه : المؤيدى أو الميديدى على سبيل الاختصار ، وكان يطلق عليها كذلك اسم نص وهى كلمة لاتزال تستخدم حتى اليوم للإشارة إلى المدينى أو البارة .

وسواء كان القوم قد اعتبروا المدينى بمثابة تحويل أو تحريف للدراهم القديم ، أو كانوا قد نظروا إليه باعتباره عملة جديدة أدخلت

مناعتها إلى مصر كما أدخلت إلى القسطنطينية حيث ضرب هناك عملة
مشابهة تعرف بالبارة Parab (٣٦)، فلن يكون أقل من ذلك صحة لن
هذه العملة العجيبة ، الأكثر رقة من ورقة ، والتي تكفى أقل نفقة لبعثرتها
والتي يوضع الألف منها فى قاع قمع ورقى « قرطاس » ضئيل الحجم ،
قد أصبحت هى النقد الرئيسى فى مصر ، أى تلك تتخذ أسلما فى إبرام
المصفقات الكبيرة وكذلك فى عمليات البيع بالتجزئة وكذلك التى تتم بها
كل الحسابات وتحصل الضرائب .

أما بخصوص نسبة النحاس التى تبرز بها الفضة التى تستخدم فى
صنع النقود ، فإنه لا تستخدم قط فى مصر كلمة بمعناها للإشارة إليها ،
وليس هناك كلمة تعادل كلمة نقد برونزى التى نستخدمها نحن . وإذا
ما طبقنا هذا الاسم ، نقد برونزى على كل النقود التى يشكل الناس
النسبة الغالبة فى سبيكتها ، فإن القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى،
وكذلك قطع المدينى التى تحدثنا عنها تعد فى واقع الأمر نقودا برونزية
(وليست فضية) ، منذ زمان طويل للغاية لم تصنع فى مصر نقود فضية
بمعنى الكلمة ، ونحن من جانبنا لم ندخل تحت هذه التسمية (أى النقود
الفضية) قطع المدينى والقطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، إلا لأن
هذه القطع قد حلت محل العملات الفضية التى جاءت النقود التى
تحدثنا عنها لتقوم مقامها .

ثالثا — النقود النحاسية

تطلق كلمة نحاس فى العربية على المعدن الذى نسميه نحن Cuivre
وفينا مضى كانت النقود النحاسية تسمى فلس والجمع فلس .

وكانت هذه النقود النحاسية عبارة عن قطع من هذا المعدن ،
تطمت بأوزان تكاد تكون متساوية ، ولم يعد يتداول من هذه النقود اليوم
الأكية ضئيلة ، ولم يكن الناس يضعون النحاس فى مرتبة النقود . ولم
يكونوا يستخدمونه عندئذ إلا فى شراء السلع ضئيلة الثمن أو فى المطالب
المنزلية البسيطة . وقد كانت السلع الغذائية الضرورية منخفضة السعر

حتى ان ابنساء الشعب قلما كانوا ينفقون فى اليوم الواحد مايزيد عن بضعة قطع من العملات النحاسية لشراء لقواتهم .

واستمرت هذه الحال حتى نحو العام ٨٠٠ من الهجرة (١٢٩٨ من التقويم المسيحى) . وحيث بدأت النقود الذهبية والفضية بمرور الزمن تصبح بالغة الندرة ، وبشكل خاص بسبب الكوارث التى كانت تحدثها القلاقل والاضطرابات والثورات التى حدثت فى مصر منذ العام ٨٠٦ من الهجرة (١٤٠٤ م) ، فقد أصبحت العملة النحاسية أكثر ضرورة ، واشتد الطلب عليها لهذا السبب وارتفعت قيمتها كثيرا فى عمليات الاتجار غير المشروع حتى تجاوزت قيمتها الحقيقية كثيرا .

وبدأت هذه العملة تتسرب الى مجال التجارة بمناقصة مع النقود الفضية منذ الوقت الذى أصبح الظاهر برقوق فيه أمرا ، اى فى نحو العام ٧٨١ من الهجرة (١٢٧٩ من التقويم المسيحى) .

وحين أصبح برقوق سلطانا ، أمر محمود بن على ، الذى ولاه وظيفة استادار (٤٠) بأن يضرب فى القاهرة كمية كبيرة من الفلوس اى من النقود النحاسية بسبب الريح الذى كان يعود به مثل هذا الصنع وأمر بإيقاف سك الدراهم التى أصبحت بالغة الندرة ، وقد صهر الصاغة الكثير من هذه الدراهم ، كما صدروا الى الخارج كمية ضخمة منها ، وبما لاشك فيه أنه قد ضربت نقود نحاسية ذات قيم مختلفة ، كما كان لكل واحدة من هذه العملات اقسامها او تفرعاتها .

وقد استمر سك العملات النحاسية لسنوات طويلة فى عهد برقوق وفى عهد ولده الناصر فرج ، وفى هذه الاثناء جلب الفرنجة كميات هائلة من النحاس الأحمر الى مصر .

وكان سعر التداول الاجبارى الذى تقرر للفلوس او القيمة الاسمية التى تحدت لها وهى اعلا بكثير من قيمتها الحقيقية ، هى السبب فى

(٤٠) تتكون هذه الكلمة من كلمتين فارسيتين : استا (او اسطى) بمعنى مدير أو مدير ، ودار ومعناها تصر ، وهى تماثل عندنا كلمة majordome اى مدير التصرف او المتصرف فى شؤونه .

ادخال كميات كبيرة من النقد المزيف ضمن هذه العملات خلال تلك الفترة.

ومنذ البداية ، وحتى عام ٨٠٦ من الهجرة كانت النقود النحاسية تتداول على أساس المعد ، ومنذ هذا التاريخ صدر الامر بتداولها على أساس الوزن اما لانه تبين ان عددا كبيرا منها لم يكن مستوفى الوزن ، واما لانه كان يلزم وقتا بالغ الطول في عددها مما كان يتسبب في حدوث ارتباكات شديدة ، ثم انتهى الامر بالنقود النحاسية ان اُضحت هي العملات الوحيدة المستعملة ، واصبحت كل السلع ، بما في ذلك الذهب نفسه ، تقدر بالفلوس .

وبمرارة شديدة . يشكو المقرئ . وهو الذى كتب مقالته (عن النقود) بين عامي ٨١٨ و ٨٢٣ من هذا الاجراء الذى لا يمكن أحد أن يعقله . والذى يشعر المرء بالعار من مجرد تدوينه . ويضيف أن النحاس لم يكن قط . في أى بلد من بلدان العالم . لا في قديم الازمان ولا في حديثها . عملة رئيسية . ولم يحل عليه الدور في أن يتداول كعملة الا في عهد أكثر الحكام جدارة بالقت والكراهية . وهو الناصر فرج . فالفضة . بصفة خاصة . هي العملة المشروعة . التى لم يكف تداولها على الاطلاق في أنحاء العالم . ويؤكد المقرئ انها . هي . هذه العملة النحاسية التى ضربت في مصر .

واقترح المؤلف على السلطان الذى كان يتولى مقادير مصر في ذلك الوقت ، وهو الملك المؤيد ، الذى كان قد اعاد صنع واصدار الدراهم :

اولا : الا تدون اى مبالغ في كل العقود العامة والخاصة ، وفي كل السجلات المالية ، وكذلك في كل المعاملات والصفقات الا بالدراهم المؤيدية .

وثانيا : ابطال تداول الفلوس القديمة ، على ان تقوم مقامها فلوس جديدة مؤيدية تنشأ على الاسس التالية : تضاف الى ثمن قنطار النحاس المستورد من بلاد الفرنجة كل النفقات التى تتحملها دور سك النقود لتحويله الى فلوس ، ويقدر على اساس ذلك كم عدد الفلوس التى تكون مساوية للدينار وكم منها يكون مساويا للدرهم المؤيدى ، وحاول هذا

المؤرخ التدليل على جدوى هذه العملية ، ومع ذلك فقد كان من المؤكد ان عملية كهذه سوف تلحق ضررا كبيرا بعمامة الناس وبصفة خاصة ابناء الطبقة الدنيا منهم ، والذين تنتشر بينهم العملات الصغيرة ، والذين كانت مسافر دخولهم المتواضعة ستعرض لهزة عنيفة لتتقص دليمة واحدة .

ولعل الاجراء العادل والشريف الذى كان يمكن اتباعه كان ان نستبدل فى دور سك النقود بتلك الفلوس الملقاة تبعا للقيمة التى كانت لها عند تداولها فى مجال التجارة وقبل ابطالها ، دنائير ودراهم ، ومن المستطاع تقدير هذه القيمة اذا اخذنا كحد وسط اثمان السلع الضرورية (كالقمح على سبيل المثال) مقدرة بالدنائير والدراهم الجديدة ، ومع ذلك فقد يحدث ، دون ريب ، ان نجد فى مجال التداول كمية من الفلوس اكبر بكثير من تلك التى ابطلتها الحكومة ، وتصبح العملية على هذا النحو مدمرة ومستحيلة التنفيذ ، ذلك ان الحكومة حين امرت بتجاوزة بذلك كل حد ممكن بمنع كمية بالغة الضخامة من النقود ، ذات قيمة اعتبارية او صورية وسعر تداول الزامى ، قد وجدت نفسها ، حين أصبح الامر ملحا عليها بان تعالج السوءات التى نجمت عن ذلك على مفترق طريق : فلما ان تنقل كاهل نفسها بالديون اذا شئت ان تسحب هذه النقود طبقا لقيمتها الاسمية ، واما ان تسبب فى خراب او افلاس الناس ، اذا هى لم تسترد النقود الملقاة الا حسب قيمتها الحقيقية او الجوهرية .

وعندما عاد صنع العملات الفضية ليستقر من جديد ، وعندما تضاعفت هذه النقود وتزايدت كذلك تفرعاتها ، وعندما اخذ وزنها وعيارها يتناقصان بشكل مستمر ، ونقصت نتيجة لذلك قيمتها ، أصبح من المستطاع استخدامها فى شراء السلع الرخيصة . وحلت بذلك محل العملات الصغيرة « الفكة » ، وبذلك سهل التخلص من النقود النحاسية ، تلك التى كانت اكثر من غيرها عرضة للتلف ، والتى كانت تبعث برائحة غير مستحبة ، والتى كانت من جهة أخرى قد ساءت سمعتها او قلت الثقة بها بسبب الكميات الهائلة منها ، التى فاقت كل حد متمصور ، والتى ملرحت للتداول — كما كانت تسبب الكثير من الضيق والارتباك بفعل حجبتها ، والتى تطلبت بسبب ذلك نفسه القيام بعمليات اصدار اكبر ضخمة

(وتكلفة) مما كان يعود بذلك على الحكومة بنفع اقل . ولقد انتضى بل اوقف كلية اصدار النقود النحاسية ، واصبحت كلمة الفلوس ، وهى التى كانت تعنى منذ البداية ، وبصفة خاصة ، النقود المصنوعة من النحاس ، تشير بعد ذلك الى العملات الفضية ، واصبحت كلمة نوعية (تدل على النوع) تقابل اللفظ الفرنسى : نقود او فضة *monnaie* ou argent (٤١)

اما العملات النحاسية التى صنعت اما فى عهد المؤيد كما تستخدم بمثابة نقود معاونة ان متبنة للدرهم التى زاد عيارها ، واما فى عهود اخرى كى تواجه ندرة العملات الفضية فقد اتخذت اسم جديد (٤٢) اى ما صنع حديثا او النقود التى صنعت مؤخرا .

وقد اوردنا تحت رقمى ٢٥ ، ٢٦ اثنين من هذه الاجداد (وهو جمع جديد) النحاسية ، ينتى كل منهما الى عهدين مختلفين ، كما انهما قد صنعا من نوعين مختلفين من النحاس ، وبقطعين مختلفين .

وباختصار ، نحيث ظلت قيمة السلع الغذائية تواصل ارتفاعها ، فى حين استمرت قيمة الدينى تواصل انخفاضها ، لدرجة لم بعد الامر يستوجب معها اللجوء الى النقود الأدنى قيمة ، فقد توقف صنع الاجداد منذ وقت طويل ، وان كان فقراء الناس لا يزالون يستخدمون فى معاملاتهم اما هذه الاجداد نفسها بأنواعها المختلفة ، واما قطعها من النحاس غير مسكوكة ضربت بشكل خشن ، يحصلون عليها من عند تجار النحاس كى يستطيعوا شراء السلع ضئيلة القيمة مثل الحشايش (علف

(٤١) يقول المصريون : هات فلوس ، مقابل قولنا *donne de l'argent* او *donne de la monnaie* اذا كان الامر يتصل بعملات ذهبية او بالقروش

(الريالات) ويقولون كثير فلوس مقابل قولنا *Beaucoup d'argent* (والترجمة هنا بتصرف يقتضيه النص العربى) .

(٤٢) ويلفظونها فى القاهرة جديد بدون تعطيش للجيم . وتلفظ فى بلاد اخرى مع تعطيش الجيم . وقد استقر رأينا عند نشي وصف مصر على ان تقدم الجيم العربية سواء كان يعقبها حرف الـ *e* أو الـ *i* . وهما حالتان تلفظ فيهما الـ *g* مثل الـ *j* كما تلفظ اذا أعقبها أى حروف متحركة أخرى [أى على كتابة الجيم المعطشة بالطريقة نفسها التى يكتبون بها الجيم غير المعطشة - المترجم] .

الحيوانات) وبالنسبة للكميات التى يقل ثمنها عن المدينى الواحد او البارة ، وكانتتلمز عشرة من هذه القطع لكى تساوى مدينى واحدا ، بحيث يمكننا تمثيلها على النحو الذى كانت عليه الدراهم deniers عندنا .

رابعا : المسكوكات او العملات التذكارية

لم يعرف الشرق مطلقا ، او على الاقل ، لم تستقر فيه : على شكل نظام متبع ، كما هو الحال عند الاوربيين ، عادة سك العملات التذكارية المخططة ، التى يكون القصد من اصدارها اما تكريس او تخليد لذكرى احداث بارزة تمت فى عهد من المهود بواسطة استخدام الرموز او نقوش التواريخ او النقوش .

ومع ذلك فقد جرت هناك عادة او تقليد بالغ القدم لايزال متبعها حتى ايامنا هذه ، وهو تقليد يقضى بأن تسك فى فترات بعينها احتفالا باستهلال او غرة الأعوام (الهجرية) او لتقديسها كعطايا او اكراميات ، نقود ذهبية لم تكن تختلف عادة عن النقود الأخرى الا فى ان سطحها اكبر اتساعا بكثير ، والا فى ان الحفار كان يعطى لكتابتها فى بعض الأحيان قدرا اكبر من الأناقة ومن « التحسين » مع بذخ فى زخرفات الاطار ، او كان فى بعض الأحيان يخط اطارين مركبين من الحبيبات ، احدهما يدور باستدارة القطعة النقدية والاخر فوق حافتها ، او كان يضع بين هذين الاطارين ، زخرفا على هيئة عقد من الورود او على هيئة صفائر او كتابات مضفرة او ضروب أخرى من الزينة ، وان كانت النقوش والعيار والوزن (لهذه العملات التذكارية) هي نفسها فى النقود الأخرى ، او كان يضاعف الوزن لكى تصنع قطعة ذات اثنين من الفندقى او تساوى اثنين من العملات الذهبية الأخرى ، او كان الوزن يزداد فقط بمقدار النصف لتساوى القطعة فى الحالة الأخيرة ١١/٢ فندقى او سكيئا واحدا ونصف سكين وهذه هي القطع التى اوردها فى اللوحة المرفقة بهذه الدراسة تحت رقمى ١ ، ٣ ، ٢٦) .

(٢٣) يمثل الشكل الاول قطعة من فوات ٢ فندقى ، ويمثل الشكل الثانى قطعة فندقى عادية ، انظر اللوحة الملحقة بهذه الدراسة (وتمتد قسمت فى الطبعة العربية الى اربع لوحات متعاقبة ، مع مراعاة ان يتوافق تسلسل وارقام الاشكال فى اللوحات مع ما جاء فى النص العربى — المترجم) .

ومع ذلك فقد كانوا يفرون فى بعض الاحيان من النقوش ، ويسهبون فى بيان القاب الحاكم اما لتمييز هذه القطع عن العملات الاعتيادية واما لامتداح الامير ، وتقدم القطعة الذهبية التى اوردنا رسما لها برقم ٦ من اللوحة الاولى (رقم ١٢ من اللوحة الاصلية) مثالا على ذلك ، وهى اكبر حجما من الاخرى ، كما انها فيها هو واضح احدى عملات الزينة او واحدة من العملات التذكارية ، وهى كذلك تختلف عن القطعة الذهبية المرسومة برقم ٥ من اللوحة الاولى (١١ من اللوحة الاصلية) ، برغم انها قد سكنا ، كلاهما ، بالقاهرة وفى عهد مصطفى بن احمد نفسه ، وهو الذى ارتقى عرش القسطنطينية فى العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من التقويم الميلادى) .

وبرغم ان قطع النقد الترفيحية (قطع الزينة) هذه اقرب كثيرا شيئا بالعملات منها بالمسكوكات ، فقد كانت محدودة التداول ، وكان يحتفظ بها مثلما نحتفظ نحن بقطع الاثنان او قطع الزواج او الاحتفالات وكانت تحمل ببساطة زينة او تعطى فى شكل اكراميات ، وفى بعض الاحيان كانت تباع الى اليهود الذين كانوا يقومون باعادة صهرها .

تقليد كهذا كان موجودا عند الفرس ، فقد كانت تصنع فى فارس تبعا لرواية شردان (٤٤) Chardin قطع نقدية لم يكن لها نفس الزواج الذى للعملات وانما كانت توزع عند حلول راس السنة .

اما العملات الذهبية المستخدمة فى القسطنطينية والتى نشرها المسيو بونفيل Bonville بأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٠ باللوحات ٣٢٤ ، ٣٢٥ عن النقود التركية ، وكذلك عن نقود القاهرة بأرقام ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ من اللوحات نفسها (٢٥) فلم تكن هى على وجه الدقة هى النقود المتداولة ، وانما كانت نقودا استهلاكية او تذكارية أى نقود صدرت لمناسبة معينة ، وكانت القطع الاولى من نوع الفندقى ، أما الثانية فكانت من نوع الزرمحوب .

Voyage de Chardin en Perse, tome IV p. 279, édité (٤٤)

1711.

(٢٥) دراسة عن النقود الذهبية والنفسية المتداولة عند مختلف الشعوب .. الخ ، باريس ، ١٨٠٦ ص ٢٠٥ وما بعدها .

ويذكر المقرئ في خطه عند وصفه لاحتفالات رأس السنة أن الخليفة كان يعطي عند انتهاء العام أمرا بأن تصنع في دار سك النقود، في التاريخ نفسه المحدد لك نقود السنة الجديدة ، عدد محدد من الدنانير ومن الربعيات (٤٦) والقراريط والدراهم المستديرة ، وكان يبعث بها كاستبشار إلى الوزير وإلى أقاربه وإلى كل المسكر من حملة السيف أو حملة القلم (الجنود والكتبة) ، كما كانت ترسل قطع الدنانير وحدها هدايا إلى الضباط وأصحاب الرواتب في عيد الفطر (✽) ، الذي يستغرق ثلاثة أيام ، والذي ينهي شهر رمضان الذي يشكل عند المسلمين وعلى نحو ما يمثله الصوم الكبير عنقدا .

ويورد المقرئ في مقرة أخرى أنه كانت تضرب في زمن الفاطميين (٤٧) في دار سك النقود القديمة ، وهي أول دار أنشئت في مصر ، الدنانير أو بالأحرى الخردبات الخاصة بغرة العام (الهجري) أو بخميس العدس ، وهو الخميس المقدس عند الأتباط ، وقد أطلق عليه هذا الاسم لأن الأتباط يطبخون فيه العدس ، كما كان هذا اليوم ، في زمن المقرئ كذلك ، يوافق الاحتفال بأحد الموالد ذائعة الصيت في القاهرة ، وكل ولايات مصر ، وكان المقرئ يسميه أيضا خميس العهد .

ولا يتعلق الأمر ، في الفقرة الأولى التي اقتبسناها للتو من المقرئ ، بالقراريط وإنما بالرابعة فقط وكذلك بالدراهم المستديرة التي يشير إليها باسم مقشلة ، وهي صفة كان المسيو دي ساسي يجهل ما تعنيه ، كذلك فإن المقرئ عند حديثه عن قطع الاستبشار أو القطع الاستهلالية التي تسك بمناسبة بدء العام الهجري لم يعد يشير إلى الدراهم المستديرة وإنما إلى القراريط ، وفي مكان آخر ، إلى الخردبة (٤٨) . ويستنتج دي ساسي أن الدراهم موضوع الحديث هي نفسها ما عاد المؤلف يسميها بعد

(٤٦) أي أرباع الدنانير

(✽) في الأصل : عيد الأضحى .

(٤٧) الفاطمية أو الفاطميون ، نسبة إلى فاطمة ابنة النبي وزوجة علي ، والتي يدعى هؤلاء أنهم من نسلها ، وقد استقروا في بدايتهم في إفريقيا ثم استولوا بعد ذلك على مصر .

(٤٨) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الأول من هذا المجلد)

ذلك بالقراريط ، ويبدو لنا ان الاكثر احتمالا من ذلك هو ان القراريط والخربة كانا يشيرا الى قطعة نقد ذهبية واحدة ، وكان المثال ، وهو نفسه وزن الدينار ، ينقسم الى اربعة وعشرين قراطا ، ومن المعروف ان القراريط يساوى وزن الخربة او حبة الخروب . وبلا جدال فان هناك بترا قد تم فى الجزء الاول من نص المقريزى ، اذ كان ينبغي عليه ان يذكر القراريط بعد ذكره للاريميات . اما عند حديثه عن الاكراميات التى كانت تقدم الى الوزير والى اقاربه والى عسكر السيف وعسكر القلم فان الحديث هنا لم يعد يتصل الا بالنقود الذهبية ، والقراريط هو اصغر قطعة من العملات المصنوعة من هذا المعدن . وسوف يتحدث عنه مؤلفنا بعد ذلك تحت اسم خربة . واخيرا فان الدراهم المستديرة كانت عملات فضية ، ولم تكن توزع الا على رجال او اتباع الوزير ورجال كبار الشخصيات المهمة وعمل سك النقود .

اما فى خميس المهد فلم تكن تضرب الا الخربة ، ويتراوح عدد هذا الاصدار التقدي مائتين ١٠ آلاف وعشرين الفا من هذه المسكوكات ، ويستخدم فى ذلك من ٥٠٠ الى الف دينار ، والى جانب ان وزن الدينار يمكن بسبب تاكل النقود بفعل الاستعمال او بسبب غش فى وزن النقود الذهبية ، ان يكون اثنى من مثقال واحد ، اى اقل من ٢٤ قراطا ، فقد كانت الدنانير الزائدة تستخدم فى سداد فروق الوزن وفى الانفاقات اللازمة لسك هذه النقود ، وكمنح للعاملين فى الضربخانه .

ونستنتج مما قلناه للتو ان قطع النقد المسماة قراريط او خردبات كانت بالغة الضالة وذات تيبة متواضعة ، اذن فقد كانت بالنسبة للنقود الذهبية ما كانه المدينى أو البارة بالنسبة للعملات الفضية .

وحتى اليوم لايزال القوم يحتفظون بمادة سك النقود الذهبية احتفالا بفترة الاعوام ، او لكى تقدم اكراميات ، او تعطى لاشخاص متميزين كانوا يطلبونها بانفسهم ، او كانوا يرسلون الذهب من عندهم لتحويله الى قطع نقدية والى نصفيات وربميات (من هذه القطع) ، ولم يكن هذا كله يختلف فى شئ عن العملات الماثلة الا فى انها ذات سطح اكبر اتساعا والا فى العناية التى يبذلها الحفار فى كتابة وحفر النقوش ،

وتسمى الهدايا أو الاكراميات بخشيش (٤٩) . وفى بلاد ترزح تحت ثمر الاستبداد ، وبصفة خاصة ، فى تلك البلاد تعقد فيها السلطة للأقوى والاكثر جسارة ، تكون الوسيلة الفعالة ، والمعتادة للغاية ، لاصطناع الاتباع هى الاعطيات والاكراميات ، اذ قل ان تكون هناك حقوق مؤكدة ثابتة ، او عدالة فى التوزيع ، وانما كل شىء هو منحة وعطاء ، وفى هذه البلدان يعطى النذر اليسير دوماً فى شكل رواتب ثابتة ، ويوهب الكثير أحيانا فى شكل منح وأعطيات :

فى هذه البلاد يجهل الناس ما التحفظ ، او هذا النوع من الرصانة والحياء اللائق بشخص من يعطى بقدر ما هو جدير بشخص من يأخذ . وفى الاعياد الخاصة التى تحيىها على سبيل الترفيه العائلات اى الرافعات من اهل البلاد ، والموسيقىون ، فان المدعويين ، اذا اخذتهم النشوة من مهارة العازفين ، يقدمون لهؤلاء العوالم اعطيات فضية (نقوط) فتعلن العالمة بصوت عال اسم من اعطى وقيمة عطائه ، هنا تختلط مشاعر الكبرياء باحاسيس الكابرة ، فتندفع العجرفة المهينة احد المشايخ او واحدا من البكوات (عندما يرى غيره قد قدم اكثر منه) ان يعطى «نقوطا» يبلغ ١٠٠ دينار الى واحد من هؤلاء « الالاتية » المنفرين .

ولدى كبار القوم ارتال من الخدم ، يتبعونهم فى كل مكان ، ولا يحصلون من ساداتهم قط على مكافئات او اجور ، ويقتصر ما يحصلون عليه منهم على اعطيات من الملابس وبعض قطع صغيرة من الذهب فى اعياد معينها ، وان كان هؤلاء السادة يتركون لهم الحق فى ان يدخلوا فى خدمتهم كل من يحتاج الى سيد ، وقلما يكون بمقدور أحد ان يدنو من هذا السيد دون ان يوزع اليخشيش على الخدم والاتباع ، وهؤلاء يطالبونك به اذا نسيت ان تقدمه اليهم ، وفى بعض الاحيان يفرضونه فرضا ، ومن جهة اخرى ولا تزال ثمة عادة مماثلة فى بعض بلدان اوربا حيث ينتظر كخدم البيت ، حتى الخدم فى قصر الامير نفسه ، والذين يسمون *la famiglia* وانت فى طريقك الى سيدهم ليلحوا فى طلب الـ *bouna mano*

(٤٩) وهى كلمة فارسية تعنى هبة او هدية ، وهى مشتقة من الفعل بخشيدن بمعنى يعطى او يهب .

والدراهم الفضية المستديرة الفضية هي المسكوكات الوحيدة التى
امكنا ان نسمع بها والتى تسك عند بداية (غرة) الاعوام . وحيث اصبح
الدينى ، فى الوقت الحاضر ، هو العملة الفضية الوحيدة المستخدمة فى
مصر ، فانه يوزع ، دون تغيير شىء فى نمط صنعه على موظفى وعمال
دور سك النقود عند استهلاك الاعوام وفى نهاية شهر رمضان .

خامسا : النقود الزائفة

كلما زاد الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية و الجوهرية
للقود كانت الحكومة عرضة لان تجد من يزيفون نقودها ، سواء فى
الداخل « على يد رعاياها » او فى الخارج على يد اجانب .

ولعل هذا هو السبب فى تلك المكاسب الهائلة التى كانت تحتتها
بالضرورة صناعة النقود النحاسية . حين اصبحت هذه النقود هي العملات
الاساسية او الوحيدة التى تتداول فى مصر ، كما ان علينا ان نعزى ،
بالضرورة كذلك ، هذه الكميات الضخمة من العملات النحاسية التى
وجدت فى مصر الى تساهل مصر وسماحها بتداول نقود البلدان المجاورة
فيها ، وقد صنعت هذه وتلك بشكل ردىء ، وتلدت على وجهيها ، وبطريقة
منفرة الانماط القديمة والاطر القديمة . بل كذلك اسماء وصور الحكام
المسيحيين والامراء المسلمين .

وقد امكن الطبقات الدنيا من عربان (٥٠) وفلاحين ، وهى اليوم كما
كانت بالامس بالغة الجهالة ، ان تدخل الى اعماق البلاد نقودا متنوعة ،
فون ان يدرك هؤلاء ما ان كانت هذه النقود زائفة او اجنبية ، ولقد قابلنا
فى مصر ، مثالا فريدا على هذه الجهالة ، فحين وصل جيشنا كان الفلاحون
المساكين لا يحسنون التفرقة بين العملات وبين القطع المعدنية حتى انهم
كانوا يترددون فى اخذ نقودنا الفرنسية لانهم لم يكونوا معتادين على رؤية
عملات نقدية بهذا السمك والوزن ، وكتاوا — من جهة اخرى — يتبادلون
مع جنودنا ، الذين كاتوا دهشين بقدر ما كاتوا سمداء بنجاح ما كاتوا

(٥٠) نقصد بالعربان اولئك المقيمين منهم على تخوم مصر واولئك
المستقرين فيها .

يسمونه خدعة الحرب ، كل صنوف الماكولات مقابل ازرارهم النحاسية أو المصنوعة من القصدير أو من خليط منهما ، شريطة أن تكون هذه مسطحة وأن تكون قد نزعَت عنها الحلقات التي تستخدم في شبكها . لقد كان الفلاحون يأخذونها على أنها نقود ، لأنها كانت أقرب كثيرا إلى شكل ومظهر النقود ذات العيار المنخفض ، والذين كانت لديهم عنها فكرة منقوصة ، ونتج عن ذلك أن ملابس العدد الأكبر من جنودنا ، عند وصولهم إلى القاهرة ، وجدت خالية من الأزرار .

ونستطيع أن نضيف أن التدليس في عيار النقود يكون أكثر سهولة عند أمة أقل تنورا ، لاسيما أن من التمييز يكون سرا قل أن يعرف أو يمارس إلا في مجال النقود ، أن فنون الصناعات متدهورة ومختلفة لدرجة تتجاوز الحدود في مصر ، كما أن العمال ، لدرجة تتجاوز الحد أيضا ، عارون عن تلك القدرة على التنفيذ ، وعارون من المعارف والمهارة ، ويتعرضون لوشايات ورقابة شرطة قاسية ، جهة وصارمة ، لدرجة لا يمكن معها قط أن ينشأ أو يستقر هنالك ، ويقدر كبير بعض الشيء ، صنع نقود زائفة ، وقد استطاع بعض العمال ، في عهود مختلفة ، أن يصنعوا بعض عملات مزيفة عن طريق وسائل سهلة قليلة التعقيد لا تتطلب سوى الصبر ومهارة اليد ، ولعل الأمر كان يتم بالمطرقة وقوالب السك ، وأن يكن الأمر الأقرب إلى الترجيح هو أن يكون إدخال النقود المزيفة إلى مصر ناتجا عن منافسة وموجدة وجشع الأمم أو الشعوب الصغيرة المجاورة لها . كذلك ، فكل شيء يدفع على الاعتقاد بأن الذين كانوا يستولون على السلطة في عهود الفوضى أو الاستبداد ، كانوا يدفعون بأنفسهم ، في بعض الأحيان ، وإلى درجة بعيدة إلى مساوئ المضاربة بالنقود لحد جعلتهم يصنعون نقودا زائفة .

ويذكر القريزي أن عبيد الله بن زياد (٥١) ، كان أول من حور في شكل الدرهم ، فأمر بضرب دراهم زائفة ، وذلك عندما هرب من البصرة في العام ٦٤ من الهجرة (٦٨٤ من التقويم المسيحي) ، ونضاعفت أعداد الدراهم الرديئة وانتشرت في كل الولايات في عهد الأسر الفارسية من آل بويه وفي عهد السلاجقة .

(٥١) كان ابن زياد حاكما على البصرة من قبل الخليفة معاوية بن يزيد

ويورد المسيو تيخسين Tychsen أمثلة لعملات عربية من النحاس تحمل على حافتها : « هذا الدينار — أو هذا الدرهم — ضرب فى .. الخ » وحيث كانت الدنانير عملات ذهبية والدرهم قطع نقود فضية ، فيبدو بوضوح أن كانت هذه نقودا مزيفة قد طلبت بالذهب عند إصدارها ، اللهم إلا إذا كان (أولو الأمر) ، كى يتجنبوا أى انفاق فى صنع قوالب جديدة ، كانوا يستخدمون فى سك هذه النقود النحاسية ، تلك القوالب التى كثرت تستخدم فى ضرب الدنانير .

وهناك من يرتاب فى أمر الممالك عندما استولوا على صناعة النقود بالقاهرة ويتهمم بأنهم فى فترات القحط أو الأزمات كانوا « يلعبون » فى أوزان النقود وبأنهم بصفة خاصة كانوا يأمرؤن بسك عملات ذهبية زائفة . وقد راينا فى القاهرة كثيرا من قطع الفنطلى يمكنها أن تعد زائفة . وقد أوردنا رسالها يحمل رقم ٩ من اللوحة الثانية (هـ فى اللوحة الأصلية) ، وتحمل على الوجه أ تائشيرة السلطان عبد الحميد بن أحمد وعلى الوجه ب : سنة ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وهى السنة التى تولى فيها هذا السلطان مقاليد الأمور ، وفى أعلا القطعة نجد الرقم ٩ الدال على أن هذه القطعة قد صنعت فى الحسام ١١٨٩ هـ (١٧٧٥ م) وهو التاريخ الذى يوافق الوقت الذى يستمد فيه الملوك محمد بك ، المسمى أبا الذهب ، بسبب بذخه ، وبعد أن أعقب على بك ، سيده الذى خاته وسمى لهلاكه ، لأن ينقل الحرب الى سوريا ضد الشيخ ظاهر العمر ، الحليف القديم لعلى بك ، ومع ذلك ، فقد لا تبهزن هذه الأرقام التى تحملها قطع الفنطلى . هذه على أنها قد صنعت بشكل محدد فى الفترة التى تشير إليها ، إذا من المحتبل كثيرا ، حين يتصل الأمر بنقود مزيفة ، أن يكون التاريخ (المدون عليها) نفسه غير صحيح .

وقد وجدنا بين قطع الدينى التى تتداولها التجارة ، بعضا منها من النحاس الأصفر تم جلوها أو تبييضها .

سادسا : النقود الحسابية

نطلق اسم نقود حسابية على وحدات النقد الاعتبارية ، التى تستخدم فى حساب القيم المختلفة وفى تقديرها ، وذلك تمييزا لها عن النقود الحقيقية ، كما هو الحال بالنسبة لجنيها التورى الذى نتخذه اليوم عملة حسابية ، اذ نعبر عن المبالغ الاجمالية بهذا الجنيه برغم ان هذا الجنيه لم يعد اليوم قط عملة حقيقية .

وقد راينا المصريين فى البداية يقدرون حساباتهم على اساس الفنايم ، ثم بالدراهم ، وكذلك بالفلوس او العملات النحاسية ، وهم اليوم يقدرونها على اساس المدينى ، بيد ان الضرائب ظلت تقدر منذ ماض بعيد بعض الشيء على اساس عملة اعتبارية تسمى بوطاقة (*) ، فبعد ان كانت الضرائب تتم فى الاصل بالدينار ، ثم بعد ذلك بالعملة الذهبية التى حلت محل الدينار ، يبدو انه بدأ يقبل سدادها بواسطة هذه النقود الذهبية ، وقد أصبحت بالغة الندرة لحد لا يمكن معه تسديد الضرائب عن طريقها ، والى جانبها عملات القروش والتالرى او الريال، التى كانت وفيرة فى مجال التجارة ، والتى أصبحت لها على وجه التقريب القيمة نفسها التى كانت العملات الذهبية ، وذلك فى مجال التداول النقدى على النحو الذى يمكن ان تكون عليه الدراهم والفلوس وقطع المدينى .

اما البوطاقة ، هذه العملة الاعتبارية فقد قدرت عند مجئ الفرنسيين الى مصر بـ ٩٠ مدينى ، وهو السعر نفسه الذى ثبت عليه على بك فى نحو العام ١٧٧٣ من تقويمنا قيمة التالار ، وعندئذ كانت البوطاقة سواء باعتبارها عملة حسابية تقدر وتجبى على اساسها الضرائب او باعتبارها عملة حقيقية متداولة او التالار — كانا كلاهما معا ولبعض الوقت يقدران بـ ٩٠ مدينى ، ومع ذلك ، فعلى حين ظلت البوطاقة فى مجال الضرائب تساوى ٩٠ مدينى ، اخذت قيمة التالار (او البوطاقة النقدية) تمضى فى ارتفاعها بسبب تدهور المدينى حتى أصبحت تساوى عند مجئنا ما يبلغ ١٥٠ مدينى ، وحيث كان الزرمحبوب فى هذه الفترة

(*) انظر ص ٧٣ الفترة الثانية وكذلك الهامش رقم ٣٤ من الصفحة نفسها . (المترجم) .

نفسها يساوى ١٨٠ مدينى ، فقد كانت القطعة الواحدة من انصافه تساوى ٩٠ مدينى اى بوطاقة كاملة كعملة حسابية .

واذا عدنا الى الزمن الذى تقرر فيه تقدير الضريبة بالبطاقات فسوف نجد ان هذه العملة الحسابية ، او تلك التى حلت هى محلها ، كانت تعادل اقل من ٩٠ مدينى . وكان الصيارفة (٥٢) والاتباط (٥٣) ، اولئك الذين وكلت اليهم جباية الضرائب ، والذين كانوا قرب غزو مصر على يد الفرنسيين ، يحصلون فى العادم ٩٠ مدينى من كل بطاقة (حسابية) لكنهم لا يقدمون حسابها للملتزم الا بواقع ٨٠ او ٨٥ مدينى ، ويحتفظون لانفسهم بالفارق اما باعتبارها ربحا تعسفيا او باعتبارها جملا متعارفا عليه ، اما اذا قام احد الممولين مصادفة بسداد الضريبة بواسطة انصاف الزرمحبوب فان هؤلاء الصيارفة لم يكونوا يحتسبون هذه القطع الا على اساس انها بوطاقة (حسابية) تساوى ٨٥ مدينى ، لكنهم يقدمونها فى حساب الملتزم باعتبارها مساوية لـ ٩٠ مدينى .

وحيث ظلت قطع المدينى تفقد بصفة مستمرة جزءا من قيمتها ، فى حين كانت غلة الاراضى ، سواء اكانت فى شكل خرائب او فى شكل اتاوات او عادات (هدايا) للملتزم ، مثبتة بموجب بطاقات حسابية ، فقد كان على الحكومة والملتزمين ، حتى لا يجدوا دخولهم عرضة للتناقص بشكل مستمر ، ان يسلكوا أحد سبيلين ، فاما ان يتحدروا البوطاقة (الحسابية) بعدد اكبر من المدينى يتفق او يعوض القدر الذى تدهورت به قيمة العملة الأخيرة ، واما ان يفرضوا ضرائب جديدة .

ويكاد يكون من المؤكد انه لم يتم اللجوء قط الى الوسيلة الاولى ، وان كان اولو الامر جدوا فى استخدام الوسيلة الثانية ، فاستحدثوا حشدا

(٥٢) او المبدلون العموميون ، انظر دراستنا عن الاوزان العربية .

(٥٣) انظر فيما يختص بالوظائف التى كان يشغلها الاتباط والصيارفة فى مجال جباية الضرائب ، دراسة المسيو لانكويه عن النظام المالى والإدارى لمصر العثمانية ، تأليف المسيو استيف . (الكتاب الأول من المجلد الخامس من الترجمة العربية) .

من الضرائب الإضافية انتهى بها الأمر أن تجاوزت في مجمل حصيلتها
مائتدرة الضرائب المبدئية (٥٤) .

وبرغم أن هذا السلوك هو على وجه التقريب سلوك غالبية الحكومات
التي ترفع من حصيلة ضرائبها بقدر احتياجات الدولة ، فتقوم بفرض
سفنيمات إضافية أو ضرائب متفرقة بدلا من أن تلجأ الى زيادة الضريبة
المقارئة أو الضريبة الأساسية بشكل مباشر ، فقد كانت لحكام مصر
فيها يبدو لنا مصلحة خاصة في عدم رفع قيمة البطاقة (الحسابية)
في نظام جباية الضرائب .

فحيث كان الميرى ، وهو الضريبة المقارئة التي انشاها سليم ، أو
بالأحرى خليفته سليمان الأول ، لى تصب في خزينة سلطان
القسطنطينية ، يجبى على أساس البطاقات الحسابية ، التي تظل
قيمتها هي ، فلم يكن يسدد للسلطان ، عن هذا المال الميرى الا المبلغ
نفسه من المدينى نقدا ، أما كل الاستقطاعات أو الاتاوات الإضافية التي
استحدثها المالك أو الحكام ، بل وكذلك المتزعمون (٥٥) ، فكانت حصيلتها
تعود عليهم وحدهم .

وتقدر المبالغ الكبيرة بالأكياس ، وكل كيس قدره ٢٥ ألف مدينى . في
حين لا يقدر الكيس في القسطنطينية الا بـ ٢٠ ألف بارة فقط .

(٥٤) المرجع السابق .

(٥٥) المتزعم هو مالك أو سيد الأراضى التي لم يكن الفلاح أو المزارع
سوى مستأجر لها . انظر دراستى لانكريه واستيف اللتين سبقتا الإشارة
اليهما (الكتابان الأول والثانى من المجلد الخامس ، من الترجمة العربية) .

الفصل الثاني

شكل العملات وقطرها

- ١ -

الشكل

إذا ما صدقنا بما ذكره المقرئى ، فقد كان العرب قبل الاسلام لا يستخدمون سوى قطع من الذهب والفضة ، غير مصنعة ، تتلق تقسيماتها مع أوزان ذلك العصر وتحمل نفس اسمائها ، وكانت لدى بعض الشعوب عملات نقدية مربعة الشكل ، ولا تزال تصنع حتى اليوم — او كانت تصنع منذ سنوات قلائل — فى بلاد البربر ، نقود من الفضة ذات شكل بيضاوى (١) ، او على هيئة متوازى اضلاع ، اسطحه محدبة بعض الشيء (٢) ، وان كان الشكل الغالب على الدوام هو الشكل الدائرى ، اذ ان هذا الشكل فى مجال العملات النقدية هو اكثر الاشكال ملاءمة ، واقلها عرضة للتلف بفعل الملامسة عند تداولها .

وقد كان امير المؤمنين عبد الله بن الزبير ، الذى اعلن نفسه خليفة فى مكة فى العام ٦٤ من الهجرة ، هو اول من امر بتدوير النقود الفضية ،

(١) لدينا واحدة من هذه العملات بيضاوية الشكل ، ولهذه اطار او برواز على حافتها ، وهى تزن ٣٥/٢٧ جراما ، مما يجعلها فيما يبدو ذات مزيج جيد (او سبك جيد) ، وتحمل على احد وجهيها « ضرب فى رباط الفتح » وعلى الوجه الآخر ، وفى ثلاثة سطور « اُحد ، اُحد ، اُحد » ، ١١٩١ ، اى الله واحد وحيد ، ويوافق العام ١١٩١ من الهجرة العام ١٧٧٧ من تقويمنا . اما الأرقام فقد كتبت بالشكل الأوربى وليس بالشكل العربى .

(٢) ليس للعملة الأخرى اى اطار او برواز ، وعمدو مصبوبة ، وهى باختصار تشبه العملة السابقة فيما يتعلق بالنقوش التى عليها فيما عدا ان سنة الاصدار هى ١١٨٨ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وتزن هذه القطعة ٢٨ ١٨/١٠٠٠ جراما .

فى حين كانت العملات التى صنعت من قبله مسطحة (اى مطروقة) خشنة رديئة التنفيذ ، ومع ذلك فيمكن الافتراض بأن الشكل الدائرى الذى اعطى للنقود لم يكن بالغ التمام ، وبأن العمال كانوا يسطحون (او يطرئون) المعدن بواسطة المطرقة ، وانهم كانوا يسكونه بالخصف ، وانهم لم يكونوا قط يعرفون آلة الصقل او المخرطة ، او الرقاص ، وهذا هو نفس ما كان متبعاً فى الأزمان الماضية عند الاغريق والرومان ، ثم بعد ذلك فى اوربا ، اما فى فرنسا فلم تستخدم آلة الصقل الا فى عهد هنرى الثانى ، ولم يحدث أن استخدمت المخرطة مع الرقاص فى صنع النقود الا فى نهاية عهد لويس الثالث عشر (٣) .

وفى العام ٦٢٢ من الهجرة (١٢٢٥ من تقويمنا) ، أمر الملك الكامل ، وهو الذى ألفى كما سبق أن قلنا المسكوكات التى كانت تتداول فى مصر ، بأن تضرب دراهم دائرية الشكل . ونحن اليوم نهمل متى يحين الوقت الذى تتبنى فيه مصر استخدام المخرطة ، ومع ذلك فقد لا يكون مستحيلاً انها استعملت هناك فى زمن سابق على الزمن الذى استخدمناها فيه ، فى اوربا ، فمن المعروف انه عندما كانت الفنون والعلوم تزدهر عند العرب ، كانت اوربا لا تزال فى حالة تربية من الهمجية .

لكن الناس اليوم فى مصر لا يخرطون العملات الذهبية قط بواسطة المخرطة .

وينتج عن الطريقة التى يستخدمها القوم هناك لتدوير النقود ، وعن ضربها بالسكة (بتشديد وكسر السين) أن يكون القطر فى مختلف القطع النقدية ليس هو نفسه على نحو دقيق أو صارم ، وانها نادراً ما تكون كاملة الاستدارة او ذات سمك مستو ، وانها تتآكل فى بعض الاحيان

(٣) انظر : « اعتبارات عامة حول النقود » ، تأليف مونجيه Mongez ، وقد قرئت هذه الدراسة فى الحجرة الثانية من المجمع فى السابعة عشر من جرمينال من العام الرابع (٦ أبريل ١٧٩٦) ، والتى نشرها فى العام نفسه Agasse وهو الناشر المقيم بشارع Printevins وهذا المؤلف الرائع هو واحد من تلك المؤلفات التى اسهمت أكثر من غيرها فى أن تضع فى متناول الجميع افكاراً واضحة ، بقدر ما هى دقيقة ، حول فن صنع النقود ، التى ظل يستحوذ عليها لوقت طويل نوع من العلم السرى أو الغامض ، كانت له لغة خائبة ، همجية ، وتكاد تستعصي على الفهم .

عند حوافها ، وإن نقش أحد الوجهين لا يظهر كلية إذا كانت قطعة العملة بالغة الصغر إذا ما اساء العامل وضعا تحت الرقاص ، وإذا لم تضبط المسكوكات بشكل جيد ، وأخيرا إن يضيع جزء من النقوش أو سنة الضرب ، أو إن يجد المرء مشقة بالغة فى فك حروفها .

وحيث كانت العملات الفضية أو الغروش التى صنعت فى عهد على بك ، وتلك التى صنعت خلال وجود الفرنسيين فى مصر ، قد قطعت بواسطة المخرطة ، فقد كانت ، كما هو حال قطع المدينى ، ذات قطر أكثر تماثلا، كما كانت أفضل استدارة فيها عدا العملات التى تشوهت ، لأنها ضربت بسكة حرة ، وهذا هو الحال بالنسبة لقطعة النقود الصادرة فى عهد على بك والتى نجدها فى لوحاتنا برقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨ فى اللوحة الأصلية) ، وبالنسبة لقطعتى المدينى رقمى ١٨ ، ١٩ من اللوحة الثالثة (٢٠ ، ٢١ من اللوحة الأصلية) (٤) ، وإن كان الأمر الذى ساهم أكثر من غيره فى جهل القطع النقدية ذوات الأربعين والعشرين مدينى أقل تماما فى استدارتها هو أنه كانت لدى التوم تلك المادة السيئة ، عادة طرقتها فوق حافتها ، بدلا من طرقتها على الوجه كما يحدث فى فرنسا ، أو بأن يزيلوا ، وهو أمر أفضل ، طبقا للأسلوب المستخدم فى باريس ، وفى بعض دوائر أخرى فى صناعة النقود ، طبقة خفيفة من هذا الوجه أو ذاك بواسطة أداة التنعيم فى آلة المعايرة (أو التعبير) وهى الآلة التى تجعل العيار مضبوطا .

أما النقود النحاسية فهى التى تبدى بصفة عامة أكبر مظاهر التشوه وعدم الاستواء فى أشكالها وعدم الدقة فى صنعها ، أما لأن العاملين فى دور سك النقود كانوا يتوقعون ولا بد أن يحصلوا على أدنى أجر حتى ولو أجادوا صنعها بسبب قيمتها الدنيا ، أو لأن هؤلاء العمال قد أبدوا الكثير من التعجل والقصور فى صنعها ، عندما ضربت كميات كبيرة منها فى أوقات الأزمات (التى ضربت فيها) والتى لا بد أن تكون النقود فيها بالضرورة قد صنعت فى أكثر الأشكال رداءة .

(٤) انظر اللوحة الملحقة ، وقد أخذت هذه القطع كيفما اتفق ، من بين تلك التى تعاني من عدم الانتظام أو الاستواء ، ولعل الحفار قد بالغ بعض الشيء فى العبوب التى بها .

(*) أداة فولاذية تسك بها النقود المعدنية والشارات (المترجم) .

ثانيا : القطر

كلن لابد لقطر النقود الذهبية ، تبعاً لما انتهينا من قوله ، ان يتغير كثيراً (من قطعة لأخرى) ، ومع ذلك فان هذا القطر لم يكن قط كبيراً لحد مبالغ فيه لان وزن أية قطعة من النقود الذهبية لم يتجاوز قط فيها يبدو متغالا واحداً ، او أكثر بنحو طفيف من جروس واحد ، فيها عدا العملات التذكارية او القطع التي تصدر عند غرة الأعوام والتي تناولناها بالحدث من قبل ، والتي كانت فى معظم الأحيان ذات وزن أكبر ، والتي يتحقق لها على الدوام مظهر افضل وقطر أكبر بكثير .

وكان قطر أكبر عملة شاهدناها فى القاهرة من هذا النوع يبلغ ٣٤ مم ، على هذه الشاكلة كانت القطعة ذات الـ ٢ فندقى ، وهى التى رسمناها برقم ١ (٥) ، أما القطعة رقم ٧ من اللوحة الثانية (٣ فى اللوحة الأصلية) وهى ليست سوى فندقى صدر فى غرة العام ، فيبلغ قطرها ٢٥ مم فى حين لا يبلغ قطر الفندقى المأدى سوى ١٩ مم فى الظروف الاعتيادية (٦) .

ويمثل هذا القطر ، بطريقة شبه مؤكدة ، قطر الدنانير القديمة ، وقد شاهدنا الكثير منها ، ولدينا واحد منها محفوظ فى حالة جيدة وسط آخرين ، وقد ضرب فى العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦ م) ، ويبلغ قطره هو الآخر ١٩ مم ، وهو على وجه التقريب القطر نفسه الذى كان للعملات الذهبية ومسكوكات النذور التى كانت تستخدمها الإمبراطورية الرومانية الشرقية (٧) ، والذى نجده كذلك فى سكين البندقية وروما ودوكات هولندا ، الخ ، لذلك فلن يكون تعسفاً من جانبنا ان ننسب هذا التقارب

(٥) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة، اما قطعة النقود الذهبية المصادرة فى القسطنطينية ، والتي نشرها المسيو بونفيل برقم ٦ (اللوحة الاولى من النقود الذهبية التركية) والتي تساوى فندقى فيبلغ طول قطرها ٤٦ مم ، اما القطع المرسومة برقم ٧ والتي تساوى القطعة منها ٣ فندقى فيبلغ طول قطرها ٣٦ مم .

(٦) انظر القطع اشكال ٢ ، ٨ ، ٩ (حسب ورودها فى الطبعة العربية) .

(٧) مثال ذلك نذر ايليوس كونستانيوس قطعاً من النقود الذهبية للإمبراطور غالان ، وقد جلبنا ذلك كله معنا من مصر .

فى القطر والوزن (٨) الى عامل التقليد والى تائىر العلاقات التجارية ، وان ننسب الىه كذلك هذا التقارب من العيار الذى كان فيها مضى للتقودالذهبية عند شعوب شديدة التباين لهذا الحد .

وبيلغ قطر نصف الفندقى عادة نحو ١٤ مم .

وبرغم ان وزن الزرمحوب اقل من وزن الفندقلى فقد كان قطر الاول اكبر من قطر الاخير بنحو طفيف ، ويصل طوله عادة الى ٢١ مم .

اما العملات الذهبية التى تصدر بنسابة غرة الاعوام ، فلها وجه اكبر اتساعا بكثير ، اذ يصل قطر القطعة المرسومة برقم ٦ من اللوحة الاولى (١٢ من اللوحة الاصلية) الى ٢٧ مم فى حين قلما يزيد قطر القطعة العادية ، الصادرة فى العهد نفسه والرسومة برقم ٥ من اللوحة الاولى والذى له الوزن نفسه ، عن ١٩ مم .

وفى معظم الاحيان يحتفظ قطر قطعة النصفية الذهبية والذى يبلغ نحو ١٨ مم ، بالعلاقة نفسها القائمة بين قطر القطعة الذهبية (الكلمة) ووزنها ، بل يحدث فى بعض الاحيان ان تتساوى هذه النصفيات ، وبصفة خاصة عندما تكون معدة للاصدار بنسابة غرة العام أو لتقيدها كمطايا او اكراميات ، فى مساحة وجهها مع وجه القطعة (الكلمة) ، كما يمكننا ان نرى ذلك فى قطعة النصفية المرسومة برقم ١٤ ، لذلك فقد نخلط بينهما للوهلة الاولى ، وان كان التمييز بينهما ميسورا للغاية عن طريق السمك .

ونستطيع ان نقول شيئا تقريبا من ذلك ، فيما يتعلق بالربعيات (ربعية) التى يقترب اتساع وجهها فى بعض الاحيان من الاتساع الذى ينبغى ان يكون عليه اتساع وجه النصفيات ، ويبلغ متوسط طول قطر هذه الربعيات ١٦ مم .

ولابد ان التراط والخرربة ، كليهما ، كانا عملتين ذهبيتين ، تطرهما بالغ المسفر حيث يمثل كل منهما جزءا واحدا من اربعة وعشرين جزءا من الدينار أو المئقال ، برغم ان من بيدهم الامر قد حرصوا بتقليلهم لسمكها

(٨) كان وزن قطع الفندقى القديمة ، وبخاصة القطع من اصدار التسطنطينية هو الوزن نفسه الذى نجده فى سكين Séquin البندقية .

على زيادة اتساع وجهها ، وان كنا لم نستطع الحصول على أى من هذه القطع الذهبية الصغيرة .

ويختلف القطر فى الدراهم بشكل محسوس كما هو الحال بالنسبة للدنانير ، واذا أخذنا فى اعتبارنا ان النقود الفضية كانت تتساوى فى الأصل مع الدينار ، فمن المحتمل ان تكون قطع النقود الفضية ذات قطر اكبر من قطر الدينار لان الوزن النوعى للفضة اقل منه للذهب ، وان كان قطر هذه النقود الفضية تدقل بدوره عندما نقص وزن الدراهم ليصبح وزن كل عشرة منها مقابلا لوزن كل سبعة دنانير ، ويبرهن لنا هذا ، فيما يبدو ، على صحة مقولة بالغة الطرافة عند القريزى يذكر فيها ان احد الاسباب التى دفعت عبد الملك بن مروان أن يقدر لكل ١٠ دراهم وزن سبعة مثاقيل او دنانير هو أن الوزن النوعى للذهب اكبر منه للفضة وانه قد استوفى ان النسبة بين الوزنين النوعيين لكلا المعدنين تبلغ ١٠ ، ٧ (٩) ولكن لماذا يلغون كل هذا الاعتبار لهذا الوزن النوعى اذا كان جل مهمهم هو ان يجعلوا الدراهم مساوية فى مساحتها وسمكها للدنانير !

وقد حصلنا على درهم ، ثقلناه معنا من مصر ، ضرب فى عهد الظاهر ركن الدين بيبرس ، يكاد يبلغ طول قطر الطول نفسه للدنانير القديمة .

واذا كان على بك قد أمر بان تضرب فى القاهرة قطع من ذوات المائة وذوات الثمانين مدينى ، شبيهة بتلك التى كانت تضرب فى القسطنطينية ، فقد كان من الضروري أن يبلغ قطر هذه العملات ، كما هو الحال فى العملات الأخيرة ، نحو ٤٣ او ٤٥ مم .

اما المدينى ، وهو اصغر قطعة نقد مصرية على الإطلاق ، والذي يمكننا ان نقارنه ، من حيث حجم سطحه ، بقطعنا ذوات ال ٢٥ ستنيا ، وان كانت هذه القطع اكبر منه سمكا ، فيبلغ قطره ١٥ مم ، ولسنانعرف ما ان كانت فى القاهرة فى الماضى قطع تساوى اجزاء من الدينى كما حدث

(٩) يبلغ الوزن النوعى للذهب النقى المصهور وغير المزيف ١٩٢٥٨١ و يبلغ الوزن النوعى للفضة النقية ١٠٤٧٤٣ طبقا لما يراه بريسون Briss n مما يجعل النسبة بين الوزن النوعى لكل من هذين المعدنين تصل الى ١٠ مقابل ٥٤٣٩/١٠٠ ، وهو امر يبتعد كثيرا عن النسبة التى يقررها القريزى .

فى التسطنطينية ، وقد نقلنا معنا من مصر طمعا بأنصاف ، وثلاثة ارباع البارة ، ضربت فى استانبول ، ولا يبلغ قطر هذه سوى ١٢ مم .

وتختلف أقطار العملات النحاسية ، فيما بينها ، اختلافا كبيرا ، حيث نجد فى العملات النحاسية ، بشكل خاص ، طمعا نقدية مختلفة العيار والحجم ، ويمكن أن يقارن قطر أكبر القطع التى رايناها حجما بقطر قطع عملاتنا النحاسية ذات الـ ٢ سو (*) أو الـ ١٠ سنتيمات ، وتلك هى القطع التى رسمناها برقمى ٢٥ ، ٢٦ من اللوحة الرابعة (نفس الرقمن فى اللوحة الأصلية) والتى يبلغ قطرها نحو ١٨ مم .

ولم يتحدد طول القطع النقدية فى فرنسا بشكل حاسم ودقيق الا منذ أن ضربت فى شكل حلقة بارزة ، وقد نتج عن ذلك أن سمكها كان يتفاوت بشكل طفيف للغاية تبعا لما كان المعدن أكثر أو أقل انضغاطا بفعل طرقات الرقاص (بالمخرطة) ، وعلى العكس من ذلك كان من المحتم أن يختلف هذا السمك أكثر من ذلك ، عندما تضرب هذه العملات بالسكة الحرة أو اليدوية وعندما يصبح من السهل على الحفار ، حتى عندما تحتفظ قطع النقد بالوزن نفسه فى كل مرة يتم فيه اصدار نقدي ، أن يصغر أو أن يزيد السمك على نحو متفاوت طبقا لما يعلق عليه الحفار من أهمية وتبعا لذوقه الخاص أو كفايته الخاصة التى تملى عليه أن يكتبها بحروف رفيعة أو بحروف أعرض أو أكثر امتلاء ، وعما إذا كان يروقه أن يعطى القطعة النقدية قدرا أكبر من الدقة والرقعة أو قدرا أكبر من الاتساع وحسن المظهر ، وحين تنتهى القطعة النقدية الى ما أصبحت عليه من حيث طول القطر والوزن ، فإن سمكها يتحدد بطريقة تتناسب مع ذلك ، لكننا لسنا بصدد قضية عامة عندما نتصدى لموضوع النقود والمسكوكات، فلنلسنا نسوق هنا أية كلمة الا لكى نعطى فكرة أكثر دقة عن مظهر العملات فى مصر .

ويمكن أن يقارن سمك النقدي بسمك عملاتنا القديمة ذات الـ ٢٤ سو ، لكن سمك قطع السكين Séquin أقل من ذلك لأن لها سطحاً أكبر اتساعاً ووزناً أقل .

(*) كان السو Sen يساوى ١/٢ من الفرنك (المترجم) .

ومن جهة أخرى ، فيمكن مقارنة القطع ذوات الأربعين مدينى ، وهى ذات سمك أكثر توحدًا (أى أن سمكها يكاد يكون هو نفسه فى كل القطع النقدية ، لأنها مرت بالآلة الصقل وتم قطعها بالخرطة ، بعملاتنا من ذوات الفرنكين ، أما بخصوص قطع المدينى ، فحيث تكسب الكثير من الأوراق أو الصفائح بالغة الرقة) التى تستخدم فى صنعها ، شكلها المسطح فى وقت واحد معًا ، بفعل طرقات مطرقة ، فإتينا نجد سمك هذه القطع بالغ التنوع ، ويوجد بعض منها بالغ الرقة ، وفى النهاية فإن سمك النقود النحاسية يتنوع فيما بينها بقدر ما تختلف أقطارها من قطعة لأخرى ، إذ يبلغ سمك قطعة الجديد التى أوردنا رسمًا لها برقم ٢٥ أكثر من مليمترين (١٠) فى حين لم يتجاوز سمك القطعة من نفس النوع والتي رسمناها برقم ٢٦ سوى ٢/٤ مم .

ويبدى المسيو تينحسين Tychsen دهشته من الكمية الهائلة من النقود العربية التى نجدها مبتورة وتسال عن السبب فى ذلك ، وقد يعود ذلك الى السلوك الغريب ، بالغ القدم ، الذى كان يسلكه الكثير من الأمراء والحكام والقادة العرب الخ ، عندما كانوا يطلبون الى القوافل والتجار والمسافرين المارين بأرضهم أن يقطعوا جزءًا من كل قطعة من نقود البلدان المختلفة التى يحملونها معهم ، أما لأنهم كانوا يخشون أن تكون ثمة خدعة فى قيمة هذه العملات ، وأما لأن التاجر أو الحاج كان يستطيع بهذه الطريقة تسجيل أو إثبات حجم ضريبة الطريق التى جبيت فى شكل حصة من نقوده .

(١٠) يبدو أن هذه القطعة قد صنعت بواسطة قطعة اسطوانية صغيرة من النحاس ، مسطحة الشكل ، وبفعل ضربة رقاص ، كما هو الحال بالنسبة لقطع الزر محبوب ،

الفصل الثالث

الانماط أو القوالب

أولا : صور البشر والحيوانات

من المعروف بصفة عامة أن كل الشعوب التي تدين بالاسلام ، قد اتفقت فيما بينها على النظر الى تمثّل صور البشر والحيوانات على أنها ممارسة آثمة تفوح منها رائحة الوثنية ولا يفعلها سوى الكفار ، ومع ذلك فهناك أعداد كبيرة من العملات والمسكوكات تحمل نقوشا وحواشي عربية بالاضافة الى اسم الله والنبي أو بعض آيات من القرآن نرى فوقها صورة امير ورد اسمه عادة في الحاشية أو نرى صورا متنوعة لبعض الحيوانات .

ولتفسير ممارسة كهذه تبدو بالغة التناقض مع تقاليد ومعتقدات المسلمين ، قدمت افتراسات مختلفة .

فيرى المسيو تيخسين Tychoen ان هذه النقود أو الأوسمة قد ضربت بواسطة شعوب مسيحية اما لأنهم كانوا رعايا أو تابعين ، دافعى جزية لاتباع محمد ، ارغموا عنوة على أن ينقشوا فوق عملاتهم اسم الأمير المنتصر أو الحاكم المسلم وكذا الشعار الذي يتخذه ، وان كانوا قد احتفظوا مع ذلك بعاداتهم القديمة بأن يضعوا على هذه العملات صورة أو اسلحة اهتمهم أو مدينتهم ، واما لأنهم كانوا هم انفسهم المنتصرين أو كانوا متحالفين مع المسلمين أو تجارا اساسيين معهم ، لكنهم سجلوا اسم الأمير الأجنبى (أى العربى) أو بعضا من آيات القرآن سواء كان ذلك بدافع سياسى ان بدافع من مصلحة تدفعهم لتلق جارك قوى أو لى تروج عملاتهم فى البلدان التى تخضع لحكم المسلمين وكى يسمح لها بأن تتداول فى التجارة .

ومما يؤكد الراى القائل بأن هذه العملات لم تضرب بواسطة الامراء المسلمين هو أن الصور قد مثلت على هذه العملات فى معظم الاحيان فى أوضاع ، ومع رايات ، وتيجان ، وصولجانات وملابس واشكال لشعر الرأس (تسريحات) . . من الواضح أن ليست لها اية صلة بالتقاليد الاسلامية (١) .

ونرى فوق بعض من هذه القطع النقدية ، قنطورس أو سنقور (✽) أو أحد رماة النبال أو السهام ، ولا يمكن هذا كله الا أن يكون اغريقيا ويستحيل أن يعود الى العرب ، وأخيرا فهناك بعض العملات التى تحمل إضافات واشكالا لامراء مسيحيين مع حواشى وعبارات عربية ، بل يحمل كذلك اسم النبى محمد (ص) .

ويشير المسيو تيخسين فى مقدمته الى فن المسكوكات عند المسلمين الى مرسوم صادر من البابا انوسان الرابع Innocent IV يحرم فيه على المسيحيين ، مهددا اياهم بالحرمان أو الطرد من الكنيسة اذا ماخالفوا مرسومه هذا ، أن يضربوا نقودا شبيهة بذلك .

وطبقا لما يقول بارتيليمى Barthélemy ، الذى نشر حول هذا النوع من النقود دراسة بالغة الاثارة (٢) ، فقد ظن ادلر Adler ان السلاجقة والتركمان وهم شعب هجى يتكون فى معظمه من عربان رعاه ، ولصوص قطاع طريق ، عندما انتشروا فى البلدان المختلفة التى فتحت لهم لم يتمثلوا قط العادات الاجنبية أو ديانة المسلمين الا بدافع سياسى حتى يقللوا حجم المقاومة التى قد يلتقونها ضد اغتصاباتهم وتعدياتهم ، ولكى يحتفظوا

(✽) كائن خرافى نصفه نصف رجل ونصفه الآخر نصف فرس ، وكان يعيش فى تساليا حسب الأسطورة وقد يكون المقصود أن الصورة الرسومة على العملة تمثل بشخص رأسه رأس انسان وجسمه جسم فرس (الترجم)

(١) ترسم فوق النقود الذهبية لامبراطورية المغول صورا مختلفة للبروج . انظر مؤلف المسيو بونفيل عن النقود الشرقية ، اللوحة الثانية، أما القطع الرسومة برتمى ٩ ، ١٠ (فى مؤلف بونفيل) فتمثل شكلا لأحد رماة النبال ،

Dissertation sur les médailles Arabes, par A. (٢)

Barthélemy, Mémoires de l'Académie, Tom. XXVI, pag. 557.

بالأوضاع الجديدة بطريقة أكثر يسرا وسهولة ، وإن كانوا قد ادخلوا على تقاليد وعادات المهزومين جزءا من العادات والتقاليد التي اعتادوها أو تمثلوها من البلدان الأخرى التي جاءوا منها ، وطبقا لذلك فقد يبدو أقل مدعاة للدهشة أن نراهم يظنون أن بمقدورهم أن يزينوا العملات بالصور المختلفة تقليدا للشعوب الأخرى ، أو أن النفور أو المقت الشديد للصور والرسوم هو بالأحرى رأى خاص أو هو مبدا استثنى الشرعون والفقهاء أكثر منه قانونا أو مرسوما ملزما ، ولا نزال نرى حتى اليوم ، عند شعوب مختلفة تعتنق الاسلام صورا ولوحات تمثل بشرا ، وحيوانات .

وحيث كان المسيحيون في الشرق ، في هذه الفترة ، أكثر عددا مما هم عليه اليوم هناك ، وحيث كان كل الموكلين بشئون النقود والضرائب ، في غالبيتهم العظمى ، من اليهود أو المسيحيين ، فيمكننا القول بأن هذه الظروف قد استطاعت أن تسهم في استحسان « موضة » رسم الصور على النقود ، وبصفة خاصة ، عندما لا يعترض من بيده الأمر من الحكام على ذلك أما بسبب من لا مبالاة ، وأما لأن سلوكا كهذا لا يبدو في رايه الخاص منفرا أو بغضيا .

وفي النهاية ، ليس بإمكاننا أن نحس أن العرب قد عمدوا في بعض الأحيان الى ضرب نقود يقلدون عليها بشكل تتفاوت درجة خشونتة صورا تستخدمها الشعوب المسيحية لكي يتجروا معهم ، أو لكي يحققوا مكاسب طائلة عندما يدسون عليهم نقودا زائفة .

أما عن التناقضات التي تمثلها هذه الأشكال أو الوجوه مع عادات المسلمين فقد نتجت من أن الفنون قد كانت ضئيلة الازدهار في هذا العهد ، وإن الفزاة (الفاتحين) أو الحكام ، الذين لم تكن لديهم أية معرفة ولو سطحية بشئون النقود قد تركوا مهمة صنع النقود الى رجال جهلاء ، اكتفوا ، حيث هم لا يملكون درجة من المهارة تكفي لانشاء لوحة ، بأن يقلدوا على نحو غير دقيق الأشكال أو الرسوم التي كانت للنقود القديمة ، الاغريقية أو الرومانية أو حتى لعملات شعوب أخرى ، والتي كانوا يستطيعون التزود بها أو التي يجدونها في الأقرب الى أذواقهم ، وكتوا ينقشون من حولها ، أو على الوجه الآخر من العملة ، بحروف عربية ، اسم أمير أو حاكم البلاد .

وحين أصبح هؤلاء أكثر تهرسا ، وحين استشعروا الضرر الذى ينجم من عملية تقليد غريبة لهذا الحد ، فقد سمعوا الى رسم الملامح والملابس الخاصة بأمرائهم ، ومع ذلك ، بحيث لم يكن لهم بعد من هاد يحذون حذوه ، وحيث لم يكونوا بعد مهرة فى فن الرسم لحد يكفى لصنع تكوين ، فقد جاءت رسومهم أكثر مدعاة للسخرية وأكثر سوءا عند التنفيذ ، مثال ذلك تلك الصور أو الأشكال التى يرسمون فيها الأمير جالسا فوق أريكة أو ديوان (٢) وساقاته متشابكتان على طريقة الاتراك ، ممسكا بيده سيف ، وبالأخرى راسا مقطوعة .

وإذا كان المرء لايقابل الا نادرا ، فى مجال التجارة والمسكوكات فى أوروبا سوى عملات نحاسية تحمل هذه الرسوم التى تحدثنا عنها ، فقد يكون بمقدورنا ان نقدم سببا لذلك أن العملات الذهبية والفضية يشتد عليها الطلب من جانب لتتخذ منها النساء زينة ، فلا تخرج الا فيما ندر من أيدي الحريم ، وان قيمتها الحقيقية — من جهة أخرى — قد حددت فى مختلف الظروف أولئك الذين يقتنونها بقصد اعادة بيعها ولكى يتم صهرها ، الى الصرافين والصاغة واليهود الذين يمونون (بهذين المعدنين) دور سك النقود فى تركيا ، بحيث أصبحت هذه العملات نادرة ، أو لعلها قد اختفت بشكل تام . فضلا عن ذلك كله فان النقود النحاسية قد ضربت بكميات بكميات هائلة للغاية ، وبصفة خاصة فى أوقات الاضطرابات والمحن ، حين يكاد يصبح النحاس هو العملة الوحيدة المتداولة .

ومع انه من المحتمل أن يكون الكثير من هذه المسكوكات قد ضرب بواسطة شعوب مسيحية ، طبقا لراى المسيو تيوخسين ، وبرغم ان لدينا ما يحملنا على الظن بصفة خاصة بوجود عدد كبير من النقود الزائفة بين هذه العملات ، صنعت داخل البلاد ، أو تسربت اليها من بلدان مجاورة ، فمن المؤكد ، مع ذلك ، ان المسلمين انفسهم قد سکوا بعضا من هذه النقود ، فى عصور الاسلام الأولى على الأقل .

(٢) كلية جاءت من الفارسية ، تعنى فى الأصل أريكة أو نوعا من المقاعد بالغة الانخفاض تزينها مربعات يجلس فوقها الشربيون ، وتعنى بصفة عامة جماعة أو تجمعاً من أشخاص جالسين ، ومن هنا جاءت الكلمة الفرنسية douane أى الجبارك أو المسكوس أو ديوان (تصر) الجمارك .

ولما كانت عادة رسم صور الأمراء أو رسم اشكال مختلفة تتخذ من البشر والحيوانات رموزا ، شائعة عند مختلف الشعوب منسجما استقرار الاسلام ، فقد اتبع العرب هذه العادة أو تلدوها ، حين لم تكن كراهيتهم للصور بعد تد أصبحت عامة ، ويمكن القول بأن هذه الكراهية قد تطورت تدريجيا بعد ذلك الى أن دخلت — كما يمكننا القول — فى مجال القانون .

وفيما يذكر مؤلفون متفرقون ، فإن النبى (ص) نفسه قد استخدم نقودا كانت متداولة فى عصور الوثنية ، لكنه تركها على حالتها نفسها التى كانت عليها قبل نشأة الدين الجديد، ولقد فعل أبو بكر الذى خلف النبى محمدا الشيء نفسه ، كما ترك أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب ، الذى فتح مصر وسوريا والعراق ، النقود على طرزها القديمة نفسها حتى العام الثامن عشرة من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) عندما أمر ، طبقا لما يورده المقرئى ، بأن تضرب دراهم على الشكل نفسه ، وبالنقوش نفسها التى كانت تستخدم فى زمن كسرى (٤) ، واكتفى بأن أضاف على بعض منها عبارة « الحمد لله » ، وعلى بعض آخر عبارة « محمد رسول الله » ، وعلى بعض ثالث « لا اله الا الله » . وعلى البعض الرابع فى النهاية كلمة « عمر » ، وقد نستنتج من هذا النص أن الدراهم التى أمر عمر بضربها تقليدا لدراهم ملوك فارس كانت تحمل صورة ، وإن الحواشى كانت مكتوبة بالفارسية .

وفى نحو العام السادس والاربعين من الهجرة (٦٩٦ أو ٦٩٧ من تقويمنا) أمر عبد الملك بن مروان بأن تضرب دنانير ودراهم فى كل من مصر والعراق ، وعندما وصلت مسكوكاته هذه الى المدينة ، حيث لم يزل بها بعض من صحابة الرسول فإن هؤلاء لم يستهجنوا فيها الا طريقة دمج نقوشها ، وحيث كانت هذه النقود تحمل صورة فقد أضاف المقرئى بأن سعيدا بن مصعب قد استخدمها دون أن يجد فيها ماينتقده .

ويبدو أن رسم صور الحيوانات أقل تنفيرا للمسلمين ، وبصفة خاصة صورة الأسد ، ونرى هذه الصورة بصفة عامة فى أعمال النقش والحفر

(٤) كسرو ، هو اسم فارسى محض (خسرو) ، ويلفظه العرب كسرى ، وهو الاسم الذى يطلقونه بصفة عامة على ملوك فارس .

وفى الرسوم التى تستخدم زينة فى بيوتهم وأثاثهم ، وتحمل كل سفنهم على مقدمتها صورة محفورة أو مرسومة لأسد .

وقد امر الظاهر ركن الدين بيبرس ، الذى ارتقى العرش فى العام ٦٥٨ من الهجرة (١٢٦٠ من تقويمنا) بضرب دراهم سُميت بالدرهم الظاهرى ، وأمر بأن يرسم عليها شعاره وهو صورة الأسد ، ولدينا واحدة من هذه القطع الفضية التى تحمل تحت الحواشى المكتوبة بالعربية صورة اسد يجرى فاغرا قاه (٥) .

ويذكر أبو الفرج فى كتابه من تاريخ مصر ان السلطان غياث الدين ابن كيقباد ، من الأسرة السلجوقية ، أراد بدافع من حبه لزوجته ، التى كانت ابنة لأحد أمراء جورجيا أن يضع صورتها فوق العملات التى أمر سكها ، وانه قد تلقى النصيحة بأن يضع عليها طالعها ، والذى كان عبارة عن شمس فى صورة أسد .

وقد نشر ادلر فى مؤلفه Musée Borgien قطعة نقد عربية نجد عليها صورة شمس تحت صورة أسد ، وعلى وجهيها كليهما صورة نجمة؛ وتحمل هذه تاريخ العام ٦٣٧ من الهجرة (١٢٣٩ أو ١٢٤٠ من التقويم الميلادى) .

ويحوز المسيو مارسيل Marcel (✱) قطعة نقود تحمل النقش نفسه .

ثانيا : النقوش الدينية أو المقتبسة من القرآن

استقرت العادة التى تقضى بالا توضع على النقود سوى حواشى بسيطة منذ وقت مبكر ، وهذا واحد من اقوى الاسباب التى تدفعنا الى الظن بأن القطع النحاسية التى تحدثنا عنها هى عملات زائفة أو انها لم تضرب بين المسلمين ، حيث تكاد تعود فى غالبيتها الى القرن السادس او

(٥) انظر جدول العملات المحلق بهذه الدراسة ، وتحمل هذه العملة الرقم ٥٤ .

(✱) أحد مؤلفى وصف مصر وله دراسة عن النقوش السكوفية على المباني الاثرية المصرية وله دراسة اخرى عن مقياس الروضة فى مصر .

السابع من الهجرة (الثالث أو الرابع عشر من تقويمنا) ، وترتبط بالأسرة السلجوقية ، فى الوقت الذى توجد فيه نقود ذهبية وفضية ونحاسية قد ضربت منذ القرن الاول من الهجرة (السابع الميلادى) لا تحمل صوراً وانما مجرد حواش ، ونجد مثيلات لها ضربت بيد السلاجقة انفسهم .

وينسب الى عبد الملك بن مروان ، الذى بدأ حكمه فى العام الخامس والستون من الهجرة (٦٨٥ ميلادية) انشاء نمط جديد اسلامى (فى مجال المسكوكات) يشتمل فقط على حواش بغير صور .

ويقال انه قد تبنى هذا الاجراء تبعاً لنصيحة يزيد بن خالد بن يزيد الذى اخبره بأن احبار الشعوب التى تقتنى (او نزلت عليها) الكتب القديمة المقدسة يزعمون ان الحكام الذين طال بهم العمر هم اولئك الذين قدسوا اسم الله فوق عملاتهم .

وطبقاً لرواية أخرى فان ابن مروان بعد ان ذكر اسم النبى (ص) على رأس واحد من كتبه الى امبراطور الروم . تلقى من هذا الآخر ، الذى لم يقع فى نفسه سلوك ابن مروان موقعا حسنا ، رداً يقول فيه « اذا لم تعدل عن هذا الاسلوب فى السلوك ، فسندكر اسم نبيكم فوق دنانيرنا بالفاظ لن تكون مرضية لكم » ، وصدمت هذه الكلمات ابن مروان ، ونصح خالد بن يزيد حين استشاره بأن ينشئ نمطاً اسلامياً (فى مجال النقود) وان يكف عن استخدام الدنانير الرومية ، وهو ما فعل .

ونقرأ فى مرآة الزمان ان عبد الملك بن مروان ، فى العام الخامس والسبعين من الهجرة (٦٩٥ أو ٦٩٦ من تقويمنا) حين وجد دراهم ودنانير تحمل تاريخاً سابقاً على الاسلام بأربعمائة عام ، وعليها نقش يقول: باسم الاب والابن والروح القدس ، تد امر بصهرها ، وبأن توضع فوق العملات التى استخدمت هذه النقود المصهورة فى صنعها : اسم الله ورسوله وبعض آيات من القرآن .

وبنذ ذلك الوقت أصبحت الحواشى المختلفة عبارات دينية اختارها الحاكم أو هى من اقواله هو أو من اختيار الشخص الذى وكل اليه امر صنع النقود ، أو صارت آيات أو نصوصاً اقتبست حرفياً من القرآن .

ولكى نعطي فكرة عن هذه النقوش أو الحواشي ، سنذكر تلك التي
كتبت بخط كوفى والتي يحملها دينار نقلناه معنا من مصر :

على الوجه ا ، وفى ثلاثة سطور ، نجد الشعر الاسلامى :

لا اله الا
الله وحده
لا شريك له

وفى الحاشية ، فى سطر دائرى ، نجد هذا النص المقتبس من احدى آيات
القرآن : محمد رسول الله ، ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على
الدين كله .

ونجد على الوجه ب ، وفى ثلاثة سطور : هذا النص المأخوذ من
السورة ١١٢ من القرآن :

الله اُحد الله
الصمد لم يلد
ولم يولد

ونجد فى الحاشية ، فى سطر دائرى :

باسم الله ضرب هذا الدينار سنة سبع وتسعين [٧١٦ من تقويمنا] .

وقد اورد المسيو تيخسين رسما لدينار ، مماثل (اللوحة الاولى رقم ١)
عقب مقدمته عن فن النقود عند المسلمين .

وكما نرى ، فانه لم يوضح على هذه الدنانير لا المكان الذى صنعت
فيه ولا اسم الامير الحاكم ، ومن المعروف ان هذه الدنانير قد ضربت فى
دمشق . وتحمل دراهم تنتمى الى العهد نفسه ، بالاضافة الى حواشي
مماثلة ، اسم مدينة دمشق ، وقد كانت مصر على الدوام ، منذ فتحها وحتى
بداية القرن الثالث الهجرى ، مقرا لاحد الامراء ، وكانت عمتها النقدية
هى العملة نفسها التى يصدرها الخلفاء . وتقدم الدراهم المعزية التى
ضربت فى القاهرة فى العام ٣٥٨ من الهجرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وطبقا
لما يورده المقريزى ، النصوص نفسها من القرآن .

وكانت هذه النقوش تزيد أو تنقص تبعا لاتساع أو ضيق سطح القطعة النقدية أو تبعا لما ان كانت تستبدل بهذه النقوش أسماء أو القاب الخليفة أو نوابه وولاته واسم المدينة . وان كانت الكلمات التى نراها فى اغلب الأحيان والتى استمرت باقية لأطول وقت على مختلف القطع النقدية هى تلك التى تدل على شعار الإيمان بالمعتيدة الإسلامية (الشهادة) : لا اله الا الله محمد رسول الله وقد وجدناها على نقود القرن السابع الهجرى [الثالث عشر من تقويمنا] (٦) .

ولكى نلم بهذه النصوص المختلفة يمكننا ان نرجع الى مقالة التريزى والى المؤلفات المختلفة التى نشرت عن النقود الإسلامية ، وبصفة خاصة ، المتحف الكوفى Museum cuficum لأدلى ، وكذلك مؤلف المسيو تيخسين ، والى مقالة المسيو مارسيل عن المسكوكات العربية والكوفية فى كتاب وصف مصر .

وقد استهجن بعض الناس عادة تدوين عبارات دينية فوق النقود ، فى ذلك الوقت ، واستهجنها بصفة خاصة قارئى القرآن الذين استشاطوا غضبا أو وجدوها بمثابة اهانة أن يروا اسم الله والرسول وآيات القرآن تساق فى لغة دارجة أو سوقية (٧) . فوق نقود هى عرضة لأن يحملها اليهود والنصارى والكفار والرجال على غير طهارة والنساء وقت الحيض أو غير متطهرات (٨) ، بل ان بعض الفقهاء المسلمين قد حرم استخدامها على الناس عندما لا يكونون فى حالة الطهارة التى يوجبها الشرع .

ومع ذلك فان فقهاء آخرين لم يكونوا من الراى نفسه ، وقد اجاب امير المؤمنين عمر بن عبد العزيز هذه الاجابة التى تسترعى الانتباه ، حين اقترح عليه احدهم ان يحذف هذه العبارات الدينية : " اتريدون ان نظن الامم اننا غيرنا عقيدتنا فى اله واحد وفى نبينا ؟! "

(٦) وبصفة خاصة نقود بيبرس التى سبقت الاشارة اليها ، القطعة رقم ٥٤ (بالجدول) .

(٧) استخدم الخط الفارسى فى البداية .

(٨) الترجمة هنا ترجمة للمعنى . (المترجم) .

وبرغم ذلك ، فبعد هذا بوقت طويل فقد انتهى الامر بذلك الراى الذى كان ينظر الى هذه العادة باعتبارها رجسا ان أنتصر وظهر على غيره من الآراء ، ولم يعد يوضع فوق العملات الا اسم الحاكم والقابله وتاريخ ارتقائه وتاريخ سك العملة والمكان الذى سكته فيه .

ثالثا : أسماء والقابله الأمراء

وبالإضافة الى هذه العبارات الدينية ، كانت النقود تحمل فى بعض الأحيان اسم الخليفة أو الأمير الحاكم .

ويبدو ان أبا جعفر المنصور ، الذى بدأ حكمه فى العام ١٣٦ من الهجرة (٧٥٤ من تقويمنا) هو أول خليفة عباسى يأمر بوضع اسمه على النقود ، وان يكن من الملاحظ ان ذلك لم يحدث الا منذ العام ١٥٣ (٧٧٠ من تقويمنا) ، أما النقود التى تعود الى السنوات السابقة على ذلك فلم تكن تحمل سوى نصوص من القرآن .

وحين أصبح الأمير أبو العباس أحمد بن طولون مطلق السلطة فى مصر (أى حين استقل تماما بحكم مصر) ، كما سبق لنا القول ، أمر بأن تضرب دنانير لعله قد أمر بأن ينقش عليها اسمه .

ونتيجة لذلك ، فليسنا نعرف متى توقف تدوين أو نقش العبارات الدينية فوق النقود المصرية بحيث لم تعد تحمل سوى أسماء والقابله الأمير الحاكم ، ولابد ان هذه المادة الأخيرة تعود الى سلاطين آل عثمان ، ونعتقد انها قد بدأت فى عهد مراد بن أورخان الذى ارتقى العرش فى العام ٧٦١ من الهجرة (١٣٦٠ من التقويم الميلادى) .

وكان اسم الأمير ينقش كاملا ، بالأحرف كاملة ، وليس فى شكل توقيع أو تاشير (طغراء) ، ويليه اسم والده ، جريا وراء العادة التى نقلوها عن العرب .

وهكذا نستطيع ، عن طريق هذا التوسع فى نقش اسم والد الحاكم ، أن نميز السلاطين الذين يحملون الاسم نفسه ، فلم تكن لدى العرب عادة التمييز بين هؤلاء عن طريق أسماء رتبته كما نفعل نحن بالنسبة للوكنا ؛

فرانسوا الاول ، هنرى الرابع ، لويس الثالث عشر ، وحين نطلق اسماء مراد (٨) الثانى ومراد الثالث ومحمد الثانى ومصطفى الثالث ، فانما نعمل ذلك استجابة لمادة لتبهما نحن فى اوربا .

لذلك فنحن نقرا على العملات التركية اسماء :

مراد بن محمد
مراد بن سليم
محمد بن مراد
مصطفى بن احمد
سليم بن مصطفى

وتتميز الطريقة التى يتبهما الاوربيون فى الاشارة الى ملوكهم انها تدلنا على الترتيب الذى جاء عليه الامراء الذين يحملون الاسم نفسه ، فى حين أن الطريقة العربية ، لانتلنا بشكل موضوعى بذلك فحسب ، بل انها تلقى مزيدا من الشكوك وعدم الدقة عندما يحدث ان يتكرر كل من اسم الاب والابن كما نجد ذلك عند كثير من السلاطين ، وهكذا نجد لدينا اثنين من السلاطين باسم محمد بن مراد ، او (طبقا لما اتبعناه فى الاشارة اليهما) محمد الثانى ومحمد الثالث ، واثنين آخرين باسم احمد بن محمد وهما احمد Ahmed الاول واحمد الثالث ، واثنين ثالثين باسم مصطفى بن محمد ، وهما مصطفى الاول ومصطفى الثانى .

وهناك عملات ذهبية من الزرمحوب كتبت عليها الاسماء هكذا بالحروف كاملة (٩) ، وهى تلك التى استمر ضربها حتى الوقت الذى شاع فيه بصفة تكاد تكون عامة تمثيل اسم السلطان على شكل نوع من التوقيع او التأشير ، وقد جاءت هذه العادة من القسطنطينية ، ويطلق أسم

(٨) مراد هو ما نطلق عليه اسم امورات Amurath

(٩) انظر لوحات النقود ، الاشكال ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، وهى التى رتبت فى جدول النقود الذهبية بالأرقام من ٢٧ الى ٣١ ، ٣٩ ، ومن ٤١ الى ٤٤ .

طغراء (١٠) على الحروف أو التوقيع المختصر للسلطان .

أما قطع المنقلى ، وكذلك القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى وكذلك الربيعيات وقطع المدينى ، بل وأحيانا قطع الجديد ، فلم تكن تحمل على الوجه ١ سوى هذه الطغراء ، التى تشغل كل وجه القطعة ، أما وحدها ، وأما بصحبة بعض الزخارف المنقوشة على هيئة ورود صغيرة والتى تستخدم بمثابة زينة .

وأما فى العملات الذهبية التى يكتب فيها اسم الأمير على شكل توقيع أو تائسر فتشغل الطغراء الجزء الأعلى من الوجه ١ ، كما يمكننا أن نرى ذلك فوق القطع الذهبية التى رسمناها فى الأشكال أرقام ١٢ ، ١٣ (من اللوحة الثانية) و ه (من اللوحة الأولى) [١٠ ، ١٢ ، ١١ من اللوحة الأصلية بهذا الترتيب] . وهذا الرمز أو التوقيع ، طبقا لما يورده المسيو تيشسين لا يمثل فقط اسم السلطان مجدولا ومتشابكا فى خطوط ، بل أنه يصور كذلك ، إذا ما نظرنا إليه من الجانب ، فارسا يجرى وقد أطلق لحصانه العنان ، وهو أمر يبدو بالنسبة للمسلمين اختراعا حائقا ، يتناسب بصفة عامة مع الروح القتالية عند الأتراك وهم الذين كانوا يفضلون القتال على ظهور الخيل فيما مضى .

ومن جهة أخرى ، نصحيح أن العرب ، شأنهم فى ذلك شأن الأفريق فيما مضى ، فى أوقات انحدار الذوق السليم ، وكما هو الحال عند كتابنا ممن يتمتعون بهارة يدوية تفوق مهارتهم فى التعبير ، يولون أهمية كبرى لهذه اللعبة الصبيانية التى يصنورون فيها عند كتابتهم ، وبواسطة الحروف وخطوط الريشة الطيور والحيوانات المختلفة الخ ومع ذلك فإن فكرة محاولة تشبيه تائسر السلطان برجل يمتطى جواده قد جاءت فيما يبدو من بعيد ، بل تبدو أيضا مكلفة ومصطنعة بأكثر مما نجد عليه غالبية انتحالاتهم .

أما الأمر المؤكد فهو أننا نستطيع أن نميز فى هذه الرموز ، بالإضافة الى الخطوط المختلفة ، التى لا تستخدم فى المادة الا على سبيل الزخرفة ،

(١٠) طغراء (أو طغراء) ، وهى كلمة تركية ، تخطف عن كلمة طغرائى التى تعنى الحقيقة والتى يقدمها المسيو تيشسين باعتبارها اشتقاقا من هذه الكلمة الدالة على توقيع أو تائسر السلطان .

حروفا من اسم السلطان مجدولة ومتداخلة على نحو قريب الشبه من شكل الطغراء أو التأشير . ونلاحظ فى بعض الأحيان كذلك اسم والد السلطان ، كما نلاحظ بصفة دائمة وجود لقب خان (١١) ومعناه الامبراطور .

ويقدم المسيو تيخسين فى مقدمته لمؤلفه من النقود عند المسلمين ، ص ١٩ وما بعدها ، سلسلة الخلفاء الاول ، وخلفاء الامويين ، وخلفاء العباسيين الذين ظلت مصر تابعة لامبراطوريتهم لوقت طويل ، ويقدم فى ص ١١٤ سلسلة الخلفاء الفاطميين الذين سيطر بعض منهم على مصر ، وفى ص ٢٣ سلسلة الخلفاء العباسيين الذين تولوا الخلافة التى خلفها سلاطين مصر بعد موت المستعصم بالله ، وفى ص ٢٨ سلسلة الايوبيين الذين اتخذوا فى مصر لقب ملك ، اما بالنسبة لقائمة الممالك فقد احوال الى قوائم المسيو دى جنى M. de Guignes ، ويقدم فى النهاية فى ص ١٧٣ قائمة بسلاطين القسطنطينية ، والتى ينبغى ان نضيف اليها اليوم اسماء مصطفى بن عبد الحميد او مصطفى الرابع الذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١٢٢٢ (٢٧ فبراير ١٨٠٨) ومحمود بن عبد الحميد او محمود الثانى او محمد السادس الذى ارتقى العرش فى ١٢٢٣ من الهجرة (١١ اغسطس ١٨٠٨) .

وكان الحكام او الامراء يضيفون بصفة عامة كنيات والقابا مختلفة الى اسمائهم .

وكانت هذه الالقاب فى العادة القابا دينية مثل عبد الله اى خادم الرب ، والظاهر بأمر الله الذى سما او انتصر بهشينة الله ، والناصر لدين الله اى الذى يعمل على نصره الدين ، والمنصور بالله والمستنصر بالله اى الذى ينصره الله او يستمد من الله النصر . وهذه الاضافة « بالله » قد استخدمها على التوالى كافة الامراء العباسيين على وجه التقريب والحقوها هم بكنياتهم بدءا من المعتصم بالله بن هارون الرشيد الذى بدأ حكمه فى العام ٢١٨ من الهجرة (٨٣٣ من تقويمنا) وحتى المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين المقيمين ببغداد والذى لقى حتفه

فى العام ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) حين استولت على هذه المدينة قوات
امبراطور المغول منكوخان بقيادة هولكو .

اما الخلفاء من سلالة العباسيين الذين نصبهم سلاطين مصر او
اعترفوا بهم عقب موت المستعصم بالله تاركين لهم ظلا من السلطة او
بمعنى اصح لقباً لا فاعلية له وشرف تدوين اسمهم على العملات النقدية
فقد ظلوا فى غالبيتهم ، يضيفون الى القابهم كلمة « الله » بدءاً من المستنصر
بالله فى العام ٦٥٩ هـ (١٢٦٠ من تقويمنا) حتى المتوكل على الله آخر
انخلاء العباسيين الذى اصطحبه السلطان سليم الاول معه الى
القسطنطينية بعد ان تم له غزو مصر (١٢) .

وقد اتخذ الخلفاء الفاطميون القادمون من افريقيا واسبانيا
كنايات مشابهة .

ونتشابه هذه العبارات الدينية الملحقه باسماء الخلفاء مع تعبير
Dei gratia أى بفضل الله والتي دونت لوقت طويل ، اما كاملة
واما مختصرة فوق عملات كثير من الامراء المسيحيين ، وبصفة خاصة فوق
النقود الفرنسية .

اما الالقاء التى اتخذتها الاسرة الايوبية التى بدا حكمها مصر فى
العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) ، والتي تسمت على هذا النحو باسم ايوب والـ
صلاح الدين فقد كانت تنتهى بكلمة الدين (١٣) اى عقيدة الاسلام بدلا من
ان تنتهى بكلمة الله اى الرب ، مثل صلاح الدين اى اصلاح او امن الدين ،
ونصر الدين بمعنى دعم ومساندة الدين ، وسيف الدين ونجم الدين وغياث
الدين اى حاميه ، وهذه الكنية الاخيرة كانت الكنية التى اتخذها المعظم (١٤)
الذى بدا حكمه فى العام ٦٤٧ هـ (١٢٤٩ م) والذى انتهت بنهاية حكمه

(١٢) فى العام ٩٢٢ هـ (١٥١٦م) امر سليم كذلك بأن يشفق على احد
ابواب القاهرة (باب زويلة) طومان باى آخر سلاطين مصر ، وقد تم ذلك
فى العام ٩٢٣ هـ (١٥١٧ من تقويمنا) .

(١٣) عندما تأتى اداة التعريف الى امام كلمة تبدا بحرف من الحروف
التي يسميها العرب الحروف الشمسية ، يحل اول حرف فى الكلمة عند
النطق محل اللام فبدلا من ان تقول تقى الدين (بتشكين اللام وكسر الدال)
تقول ادوين (بحذف اللام وتشديد وكسر الدال) .
(١٤) ولكنه اشتهر باسم توران شاه .

الأسرة الأيوبية . وفى بعض الأحيان كانت هذه الألقاب تأتى للتفخيم أو للتعظيم مثل الملك العادل ، والسلطان الأعظم أى بالغ القوة والنفوذ ، والناصر ، وتميز هذه الكنية أو اللقب بشكل خاص سلالة المماليك الشراكسة الذين استولوا على حكم مصر .

وكان الأيوبيون فى مصر ، بدءا من صلاح الدين فى العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) حتى المعظم غياث الدين ، يسبقون اسمهم بلقب الملك ، وسار على نهجهم كل من المماليك البحرية والمماليك الشراكسة .

أما لقب سلطان فقد اتخذهُ أمراء متفرقون منذ زمان ضارب فى القدم ، وتبناه بشكل دائم الإبطرة الأتراك فى القسطنطينية وجعلوه على الدوام يسبق أسماءهم .

وكانوا يضيفون بعد اسمهم واسم آبائهم ، سواء كانت النقود تحمل الاسم كاملا أو فى شكل تاشير أو طغراء ، كلمة خان ، وكنا نقرله على الوجه الثانى (ب) من العملة هذه الكلمات مرتبة فى أربعة سطور :

سلطان البرين

وخالقان البحرين

السلطان بن

السلطان (١٥)

ولم تختلف هذه الألقاب قط فوق العملات الذهبية من الزمحبوب منذ زمان طويل ، وتنقسم أقدم قطعة رأينا عليها هذه الألقاب لمراد بن سليم الذى ارتقى العرش فى العام ٩٨٢ هـ (١٥٧٤ من تقويمنا) ، ولعلها كانت تنتمى لفترة سابقة ، بيد أننا نجد أنفسنا نعود فى غالبية الأحيان ، فوق النقود الذهبية التذكارية ، الى حواشى قديمة ، وبدلا من ان يوضع اسم السلطان فى شكل تاشير أو طغراء ، نجدهم يعودون فى بعض الأحيان الى عادة كتابة اسم السلطان بكل حروفه ، وبدلا من القاب الحاكم التى

(١٥) البرين : أى الأرضين أى أوروبا وآسيا ، والبحرين : أى البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، أما كلمة خالقان فتعنى عند التتار كلمة : ملك .

انتهينا من ذكرها ، نراهم يعاودون استخدام القاب أخرى كانت مستعملة
فى أزمنة اسبق ، وهكذا نقطع على القطعة الذهبية التذكارية المرسومة
فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الاولى والتي لا تحمل قط تائسيرا أو طغراء ،
وعلى الوجه ا منها :

سلطان مصطفى

بن أحمد خان

عز نصره ضرب

فى مصر سنة

١١٧١

[أى فى العام ١٧٥٧ من تقويمنا]

وعلى الوجه ب :

ضارب النضر

صاحب العز والنصر

فى

البر والبحر

٨٧

[أى فى العام ٨٧—١١ هـ ويوافق ١٧٧٤ م]

وهى السنة التى ضربت فيها هذه العملة التى لا بد ان ننسبها الى
المملوك محمد بك (أبى الذهب) الذى خلف فى هذا العام على بك الشهير
والذى جمع الى سلطة شيخ البلد التى اغتصبها من سيده وولى نعمته
على (بك) ، لقب باشا الذى انعم عليه به السلطان مصطفى .

وهذه الصيغة هى على وجه الدقة الصيغة نفسها التى نجدها فوق
العملات الذهبية التى يذكرها المسيو تيخسين والتى تنتمى لعهود عديدة
كما تدل على ذلك سنوات التنصيب او التتويج ٩٧٤ هـ (١٥٦٦ م) ،
٩٨٢ هـ (١٥٧٤ م) ، ١٠٠٣ هـ (١٥٩٥ م) ، ١١٤٣ هـ (١٧٣٠ م) ، والتى
ضربت فى القسطنطينية والقاهرة والجزائر المدينة وتونس المدينة
وطرابلس (١١) ، وهى الصيغة نفسها كذلك التى نجدها على نقود ذهبية
ذات قطر اقل والتى نشرها المسيو بونفيل Bonville برقم ١٦ عن النقود
الذهبية التركية التى ضربت فى عهد على بك ، كما سنوضح فيما بعد ،

أما السنة التي صنعت فيها وهي ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م) ، فهي سابقة بأربع سنوات على تلك السنة التي ضربت فيها القطعة الذهبية التي ورد ذكرها من قبل .

رابعا : الأسماء والألقاب والحروف المميزة

لنواب السلطان والحكام في مصر الخ

في بعض الأحيان كانت النقود تحمل ، بالإضافة الى أسماء الملوك أو السلاطين الذين كانت مصر تابعة لهم ، أسماء النواب أو اسم ابن الخليفة المرشح ليكون خليفته (ولى العهد) واسم حاكم مصر الخ مع إضافة كلمة « مما أمر به الخليفة » (١٧) في بعض الأحيان أو « مما أمر به » (١٨) أحيانا أخرى ، أو بدون هذه العبارة في غالبية الأحيان ، وكما نرى على سبيل المثال ، فوق دينار حصلنا عليه وأوردنا هنا حواشيه ، التي بدت لنا بالغة الأهمية إذ بينت عليه سنة ومكان الصنع .

ويحمل الوجه أ النصوص القرآنية نفسها التي نجدها على الدينار الذي تناولناه في ص ٢٥٣ من هذه الدراسة ، فيما عدا أننا نجد في منتصف القطعة ، أعلا الرمز ، اسم المأمون ، وهو الخليفة المسلم السادس والعشرون ، والسابع من خلفاء العباسيين ، وابن الثاني لهارون الرشيد والذي بدأ الحكم في العام ١٩٨ هـ (٨١٣ من تقويمنا) .

وعلى الوجه ب ، في منتصف القطعة ، وفوق صيغة : محمد رسول الله ، نقرأ اسم : « طاهر » ، وعند أسفل هذه الصيغة نجد اسم : السرى . أما طاهر ، فكان الوزير ، وكان يتمتع بكل ثقة ومحبة المأمون الذي منحه بعد ذلك بوقت قصير حكم إقليم خوراسان وكل الشرق حيث استقل بالامر هناك ، أما السرى فكان حاكما لمصر ، والذي توفى بها في العام ٢٠٥ من الهجرة (٨٢٠ من تقويمنا) .

(١٧) حول هذه الصيغة ، انظر المرجع السابق ، تأليف تيخسين ، ص ٦٦ وما بعدها .

(١٨) مع بناء الفعل للمجهول .

أما على حواف القطعة ، وبدانها فنقرأ :

بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثلث (ثلاث) ومائتين
(اى ٨١٨ — ٨١٩ م) .

وهذا التاريخ يثير الفضول حيث كان ابراهيم بن المهدي قد حل فى الخلافة محل المأمون فى العام ٢٠٢ من الهجرة (٨١٧ أو ٨١٨ م) وان كان قد عزل فى العام ٢٠٣ من الهجرة (٨١٨ أو ٨١٩ م) ، وتبرهن هذه المسكوكة التى تتعرض لها هنا ان السلطة قد اعيدت الى المأمون فى العام ٢٠٣ من الهجرة ، او تدل على الاقل ، ان النقود حتى هذه السنة كانت لاتزال تضرب باسمه .

ولم يكن يدون فوق العملات المختلفة — فيما نرى — سوى اسم الوزير او نائب الخليفة ، برغم ان هذا الوزير لم يعلن نفسه قط مستقلاً ، فى حين راينا ان هؤلاء الذين استولوا على السلطة ، فى ازمئة اخرى ، واعلنوا من انفسهم ملوكا او سلاطين ، قد ظلوا يحتفظون ، على النقود انتى امروا بأن توضع عليها اسماءهم والقابهم ، باسماء الخلفاء الذين لم يمودوا يعترفون لهم بسلطة على الاطلاق ، وذلك اما لكى يقدموا لهؤلاء ولاء لن يترتب عليه اى التزام ، واما لكى لا يدخلوا الشكوك على مسكوكاتهم الجديدة التى امروا بصنعها .

وفى عصور اكثر حداثة ، اضاف شيخ البلد (حاكمها او سيدها) (١٩) والباشوات والبكوات الذين كانت تتبعهم دور سك النقود (الضربخانه) الحزف الأول او الحرفين الأولين من اسمائهم على قطع النقود ، فى عهد مختلف ، كعلامات مميزة ، وكانت هذه الحروف توجد فى أماكن متفرقة ، فنجدها على الفندقلى نحو اسفل القطعة ، على الوجه ب قبل او بعد تاريخ النصيب او التوزيع والمعبّر عنه بالأرقام ، كما يمكننا ان نرى ذلك على قطعة الفندقلى المرسومة فى الشكل رقم ٨ من اللوحة الثانية ({ من اللوحة الأصلية) وعلى النصفية (نصف فندقلى) المرسومة فى الشكل

(١٩) لقب او منصب لايرجع انشاؤه الى ما قبل العام ١١٦٧ من الهجرة [١٧٥٣ م] .

رقم ١ من اللوحة الأولى (٧ من اللوحة الأصلية) (٢٠) حيث نجد الرثم ١١٤٣ وهو سنة تنصيب أو تنويج محمد بن مصطفى (١٧٣٠ من تقويمنا) مسبوقة بالحرف س (٢١) . وتوجد قطع أخرى من الفندقلى تعود للعهد نفسه ، نرى عليها سنة التنصيب نفسها متبوعة بحرف ن .

ونلاحظ كذلك ، على قطع فندقى القسطنطينية ، وبشكل خاص فوق القطع التذكارية (أو الاستهلالية أى التى تضرب عند مستهل العام الهجرى الجديد) منها حروفا مميزة على الوجه ب نحو أعلا القطعة . وفوق حرف الباء من كلمة ضرب (ب) ، وتلك هى قطع الفندقلى التى نشرها المسيو بونفيل بأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ عن النقود الذهبية فى تركيا .

ونجد هذه الحروف الأولى فوق العملات الذهبية ، وعادة على الوجه ب عند نهاية السطر الثالث من الحاشية ، فوق الحرف الأخير من كلمة ابن وهو النون (٢٢) ، فى مكان الزخرف المرسوم على شكل ورود صغيرة أو فى مكان الطغرا التى نلاحظ وجودها على قطع نقود ذهبية أخرى وفوق الحرف نفسه .

أما العملات الذهبية التى لا تحمل حروفا أولى أو طغرا ، والتى ضربت فى عهد مراد بن أحمد (٢٣) ، الذى اعتلى العرش عام ١٠٣٢ هـ (١٦٢٣ م) ، والتى رسمناها فى الشكل رقم ١١ من اللوحة فتحمل « لام الف » (٧) .

ونلاحظ على الوجه أ للقطعة الذهبية التى نشرها المسيو بونفيل تحت رقم ١٦ ، اللوحة الثانية ، عن النقود الذهبية التركية ، والتى نجد

(٢٠) انظر اللوحات الملحقمة بهذه الدراسة ، وانظر أيضا عقب هذه الدراسة قطع الفندقى المذكور بجدول النقود بأرقام ١١ ، ١٣ ، ١٤ .
(٢١) انظر الجدول ، القطع من ١٠ الى ١٤ .

* تبدو هذه الحروف فى رقم ٦ h وتقابل أو ح ، وفى الأرقام ٧ ، ٨ عين (ع - ع) أو ع ب ولعلها الحروف الأولى لكلمتى عبد الله (٢٢) بن أو ابن ، وأحيانا تقرا هذه وأحيانا تقرا تلك فوق قطع النقود ، وإن كنا نقرا الأخيرة فى أغلب الأحيان .

حواشيها وأطرافها هي الأطر والحواشي نفسها التي للمسكوكات الذهبية التذكارية التي عملنا على رسمها في الشكل رقم ٦ من اللوحة الأولى (١٢) من اللوحة الأصلية) عند أعلى القطعة ، وفي مكان الإطار الوردى الذي تحمله العملة المشار إليها (رقم ٦ من اللوحة الأولى في هذه الدراسة) وجود حرفى العين واللام ، وهما الحرفان الأولان من اسم على بك ، مروضعين بعد كلمة سلطان وفوق كلمة مصطفى ، أما على الوجه فنجد الرقم ٨٣ الدال على أن هذه القطعة قد ضربت في العام ١١٨٣ من الهجرة (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ من تقويمنا) وهى الفترة التي استقل فيها على بك ، وعلى هذا فإن على بك لم يأمر قط بضرب النقود بسكته الخاصة (أى باسمه) كما يذكر المؤرخون (٢٤) ، وإنما ضربها بسكة السلطان الحاكم مصطفى بن أحمد ، فهو إذن لم يفعل سوى أن انتهج نهج شيخ البلد عندما أمر بنقش الحروف الأولى من اسمه فوق قطع النقود .

أما القطعة الذهبية التي نشرها بونفيل برقم ٩ من اللوحة الأولى الذهبية التركية فتحمل حرف صاد (ص) (٢٥) ، وقد ضربت هذه القطعة في القاهرة في عهد السلطان عثمان بن مصطفى الذي ارتقى العرش في العام ١١٦٨ من الهجرة (١٧٥٤ من تقويمنا) .

أما القطعة الذهبية التي رسمناها نحن في الشكل رقم ٥ من اللوحة الأولى (١١ من اللوحة الأصلية) والتي ضربت في القاهرة في عهد مصطفى بن أحمد الذي تولى الحكم في العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من تقويمنا) فتحمل حرفى الميم والدال (٢٦) ، ويلاحظ وجود هذين الحرفين

(٢٤) Volney, Voyage en Egypte et en Syrie, p. 110,

1er Vol,édit 1787.

(٢٥) وهو يقابل حرف ال s عندنا ، وقد اتفقنا عند أعداد وصف مصر على أن نجعل ال s الفرنسية مقابلة للسین أو الصاد إذ نحن لانستطيع في حروفنا أن نبرز الفرق القائم بين النغمتين الصوتيتين لهذين الحرفين العربيين . ويلجأ بعض المهتمين ، حتى يفرقوا بين الحرفين ، أن يجعلوا ال sh مقابلة للصاد . انظر التنويه الوارد عقب مقدمة وصف مصر (وقد وردت عقب مقدمة المسيو فوربييه ، التي نشرناها ملحقه بالمجلد الاول من الترجمة العربية ، الطبعة الثانية — المترجم) .

(٢٦) مد ، ولعلهما اختصار لأحمد أو محمد .

نفسيهما على قطعتين ذهبيتين نشرهما المسيو بونفيل ، احداهما تذكارية برقم ١٥ والاخرى عادية نشرت برقم ١٤ (اللوحة الثانية من النقود الذهبية التركية) ، وقد ضربت كلتاهما فى القاهرة فى العهد نفسه والسنة نفسها التى ضربت فيها القطعة الذهبية التى نشرناها نحن ، وان كان ذلك قد تم بسكة مغايرة ، كما نستطيع ان نرى ذلك عن طريق الاختلاف البينسواء فى حبيبات الاطار او فى حروف الكتابة .

وتتميز كل واحدة من هذه العملات الثلاث بأنها تحمل ، الى جانب الحروف المميزة التى انتهيئا من الحديث عنها ، رقما يدل على سنة الصنع ، وهو رقم لا نجده فى غالبية القطع الذهبية الاخرى اذ ان الحرف المميز يشغل مكانه (اى مكان الرقم) .

وتحمل القطع الذهبية الاخرى ، التى تدخل ضمن جدول العملات الملحق بهذه الدراسة ، بارقام سلسلة هى ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، والتى تعود الى عهد مصطفى الذى تولى الحكم عام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) ، وفى مكان التأشير او الطغراء المميزة الحرفين ميم طاء او ميم صاد (٢٧) .

وهناك قطع ذهبية اخرى ، وردت برقم ٢٧ (اللوحة رقم ٢ من النقود الذهبية التركية للمسيو بونفيل) ، ضربت فى القاهرة ، فى عهد سليم الذى تولى الحكم فى العام ١٢٠٣ من الهجرة (١٧٨٩ من تقويمنا) تحمل الحرفين : الف وسين (ا س) ، وهما الحرفان الاولان من اسم اسماعيل بك الذى ترك له حسن ، قائمقام باشا ، حكم مصر ، بعد حملته ضد البكويين ابراهيم ومراد ، والذى مات فى جائحة الطاعون الشهيرة بالقاهرة فى العام ١٢٠٥ من الهجرة (١٧٩١ من تقويمنا) .

واخيرا ، فهناك بين قطع النقود الذهبية والنصفيات التى ضربت (فى مصر) فى عهد الاحتلال الفرنسى عملات ضربت بمعرفتنا ، وقد احتفظنا ببعض منها ، وكان الحرف المميز الذى نقشناه عليها هو الحرف الفرنسى b ، وهو الحرف الاول من اسم القائد العام بوناپرت Bonaparte .

اما فيما يختص بالغروش التى امر على بك بضربها ، فان الحروف الاولى من اسمه توجد على الوجه ب عند اعلى القطعة ، وفوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وفيها نجد حرف اللام متجدا بحرف الباء من كلمة ضرب ، عن طريق واحدة من هذه الزخارف المتكلفة الشائعة عند الكتاب العرب ، بطريقة تجعل منهما لاما ويا (لى) الامر الذى تتكون معه كلمة على باكملها كما نستطيع ان نرى فوق القطعة ذات الاربعين مدينى التى معنا والتي رسمناها فى الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثالثة (و ١٦ من اللوحة الاصلية) وفوق القطعة ذات العشرين مدينى والتي رسمناها فى الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨ من اللوحة الاصلية) .

وتتميز قطع المدينى التى ضربت فى عهد على بك بنفس الحروف الاولى والتي رتبت بطريقة مشابهة ، وقد نشرنا صورة واحدة منها فى الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة (٢٠ من اللوحة الاصلية) . وفى الوقت نفسه فاننا نجد فى غروش على بك خاصية بالغة الاهمية ، اذ راق له ان يغير فى سنة الاصدار (او السنة التى تحملها القطعة النقدية) فجعلها سنة ١١٨٣ هـ (١٧٦٦ او ١٧٧٠ م) بدلا من العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان مصطفى ، ان مادفعه لتجديد كهذا ، لم يسمح لنفسه به عند اصدار عملات اخرى هو بلا جدال رغبة خفية من جانبه فى تحسس الوقت الذى يمكنه فيه ان يعلن استقلاله او فقط تلمس السنة التى ينشئ فيها فى مصر صناعة هذه العملات ، ولم يحتفظ على بك فيها مطلقا الا بطغراء السلطان الحاكم ، بحيث لا يستطيع القول مطلقا بان هذه العملات النقدية نفسها برغم انها من انشاءه ، اى من انشاء على بك ، قد ضربت بسكته .

وحتى وقت قليل ، لم يستطع احد ان يقدم تفسيراً لمعنى او لسبب استخدام هذه الحروف التى نلاحظ وجودها فوق كثير من العملات التركية ، والتي — اى الحروف — بدت فوق نطاق الحصر او بغير ذات معنى ، لكننا سوف نستخدمها ، اذا ما توصلنا الى معرفة اسماء الحكام من مشايخ البلد والباشوات او البكوات الذين تشير اليهم هذه العملات ، والى معرفة الزمن الدقيق او المحدد (لتوليهم السلطة) فى تحديد فترة الصنع بدقة ، بالإضافة الى كل ما سبق ، لان هذه الحروف تأخذ عادة فوق القطع التى نلاحظها

عليها، مكان الأرقام التي كانت تستخدم في الدلالة على سنة تولى الحكم أو سنة الصنع في حين لم تكن القطعة تحمل الا سنة تنصيب السلطان كما سنرى عند الحديث عن تاريخ الاصدار .

خامسا: الادعية أو الاماني المرجوة للأمير الحاكم

وهذه صيغات مهذبة في شكل دعوات وامنيات ، يتم التعبير عنها بأسلوب متميز نجده بصفة خاصة عند العرب ، بفعل عادة ضارية في القدم ، وتضاف رغبة في التكريم بعد اسماء كبار الشخصيات عندما يرد ذكرها ، مثال ذلك اسماء النبي وآل بيته والسلاطين أو الحكام . وأكثر الصيغ التي نقرأها ، من هذا النوع ، فوق المسكوكات وقطع النقود هي : صلى الله عليه وسلم ، خلد الله ملكه وسلطانه ، خلد الله ملكه ، دام ملكه — وهذه الادعية الأخيرة هي ما تحمله القروش أو العملات التي لا تحمل طغراء السلاطين والمضروبة في القسطنطينية ، والتي اورد المسيو بونفيل رسوما لها في مؤلفه ، وتعود اولاهها ، وهي المرسومة في الشكل رقم ١ ، لعهد مصطفى ، الذي تولى الحكم في العام ١١٧١ الهجري (١٧٥٧ من تقويمنا) ، أما الثانية والتي رسمت في الشكل رقم ٢ فتعود الى عهد عبد الحميد ، الذي ارتقى العرش في العام ١١٨٧ هـ (١٧٧٢ من تقويمنا) .

أما الصيغة التي شاعت منذ وقت طويل فهي : عز نصره ، ونجدها في الوقت نفسه الذي نجد فيه الادعية السابقة (دام ملكه) ، منقوشة فوق قطعة نقود تعود الى عهد بايزيد ، ثم نجدها وحدها فوق قطعة نقد ذهبية من عهد سليمان بن سليم الذي ارتقى العرش عام ٩٢٦ هـ (١٥٢٠ من تقويمنا) ، ونلاحظ أن نقوش هذه القطعة هي النقوش نفسها التي سبق أن ذكرناها في ص ٣٥٩ من هذه الدراسة .

وتشكل هذه الادعية وحدها أحد عناصر النمط الذي شاع استخدامه من العملات الذهبية على يد السلاطين منذ مايقرب من ثلاثة قرون ، كما يمكننا أن نرى فوق العملات الذهبية المختلفة التي رسمناها في اللوحة

الملحقة بهذه الدراسة (٢٨) .

ونجد هذه الصيغة نفسها على الوجه ١ لقطع الزرمحوبوب نالية لاسماء السلطان ، بعد كلمة خان ، بالنسبة للقطع الذهبية التى تحمل اسم السلطان مكتوبا بحروفه كاملة (٢٩) واسفل طغراء السلطان بالنسبة للقطع التى تحمل اسمه فى شكل تائشير أو طغراء (٣٠) . ثم نجد هذه الصيغة نفسها عند اعلا القطعة على الوجه ب بالنسبة لقطع الربيعيات (٣١) ، وتقابل هذه الادعيات تلك التى كانت تستخدمها فرنسا .

Domine, salvum fac Reg m.

اى حفظ الله الملك ، وهى التى نجدها محفورة على حواف نقودنا .

سادسا : المدن التى تسك فيها النقود

لم تكن المسكوكات القديمة تحمل اسم المدن التى ضربت فيها ، ولدينا على ذلك امثلة عديدة ، ذكرنا اثنين منها ص ص ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، من هذه الدراسة ، بالإضافة الى مثال آخر سيرد ذكره فى صفحة ٣٦٧ .

وقد استقرت منذ وقت طويل وبشكل مستمر عادة ذكر المدينة التى تضرب فيها النقود .

لكن المصريين الحديثين لم يستخدموا ، مثلما فعلت شعرب اخرى كثيرة ، عند الاشارة الى المدن أو دور سك النقود ، رموزا أو اشارات متفقا عليها أو اختصارا أو حرفا واحدا كما تحمل كل العملات الفرنسية

(٢٨) الوجه ١ للأشكال ٥ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ والوجه ب من الشكل رقم ١٥ (من الطبعة العربية) .

(٢٩) انظر أولا : القطعتين رقمى ١٠ ، ١١ حيث تتجزأ فيهما هذه الصيغة : عز ونجدها فى نهاية السطر الثانى ، ونصره ونجدها فى بداية الثالث ، ثانيا : القطعة رقم ٦ حيث نجد الصيغة كاملة فى نهاية السطر الثانى ، ثالثا : القطعة رقم ١٤ حيث نجد الادمية نفسها فى بداية السطر الثالث .

(٣٠) انظر القطع المرسومة فى الاشكال ٥ ، ١٢ ، ١٣ .

(٣١) انظر الشكل رقم ١٥ .

حتى اليوم ، ويجدر بالذكر أن هذا الحرف ليس هو بالضرورة الحرف الأول من اسم المدينة إذ يشار الى باريس بالحرف A والى لاروشيل *la Rochelle* بالحرف H الخ (٢٢) .

ويخيل إلينا أن النقود لا يمكنها أن تقدم لمنشده من الوضوح في مجال الدلالات أو الرموز ، إذا نحن نظرنا إليها باعتبارها إبنية أو منشآت تاريخية ، أن الاختصارات لا تكون ضرورة لا مفر منها إلا حين تقتضى ذلك قلة اتساع سطحها ، ومن الأفضل ألا تنس هذه الاختصارات سوى الكلمات بالغة الشهرة أو المألوفة للغاية ، وكذلك الكلمات الأقل أهمية والتي نستطيع أن نحدها بسهولة . لا شيء إذن يمكنه أن يحول دون أن نضع فوق عملاتنا اسم المدينة (التي سكت فيها) كاملا أو مختصرا أو على الأقل أن نشير إليها بالحرف الأول من اسمها .

إذن فقد كان المصريون ، ولا يزالون ، يكتبون اسم المدينة كاملا ، ولكي يكون الأمر بعيدا عن أى شك فأنهم يكتبونه مسبقا بكلمتى : ضرب فى ، ونقرأ اسم المدينة فوق كلمة « سنت » على الوجه ب خلف التأثير أو الطغراء وذلك فوق قطع الفندقلى ، وربيعات الفندقلى وكذلك فوق القطع ذوات الأربعين مدينى وذوات العشرين مدينى وفوق قطع المدينى أيضا ، أما فوق العملات الذهبية الأخرى ونصفياتها ، سواء كانت تحمل طغراء أو كانت بدونها (٢٣) فأننا نجدها على الوجه أ فوق سنة الامسدار مباشرة ، ومتبوعة فى السطر نفسه بكلمة « سنت » مكتوبة بحروف أصغر بكثير .

وتحمل القطعة رقم ٢٥ اسم المدينة : مصر ، موضوعا فى اعلا القطعة ، فوق اسم السلطان محمود ، ويرجح أن كتبت فوقها بعض حروف

(٢٢) بخصوص الحروف الدالة على المدينة أو الدار التي سكت فيها النقود ، انظر مؤلف المسيو بونفيل ص xxii ، وكان يشار الى مدينة بو بعلامة مميزة هي شكل بقرة ، بدلا من استخدام الحروف .
(٢٣) انظر على وجه التحديد الاشكال ٩٤٨،٧،٤٣،٢،١ ، وكذلك الاشكال من ١٥ الى ٢٦ فيما عدا الشكل رقم ٢٥ .

لم نستطع تبينها ولم يستطع الحفار بسبب انطماسها ان يتمثلها عند خفزه الشكل نفسه (رقم ٢٥) .

وفيمما مضى ، كان اسم المدينة يأتى مسبوقا بحرف الجر ب (٢٤) ويتقابل عندنا حرفى الجر à, par ثم استبدل به نهائيا ، ومنذ وقت طويل حرف الجر فى (٢٥) ويعنى عندنا à, dans .

أما مدن مصر ، التي كانت تضم في الماضي دورا لضرب النقود فهي الاسكندرية ، والمنصورة ، وقوص والفسطاط او مصر العتيقة ، والقاهرة او مصر (بفتح الميم) .

والاسكندرية هي المدينة التي نطلق عليها نحن اسم 'Alexandrie' ودار سك النقود في هذه المدينة البالغة القدم ، والتي تتمتع منذ أسسها الاسكندر بنجارة هائلة ، هي بالضرورة سابقة على دور ضرب النقود الأخرى ، اذا كانت لاتزال تعمل في القرن السادس الهجرى (الثالث عشر من تقويمنا) ، ولم تكن دار سك النقود بالنصورة قد أنشئت بعد ، حتى

(٣٤) بدمشق ، بمصر (بفتح الميم) بالقاهرة .

(٣٥). الطريقة التى ترسم بها هذه الكلمة تسترعى النظر ، فحرف الياء يلتف ويستطيل ليقسم وجه القطعة الى قسمين ، انظر الاشكال ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١، ١١٤، ومن ١٤ الى ٢٤ ثم ٢٦ ، أما فى القطع الذهبية ونصفياتها . التى تحمل طغراء او التى لا تحمل هذه الطغراء يستطيل حرف الباء من كلمة ضرب كذلك اسفل الياء من كلمة فى بطريقة يشكل معها هذان الحرفان خطين متوازيين يعضيان الى نهاية القطعة . انظر القطع ٥ ، ١٢ ، ١٣ . وفى بعض الاحيان نجد الياء غير منقوطة كما توضع ذلك اغلبية القطع المرسومة فى اللوحة الملحقه بهذه الدراسة ، وفى احيان اخرى توجد نقطتان اسفل الباء والى اليسار منها كما نجد فى القطع ارقام ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٦ وفى احيان ثالثة توضع النقطتان فوق الياء على جانبي طغراء السلطان كما نجد ذلك فى الشكل رقم ١٢ .

واخيرا نجد فى القطع الذهبية ونصفياتها ، التى تحمل تاشيرا او طغراء ، حرف الجر فى قد انتقل لياخذ مكانه اسفل الطغراء مباشرة ، ونجدها فى ترتيب الكلمات المكتوبة الاولى من نقوش الحاشية وان كانت فى ترتيب النطق تاتى الرابعة ولا بد ان تسبق كلمة مصر كما يحدث فى بقية القطع الاخرى ، وهذا التبديل فى ترتيب الكلمات امر شائع الحدوث فى الكتابة العربية .

هذا العهد ، وقد بنيت المنصورة ، التى كان مؤلفونا القدامى يسمونها
la mans u'e : بالقرب من النيل ، على فرع دسباط ، على يد
المنصور بالله (٢٧) والد المعز لدين الله فى نحو العام ٣٣٨ من الهجرة
(٩٤٩ من تقويمنا) ، وقد اشتهرت هذه المدينة بهزيمة الصليبيين الفرنسيين
بقيادة القديس لويس ، الذى اقتيد فيها اسيرا . وكانت هذه المدينة فى
بعض الأحيان مقرا للخليفة ، ونجد اسمها فوق بعض من قطع النقود وبعض
المسكوكات او الانواط الزجاجية بالاضافة الى اسم المعز لدين الله (٢٨) .

اما قوص ، وهى ابولينيو بوليس بارغا فى مصر العليا ، فتقع على
بعد ١٣٠٠ متر من شواطئ النيل ، وقد اختيرت ، بسبب موقعها القريب
من النيل ومن مدينة القصر دون شك ، لكى تكون نقطة لقيام ووصول
القوافل التى تتمتع تجارة الجزيرة العربية والهند مع مصر . واذا ماصدقنا
مايذكره ابو الفداء ، فقد كانت هذه المدينة ، هى اهم مدينة فى كل البلاد
بعد الفسطاط ، وقد كانت هى مرعا التجارة الكبرى التى كانت تتم عن
طريق الخليج العربى (البحر الاحمر) ، وتتطابق مساحات الانتقاض
الواسعة التى تحيط بموقع المدينة تمام التطابق مع شهادة ابى الفداء ،
لكن قوص اليوم لم تعد سوى نجع صغير ، وتحولت اعداد كبيرة من
مساكنها المهجورة الى خرائب ، اما القلالية المظلى من سكانها ، فمهم
المسيحيين الاقباط (٣٦) .

وكانت مصر العتيقة ، او الفسطاط (٤٠) قديما ، تقع على النيل

(٣٦) او المنصورة :

(٣٧) توفى المنصور بالله فى عام ٣٤١ هـ [٩٥٣ من تقويمنا] .

(٣٨) انظر :

Adler, *museum caesium Borgianum*, tom II, p 151.

(٣٩) انظر : دراسة موجزة عن خرائب قفط وقوص ، تأليف السيدين
جولوا وديفيليه ، وصف مصر ، العصور القديمة ، المجلد الثانى ،
الفصل العاشر ، ص ٦٦ .

(٤٠) الفسطاط وتعنى الخيمة ، فقد بنيت هذه المدينة بأمر من عمرو
ابن العاص ، فى المكان نفسه الذى أمر بان تضرب فيه خيمته على
شواطئ النيل ، وتسمى اليوم مصر العتيقة .

مباشرة ، وتقع القاهرة الجديدة على مسافة قريبة منها ، وهناك ترعة تحمل إليها مياه النيل .

وطبقا لما يقول المقرئى ، فقد دخل جوهر الخطيب الصلتى مصر على رأس جيش المعز لدين الله فى العام ٣٥٨ من الهجرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وبنى فى المكان نفسه الذى كان قد عسكر فيه القاهرة (٤١)، التى أصبحت مقرا لامبراطورية الخلفاء ، وأمر بأن تضرب باسم الخليفة المعز كمية هائلة من الدنانير ، كان السطر الثالث من النقوش المدونة عليها يحمل عبارة : ضرب فى مصر سنت ٣٥٨ .

ونادرا ما يشار فى العربية الى القاهرة باسمها هذا ، بل يطلقون عليها اسم مصر (بفتح الميم) فى السياق التاريخى ، ويطلق هذا الاسم كذلك على مصر كلها ، وهى الكلمة الوحيدة التى نقرأها فوق العملات منذ قرون كثيرة ، فيما عدا درهم ركن الدين ببيرس الذى سبقت الإشارة إليه ، حيث نقرأ عبارة : ضرب بالقاهرة .

وفند اقيمت دار سك النقود فى البداية بجوار محل للتروس او الدروع ، كانت تسمى فى زمن المقرئى باسم خان مسرور الكبير (✽). وحين امسك صلاح الدين بمقاليد الأمور فى مصر ، أمر بنقل هذه الدار الى مكان آخر ، فبنيت دار جديدة تسمى القشاشين ، واطلق عليها اسم الدار الامرية باسم الخليفة الأمر بأحكام الله ، أما الدار القديمة فقد بقيت لضع بعض المسكوكات الخاصة حيث كانت تضرب العملات التذكارية، ومسكوكات خميس العدس التى تناولناها من قبل فى ص ٣٣٩ من هذه الدراسة ، وهى اليوم فى قصر قلعة القاهرة ، وقد بنيت فوق جدران القصر تجاه جبل المقطم (٤٢) ، الذى يكتشف المرء عند سفحه ، حين يطل من اعلا القلعة ، مدينة المقابر ، وهى اقدم واهم جبانة فى القاهرة .

(٤١) القاهرة أى الظاهرة ، وتبعاً لما يقول أبو الفداء فقد وضع جوهر أساسها فى العام الهجرى ٣٥٩ (٩٦٩ من التقويم الميلادى) .
(٤٢) وتعنى الكلمة بالعربية المقطوع ، وهو الجبل الذى يحف بالشاطئ الشرقى للنيل ، فى مواجهة الهضبة الليبية التى تمتد بطول الشاطئ الآخر .
(✽) خان أى سوق .

ودار سك النقود فى القاهرة هى وحدها التى توجد حاليا فى مصر ،
ويعود انشاؤها الى العام الالف من الهجرة (١٥٩١ من تقويمنا) ، وتسمى
دار سك النقود بالعربية باسم دار الضرب اى الدار التى تضرب او تسك
فيها النقود (الضربخانة) .

سابعا : تاريخ الاصدار

توضح النقود العربية الضاربة فى القدم سنة الصنع لكنها لا تذكر
سنة تنصيب او تتويج الأمير ، ويعبر عن تلك السنة بالحروف كاملة .
وقد قدمنا لذلك من قبل مثالين : احدهما من العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦م)
فى ص ٣٥٤ من هذه الدراسة ، وثانيهما من العام ٢٠٣ من الهجرة
(٨١٨ أو ٨١٩ من تقويمنا) فى ص ٣٦٠ من هذه الدراسة ، وبما كنا
ان نورد عن ذلك امثلة اخرى عديدة ، لكننا نكتفى بان نشير ، كمثال
ثالث ، الى دينار حصلنا عليه يحمل هذه العبارة : بسم الله ضرب هذا
الدينار فى سنت ثنتين وسبعين وميه (١٧٢) ، وهو تاريخ يوافق عهد
هارون الرشيد ، الذى بدأ حكمه فى العام ١٧٠ من الهجرة (٧٨٦ من
التقويم المسيحى) . اما العبارات القرآنية المدونة عليه فهى نفسها التى
ذكرناها فى ص ٣٦٠ ، وان كانت هذه القطعة النقدية لا تحمل لا اسماء
الخليفة ولا اسماء عماله ولا اسم المدينة التى ضربت فيها .

ويحسن بنا ان نستعرض نظر اولئك الذين لم يالفوا اللغة العربية
الى ان الأرقام تكتب وتلفظ بدءا من الاحاد ، فهم يلفظون العدد ١٧٢ على
سبيل المثال على النحو التالى : اثنان وسبعون ومائتان ، وهكذا ، فبرغم
ان العرب يرتبون الاعداد التى استعاروها منا بالترتيب نفسه الذى نضعها
عليه ، فانهم يقرأون ويكتبون الأرقام معكوسة مثل بقية كتاباتهم اى ابتداء
معاكس لاتجاهنا ، ذاهبين من اليمين الى اليسار .

ولا يزال القوم فى بعض اقطار الامبراطورية العثمانية يسجلون على
العملات ، وبحروف عربية ، سنة صنعها ، وهو ماتراه فوق القطعة الذهبية
والقطعتين الفضةيتين ، وهى القطع الثلاث المرسومة فى مؤلف المسيو

بونفيل ، اللوحة ه ، الخاصة بالعملات النقدية فى اقطار البربر ، بأرقام ٢٤١٦٦ ، والمضروبة فى تونس المدينة ، الاولى فى عهد مصطفى فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٣ م) والثانية فى العهد ذاته فى العام ١١٨٦ من الهجرة (١١٧٢ م) أما الثالثة فتعود الى عهد سليم فى العام ١٢١٢ هـ (١٧٩٧ م) .

ومع ذلك فقد رجحت منذ زمان طويل ، وفى الغالبية العظمى من دور سك النقود فى الامبراطورية العثمانية عادة ان تبين فوق النقود سنة التتويج بدلا من سنة السك وأن تكتب الاعداد بالحروف وليس بالأرقام ، كما نستطيع ان نرى على كل القطع المرسومة فى اللوحات الملحقه بهذه الدراسة .

وقد تادت هذه العادة الكثير من المؤلفين الى الخطأ ، فقد اخذوا السنة التى تحملها القطعة باعتبارها سنة الصنع ، فى حين يحتل أن تكون القطعة النقدية قد ضربت بعد ذلك بسنوات عدة .

وقد اشير الى العملات التركية الواردة فى المؤلف الرائع الذى وضعه بونفيل عن النقود الذهبية والفضية فى الدول المختلفة ، باعتبارها تنتمى لهذه السنة أو تلك وليس لهذا العهد أو ذاك (أى أنه اعتبر سنة التتويج هى سنة الاصدار) .

ونعتقد ان علينا هنا ان نورد الأرقام العربية مقابلة بأرقامنا حتى نلم بأشكالها الحالية وحتى نتعرف بعد ذلك على قيمتها فى المسكوكات التى رسمناها فى وصف مصر :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

ويأخذ رقم خمسة (هـ) عندهم رقم الصفر (0) عندنا ، فى حين يكتبون هم الصفر على شكل نقطة .

وتوجد سنوات التتويج ، بالنسبة لقطع الفندقل والقطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى والمدينى والعملات النحاسية ، مدونة على الوجه ب عند اسفل القطعة وهو الوجه المقابل للوجه الآخر الذى يحل

طغراء السلطان . اما فى القطع الذهبية الاخرى (الزرمحوب) فيوجد هذا التاريخ على الوجه الذى يحمل اسماء السلاطين مكتوبة بالحروف كاملة أو فى صورة طغراء .

وعلى الدوام ، تسبق كلمة سنة ، وهى تعنى كذلك العام ، تاريخ الضرب المكتوب بالحروف كاملة أو بالأرقام على العملات المصرية القديمة والحديثة ، كما يمكننا ان نرى من الأمثلة التى ذكرناها من قبل ، وفى العملات التى رسمناها فى اللوحة الملحقه بهذه الدراسة ، فى حين اننا لا نقرأ كلمة « سنت » هذه على أى من عملات القسطنطينية ، كما يمكننا من ذلك من فحص كل القطع التى نشرها المسيو بونفيل فى مؤلفه ، وكما يدعم ذلك الراى ، تلك القطع التى حملناها معنا من مصر .

وقد سبق لنا ان لاحظنا ان الملوك الشمر على بك ، الذى امتثل هو نفسه للعادة السائدة بشكل عام فى القسطنطينية والقاهرة الخ حين امر بان تكتب على العملات (التى اصدرها) سنة تنصيب السلطان مصطفى وهى العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ م) ، وانه قد نحى هذه القاعدة فى الوقت نفسه ، من القطع ذوات ال ٤٠ وال ٢٠ مدينى التى تحمل كلها « سنت » ١١٨٣ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ من تقويمنا) .

ونلاحظ ، بخلاف الأرقام الدالة على سنة التنصيب أو التتويج ، وفوق قطع نقدية عديدة من اصدار القاهرة والقسطنطينية وجود أرقام تختلف التفسيرات بشأنها ، وان كانت تتفق كلها فى النظر اليها باعتبارها جاءت خصيصا للإشارة الى زمن الصنع .

وتوضع هذه الأرقام فى قطع الفندقى ، والقطع الفضية وقطع المدينى ، بل كذلك العملات النحاسية ، والتى تحمل كلها طغراء السلطان ، على الوجه ب ، عند اعلا القطعة ، فوق حرب الباء من كلمة ضرب (٤٣) ، وهو الشيء نفسه الذى لاحظته المسيو تيخسين Tychoen فى مقدمته عن

(٤٣) انظر القطع المرسومة فى الاشكال ١٧٤٩، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦ ، وكذلك القطع الواردة بجدول النقود أو العملات بأرقام متسلسلة : ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠ .

من النقود الإسلامية بخصوص القطع التي ضربت في القسطنطينية والتي تحمل طغراء السلطان . ومع ذلك فلا يبدو انه قد لوحظ من قبل وجود ارقام اخرى كذلك فوق القطع الذهبية صنع القاهرة والقسطنطينية ، وسواء كانت هذه العملات تحمل اسم السلطان كاملا ام تقتصر على طغرائه ، الغرض منها ان تشير بايجاز الى سنة الصنع أو سنة التنصيب وتوجد بالمثل على الوجه ب ، تحت السطر الثالث او السطر قبل الاخير على اليسار القطعة فوق حرف النون من كلمة ابن (٤٤) وتعنى ولد ، او عند اسفل القطعة على اليسار كذلك كما نجد ذلك في القطعة رقم ٦ من اللوحة الاولى في دراستنا هذه ، او على اليمين كما في القطع المرسومة في مؤلف المسيو بونفيل ، برقم ١٢ من اللوحة الثانية عن النقود الذهبية في تركيا .

وقد ظن المسيو دى ساسي في البداية ان هذه الأرقام كانت تدل على الترتيب في عدد السنوات التي استغرقتها العهد (أى ترتيبها في مدة حكم السلطان) ، وقدم هذا التفسير الى ادارة المسكوكات والنقود في باريس .

كذلك ظن المسيو تيخسين في الجزء الذى اضافته الى مقدمته لفن النقود عند المسلمين ص ٦٣ ، ان هذه الأرقام التي نلاحظ وجودها زيادة على سنة التنصيب ، والتي لم يستطع ان يعطى تفسيراً لها في مقدمته ، تدل ببساطة على السنة التي تولى فيها السلطان ، ونلاحظ ان هذه هي العادة نفسها المتبعة في امبراطورية المغول .

وقد كان تخمين هذين العالمين صحيحا بخصوص قطع نقدية عديدة ، وعلى سبيل المثال فان الرقم ٢ الذى نلاحظ وجوده على الوجه ب قرب السطر قبل الاخير ، فوق نصفيات القطع الذهبية التي نشرناها برقم ١٤ من اللوحة الثانية ، والمضروبة في القاهرة في عهد السلطان عبدالحميد بن احمد الذى اعتلى العرش في العام ١١٨٧ من الهجرة (١٧٧٤ م) ، وعلى القطعتين الذهبيتين اللتين نشرهما بونفيل برقمى ١٧ ، ١٩ والمضروبين

(٤٤) انظر التطع المرسومة في الاشكال ١٢، ١٣، ١٤ في اللوحات المرفقة وكذلك القطع الواردة بجدول العملات بارقام مسلسل : ٣٤ ، ومن ٤٠ الى ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ .

كذلك فى القاهرة فى المعهد نفسه ، يدل فى الواقع وبوضوح على السنة الثانية من عهد هذا السلطان .

والأمر نفسه بخصوص رقم ٢ الذى تحمله قطع المدينى الرسومة برقم ١٩ من اللوحة الثالثة من اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، ونتيجة لذلك فان هذه القطع الأربعة قد ضربت فى السنة نفسها وهى السنة نفسها من عهد عبد الحميد ، أى فى العام ١١٨٨ أو ١١٨٩ من الهجرة (١٧٧٥ من تقويمنا) .

وواضح أن هذه الإشارة نفسها قد اتبعت بصفة عامة فى عهد عبد الحميد ، وبشكل خاص فى القسطنطينية بالنسبة لقطع الفندقى ، كما تمكن رؤيتها على القطع الرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل سواء فى ذلك الفندقى الكبير المرسوم فى الشكل رقم ٢٠ من اللوحة الثالثة والقرش المرسوم فى الشكل رقم ٣ من اللوحة الرابعة ، عن النقود التركية .

وتعود هاتان القطعتان الى السنة الأولى من عهد عبد الحميد ، ويعود القرش المرسوم فى الشكل رقم ٥ الى السنة الثانية ، ومثيله المرسوم برقم ٤ الى السنة الثالثة ، أما القطعة ذات نصف الفندقى الواردة بالشكل رقم ٢٣ من اللوحة الثالثة والمضروبة فى استانبول فتعود الى العام الخامس عشر أى الى العام ١٢٠١ أو ١٢٠٢ من الهجرة (١٧٨٧ أو ١٧٨٨ م) وإخيراً فان الفندقى المرسوم فى الشكل ٢٢ ، المصنوع بدوره فى استانبول ، قد ضرب كما يدل رقم ١٦ الذى يحمله فى العام السادس عشر أو العام الأخير من حكم عبد الحميد أى فى العام ١٢٠٢ هـ (١٧٨٨ م) او فى بداية العام ١٢٠٣ هـ وهى السنة نفسها التى توافق السنة الأولى من حكم سليم الثالث أى سنة توليته الحكم ، وهو الأمر الذى تم فى السابع من إبريل عام ١٧٨٩ م .

ومع ذلك ، فان مما يسترعى الانتباه بشدة هو أن هذه الإشارة نفسها ، لم تكن تتبع على الدوام فى عهد عبد الحميد نفسه ، وهو نفس الأمر الذى سيستمرى انتباهنا بخصوص عهد سليم كذلك .

ويبدى المسيو تيخسين فى ص ١٨٢ من مقدمته عن فن النقود والمسكوكات عند المسلمين الملاحظات التالية :

١- أولا : ان العملات ذات الاقطار الكبيرة وحدها ، من بين تلك القطع التي تحمل على احد وجهيها طغراء السلطان وحدها ، هي التي تحمل ، بالاضافة الى سنة الاصدار ، رقما آخر فوق حرف الباء من عبارة ضرب في .

ثانيا : ان العملات ذات القطر الصغير لاتحمل قط كلمة : ضرب عند رأسها .

ثالثا : ان الأرقام ، بخلاف تلك الدالة على سنة التنصيب او سنة الضرب . هي خاصة على نحو ما بالنقود ذات القطر الكبير فقط ، والتي صدرت على وجه التحديد في عهد مصطفى الثالث ، والتي سكت في التسطنطينية دون غيرها ، وانه يستبدل بها على القطع من ذوات القطر الصغير شريطا من الزهور او النجوم .

رابعا : ان الأرقام التي نلاحظها فوق القطع المذكورة آنفا من عهد مصطفى هي : ٨٧٠٨٦٠٨٥٠٨٣٠٩٠٨٠٦٠٤٠٣٠٢ مع ملاحظة ان هذه الأرقام لايمكنها ان تشير الى السنوات التي استمر خلالها عهد مصطفى لان حكمه لم يدم الا سبعة عشر عاما وليس ثمانين عاما وبضع سنوات .

خامسا : انه لم يلاحظ من بين النقود التي اصدرها مصطفى قطعة واحدة ، سواء كانت تحمل طغراء او لم تكن تحمل هذه الطغراء تحمل ارقاما أخرى بخلاف الرقم ٨٠ وبضع ، اذا مااستثنينا تلك التي تحمل رقما واحدا بمفرده .

سادسا : انه يفترض ، عندما يكون هناك رقمان (اى عددا مكونا من رقمين) فاننا بجمعهما نصل الى تلك السنة من العهد ، التي ضربت خلالها هذه العملات ، فعلى سبيل المثال ، فان الرقم ٨٧ قد يدل على السنة الخامسة عشرة من حكم (هذا السلطان) .

ونحن بدورنا نلاحظ ما يلي :

اولا : ان الأرقام التي يشغلنا أبر العثور على معنى لها لا يقتصر وجودها على النقود ذات الاقطار الكبيرة ، وانما هي توجد كذلك فوق

القطع ذات القطر الصغير ، وتقوم العملة النحاسية التى أوردنا رسماً لها فى الشكل رقم ٢٦ مثلاً على ذلك ، وسنقدم أمثلة كثيرة أخرى من ذلك تبينها لنا العملات الذهبية زرمحوب الصادرة فى العهد نفسه ، وهى التى لا يمكننا أن ننظر إليها باعتبارها من ذوات القطر الكبير .

ثانياً : من المؤكد أن أصغر قطعة من العملات الفضية تضرب فى القسطنطينية ، وهى التى رسمها المسيو تيخسين فى لوحته الرابعة برقم ٤٧ ، والتى تقل قيمتها عن بارة ، لا تحمل كلمة : ضرب ، وقد نقلنا معنا من مصر قطع نقود صغيرة مشابهة ، ضربت فى المثل فى استانبول ، ومع ذلك ، فلا بد أن أصغر سطح هذه العملة هو الذى حتم على المختصين أن يضموا عليها هذه الكلمة التى نجدها على كل النقود أو العملات الأخرى سواء المضروبة فى القاهرة أو القسطنطينية حتى تلك القطع ذوات القطر الصغير ، ولدينا قطعة من ذوات نصف الفندقل ، مضروبة فى استانبول يعود إصدارها إلى سنة التتويج ، وقد أوردناها داخل جدول العملات الملحق بهذه الدراسة برقم مسلسل ٥ ، نقرأ عليها كلمة ضرب ، شأنها شأن قطع العملة ذات القطر الكبير .

ثالثاً : أما الأرقام الخاصة التى نحن بصدها فيلاحظ وجودها كما سنرى فوق قطع نقود أخرى تنتهى لمهود أخرى غير عهد مصطفى ، فالقطع النقدية الصادرة فى عهد سليم تقدم لنا أمثلة كثيرة على ذلك ، وقد أوضحنا للتو أن وجود هذه الأرقام لا يقتصر فقط على العملات ذات القطر الكبير . لذلك فلسنا نعتقد أنه لم يحدث قط أن رأينا الأرقام التى نحن بصدها تستبدل بها فوق القطع من ذوات القطر الصغير زخرفاً على شكل عقد من الزهور أو النجوم ، وإن كانت تحمل محلها فى بعض الأحيان حروف مميزة بالنسبة للقطع من ذوات القطر الصغير والصادرة فى عهد مصطفى ، كما تدل على ذلك قطعة المدينى التى أوردنا رسماً لها فى الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة ، وكذلك بالنسبة لقطع من ذوات القطر الكبير ، ضربت فى عهد أخرى ، ويمكننا ملاحظة ذلك على قطع الفندقل الثلاثة المنشورة فى مؤلف المسيو بونفيل ، اللوحة الأولى من النقود التركية .

رابعاً : ولليكم الآن حقيقة ماتمنيه هذه الأرقام ، أنها الأرقام الأخيرة من سنة الضرب أو إذا شئنا الدقة فهى اختصار لتاريخ الضرب .

فاذا حدث ، عندما يتولى سلطان ما ، ان كان الرقم الأخير من سنة التنصيب هو الذى يتغير ، فان قطعة العملة لا تحمل سوى رقم واحد (هو الذى يتناوله التغيير) ، وعلى هذا فان قطع النقود التى يذكرها المسيو تيخسين ، والمضروبة فى عهد مصطفى ، الذى بدأ حكمه فى العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) تحمل الأرقام ١٦٤٣٢ ، ١٦٤٣٣ ، ١٦٤٣٤ ، ١٦٤٣٥ ، لأنها ضربت فى الأعوام الهجرية ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ .

وتحمل قطعة النقد الذهبية المسكوكة فى القاهرة والتى أوردنا لها رسما فى الشكل رقم ٥ من اللوحة الاولى ، على الوجه ب الرقم ٦ الذى يدل على ان هذه القطعة التى سكنت فى عهد مصطفى قد ضربت فى العام الهجرى ١١٧٦ (٦٢ أو ١٧٦٣ م) ولسنا نشك فى ان قطعتى النقد الذهبية ، اللتين نشرهما المسيو بونفيل برقى ١٥ ، ١٤ من لوحته الثانية عن النقود التركية ، وأولاهما قطعة عملة تذكارية فى حين ان الثانية قطعة نقد عادية ، وكلتاها تنتمى للعهد نفسه — لسنا نشك فى انهما لم تضربا فى السنة نفسها التى تحملها القطعة التى فى حوزتنا ، ونرى ان الرقم الدال على سنة الصنع والذى لم يحفر بشكل جيد ليس كذلك هو الرقم ٦ .

خامسا : اذا كانت الأرقام الأخيرة من سنة الضرب أو الإصدار تختلف عن الأرقام المقابلة فى سنة التتويج ، فان قطعة النقد فى هذه الحالة تحمل رقمين : فالاعداد ٨٣ ، ٨٥ ، ٧٦ ، ٨٧ التى يوردها المسيو تيخسين تشير بالنسبة لتحديد سنة الإصدار الى الأعوام ٨٣ — ١١ ، ٨٥ — ١١ ، ٨٦ — ١١ ، ٨٧ — ١١ من الهجرة (٤٥) ، وحيث ان مصطفى الثالث قد بدأ حكمه فى العام ١ — ١١٧ حتى العام ٨٧ — ١١ من الهجرة ، فانه يكون من الواضح ان الأرقام الدالة على سنة الإصدار لا يمكن ان تاتى متضمنة فى الاحاد أو فى الرقم ٨٠ .

سادسا : لقد رسمنا قطعة نقد ذهبية فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الاولى ، ذات قطر كبير وتعود الى عهد مصطفى الذى تولى الحكم فى العام

(٤٥) وهى تقابل السنوات ٦٩ أو ١٧٧٠ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ٧٣ أو ١٧٧٤ من التقويم المسيحى . انظر الهامش القالى .

١١٧١ هـ ، وضربت فى القاهرة ، وتحمل على الوجه ب الرقمين ٨٧ (٤١) ، مما يعنى انها قد سكت فى العام ١١٨٧ هـ (٧٣ او ١٧٧٤ م) ، وهى السنة السادسة عشرة من حكم مصطفى ، او بداية السابعة عشرة والاخيرة من حكمه فى الوقت نفسه ، فلو اتنا قمنا بجمع الرقمين ٨٧ ، فلن نحصل عندئذ الا على الرقم ١٥ (الذى يدل على السنة الخامسة عشرة من عهد مصطفى) .

اما قطعة العملة النحاسية ذات القطر الصغير والتى ننشرها فى الشكل رقم ٢٦ والتى ضربت فى عهد مصطفى ، فقد صدرت فى العام الهجرى ١١٨١ (٦٧ او ١٧٦٨ م) كما يوضح لنا الرقم ٨١ المنقوش عند اعلا القطعة . اما القطعة الذهبية المرسومة فى الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثانية من النقود التركية فى مؤلف المسيو بونفيل ، والمضروبة فى القاهرة ، والتى تحمل الحروف الاولى من اسم على بك فتعود الى العام الهجرى ١١٨٣ (١٧٦٩ او ١٧٧٠ م) ، وتعود القطعة المرسومة برقم ١٢ (فى مؤلف المسيو بونفيل) والمضروبة فى اسلامبول الى العام الهجرى (٧٢ او ١٧٧٣ م) ، وباختصار ، فلن يذهب سدى ان نحاول المقارنة بين القطعة ذات الاربعين مدينى التى اصدرها على بك والمضروبة فى القاهرة والتى قمنا بنشرها وتناولناها فى ص ٣٦٨ بقطعة اخرى ذات ٤٠ مدينى كذلك ، ضربت فى القسطنطينية فى السنة نفسها كما يوضح ذلك الرقم الذى تحمله وهو ٨٣ ، وتحمل التاريخ ٧١-١١ وهو سنة تنصيب مصطفى (النقود الفضية فى تركيا ، القطعة رقم ٢) .

عندما تختلف سنة الصنع او الاصدار عن سنة التنصيب او التوقيع فى الأرقام الثلاثة الأخيرة نلاحظ وجود ثلاثة أرقام على القطع النقدية ، فقطعة المدينى المرسومة فى الشكل رقم ٢٠ من لوحتنا الثالثة والتى تحمل الرقم ١٨٧-١ ، وهى سنة تنصيب عبد الحميد بن احمد تحمل فى اعلاها

(٤٦) وهى اختصار ١١٨٧ وهى السنة نفسها التى تولى فيها الحكم مهدي الحميد بن أحمد الذى خلف مصطفى الثالث فى ٢٣ يناير ١٧٧٤ .

الرقم ٢٠٠ (٤٧) الذى يوضح ان هذه القطعة قد ضربت فى العام الهجرى ١٢٠٠-١ . والأمر هو نفسه بخصوص القطع الذهبية التذكارية التى نشرها المسيو بونفيل تحت رقم ٢١ ، اللوحة الثالثة من النقود التركية والتى تحمل الرقم ٢٠٠ نفسه ، وهكذا نرى ان هاتين القطعتين قد ضربتا فى القاهرة فى السنة نفسها ، لسنهما مثالان لشارتين مختلفتين كنا قد ذكرنا من قبل ان دور سك النقود تستخدمها فى العهد نفسه لكى تشير الى سنة الصنع .

ويلاحظ المسيو تيخسين ، الملحق الذى اضافته الى مقدمته عن فن النقود عند المسلمين ان المسيو اكربلا Akerblad يزعم — دونها سند — ان الأرقام التى نلاحظها فوق نقود مصطفى هى اختصارات لسنة الضرب — وهكذا يتطابق تخمين او حدس المسيو اكربلا بشكل تام مع ما انتهينا نحن اليه .

وفى النهاية ، فان هذه الطريقة فى الإشارة الى تاريخ الاصدار ، لمست كما سبق ان رأينا ، اسلوبا خاصا بعهد مصطفى ، فلقد رأيناها للتو مستخدمة على احدى العملات من عهد عبد الحميد ، كما كانت متبعة بصفة دائمة فى القاهرة فى عهد سليم الثالث على الأقل ، وهو السلطان الحاكم فى الفترة التى غزا الفرنسيون فيها مصر .

واذا عدنا للقطع المرسومة فى اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، ونقصد هنا القطعة ذات الأربعين مدينى ، شكل رقم ١٧ ، والقطعة ذات العشرين مدينى ، شكل رقم ٢٣ ، فنسجد ان « سنت » الاصدار هى نفسها سنة تتويج السلطان سليم ، أما الرقم ١٢ الموضوع عند اعلا القطعة فيدل على العام ١٢-١٣ هـ (١٧٩٩ م) وهى سنة الصنع (او الاصدار) وكان الفرنسيون هم الذين أمروا بضرب هذه القطع التى اعدوا اصداها

(٤٧) انظر جدول العملات . وقد ورد فيه برقم ٦٩ ذكر مدينى آخر يحمل الأرقام ٢٠١ الدالة على سنة الصنع ٢٠١ — ١ هـ (٨٦ او ١٧٨٧ من تقويمنا) .

بعد أن أبطل تداولها منذ على بك (٤٨) ، وقد نشر المسيو بونفيل قطعة منها ذات عشرين مدينى برقم ١٠ من لوحته الرابعة من النقود التركية .

أما الرقم ١٥ الذى نقرؤه على القطعة الذهبية المرسومة فى الشكل رقم ١٣ فى نهاية السطر الثالث فيشير الى الرقمتين الأخيرتين من العام الهجرى ١٥-١٢ (ويوافق العام التاسع من التقويم الذى اتبعه الفرنسيون فى ذلك الوقت فى مصر أو العام ١٨٠١ من التقويم المسيحى) (٤٩) .

وبرغم أن هذه الإشارة نفسها ، فيها يبدو ، كانت متبعية بصفة عامة فى القاهرة ، بالنسبة للقطع المضروبة فى عهد سليم على الأقل ، فقد لاحظنا مع ذلك أن قطعة المدينى التى أوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢١ تحمل الرقم ١ الدال على السنة الأولى من عهد هذا السلطان برغم أنها قد ضربت فى القاهرة ، وهو نفس ملاحظته على قطعة نصف الفندقى المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل برقم ٢٥ من لوحته الثالثة عن النقود التركية ، وقطعة الفندقى برقم ٢٤ حيث نجد تاريخ التتويج محفورا عند أسفل القطعة بين زخارف حبيبات الاطار (٥٠) ، وتحمل القطعة الأولى الرقم ١ أما الثانية فتحمل الرقم ٢ وهما رقمان يشيران الى السنة الأولى ثم السنة الثانية من عهد سليم الثالث .

ومن بين هاتين الطريقتين للإشارة الى سنة الإصدار أو الضرب ، يسهل علينا أن نرى أن أكثرهما دقة وتحديدًا هى أن نأخذ فى اعتبارنا الأرقام الأخيرة من تاريخ الضرب التى تغيرت منذ التتويج ، وفى الواقع

(٤٨) أو بعد على بك بقليل ، وقد رأينا قطعة ذات عشرين مدينى مضروبة فى القاهرة ، وتحمل طغراء عبد الحميد الذى تم تنصيبه عام ١١٨٧ هـ ، أما الرقم ٩ الذى نجده فوق كلمة ضرب فيدل على أن سنة الصنع هى ١١٨٩ الهجرية وهى فترة سيطرة محمد بك (أبو الذهب) .

(٤٩) إذا نظرنا الى الرقم ١٥ باعتباره دلا على السنة الخامسة عشرة من عهد سليم الثالث فيستكون علينا أن ننسب صنع هذه القطعة التى تم سكها تحت أمينا الى العام ١٢١٨ من الهجرة (العام الثانى عشر من التقويم الثورى الفرنسى أو العام ١٨٠٤ م) .

(٥٠) نلاحظ بخصوص هذه القطعة أن تاريخ التتويج قد حفر بشكل ردىء ، فبدلا من ١٢٠٢ كان ينبغي أن يكتب ١٢٠٣ وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان سليم الثالث ، وقد ضربت هاتين القطعتين كلتاهما فى استانبول .

فان سنة التتويج تبدأ بصفة شبه دائمة عند نهاية عام هجرى وبداية عام آخر ، بحيث لا نستطيع ان نعرف فى اى عام من هذين العامين سكت القطع النقدية .

وقد بدأ لنا من المفيد ، حتى نعرف بالفائدة التى يمكن ان تقدمها الأرقام التى تجدثنا عنها عند التمييز بين عهود الحكم المختلفة ، ان نقابل بين قطعتين من النقود ، مضروبتين فى السنة نفسها وفى عهدين مختلفين ، فى ضربخانه واحدة ، تحمل احداها سنة الصنع ، التى تدل عليها الأرقام الأخيرة من تاريخ الاصدار ، وتحمل الأخرى سنة التتويج ، اما الأولى فكانت قطعة ذهبية ذات قطر كبير ، ضربت فى القاهرة فى عهد مصطفى وسكت طبقاً لما اوردنا فى العام ١١٨٣ هـ (٧٣ او ١٧٧٤ م) برغم انها تحمل تاريخاً هو ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهو العام الاول من عهد مصطفى ، اما الثانية فهى عملة ذهبية نجدها مرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل فى الشكل رقم ١٨ من لوحته الثانية عن النقود التركية ، وهى مضروبة فى القاهرة كذلك فى عهد عبد الحميد بن أحمد ، خليفة مصطفى ، ويشير الرقم ١ الموضوع فوق الحرف الأخير من السطر قبل الأخير الى السنة الأولى من عهد عبد الحميد .

فإذا نظرنا الى التاريخين ١١٧١ و ١١٨٧ اللذين تحملهما هاتان القطعتان باعتبارهما سنتى الصنع او الاصدار لكان لنا ان نظن انهما قد ضربتا بفارق ستة عشر عاماً فيما بينهما فى حين انهما ضربتا فى عام واحد ، وفى المقابل ، فقد يمكننا الظن بأن قطعتين تخلان التاريخ نفسه قد ضربتا فى السنة نفسها فى الوقت الذى يكون هناك فارق زمنى بين اصدار كل منهما يصل الى خمسة وعشرين او ثلاثين عاماً اذ تكون القطعة الأولى فى بداية عهد حاكم ما والأخرى فى نهاية عهد الحاكم نفسه ، بل قد يبلغ الفارق الزمنى لنحو نصف القرن اذا ما استقر عهد أحد الحكام لمدة خمسين عاماً مثل عهد سليمان الاول على سبيل المثال (٥١) .

(٥١) بدأ سليمان بن سليم الحكم فى العام الهجرى ٩٢٦ (١٥٢٠) من تقويمنا) وخلفه سليم الثانى فى العام ٩٧٤ من الهجرة (١٥٦٦ م) .

اما اذا كانت قطعة العملة قد سكّت في سنة التنصيب نفسها ، فقد يبدو غير مجد ان يشار الى سنة الصنع سواء يتم ذلك باستخدام الطريقة الاولى في الإشارة الى ذلك اى بأن يدون عليها الرقم ١ ، وهو الأمر الذى كان يحدث في أكثر الأحيان برغم ذلك (٥٢) للإشارة الى السنة الاولى من عهد أحد الحكام او بالطريقة الثانية اى بتكرار الرقم الآخر من تاريخ التنصيب (٥٣) ، ولعل هذا هو السبب في أننا لا نرى فوق قطع نقدية كثيرة أية أرقام (بخلاف تاريخ التنصيب) وان كان يحل محلها في هذه الحال اطار (او عقد) من الزهور أو النجوم أو حروف لها دلالتها مثل تلك التى سبق أن تناولناها عند الحديث عن أسماء والقاب نواب الحكام ، ومع ذلك فلسنا نظن أن كل القطع التى نجدها على هذه الحالة نفسها قد ضربت في السنة الاولى من بدايات المهود ، مثال ذلك القطع الذهبية التى تعرضنا لها في الجال الذى اشرنا اليه من قبل ، ولهذا فينتج عن غيبة الأرقام المنفصلة التى يدور الحديث عنها أن نفقد الوسيلة اللازمة للتعرف على التاريخ المحدد الذى سكّت فيه عملة ما .

ثانيا : نمط الخط وشكل الحروف

اصبحت النقوش المستخدمة على النقود المصنوعة في مصر ، والتي كانت تتم من قبل بحروف يونانية في عهد خلفاء الاسكندر ، ثم بالبونانية او الرومانية في عهد السيطرة الرومانية ثم بالفارسية قبل مجيء الاسلام ، أصبحت تكتب بعد استقرار الاسلام في هذه الديار بالحروف الكوفية .

وفي الواقع فإن المبين (٥٤) يورد في مؤلفه عن تاريخ العرب ، نقلا

(٥٢) اورندا عن ذلك امثلة عديدة من قبل في الفصل الخاص بسنة الإصدار ، بل يمكننا القول بأن هذه العمادة قد اتبعت بشكل عام بخصوص كل السنوات الاولى لبدايات كل المهود حتى تلك التى اتبعت بشأنها الطريقة الثانية للإشارة الى السنوات لآخرى (اى السنوات بعد الاولى) من عهد ما .

(٥٣) لم نر امثلة لقطع يتكرر عليها الرقم الآخر ، او الرقمان الآخرين من السنة للدلالة على أن صنع هذه القطع قد تم في سنة التنصيب نفسها . (٥٤) انظر بخصوص أسماء هذا المؤلف وعنوانه مؤلفه دراسة المسبو . مارسيل عن مقياس الروضة ، وصف مصر ، الدولة الحديثة ، المجلد الثاني من ٣٩ .

عن شهادة أبى جعفر ، ان نقوش النقود الذهبية قبل الاسلام كانت تكتب باليونانية ، اما نقوش العملات الفضية فكانت تكتب بالفارسية ، وقد أمر الخليفة عمر ، فى نحو العام الثامن عشر من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) تبعا لنص المريزى الذى سبق ان اشرنا اليه (٥٥) بأن تصنع دراهم على غرار دراهم ملوك فارس ، كما أمر بأن تنقش عليها ، باللغة الفارسية تلك النقوش التى اوضحناها .

اما الحروف الكوفية (او الخط الكوفى) فتستمد اسمها من اسم الكوفة (٥٦) ، وهى مدينة فى بلاد ما بين النهرين حيث يوجد امهر الكتبة . وقد اشتهرت هذه الحروف الكوفية واتسع ذبوعها بعد ان استخدمت فى كتابة القرآن ، ويسترمى هذا الخط النظر ، بصفة خاصة ، بغية كل النقط والعلامات الدالة على الحركات وعلى تضعيف الحروف غيبة تامة ، الامر الذى يترتب عليه ان يكون للكلمة الواحدة اساليب نطق مختلفة ، ولابد ان يكون الانسان متمرسا على اللغة العربية القديمة ، ومتبحرا فيها حتى يمكنه ان يحسس عن طريق الاحساس بالكلمة وبالجملة كيف ينبئ له ان يقرأ ويلفظ ويترجم ، وان كانت الكتابة الكوفية هذه لم تظل هى الكتابة المعتادة الا لحوالى القرن الثالث من الهجرة (التاسع من تقويمنا) وان استمرت تكتب بها لفترة طويلة نقوش المباني اذ أصبحت بمثابة حروف مقتضبة عند العرب ، وظلت تستخدم فى نقوش النقود حتى القرن السابع من الهجرة (الثالث عشر من تقويمنا) . او على الاقل ظل يستخدم فى ذلك خط قريب منها او متفرع عنها ، مثل ذلك الخط المسمى خط القرمة (٥٧) .

وفى الوقت نفسه ، فان هذا الخط نفسه لم يحتفظ لنفسه بشكل بالغ الثبات غير قابل للتغير ، ونلاحظ فى المخطوطات ، كما نلاحظ فى

(٥٥) فى الفصل الخاص بأشكال البشر والحيوانات عند الحديث عن الخليفة أبى بكر .

(٥٦) الكوفة هى احدى مدن العراق البابلى الذى يضم ارض السكديانيين .

(٥٧) انظر دراسة المسيو مارسيل Marcel عن النقوش الكوفية، الدولة الحديثة ، المجلد الاول ، ص ٥٣٤ .

نقوش المسكوكات ، ان الخط يتغير ويتحور بشكل مضطرب ، بحيث نستطيع ان نتبع ، حتى نقطة معينة ، الشوط الذى تقطعه الخط الكوفى باضطراد حتى اصبح الخط العربى الحديث .

وتحمل غالبية المباني العامة ، وبصفة اساسية المساجد ، نقوشا كثيرة هى فى نسبتها العظمى آيات من القرآن ، اما كل الكتابات القديمة فهى كتابات كوفية ، وهناك كتابات او خطوط اكثر حداثة تنتمى جزئيا الى هذا النوع من الكتابة او كتبت بحروف قريبة منها ، ونستطيع ان نقول الشيء نفسه بخصوص بعض النقوش التى يزدان بها على الدوام داخل المساكن وهذه مقتبسة اما من القرآن ، واما من اقوال بعض المؤلفين والشعراء العرب .

وليست للحروف العربية ، بخلاف الاشكال المتنوعة التى تعطى لها تما لكان وجودها فى بداية او فى وسط او فى نهاية الكلمة ، شكل دائم ومحدد بطريقة صارمة شأن ما لحروفنا الكبيرة majuscules وحروفنا المحفورة او المطبوعة ، فالحروف العربية تتنوع بشكل محسوس شأن حروف الكتابة عندنا وطبقا لمزاج الكاتب او الحفار ، ومع ذلك ، فبرغم الفوارق او درجات الاختلاف بالغة الكثرة ، والتى يمكننا ان نلاحظها فى مختلف حروف او خطوط الخطوط والنقوش ، فان من المستطاع مع ذلك ان نميز عددا بعينه من الخطوط او الكتابات الاساسية ، تطلق عليها اسماء خاصة وتقدم عنها امثلة تستخدم بمثابة طرز او انماط مبدئية تقارن وتصنف على اساسها الخطوط المختلفة التى تدخل ضمن النوع نفسه (٥٨) وخير ما نعمله ، لكى نعطي القارئ فكرة عن هذه الخطوط ، هو ان نحيل الى الدراسات التى نشرها المسيو مارسيل والتى تشكل جزءا من وصف مصر

(٥٨) يمكن ان نقارن هذا التمييز لانواع الخطوط العربية التى تعطى اسماء مختلفة بذلك التباين فى خطوطنا والذى جعلنا نخلع على انواع هذه الخطوط المتباينة اسماء مثل : المتتابع او الزاحف ، الدوار ، المستدير الخ ، فعلى هذا النحو كذلك تتنوع الكتابات العربية فى البلدان (العربية) المختلفة على نحو شبيه بالكتابات الاوربية التى تختلف فى فرنسا عنها فى ايطاليا ومنها فى انجلترا الخ .

والتي تشتمل على دراستين : واحدة عن نقوش مقياس الروضة (٥٩) والآخرى عن النقوش الكوفية التي جمعت من مصر .

وحيث لم يكن من الطباعة قد انتشر في الشرق (١٠) ، فقد علفت على مهارة الكتاب أهمية أكبر درجة بكثير عنها في أوروبا ، فحرفة الكتابة (هناك) تشكل مصدر عيش لطائفة كبيرة العدد . لها مكانتها واعتبارها وتعيش عيشة لاتنقصها الرفاهية ، وتعطى هذه الكتابة مظهرا بالغ الفخامة للمخطوطات وبشكل خاص في مخطوطات القرآن ، ويحتوى مؤلف رحلة في مصر Voyage en Egypte على نماذج عدة من الخطوط في أنواع الكتابات المختلفة ، ولقد نقلت الى فرنسا الكثير من المخطوطات العربية التي تدعو الى الاعجاب لجمال ووضوح خطوطها .

وبرغم ان من حفر النقوش لم يكن يمارس بهذه الدرجة من المهارة ولم يذهب لابعد مما ذهب اليه من الكتابة فان المرء ، حتى ولو لم يكن قد اعتاد بالتدبر الكافي على رؤية الخطوط العربية ، يستطيع ان يلاحظ بسهولة ، بالنظر الى جزئيات الحروف وتفصيلها ، وطريقة وضعها وثبات الخط ووضوحه ، ان هناك فروقا محسوسة بين مهارات الحفارين الذين نفذوا هذه السكة او تلك ، ولهذا فنحن نستطيع ان نميز على القطع الذهبية الثلاث التي تحمل الأرقام ١٤١١٤٥ في لوحاتنا ، والتي يحمل الوجه منها النقوش نفسها ، ثلاثة انماط في الكتابة باللغة التباين ، ونستطيع ان ندرك بسهولة ان الكتابة على القطعة الذهبية رقم ١٤ اكثر صحة وتالفا من تلك التي نجدها على المسكوكتين الآخرين .

وكلما كانت العبارات المنقوشة طويلة ، وبشكل خاص حين تكون عبارة عن فقرات من القرآن ، كلما لاحظنا ، على الجواهرم والدنانير القديمة ،

(٥٩) المقياس ، هو مقياس اقيم لتقدير ارتفاع مياه النيل ، انشاء المصريون المحدثون في احدى جزر النيل المسماة جزيرة الروضة ، على مسافة قريبة من القاهرة .

(٦٠) لم يمارس من الطباعة في الشرق الا فيما ندر ، وعلى يد اوروبيين ، لكنه لم ينتشر هناك ، وكان الفرنسيون قد اتقنوا في القاهرة طباعة فرنسية واخرى عربية كان يديرهما المسيو مارسيل .

أن الكتابة تتم بحروف صغيرة شديدة التقارب (مزنة) ، وإن هناك ، بخلاف الحاشية ، التى تشتمل عادة على ثلاثة أو أربعة سطور مستقيمة ومتوازية ، سطرًا دائريًا يدور حول القطعة ، وأحيانًا سطرين ، من الكتابة (١١) ، ولدينا قطعة عملة نحاسية نقلناها معنا من مصر ، صغيرة القطر (١٢) ، وإن كانت بالغة السمك بالنسبة لحيطها ، لانقرا على الوجه الأول منها ، وفى سطور ثلاثة مستقيمة ، وبحروف كبيرة بعض الشئ ، سوى الجزء الأول من الشعار ، أما الجزء الثانى فنجدده على الوجه الثانى (١٣) .

وعندما لم تعد تكتب على العملات الذهبية نصوص من القرآن ، وضمت الكتابة ، التى لم تعد بالغة التقارب ، فى سطور مستقيمة ، ولكن عادة تغيير مواضع عدة حروف ، وأحيانًا كلمات بأكملها أو وضع هذه الكلمات فوق كلمات أخرى ، كانت تعطى شكل الكتابة انتظامًا لابس به وأحيانًا كانت تجعل السطور ناتئة الانتظام ، ويمكننا أن نرى امثلة على كل ذلك فى الشكلين رقمى ١٠ ، ١١ من لوحتنا الثانية .

ومنذ فترة طويلة بعض الشئ ، تصور القوم ، رغبة منهم فى إعطاء مزيد من الانتظام لهذه الكتابات ، أن يخطوا خطوطًا مستقيمة ، متساوية الطول ، تقسم الوجه ب من قطعة العملة الى أربعة اجزاء متساوية ، تستخدم بمثابة اطر لكل سطر من سطور الكتابة ، وتتجمع هذه السطور عند الطرفين بواسطة اقواس تقترب بشدة من السطر الدائرى الذى يفصل حبيبات الاطار عن بقية وجه القطعة (١٤) .

(٦١) وهو الدينار الذى وضعناه فى ص ٣٥٣ ، الفقرة الأخيرة .

(٦٢) بدفع قطرها ١٤ مم وسمكها ١/٢ مم .

(٦٣) نجد النقوش على الوجه الأول مربعة كما يلى :

لا إله

إلا الله

أحده

(كذا)

ونجدها على الوجه ب كما يلى :

محمد

رسول

الله

(٦٤) انظر الاشكال ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، من اللوحة الثانية من

اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

تاسعا : الزخارف

بإمكاننا ان ننظر الى الخطوط التى انتهينا من الحديث عنها باعتبارها جزءا من الزخارف التى تحملها قطع النقود ، ومع ذلك فلسنا نظن ان هذه العادة تعود الى زمن بعيد ، كما انها لاتدل كثيرا على براعة من جانب الحفارين ، فهؤلاء يبدون وكأنهم يحزون صفحة القطعة لمجرد توجيها لسطور الكتابة ، وقد يكون أكثر رونقا وأكثر صحة كذلك ان نحصل على سطور جيدة الترتيب (والاستقامة) دون الحاجة الى ان نلجأ لتنظيم صفحة القطعة النقدية التى ننقش عليها (بواسطة الخطوط) .

اما الزخارف الأخرى ، التى نلاحظ وجودها على قطع النقود الحديثة، وهى أكثر بساطة واقل تكلفا ، فهى :

١ — الزخارف الزهرية (اى التى تاتى على هيئة زهيرات صغيرة) .

٢ — حبيبات الاطار .

٣ — الاطار (البارز) الذى يوضع على حافة العملات .

وبإمكاننا كذلك ان ننظر الى تأشيرة السلطان او طفرائه باعتبارها زخرفا ، وقد تناولناها فى الفقرة التى تعرضت لأسماء الأمراء او الحكام (من هذه الدراسة) ، وان كنا نكتفى هنا بأن نسترعى الانتباه الى ان العملة النحاسية المضروبة فى عهد محمود الذى تولى الحكم فى عام ١١٤٣هـ (١٧٣٠ من تقويمنا) والتى رسمناها فى الشكل رقم ٢٥ تحمل بدلا من هذه الطغراء نجيبات او زهيرات او تشبيكات زهرية (مجدولة) تشغل سطح القطعة كلها .

اما الزخارف الزهرية فيحملها الوجه ا فى الفراغات التى تتركها طغراء السلطان . وفى أغلب الاحيان ، نجد فوق الوجه ب لقطع الفندقى زخرفا زهريا عند أعلى قطعة ، فوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وهى تحل هناك محل الرقم الدال على سنة التنصيب او على سنة الاصدار كما

توضح لنا العملات الواردة بالأشكال ٨٤٧، ٨٤٣، ٨٤١ ، وآخرها فاننا نجد بعض هذه الزخارف موزعة بأعداد متفاوتة ، قلة وكثرة ، تبعا لذوق الحفار ، فوق وبين سطور الكتابة . وتحمل قطعة النقد الذهبية التي وردت مرسومة في مؤلف المسيو بونفيل برقم ١ من لوحته الأولى عن النقود الذهبية التركية كمية كبيرة من هذه النقوش (١٦) .

ويتنوع شكل هذه الزخارف الزهرية . أما الشكلان اللذان يسترعيان الانتباه أكثر من غيرهما واللذان يتكرران في أغلب الأحوال فهما :

١ - الشكل الذى تحمله القطعة التى أوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢٣ ، الوجه ١ .

٢ - الشكل الذى نراه على الوجه ب من القطعة رقم ٤ .

ويظن البعض انه قد لاحظ فى الزخرف الاول وجود الحروف المكونة لكلمة الله او اختصارا لها مجدولة او متداخلة مع هذا الزخرف ، وانه قد لاحظ فى الزخرف الثانى الشئ نفسه بالنسبة لكلمة محمد (١٧) ، وان كان الاقرب الى الاحتمال ان هؤلاء يحاولون أن يعتسفوا وجود معنى فى هذه الزخارف البسيطة ، التى صنعت بقصد الزينة ، ربما لم يكن أولئك الذين اخترعوها يفكرون فيه على الاطلاق .

وربما كان اقرب الى الطبيعى ان نرى فى الزخرف الاول بدايات

(١٥) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة . أما الزخرف الزهرى الذى تحمله القطع الثلاث أرقام ٨٤٢، ٨٤١ فهو نفس ماتحمله القطعتان رقمي ٣ ، ٤ ، فيما عدا انه يعلو هذا الزخرف فى الأوليات زخرف زهرى بالغ الصغر بالشكل نفسه الذى تحمل منه القطعة رقم ٤ ، الوجه ١ ، ثلاثة أمثلة .

(١٦) يمكن أن نتأمل كذلك القرش المرسوم برقم ٦ فى مؤلف بونفيل، اللوحة الرابعة .

(١٧) هناك تشابه بين صنع زخارف بالحروف المتداخلة هناك وبين ممارسة شائعة فى فرنسا تشير الى اسم المسيح بالعلامة Γ وإلى اسم مارى — وإلى اسم لويس بحرفى L متشابهين (وهو ما نجده على الكثير من عملاتنا) .

الشعار لا اله .. الخ ، أما الشكل الذى أعطى لهذا الزخرف على القطعة الواردة فى مؤلف بونفيل برقم ٤ فهو فيما يبدو فى الواقع وبطريقة يمكن تمييزها لام الف (لا) مكررة مرتين احدها مقلوبة او معكوسة .

وتحمل القطع الذهبية والفضية ، بل حتى النحاسية ، على كلا وجهيها ، بحروف بارزة ، وعلى حوافها ، حبيبات مكونة اما من نقط دائرية واسعة او ضيقة يشبهها العرب بعقد من اللؤلؤ (٦٨) ، واما من نقط مستطيلة او حبوب من الشعير (٦٩) او تكون هذه الحبيبات عبارة عن عقدات صغيرة او زخارف من زهيرات صغيرة (٧٠) ، وهناك خط مسمط او منقوط يفصل بين هذه الحبيبات ، على اختلاف اشكالها ، وبين النقوش .

وبالنسبة لقطع الفندقلی ، والعملات الذهبية الأخرى ذات القطر الكبير ، وبالنسبة كذلك للعملات التذكارية وجود قسم دائرى او طوق خال من الزخارف (سادة) ، ونستطيع ان نرى ذلك فى الاشكال ٧٤٦١، ويرجع ذلك الى ان هذه القطع ، برغم كونها ذات مسطح اكبر كثيرا من قطع الفندقلی او النقود الذهبية المعتادة ، قد ضربت مع ذلك بالسكة نفسها ، فكانت هذه السكة تدمج وسط قطع العملة ، تاركة الجزء الباقي خاليا من أى نقوش او زخارف .

أما قطع العملات التى تم صنعها بقدر اكبر من الفخابة ، وبخاصة قطع الفندقلی الكبيرة من صنع القسطنطينية ، فكانت تضرب بسكات حفرت لهذا الغرض ، وبأحجام القطع النقدية نفسها، وتزدان هذه العملات باطارين من الحبيبات ، تترك المسافة التى بينهما خالية من النقوش او كانت بورود صغيرة متنوعة او تشبيكات زهرية او زخارف على شكل غصينات ، كما يمكننا ان نرى على قطع العملات التى نشرها بونفيل .

(٦٨) انظر الاشكال ١٤٤١١٠٠٩٤٦٥ من اللوحات الملحقه بهذه الدراسة .

(٦٩) انظر الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة .

(٧٠) انظر القطع ارقام ١٤٤١١٠٠٩٤٧٤٦٥ من اللوحات نفسها، ويكاد يكون هذا الخط هو الزخرف الوحيد الذى يلاحظ وجوده على قطع العملات القديمة

ويعد محمد بن مصطفى ، الذى جرت العادة على أن يشار اليه خطأ باسم محمد الخامس ، والذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١١٤٣ (١٧٣٠ م) واحدا من سلاطين القسطنطينية التى بذلوا عناية كبيرة فى اعطاء النقود مظهرا فنيا . ونستطيع ان نتأكد من ذلك بملاحظة قطع الفندقى ذات القطر الكبير ، والتى نشرها بونفيل برقى ٦ ، ٧ ، وقد نقلنا معنا من مصر واحدة من هذه المسكوكات ، وهى ذات عيار مرتفع ، ومصنوعة بجودة بالغة .

اما فى اوربا فلم يكن الدافع من وراء حفر الرسوم او النقوش المختلفة على حواف العملات بصفة عامة ، هو حب الترف او السعى وراء مظاهر الزخرف والفخامة عند صنع النقود ، بل كان الهدف من ذلك هو الحيلولة دون ادخال الغش او التدليس على هذه العملات — وهى التى لا يمكن لاحد انقاص وزنها عن طريق انقاص قطرها دون أن يسترقى ذلك الانتباه بمجرد النظر — وذلك باللجوء الى ائتلاف او محو هذه الزخارف او النقوش .

وعندما لاتدفع القطع النقدية فوق حافة قطعها ، فلن يكون هناك ما هو اسهل من انتطاع بعض منها دون أن تبدو تالفة ، اذ ان هذه القطع ليست فى شكل دوائر كاملة الاستدارة ، كما ان (طول) محيطها يختلف فيما بينها ، اما حين تكون حواف القطع هذه غير مرسومة الا بزخرف خفيف فان تزيينها او تقليدها سوف يصبح أكثر من ميسور ، ذلك أن الحروف او النقوش المكتوبة تستعصى على التقليد بغير حدود .

وفى ماضى ، كانت الحروف المنقوشة فوق حواف قطعات عملتنا نائثة او بارزة ، لكنها كانت تنمحى بفتة اما بفعل الدك او بفعل ما يحدث من نقصان الوزن من اثر (طول) الاستعمال ، اما فى ايامنا هذه فقدأخذت هذه الحروف توسم على الأجوف (أى تحفر بدلا من أن تكون بارزة) . ويجعل هذا الاجراء الاحتياطى ، بالاضافة الى أن لعملتنا الذهبية والفضية المضروبة بالـ Vriol (٧١) القطر والمحيط نفسيهما وبدقة ، من

(٧١) الـ Vriol هى لوحة من الصليب ، مثقوبة عند وسطها بثقب دائرى توضع به قطعة العملة لتلقى ضربة الرصاص .

المستحيل حدوث أقل انقاص فى طول القطر (باقتطاع أجزاء من المحيط) دون ان يلاحظ المرء ذلك عند النظرة الاولى ، خصوصا اذا ماقرنا قطعة عملة من قطعة أخرى مماثلة لم يمسسها سوء .

اما زخارف الدنانير والدراهم القديمة التى اتيح لنا ان نراها ، فلم يبد لنا قط انها قد وسعت عند حافة قطعها مع احتمال قائم هو ان يكون هذا النقش قد انمى بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال ، او تمت ازالته على يد اولئك الذين يحترفون مهنة تحريف النقود (بانقاص وزنها) ، وفى الوقت نفسه ، فان من المؤكد فيما يبدو ان القوم هناك قد ظلوا لمدة طويلة يعتادون عدم وضع اية سمة او بصمة على حواف قطع العملات ، وبشكل خاص عندما كانوا يكتفون باعطائها الشكل الدائرى عند قصها .

وتحمل قطع الفندقلى ، شأن كثير من قطع النقود لدينا ، نوعا من النقوش يشبه بعض الشيء جبلا او جديلة ، ومن هنا جاء اسم الجديلة او القيطان الذى يطلق بصفة عامة على كافة انواع النقش او البصم التى تحملها قطع النقود على حواف قطعها ، (بفتح القاف وتسكين الطاء) .

وتحيط هذه الجداول بقطع النقد الذهبية بالطريقة نفسها على وجه التقريب او تكون مسننة على نحو طفيف ، كما سنرى ، عند تناولنا لاساليب صنع النقود .

وقد نجد ان من الممكن لكثير من العملات الفضية ذات الوزن الكبير ، بل وكذلك بالنسبة للقطع ذات الاربعين والعشرين مدينى ، وعملات اخرى كثيرة من النحاس ، ان تحمل عند قطع حوافها جداول او نقوشا ، لكن صناعة النقود فى مصر ليست متقدمة لحد يمكن معه تبنى الاسلوب الذى تستخدمه اوربا فى حفر حروف على حواف قطع النقود برغم كونه اسلوبا بالغ البساطة بقدر ما هو حائز .

الفصل الرابع

القيم المختلفة للعملة

أولا : الوزن

لم تضرب فى مصر ، فيما يبدو ، بصفة عامة قطع نقود ذهبية تجاوز وزنها درهما واحدا ونصف الدرهم (١٨٨/١٠٠٠ ج) * او المثلث بوزنه الحالى (١) ، بل كذلك المثلث القديم الذى كان يساوى ١٢/٧ درهم (١٨٨/١٠٠٠ ج) . ونرى واقع الامر ، فقد كان هذا هو حال وزن الذنانير التى وانتنا الفرصة لتفحصها .

ولم يحدث — الا شذوذا عن هذه القاعدة ، وفى حالات خاصة ، ان ضربت فى بعض الاحيان قطع نقد ذهبية اكبر وزنا ، مثل القطع ذوات الـ ٢ فندقى وتلك القطع التذكارية من ذوات الفندقى ونصف (الفندقى) التى تعرضنا لها من قبل فى الباب الخاص بالنقود النحاسية .

وفى نفس الوقت فان الامراء او الحكام الذين تضرب باسمهم النقود، قد حرموا فى فترات مختلفة اوزان هذه النقود ومعاييرها بقصد تحقيق اكبر ربح ، ومع ذلك فحيث ان تحريف وزن العملات امر يمكن ملاحظته على الدوام وبسهولة اكبر من القدرة على التحقق من تحريف العيار ، فقد كان التحريف فى الوزن وثيدا وحيثا حتى يمضى دون ان يسترعى الانتباه .

ولم يكن يتجاوز وزن اتمم واحدة من قطع الفندقى ، التى ظلت على

(*) أثرت تحويل الكسور العشرية الى كسور اعتيادية حتى لا يختلط الامر على القارئ بينها وبين العلامات التى توضع لتقسيم الاعداد الكبيرة الى وحدات رقمية تسهلا لقراءتها . (المترجم) .

(١) من المثلث ، انظر دراستنا عن الاوزان الغربية (الكتاب الاول من هذا المجلد) .

حال جيدة ، والتي اختبرنا زنتها ، تتجاوز درهما واحدا و $\frac{10}{100}$ من الدرهم ($\frac{1041}{1000}$ ج ٣) أما القطع ذوات نصف الفندقي (النصفية) فتزن النصف من هذا الوزن .

وكان ينبغي أن يكون وزن العملة الذهبية زر محبوب في الأصل على هذا النحو ، ونستطيع أن نتأكد من ذلك من جدول النقود المرفق بهذه الدراسة ، وإن كان قد نقص وزنها منذ بدء عهد مصطفى بن أحمد ، الذي ارتقى العرش في العام الهجري ١١٧١ (١٧٥٧ م) ليلبلغ $\frac{8420}{10000}$ من الدرهم ($\frac{1097}{1000}$ ج ٢) ثم ثبت في عهد سليم بن مصطفى الذي توفي في العام ١٢٠٣ من الهجرة (١٧٨٩ م) على $\frac{842}{1000}$ من الدرهم ($\frac{1092}{1000}$ ج ٢) ، وقد ابتاعها الفرنسيون على هذا الوزن ، أما تفاوت الوزن المسموح به زيادة أو نقصا فقد ثبت بموجب لائحة التسوية الصادرة من المدير العام ومحاسب الموارد العامة بتاريخ ٢٥ نيفوز من العام التاسع (١٥ يناير ١٨٠١) بدرهمين (*) أي ما يعادل ٢٢٧٥ ر.ر. أما التفاوت الذي كان مسموحا به قديما في فرنسا فيبلغ ١٥ حبة من زنة مارك أي ما يعادل ٣٢٥٥ ر.ر. ولكنه بلغ عند صنع القطع ذوات الأربعين فرنكا وتلك من ذوات العشرين فرنكا (٢) ٢٠٠٠ ر.ر.

وعلى هذا فقد كان التفاوت المسموح به في مصر (زيادة أو نقصا) أقل من مثيله المسموح به في فرنسا بالنسبة لقطع اللويس الذهبية ولكنه قريب من التفاوت المعمول به بخصوص القطع الذهبية ذوات الأربعين والعشرين فرنكا ، ومع ذلك ، فحيث كان الذهب (أي العملات الذهبية) أكثر انقساما (أي أن هناك نصفيات وربيعات ... الخ) بكثير في مصر (عنه في فرنسا) فلا بد أن التفاوت قد كان (في الحقيقة) أكبر . هكذا كان قريبا من المستحيل أن تبلغ قطعة نقد بمفردها ، وبدقة ، الوزن المحدد . وحيث لم يكن العامل ليعوض عن أية زيادة تتم في الوزن ، وحيث لم تكن

(*) لكل مائة قطعة كما سيعضخ من السياق . (المترجم) .

(٢) وقد احتفظ بهذا التفاوت نفسه في المراسيم الصادرة في ٢٣ مايو ١٧٧٤ ، و ٣٠ أكتوبر ١٧٨٥ ، و ٩ أبريل ١٧٩١ ، و ٥ فبراير ١٧٩٢ .

تقبل النقود الذهبية ما لم تزن كل مائة منها ، وبدقة تامة ٨٤ درهما (١٢٨/١٠٠٠ ٢٥٨ ج) فقد كان من مصلحة العامل ان يوازن القطع النقدية بدقة كافية ، وباختصار ، فكلما زاد اتساع سطح العملة كلما اكتشفنا ان وزنها يقل فجأة بفعل التداول . وفى مصر ، كما فى غالبية بلدان العالم ، يوجد أناس يدفعهم الجشع الخسيس الى احتراف مهنة التلاعب فى وزن العملات الذهبية ، يحرم الصرافون او المبدلون على وزنها حين يبدو هذا الوزن بالغ النقصان .

واذا كانت العملات الذهبية الحالية ، قد حلت كما سبق ان افترضنا محل الدنانير القديمة التى كانت كل سبعة منها تزن فى الاصل عشرة دراهم وإذا كانت كل سبعة قطع من العملات الذهبية الحالية لا تزن اكثر من خمسة دراهم و ٨٩٤/١٠٠٠ من الدرهم فان الفرق فى الوزن بين هذه وتلك سيصل الى ٤١٠١/١٠٠٠ دراهم أى ان وزن العملات الذهبية قد نقص (بالنسبة للعملات القديمة) بنسبة تزيد عن ٤١٪ .

ومن جهة أخرى فلابد لانصاف العملات او النصفيات ان تزن نصف وزن القطعة الواحدة أى ٤٢ درهما على الأقل لكل مائة نصفية (حوالى درهما (نحو ٤٦١ ج) لكل مائة ربعية . اما بخصوص اوزان الخردبات القديمة ١/٦ ج) وان تزن الأرباع او الربعيات ربع وزن القطع الكاملة أى نرجى الرجوع الى ما سبق لنا ان قلناه بخصوص هذه العملات الذهبية الصغيرة . فى الفصل الخاص بالعملات التذكارية .

وقد سبق ان اوضحنا فى دراستنا الموجزة عن الاوزان العربية ان قطعة النقود الفضية المسماة درهما والقطعة الذهبية المسماة دينارا كانتا تزنان كلتاهما مثقالا فى الأصل ، وعلى قدم المساواة . وبمرور الأيام ادخلت فى التداول دراهم من اوزان متنوعة قادمة من بلدان مختلفة . وكانت الضرائب او العشور التى تفرض على الفضة التى صنعت نقودا تدفع على نصفين : نصف يسدد بالدراهم ثقيلة الوزن ونصف آخر يسدد بالدراهم خفيفة الوزن . وحين أراد ابن مروان ان يقيم نظاما موحدًا للنقد فقد خشى إذا هو اختار الدراهم كبيرة الوزن ان يثقل كاهل الناس ، او ان يقلل حجم الضريبة اذا هو اختار الدراهم الصغيرة ، لذا فقد اتخذ الحد الأوسط (بين هذين النوعين من الدراهم) وأمر بأن تصنع دراهم تزن كل

عشرة منها سبع مثقالات . وقد استقر رأيه على اتخاذ هذه النسبة بدافع
مثير للفضول تعرضنا له عند حديثنا عن قطر العملات .

وقد أصبح الدرهم الجديد هو وحدة الوزن التي احتفظت ، شأنها
شأن العملات ، باسم الدرهم في حين أن القطعة من النقود لم تعد تزن
سوى $\frac{7}{8}$ من المثقال ، بل حتى بعد أن اختفت النقود التي تسمى بالدرهم .

ولكى نفرق بين الدرهم في مجال العملات وسميه في مجال الوزن
تجنبنا عند الإشارة الى قطعة النقد الكلمة العربية درهم *dirhem*
واستخدمنا الإشارة الى الوزن الكلمة الفرنسية دراخمة *drachme*
التي يرتبط اصلها كما هو واضح بالكلمة السابقة (٢) .

ويبدو أن عادة جعل العملات مساوية في وزنها لأوزان متداولة
واعطائها الأسماء نفسها التي لتفريعت أو انقسام هذه الأوزان هي عادة ضاربة
في القدم اتبعتها شعوب كثيرة ، فقد عرفنا في أوروبا نقودا كثيرة بأسماء
livre (جنيه — رطل) و *once* (أونصة — أوقية) و *gros*
($\frac{1}{8}$ من الأوقية) وهي كلها نقود ذهبية أو فضية ، وإلى أن تبنيها
الفرنكات في نظامنا النقدي الجديد كانت كلمة *livre* تطلق في وقت
واحد على وحدة وزن ووحدة نقدية ، برغم أنه لم تكن لدينا قط عملة
تزن رطلا .

وإذا كان علينا ألا ننظر الى قطع المدينى الحالية باعتبارها انحرافا
بالدراهم القديمة وإنما باعتبارها نقودا جديدة نجعل نحن الفترة التي انشئت
فيها على وجه التحديد إلا أنه من المؤكد أنها في الماضي كانت أكثر ثقلًا ،
وكان الباب العالي يرسل أوامره ، بل ويرسل مفوضين أو مفتشين خاصين
من طرفه حين كان يبلغه سوء الحال التي انحدرت إليها النقود حتى يعود
بأوزان وعيار النقود الى القواعد نفسها التي تتبعها القسطنطينية : ففي
العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ من تقويمنا) ، أي في عهد السلطان

مصطفى ، وعندما كان الملوك رضوان ، كخيا(٤) ابراهيم ، يمسك بمقاليد الامور فى القاهرة ، ارسلت القسطنطينية احمد اغا خطيب زاده مع الباشا رحاب للتفتيش على النقود ، فثبت وزن الالف من قطع المدينى على ١٢٥ درهما (اى ٨١٢/١... ٣٨٤ ج) ، اما فى بداية عهد سليم ، اى فى العام ١٢٠٣ هـ (١٧٨٩ م) فقد صدر امر الباب الذى يقضى باعادة رفع وزن قطع المدينى التى كانت قد انقصت من ١١٥ درهما (لكل ١٠٠٠ قطعة) الى ١٠٠ درهم فحسب ، ولكن الحكام تشبثوا بما معهم من تفويض لهم فى مجال النقود يخلو لهم حق تخفيضها من جديد ، وهكذا نقص وزنها فى مدى عشرة اعوام بشكل متوال حتى بلغت زنتها ٧٣ درهما (لكل الف) اى ٧١٠/١... ٢٢٤ ج . وعندما امتلك الفرنسيون امر النقود فانهم لم يغيروا شيئا فى النظام (النقدى) المستقر منذ زمن محدد ، قبل مجيئهم . وهكذا ايضا نجد ان وزن المدينى قد نقص على مدار الـ ٣٧ سنة الاخيرة بنسبة ٢/٢١ ٪ .

واذا شئنا ان نقارن الوزن الحالى لهذه العملات ، وهى الوحيدة التى تصنع الآن من الفضة او بالاحرى من البرونز على العيار ، والمتداولة فى مصر منذ وقت طويل بوزن تلك التى كانت تصنع فى مصر قديما تحت اسم الدرهم فسوف نكتبين ان قطعة المدينى تقل فى وزنها عن وزن الدرهم ثلاث عشرة او اربع عشرة مرة .

وتجعل رقة هذه العملات وكذلك الطريقة التى تصنع بها من المستحيل ان يتكرر الوزن نفسه فى كل قطعة ، لذلك يكفى ان تزن الالف قطعة منها ٧٣ درهما لتكون رقيقة الوزن بالقدر الكافى . وكان يسمح تحت ادارتنا بتجاوز قدره درهم واحد (٧٨/١... ٢ ج) زيادة او نقصا (فى كل الف قطعة) اى ان التناوت فى الوزن بالنسبة للقطعة الواحدة كان يبلغ نحو ١٤/١... ، ومع ذلك فلا بد ان تكون اعداد محددة من الوف قطع المدينى قد جاءت مساوية للوزن المطلوب .

(٤) كلمة كخيا او كخيا يلفظها العامة كخى والى يكتبها مؤلفونا كياهايا . kiahya او كيايا kiaya هى تحريف لكلمة كخدا وتعنى المؤتمن على السر او الملازم .

ولسنا نستطيع أن نقارن هذا التجاوز فى الوزن بالنسبة للآلف من قطع النقود بالتفاوت المسموح به فى فرنسا فى وزن كل قطعة على حدة ، ومع ذلك فقد اتبع هناك كبدا ، أنه كلما كثرت تفريعات قطعة العملة كلما كان التفاوت المسموح به فى زنتها كبيرا ، وفى حين أمكننا نحن أن نثبت هذا التفاوت المسموح به بخصوص القطعة ذات الخمسة فرنكات عند ٠.٠٢ر فقد كان يبلغ بالنسبة للقطعة ذات الـ ٢٥ سنتيما ١/١٠٠٠ وبمعنى آخر كان يقدر بـ ١٠ جرامات فى الكيلو جرام الواحد .

ولابد أن الميزة التى تحقق من وجود عملة فضية يسهل عدها عن عدد قطع المدينى ، وتقع قيمتها موقعا وسطا بين قيمة العملات الذهبية وقيمة المدينى التى ما كان ينبغى استخدامها الا كنقود صغيرة (فكة) او نقود مكحلة ، هى التى دفعت على بك دون شك الى أن يأمر بصنع قروش على غرار قروش استانبول .

وينتج عن المعلومات التى حصلنا عليها من القاهرة أن سلسلة القروش أو القطع الفضية ذات القيمة الكبيرة التى أمر على بك بصنعها أو التى كان قد شرع فى إصدارها لم تكن تشتمل قط على قطع من ذوات الـ ٦٠ ولا من ذوات الـ ٣٠ مدينى ، وأن لابد لوزن هذه العملات أن سيكون على النحو التالى :

القطع ذوات الـ ١٠٠ مدينى	١١١/٤ درهما (٥) .
القطع ذوات الـ ٨٠ مدينى	٩١/٤ دراهم .
القطع ذوات الـ ٤٠ مدينى	٤١/٢ دراهم .
القطع ذوات الـ ٢٠ مدينى	٢١/٤ من الدراهم .

ومع ذلك فإن العملات التى ضربت فى عهد هذا البك والتى حصلنا فى مصر على قطع منها باعتبارها من ذوات الـ ٤٠ أو الـ ٢٠ مدينى كانت تزن ١٤٢/١٠٠٠ دراهم الى ١٣٢/١٠٠٠ هـ أى يحد وسط قدره ١١٢/١٠٠٠ هـ دراهم .

إيمكن أن تكون هذه القطع هى العملات من ذوات الـ ٦٠

(٥) بخصوص تعيين الدراهم بالأوزان انظر الجدول الملحق بدراستنا الموجزة عن الأوزان العربية .

و الـ ٣٠ مدينى ؟ لا يبدو هذا فى رأينا محتيلا ، حيث اكـد محدثونا انه لم تكن قد ضربت بعد قطع مسكوكات من هذا النوع . اذن فهل هذه هى القطع الاصلية من نوات الـ ٤٠ والـ ٢٠ مدينى التى امر على بك بضربها فى حين ان القطع التى اصدرت بعد ذلك قد انقص وزنها الى $\frac{41}{2}$ و $\frac{21}{4}$

من الدراهم ؟ ان الشئ الذى قد يدعو الى الاخذ بهذا الرأى هو ان أفندى النقود الذى حصلنا منه على المعلومات حول سلسلة النقود المختلفة التى تناولناها فيما سبق لم يعهد اليه باصدارها الا الى العام ١١٨٥ من الهجرة فى حين ان القطع التى حملناها معنا من مصر وأجربينا عليها الفصوص ورسمناها (٦) تحمل تاريخ اصدار هو ١١٨٢ . اذن فيبقى علينا ان نعرف ما ان كان هذا الرقم يمكنه ان يدل قط على السنة التى أصبح فيها على بك مستقلا أو على السنة نفسها التى سكـت فيها هذه النقود .

لقد تحتم ان تزن القطع نوات الـ ٤٠ والـ ٢٠ مدينى التى عاود الفرنسيون ضربها نحو ٤ و ٢ من الدراهم .

وطبقا لذلك يكون النقص الذى اعترى وزن هذه النقود مقارنة بمثيلاتها فى عهد على بك قد بلغ نحو درهم واحد و $\frac{112}{1000}$ من اجمالى زنة قدرها $\frac{112}{1000}$ هـ دراهم أى ما يعادل $\frac{221}{2}$ ٪ اذا ما كان وزن القطعة ذات الاربعين مدينى قد بلغ $\frac{112}{1000}$ هـ من الدراهم أو $\frac{112}{1000}$ ٪ فقط اذا لم تكن الواحدة من هذه العملات تزن سوى $\frac{41}{2}$ من الدراهم .

ولما كانت الاهمية التى تعلق عادة على النقود النحاسية جد ضئيلة ، ولما كانت قد تناولتها تغييرات مستمرة ، وكانت لها على الدوام تقريبا قيمة اعتبارية او صورية ترتبط بالحاجات اليومية للناس الذين كانوا يحصلون عليها كى يستخدموها اشارة او وسيلة تبادل عند شراء المواد ضئيلة القيمة ، ولما كان من النادر ان يضع الناس فى اعتبارهم ، لهذه الاسباب كلها وكذلك لانخفاض ثمن المعدن الذى تصنع منه ، الوزن الذى يمكن ان يكون لكل قطعة منها فقد بدا لنا ان ليس ثمة اهمية كبيرة فى تلمس اوزان النقود النحاسية فى العصور المختلفة ، وان كنا نكتفى

(٦) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، الشكل ١٦ من اللوحة الثالثة والشكل ٢٢ من اللوحة الرابعة .

بملاحظة ان القطع النحاسية ذات القيم الأكبر والتي تم ضربها منذ عهد الخلفاء لم يتجاوز وزنها فيبا بدا لنا سبعة دراهم ونصف الدرهم أى ما يزيد على ٢٣ جراما بنحو طفيف . وتزن قطعة عملة نحاسية ، تحمل كلمة اينار مكتوبة بخط كوفى ، وتنتمى الى العملات النحاسية التى تناولناها فى صفحة ٣٤٢ درهما واحدا و ١٤٤/١٠٠٠ من الدرهم أى نحو ١٢/١٠٠٠ هـ جرامات ، اما تلك التى تحدثنا عنها فى صفحة ٣٧٧ فتزن درهما وحدا ١١٤/١٠٠٠ من الدرهم أى ١١٩/١٠٠٠ جرامات .

وتد يبلغ وزن قطعة الجديد التى رسمناها فى الشكل رقم ٢٥ من اللوحة الرابعة نحو درهم واحد و ٧٥٠/١٠٠٠ من الدرهم أى ٢٨٨/١٠٠٠ هـ جرامات ، اما قطع الأجداد (جديد) التى ترجع الى عهد مصطفى ، الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ من تقويمنا) ، والتى رسمنا واحدة منها فى اللوحات الملحقه بهذه الدراسة فى الشكل رقم ٢٦ فيتراوح وزن القطعة منها بين ١/٢ و ٢/٥ من الدرهم ، واخيرا فان الأجداد التى لا تحمل نقوشا والتى تناولناها بالحديث قبل ذلك عند نهاية الفصل الخاص بالنقود النحاسية . لم تكن تزن كل عشرة منها معا سوى ٢١/٤ الى ٢١/٢ من الدراهم ، بواقع زنة القطعة الواحدة ١/٤ الدرهم على أكثر تقدير .

ثانيا : المعيار

كانت العملات الذهبية والفضية ، عند نشأة غالبية النقود ، ذات عيار مرتفع للغاية لذلك فان النقود القديمة ، عند اغلب الشعوب ، هى عادة أكثرها نقاء (أى أكثرها تريبا من المعدن الخالص) . وهكذا فقد تبين ان عيار الدينار الذى تناولناه فى صفحة ٢٥٣ على سبيل المثال والذى يعود الى العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦ من التقويم المسيحى) ، والذى تعرض لاختبارات وفحوص بالغة الدقة فى باريس ، يبلغ ٩٨٧ من الالف أى ٢٣ قيراطا و ٢٢/٢٢ من القيراط .

وطالما لم تكن للحكومات مصلحة خاصة فى تحميل سبائك النقود بالاخلاط والشوائب فسيكون الأمر الطبيعى أكثر من غيره ، بالنسبة لها ، ان تمنح هذا الرمز الممثل لكافة القيم الأخرى أكبر قيمة ممكنة فى اتل

حجم مستطاع ، مما يجعل حمله والاحتفاظ به أكثر يسرا ، ومما يقلل كذلك من نفقات صنعه ، ومع ذلك فلا يصح لنا أن نعتقد بأن من الأفضل أن نبلغ بالذهب أو الفضة أعلا عيار لهما ، فقد علمتنا التجربة أن نسبة معينة من المزاج (بكسر الميم) تعطى لهذين المعدنين قدرا أكبر من الصلابة وتجعلهما أقل قابلية للتلف أو التحور بفعل التآكل الناتج عن كثرة التداول .

وحيث كانت غالبية دور سك النقود ، بالإضافة الى الاعتبارات السابقة ، تحصل على احتياجاتها (من المعادن النفيسة) عن طريق المسكوكات النقدية المصنوعة على يد الأسبان والبرتغاليين ، الذين يمثلون مناجم بالغة الوفرة والثراء ، فقد كانت الأمم الأوروبية الأخرى تضطر الى مزج نقودها بالنسب نفسها ، على وجه التقريب ، التي تمزج بها نقود هؤلاء ، وبمعنى آخر فقد كان على هذه الأمم الأوروبية أن تتحمل كخسارة صافية مصروفات تمحيص أو تنقية النقود الأسبانية والبرتغالية (أى فصل المعدن النفيس لاستخدامه فى صنع نقود خاصة بهذه الأمم) .

وبعيدا عن هذه الدوافع الخاصة ، فإن الدافع الوحيد الذى يمكنه أن يحدو بالحكومات المختلفة الى تحريف النقود (أى الغش فيها باتقصا عيارها) هو الرغبة فى تحقيق منفعة تتم دوما على حساب الأفراد (المواطنين) ، تنتهى — هذه المنفعة — بأن تصبح فائلة للدولة ، وللحكومة نفسها ، إذ هى تخرب تجارتها واثمانياتها وكذلك الثقة فيها . كما أنها تلقى بالأسواق المالية فى ارتباك عسير يصعب اصلاحه فى غالبية الأحيان .

ولما كان من غير الميسور أن يحوز الأفراد ، وبصفة خاصة فى البلدان التى لم تتقدم فيها الفنون والصناعات ، وسيلة أكيدة لمعرفة العيار الدقيق (لعملة ما) فيما عدا أولئك الذين يحترفون مهنة تمير النقود . فقد استطاع أولئك الذين تنهض عليهم صناعة النقود فى الشرق أن يحرفوا (أو يفشوا) المرة بعد المرة عيار المسكوكات الذهبية والفضية دون رادع ، وأن يستحوذوا لأنفسهم ، لمدة طويلة ، على كل الربح الذى يجنونه من وراء ذلك .

وفى بعض الأحيان كان بعض هؤلاء (الحكام) يصطنعون لأنفسهم شرف إعطاء النقود درجة أعلا من النقاء (أو عيارا أعلا) عما حققه أسلافهم

أو جيرانهم ، وإن كانت هذه الحكومات ، بعودتها الى مبادئ أكثر عدالة وأكثر استنارة ، قد أدركت أن من صالح الأفراد ، ومن صالحها الخاص كذلك ، أن تعمل على سك نقودها بعناية أكبر وبمزيج أفضل كي تمنح هذه النقود قدراً أكبر من الثقة في مجال التجارة الداخلية ولكي توفر لها ميزة التبادل مع الخارج .

ولعل أحمد بن طولون كان هو الحاكم الوحيد في مصر ، منذ استقرار الاسلام بها ، الذي ضرب بها انقى أو أخلص الدنانير ، وسميت هذه باسمه ، (الدينار الأحمدي ، أو الأحمدي فقط) ، حتى أخذت هذه التسمية تطلق بعد ذلك للإشارة الى الذهب الانقى .

أما السبب الذي تاد الى هذا الاجراء فيبدو لنا ، بالشكل الذي يروى به ، بالغ الطرافة برغم أنه يعطينا فكرة لا بأس بها عن الملح الأسطوري لغالبية الحكايات التي يندفع المؤلفون العرب في تجميعها بكثير من الثقة .

يورد المقرئ أن أحمد بن طولون قد اكتشف جرة مليئة بالدنانير عندما أمر بأجراء تنقيبات في منطقة الأهرام أملا في العثور على كنوز هناك ، وكانت سدة هذه الجرة تحمل هذا النقش ، بحروف قديمة : « أنا فلان ابن فلان ، أنا الذي خلصت الذهب من شوائبه ، وكل من يريد أن يعرف كم كان عهدي أسمر من عهده ليس عليه إلا أن يأخذ في اعتباره كم كان مزج دنائيري أفضل من مزج دنائيره ، ذلك أن الذي يظهر ذهبه مما يشوبه ، يكون هو نفسه الذي يتظهر في حياته وبعد مماته » .

وقد أمر أحمد بتحصيل هذه الدنانير ، فوجد أن عيارها في الواقع أعلا بكثير من عيار النقود التي ضربت من قبله ، فبذل أكبر قدر من العناية في تحسين عيار عملاته الذهبية .

وإذا افترضنا أن الدينار الأحمدي كان يماثل في نقائه سكين Séquin البندقية الذي يقدر عياره العالي للغاية في تعريف النقود الفرنسية (٧)

(٧) التعريف الصادر في ١٧ بريريال من العام الحادي عشر (٦ يونيو ١٨٠٣) .

بـ ١٩٩٦ (فى الالف) ، وحيث يبلغ العيار القانونى لعملات القاهرة الذهبية اليوم $16 \frac{24}{22}$ قيراطا اى ٦٩٨ (فى الالف) ، فمعنى هذا ان تحريفا متتابعا قد اصاب عيار النقود الذهبية بلغ ٢٨٨ على ١٠٠٠ اى نحو $\frac{29}{100}$.

وكان عيار العملات الذهبية ، قبل تدخل الفرنسيين فى عملات القاهرة ، يبلغ فى بعض الاحيان اقل من $16 \frac{24}{22}$ قيراطا ، ويبدو ان العيار الاكثر انخفاضا كان هو عيار العملة الذهبية التى نشرها بوننيل فى مقالته عن النقود الذهبية والفضية التركية برقم ٢١ ، وتعود هذه القطعة الى عهد عبد الحميد الذى تولى الحكم فى القسطنطينية فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٤ م) ، وقد ضربت هذه فى القاهرة فى العام ١٢٠٠ من الهجرة (١٧٨٥ او ١٧٨٦ من التقويم المسيحى) وقد سبكت بعيار قدره $15 \frac{20}{22}$ قيراطا اى ٦٤٥ (على ١٠٠٠) فى وقت كان ينبغى ان يبلغ عيارها فيه نحو $16 \frac{28}{22}$ قيراطا اى ٧٠٧ (على ١٠٠٠) مع تفاوت مسموح به (لاعلا او لادنى) قدره $\frac{4}{22}$ من القيراط اى $\frac{02}{1000}$.

وقد ثبت الفرنسيون عيار الزر محبوب عند $16 \frac{24}{22}$ قيراطا اى ٦٩٨ من الالف بتجاوز مسموح به قدره $\frac{2}{22}$ لافلى او لافلى .

اى نحو ٣٩٠٠٠ ر .

اى (مع التقريب) ٤٠٠٠٠ ر .

فى حين يبلغ التجاوز القانونى المسموح به فى فرنسا بالنسبة لقطع اللويس $\frac{12}{22}$ من القيراط .

اى نحو ١٥٦ ر .

وكان يبلغ فى الوقت نفسه بخصوص القطع الذهبية ذوات الاربعين والعشرين فرنكا نحو ٢٠٠٠٠ ر .

وعلى هذا فقد كان التفاوت المسموح به قانونا (فى مصر) يقل بنحو ثلاث مرات عن مثيله فى فرنسا ونحو الضعف من التفاوت الذى كان مسموحا به بالنسبة للقطع ذوات الاربعين والعشرين فرنكا .

وحيث كانت اساليب التمييز التى سنعرض لها عند نهاية هذه الدراسة اقل تقدما عنها فى فرنسا فقد نتج عن ذلك ان التجاوز القانونى بالنسبة لميزار العملات الذهبية لم يكن (فى الواقع) كبيرا للحد الكافى ، فقد كانت قطع الفندقى التى توقف صنعها منذ عهد عبد الحميد بن احمد ذات عيار اعلى من قطع السكين Séquins

وقد قدر عيار العملات الذهبية التركية من الزر محبوب فى تعريفه النقود الفرنسية الصادرة فى ٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) بـ ٩٩٦ ، وهو عيار يبدو اعلى مما هو مطلوب عندما تكون بصدد عملات اكثر قدما واشد نقاء .

كذلك فان قطع الزر محبوب التى ضربت فى القاهرة فى عهد السلطانتين احمد بن محمد ، ومحمد بن مصطفى ، اللذين توليا الحكم فى ١١١٥ و ١١٤٣ من الهجرة (٧٠٣ و ١٧٣٠ م) كانت هى الاخرى ذات سبك بالغ الجودة ، اما تلك التى تعود الى عهد عبد الحميد بن احمد الذى بدا حكمه فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٤ من تقويمنا) والتى رسمناها فى الشكل رقم ١١ من اللوحة الثانية فقد كان عيارها بالغ الانحراف حتى ان القطع التى ظلت تتداول منها فى مجال التجارة بالقاهرة كانت تبدو وكأنها مزيفة او كأنها نقود قديمة قد مزجت بالذهب ، كما سبق لنا ان قلنا ، برغم انها قد ثبتت فى عمليات التمييز التى أجريت عليها فى باريس بين عيارى ٧١٠ و ٧١٥ (٨) . وهكذا ، وبصفة قاطعة ، فان هذه العملات لم تكن زائفة وان كانت حكومة البلاد قد طرحتها بقيمة مساوية لقيمة الفندقى القديم ، وعلى ذلك فقد طرحنا بقيمة اعلى مما كانت لها فى حقيقة الامر .

اما الدراهم الناصرية التى امر بضررها صلاح الدين (انظر الفصل

(٨) انظر جدول النقود ، القطعتين رقمى ٢٤ ، ٢٥ . وقد ثبت عيار فندقى القسطنطينية فى عهد عبد الحميد الى ١٩١/٤ قيراطا أى ٨٠٢ (على الف) . وكان يضرب فى القاهرة دون شك بالميزار نفسه الذى كان للقطعة الذهبية زر محبوب . وكان الفندقى بحكم وزنه وعياره . لا يساوى الا ١١/١٠٠ مدينى لكنه ثبت عند ٢٠٠ مدينى .

الخاص بالنقود الفضية أو البرونزية) فكانت طبقا لما يورده المقرري مزيجا من الفضة والنحاس بنسب متساوية .

ولعل الدرهم الوحيد ، الذى يعد قديما بعض الشيء ، والذى حملناه معنا من مصر ، فهو الذى ضرب فى العام ٦٦٥ او ٦٧٥ من الهجرة (١٢٧٦ او ١٢٧٦ من التقويم المسيحى) ، فى عهد الظاهر ركن الدين بيبرس ، وقد تناولناه فى صفحة ٣٥٢ ، الفقرة الخامسة ، وقد بلغ عياره ، طبقا للمحيط الذى أجرى عليه فى باريس ٦٧٢ (على ١٠٠٠) (٩) .

وليس لدينا معطيات دقيقة عن أعلى عيار تكون قد بلغته الدراهم القديمة ، فإذا ما افترضناه ٩٨٣ (من الف) ، وهو أعلى عيار بالنسبة للنقود الفضية ، سجلته تعريفية ١٧ بريريل من العلم الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) ، فلا بد أن يكون قد حدث تناقص مستمر فى عيار هذه النقود بلغ فى النهاية نحو ٣١ ١/٢ ٪ .

وقد ثبت أحمد اغا خطيب زادة المفوض أو المفتش الذى أرسله الباب العالي فى العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ م) للتفتيش على عملات القاهرة ، عيار قطع المدينى عند ٨٠ (من ١٠٠٠) ، أما عند قدوم الفرنسيين فقد انخفض العيار الى نحو ٢٤٨ ، الأمر الذى يوضح أن تدهورا مستمرا قد بلغ فى مجمله ٣١ ١/٢ ٪ أى نحو ٤٠ ٪ فى فترة زمنية تقدر بـ ٣٧ عاما .

وقد رأينا أنه كان يضاف ، فى الفترة الأخيرة ، الى كل درهم واحد من الفضة الخالصة مزاج قدره درهم واحد $\frac{٨٧ \div ٤٣٢}{١٠٠٠٠٠}$ من الدرهم ، فإذا لم تكن هذه النسبة تتعرض لآى تغيير عند الصنع فسوف نجد أنفسنا إزاء عيار قدره ٢٤٨ بالنسبة لقطع المدينى .

وبدأ من الأول من فندمير من العام التاسع (٢٢ سبتمبر ١٨٠٠) ثبتت نسبة المزاج الذى يبنى اضافته الى كل درهم من الفضة الخالصة عند درهين ، ولولا أن خامه المدينى تمحص بشكل محسوس فى مختلف

(٩) يورد المقرري أن سبيكة الدرهم الناصرى قد صنعت على قلعة ٧٠ ٪ من الفضة الخالصة ، وهو عيار لا يعتمد كثيرا من العيار الذى نجده فى نقود باريس .

مراحل المعالجة اليدوية التى تخضع هذه الخامة لها لبلغ عيارها بدقة ٣٣٣ (من الف) أى الثلث من الفضة الخالصة ، لكن غالبية عمليات التنقيد (إن صح التعبير ويقصد به تحويل المعادن الى نقود) مثل الصهر والسبك والتحمية أو الانضاج وبصفة خاصة عملية الصقل تؤدى الى انفصال نسبة من النحاس تتبخر أو تحترق مكونة لها أخضر اللون أو تتأكسد أو تنفصل عند السطح لتزول فى عملية الجلو أو التبييض بحيث يزيد صفاء الخامة أو الفضة المزوجة مع توالى هذه العمليات بطريقة تصيح محبوسة فى النهاية لأن سطح قطع المدينى بالغ الاتساع بالنسبة لكتلتها (أى وزنها) ، وبهذه الطريقة يرتفع العيار الحقيقى لهذه العملة ، أما قطع المدينى التى تفحصها المسيو فوكيلان Vauquelin عضو الجمع العلمى والمعارضى الذى يقوم بدمغ وفحص الذهب والفضة فى باريس فتقد بلغ عيارها عندئذ ٣٥٦ ، وكانت هذه قد صنعت تحت إشرافنا فى القاهرة فى العام ١٢١٣ من الهجرة (٩٨ أو ١٧٩٩ م) ، وإن كانت عمليات تحميم أخرى أجريت مؤخرا فى دار سك النقود بباريس على قطع مدينى من النوع نفسه وصلت بعيارها الى ٣٥٢ - ٣٥٤ بدلا من نسبة ٣٤٨ التى كان ينغى أن تعطىها نسبة المزاج المضاف كما سبق لنا أن أوضحنا فى الفقرة السابقة .

وقد برهنت تجارب بالفئة الدقة أجريت حديثا على يد المسيو دارسيه Darcet مفتش عمليات التعبير فى دار سك النقود بباريس بخصوص تكوين البرونز ، أننا إذا صهرنا معا كميات كبيرة من النحاس النقى والفضة من عيار معروف لنا جيدا ، فإن عملية التعبير التى تتم بعد ذلك تعطينا كمية من الفضة الخالصة أقل بنحو طفيف عن كمية الفضة التى أضفناها ، وعلى هذا فبإمكاننا كذلك أن نصل بنسبة التكرير أو التحميم (أو المزج) التى تمت فى المراحل المختلفة من عمليات صنع المدينى الى درجة أكبر قليلا من تلك التى تبينها عمليات التحميم التى ذكرناها فيما سبق .

أما بالنسبة لصنع العملات ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، فتقد كان يضاف فيه بالمثل الى كل درهم من الفضة الخالصة درهما واحدا

و $\frac{٨٧.٠١٤.٣٢}{١٠.٠٠٠.٠٠٠}$ من الدرهم ، وان كان من الممكن لعبارها ، اذا ما حدثت عمليات تكرير أو تصفية خلال مراحل عملية التقيد ، ان يصل الى نحو ٣٤٨ (من الف) بل يمكنه ان يرتفع الى ٣٥٠ لان عمليات التكرير التى تتم خلال صنع هذه المسكوكات هى بالضرورة اقل حجما من تلك التى تتطلبها قطع المدينى (*) .

ثالثا : القيمة الاسمية

تتبنى كل الشعوب التى تعرف استخدام النقود ، وحدة بعينها ، حقيقية أو افتراضية تجعل منها طرفا للمقارنة عند تقييم العملات الأخرى ، والسلع المختلفة ، وعند حساب كل الأسعار ، على هذا النحو كان الجنيه فى فرنسا هو وحدتها النقدية ، فيما مضى ، ومنذ وضعنا نظامنا النقدي الجديد ، اصبح الفرنك وحدتنا النقدية .

اما القيمة الاسمية لعملة ما فهى عدد هذه الوحدات النقدية التى يرى انها مساوية لها . وقد استقرت غالبية الانظمة النقدية على معدنيين جنباً الى جنب هما الذهب والفضة ، وتقبل فى اغلب الأحيان كذلك معدنا ثالثا هو النحاس ، وفى بعض الأحيان تقبل نوعا رابعا من المعدن المركب هو البرونز .

وتشكل الفضة فى معظم الأحيان الوحدة النقدية لأنها أكثر وفرة من الذهب فى مجال التجارة ، كما انها اطوع حين تستخدم عادة وسيلة للتبادل ، فكمية بعينها من الفضة ، من حجم يسهل حمله والانتقال به ، لن تكون بذات قيمة اكبر مما ينبغى (حتى يخشى عليها) ولا بذات قيمة ادنى مما تتطلب الأمور لسد الاحتياجات العادية والاستخدامات اليومية .

اما الذهب ، والغرض الاساسى من استخدامه هو تقييم الصفقات او المشتريات الضخمة وجعلها قابلة للنقل (او التحويل) بشكل اكثر يسرا ، فننادرا ما يشكل وحدة نقدية ، ومع ذلك فقد راينا عند حديثنا عن العملات

(*) ربما بسبب النسبة بين مساحة الوجه وبين الكتلة او الوزن فى كلتا العملتين . (المترجم) .

الذهبية ، كيف كانت الحسابات ، وكذلك العقود وجباية الضرائب تتم كلها فى مصر ، فيما مضى بالدنانير .

ومنذ أن استبدلت بالذهب عملات فضية اجنبية ، تدولت هناك فى شكل عملة فضية وطنية ، وموحدة ، تسمى درهما ، مستمدة اسمها من الوزن الذى كانت تساويه فى الأصل ، أصبح الدرهم هو الوحدة النقدية ، بمعنى أن كل شئ أصبح يقيم بالدرهم .

وعندما توقف صنع الدراهم ، أصبح المدينى ، الذى قام مقام هذه العملة الفضية ، هو الوحدة النقدية التى لا زالت تستخدم حتى اليوم ، ولعله أصغر وحدة نقدية من هذا النوع على الإطلاق تستخدمها أمة من الأمم لتقييم صفقات (أو مشتريات ، أو خدمات ...) ضخام .

أما النقود النحاسية فلا تستخدم عادة الا كعقود معاونة للنقود الفضية ، ومع ذلك فلا بد أن تنشأ فى هذه الحالة نفسها وتستقر رابطة من قيمة تبادلية بين هذين النوعين من النقود . أما إذا لم تكن هناك نقود ذهبية ، بشكل تصبح معه النقود الفضية نفسها نادرة ، والنحاسية وفيرة ، فلسوف نتم التقديرات عندئذ بالنقود النحاسية ، بشكل اعتيادى وشائع ، بحيث ينتهى الأمر بوحدة من هذا النوع من المسكوكات بأن ينظر إليها باعتبارها الوحدة النقدية الوحيدة ، وهذا هو ما حدث فى مصر ، فى نحو القرن الثامن من الهجرة (بداية القرن الخامس عشر من تقويمنا) ، عندما انتهى الأمر بكل شئ ، حتى الذهب نفسه ، أن أصبح يقدر بالفلوس ، أى بالعملات النحاسية .

وحين تقيم نقود مصنوعة من معدن ما ، وليكن الذهب على سبيل المثال ، بوحداث نقدية مصنوعة من معدن آخر مثل الفضة ، تنشأ بالضرورة مقارنة أو علاقة (تبادلية) بين قيمتى هذين المعدنين ، وقد تتنوع هذه العلاقة بسبب ظروف مختلفة بحسب الحالة التى يكون عليها أحد المعدنين من الندرة أو الوفرة .

ولهذا السبب فإن كثيرا من المؤلفين الذين يحظون بالتقدير ، لصواب آرائهم واتساع معارفهم قد اقترحوا عدم تثبيت القيمة الاسمية الا للنقود الفضية وأن تكون موقى النقود الذهبية وزنها وعيارها فقط ، بدلا من تدوين

قيمتها الاسمية ، تاركين للتجارة مهمة تحديد العلاقة (التبادلية) بين الذهب والفضة .

ومع ذلك فنادر ما يبدو اجراء كهذا قابلا للتنفيذ ، اذ سوف ينتج عنه فقدان ثقة مستمر فى القيمة الخاصة بهذين النوعين من النقود ، اذ تظل هذه العلاقة (التبادلية) برغم الجهود التى قد تبذلها الحكومة فى العمل على ذبوعها ، مجهولة من الغالبية العظمى من ابناء الشعب ، والذين سيصبح اجراء كهذا مبعثا على ضيقهم اذ سيضطرون لاجراء حسابات نقييم على الدوام ، وهذا شئء مستحيل عليهم ، لا يالغه الا الصرافون وأولئك الذين يشتغلون بالعمليات التبادلية والمالية .

وتلك هى الدوافع التى حالت دون تبنى هذه الفكرة فى نظامنا النقدي الجديد والتى اسهمت فى جعل تدوين القيمة الاسمية بالفرنكات على النقود الذهبية ، كما فعلنا بالنسبة للعملة الفضية ، امرا ضروريا .

وحين كانت العملات الذهبية هى وحدها النقود القانونية فى مصر ، وحين لم يكن يتداول هناك سوى بعض نقود فضية اجنبية ، فقد كتبت القيمة النسبية لهذه العملات او سعر التداول تتحدد عن طريق التجارة فحسب ، وهذا ما دعا المسيو دى سالى الى النظر بان القوم تحت حكم انفاطميين كانت لديهم فكرة أكثر دقة فى مجال اقتصاديات النقود عن تلك الفكرة الكامنة وراء النظام النقدي المتبع اليوم فى غالبية دول أوروبا . حين يظن بان من المستطاع أن تقوم علاقة تناسب ثابتة وغير قابلة للتغيير بين الذهب والفضة . ومع ذلك فهل يحتمل أن يكون ثمة . فى تلك الفترة التى نتحدث عنها . نظام اقتصادى يفترض حضارة على هذه الدرجة من التقدم ، ولا يمكن أن يأخذ به الا رجال المصارف والتجار - قد وضعته حكومة مصر ؟

فحيث لم يكن يتعلق الامر الا بعملات فضية اجنبية ، ذات قيم متنوعة ، فلم يكن من الممكن أن تتخذ حيالها سوى قاعدة بالغة البساطة ، وطبيعية للغاية كذلك . واختت بها فضلا عن ذلك غالبية الامم الاوربية . ونعنى بذلك عدم وضع سعر او تعريف للعملات والسماح بتداولها بالسعر الذى تحدده لها سوق التجارة أو حركة التبادل مع الأمم التى توفر هذه النقود ، ولكن فبمجرد

ان أصبحت لمر عملة فضية خاصة بها ، لم يعد هناك مناص من أن تقوم الحكومة (المصرية) بتثبيت العلاقة بين قيم هذه النقود (الوافدة) وبين قيم نقودها الذهبية كما حدث في كل بلاد العالم على وجه التقريب ، وهو الأمر الذي تبرهن عليه كذلك فترات عديدة وردت عند الميرزى .

بل لقد كان على امراء او حكام مصر ان يبدوا غيورين على حقهم في تثبيت القيمة الاسمية للنقود ، اذ اعتادوا جميعا ان يسعوا لتحقيق اكبر منفعة ممكنة من وراء صنعها ، فاذا كانت هذه هي حقيقة الاحوال ، فان هذه المنفعة المبتغاة لم يكن من المستطاع تحقيقها الا باعطاء النقود سعر تداول الزامى او عن طريق قيمة اسمية لها اعلى من قيمتها الجوهرية أو الفعلية ، ولهذا الغرض نفسه قد اعتادوا في حالات كثيرة ان يأمروا بإبطال ، ليس فقط كل المسكوكات الأجنبية التي دخلت في نطاق التداول في عصور مختلفة بل بإبطال العملات التي أصدرها أسلافهم وطلب تسليمها حيث لم يكن يتم قبولها على أكثر تقدير الا طبقا لقيمتها الجوهرية أو الفعلية، وبعد ذلك كانت تحول الى اصدار نقدي جديد ذات مزيج ادنى .

ومع ذلك ، فحيث كان يحدث بالضرورة ، برغم جهل الناس من جهة، وبرغم سلطة الحكومة من جهة أخرى أن تحيل النسبة بين القيمة الاسمية للنقود والقيمة الجوهرية أو الحقيقية لها الى التوازن بطريقة متفاوتة الابتاع ، متفاوتة الدقة كذلك ، فلم تكن هناك أية وسيلة قهرية يمكنها أن تحول على المدى الطويل دون ارتفاع اثمان السلع الغذائية ، وكذلك اثمان سبائك الذهب والفضة ، وبالتالي ثمن الذهب المحول الى نقود ، اذا لم يكن قد تناوله غش كبير وخصوصا عندما يصبح تحريف وزن وعتار المسكوكات محسوسا بطريقة فاضحة ، وكذلك عندما كانت تطرح للتداول كمية من النقود بالغة الضخامة لحد يفوق الحاجة ، ذات مزيج منخفض، وينتهى الأمر بأن تجد الحكومة نفسها مضطرة عندئذ لأن تغير بنفسها القيمة الاسمية للنقود الذهبية (١٠) ، ولكي تواصل هذه الحكومة تحقيق الارباح التي تجنيها من وراء صنع هذه النقود . فقد كانت تخفض من جديد عيار العملات وتفرض تداول هذه النقود ونفسا للتحديد الجديد لقيمتها الاسمية

(١٠) انظر ما سبق ان قلناه عن البطاقة الفصل الخاص بالنقود

كما لو كانت هذه العملات قد احتفظت بالقيمة الجوهرية أو الفعلية نفسها التى كانت لها من قبل (١٠) .

واليكم الآن السبب الذى كان يحول دون أن تتوازن النسبة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للمدينى بشكل قاطع ، فحيث لم تكن كمية هذه العملات ، التى كانت فى الوقت نفسه تستخدم فى الصفقات الكبرى والمشتريات الصغرى (الجلة والقطاعى) فى كافة أنحاء مصر ، بل كذلك فى البلدان المجاورة ، وفيرة لحد يفى باحتياجات التجارة ، فقد كانت تتحقق لها قيمة افتراضية (أو حسابية) كبيرة بعض الشيء باعتبارها وسيلة للتبادل ، وهى قيمة كانت تحتفظ بها بصفة جزئية ، حتى برغم أن انخفاض مزيجها أو سبيكتها كان حقيقة شائعة بشكل عام .

ويمكننا أن نلتبس عند المقرئى تلك التغيرات الأساسية التى تناولت القيمة الاسمية للنقود خلال القرون السبعة الأولى من الهجرة ، ونكتفى هنا بأن ننقل عنه فترة بالغة الأهمية ، تتطابق مع ما سبق لنا أن قلناه .

فى نحو العام ٣٦٣ من الهجرة (٩٧٤ من تقويمنا) كان سعر التداول للدينار المعزى يبلغ ١٥ ١/٢ درهما .

وحيث زاد عدد الدراهم لحد كبير فى عهد أمير المؤمنين الحاكم بأمر الله أبو على المنصور بن العزيز فقد ارتفع سعر الدينار حتى بلغ ٢٤ درهما وتغيرت كل أسعار السلع الغذائية ، ونتج عن ذلك اضطراب كبير فى أحوال الناس ، وعندئذ النى تداول الدراهم ، ونقلت من القصر عشرون صندوقا من الدراهم الجديدة ، وقطعت رقبة كل من رغب منهنه الصرفة .

ونشر مرسوم يحرم اتهام أية صفة قدرت بالدراهم القديمة ، وأمر كل حائزى هذه المسكوكات بأن يحملوا كل ما كان لديهم منها الى دار سك النقود فى مدى ثلاثة أيام ، وتسبب ذلك كله فى حدوث فوضى واضطراب كبيرين ، وأخذت كل أربعة من الدراهم القديمة فى مقابل درهم

(*) المقصود بالقيمة الجوهرية أو الفعلية كما سنرى فيما بعد هو قيمة المعدن المستخدم فيها بالإضافة الى نفقات صنعها . (المترجم) .

واحد من الدراهم المضروبة حديثا ، ونظمت العلاقة (التبادلية) للعملات الجديدة بواقع ١٨ درهما مقابل الدينار الواحد .

وبين جدول العملات الملحق بهذه الدراسة القيمة الاسمية بالمدينى التى ثبت عليها الفندقلى وقطع النقد الذهبية الأخرى والقروش سواء بمعرفة الباشنات والبكوات فى عهود مختلفة او على يد الفرنسيين أثناء اقامتهم بمصر .

وقد تم هذا التثبيت الأخير بموجب تعريفه اصدرتها لجنة تكونت فى الاسكندرية وتشكلت من فرنسيين ومن اناس من اهل البلاد ، ووضعت هذه التعريفه نفسها القيمة التبادلية التى تتداول على اساس عملات فرنسا والبلدان المختلفة الأخرى مقدرة بالعملات المصرية ، ولهذا كله اهمية مباشرة بالنسبة لموضوعنا ، لدرجة نعتقد معها انه ينبغى لنا ان نوردنا هنا ، وان كنا اكتفينا بأن نضيف بحذاء هذه التعريفه عمودا يضم تقييما لهذه العملات نفسها بالفرنكات ، على اساس ١٢٢ مدينى فى مقابل القطعة ذات الخمسة فرنكات .

تعريفه النقود المصرية

تم الاتفاق بين المواطنين سوسى Sucy رئيس مندوبى الصرف ، وبرتوليه Berthollet ومونج Monge ، عضوى الجمع الوطنى الفرنسى ، وبوسيلج Poussielgue مراتب مصروفات الجيش واستيف Estève الخازن العام ، وماجالون Magalon القنصل العام بالاسكندرية ، وهم المفوضون الذين عينوا من قبل القائد العام — وبين الحاج حومد أبو الريزو ، تاجر ، والحاج عبد الوهاب الحوشى ، شيخ ، وعلى مباركى الدقاق ، تاجر ، والثلاثة مقيمون بالاسكندرية . وقد استدعوا لهذا الغرض — على ان تتداول النقود الفرنسية والتركيبه والعملات الاجنبية الأخرى طبقا للتعريفه التى ستطبع نتيجة لهذا الاتفاق بالعربية والفرنسية ، وعلى أن تتبادل طبقا للقيم الواردة بالتعريفه المذكورة ، على النحو الآتى :

التعريف		تحويلها إلى فرنكات	
بالعملة المحلية	بالعملات الفرنسية	على أساس ١٤٢ مدينى لكل ٥ فرنكات	كرو س ر جنيه
١٥٠	٥ ٧ ١	١٧ ٢٨ ٥	كرو س ر جنيه
١٨٦	٦ ١٢ ١٠	٩٣ ٥٤ ٦	كرو س ر جنيه
١٣٠	٤ ١٢ ١٠	٧٤ ٥٧ ٤	كرو س ر جنيه
وتوجد أربعة أنواع من النقود التركية :			
النوع الاول ويساوى	١٠٠	١١ ٥٢ ٣	١١ ٥٢ ٣
الثنائى	٨٠	٦٠ ٨١ ٢	١٧ ٢ ٢
الثالث	٦٠	٢٧ ١١ ٢	٢ ٢ ١٠
الرابع	٤٠	٨٤ ٤٠ ١	٨ ٦ ٦
وتبعاً لحد الحساب فإن :			
الجنيه النورى يساوى	٢٨	٥٩ ٩٨ —	١ — —
والبارة الواحدة تساوى	١	٥٢ ٣ —	— — ٨

ملاحظة : كانت موارد وانفاقات الجيش تحسب بالبارات .

صدر بالاسكندرية فى ١٧ ميسيدور من العام السادس من قيام الجمهورية الفرنسية ، وبالتقويم الهجرى فى العشرين من شهر المحرم (١) .
(توقيعات)

(١) من العام ١٢١٣ (٥ يولية ١٧٩٨) والمحرم هو الشهر الاول من السنة الاسلامية .

وخنا ما لكل ما يتصل بالقيمة الاسمية ، نتبين الدوافع التى استغضبت
اسما للتعريف السابقة .

كانت المهمة التى كان على اللجنة ان تضطلع بها بخصوص تثبيت
هذه التعريف تنق بين حدين ، فاما ان تضع تعريفة بالغة الصرامة
للمعاملات المحلية طبقا لقيمتها الجوهرية او الحقيقية ، واما ان تعطى هذه
المعاملات اكبر قيمة ممكنة بالنقود الفرنسية .

اما الاختيار الاول ، فبالاضافة الى انه يبدو نظريا اكثر الاجراءات
مطابقة لمبادئ الادارة السليمة ، فكان يبدو مسترشدا بمصلحة افراد
الجيش الذين كان عليهم - وهذا امر طبيعى - عند دخولهم الى مصر
ان يستقبلوا بالعملات التى جلبوها معهم من اوربا اكبر كمية ممكنة من
عملات البلاد فى حين ان سلوكا كهذا سيكون فى واقع الامر ، عملا مجانيا
لكل الاعتبارات السياسية ، فحين نحط على هذا النحو من قدر عملات
البلاد ، فلن يكون اكبر الاضرار الناجمة عن ذلك هو أننا باجراء كهذا ،
نحرم الخزانة من كل الزبح الذى يمكنها ان تحققه من عملية منع النقود ،
ولا حتى أننا سنقتل كامل الخزينة بالفتاكت باهظة اذا ما وقع على عاتقها
عبء منع هذه النقود ، فحيث كانت الضرائب تحصل بالمدنى فلن من
الواضح ان الخزانة التى ستظل تجبى المبالغ نفسها من المدنى ، سوف
تجد نفسها وقد تناقصت مواردها بشكل هائل ، اللهم الا اذا زادت من
حجم الضرائب ، وهو امر يشكل مساوىء اكبر .

اما اذا اخذنا بالاختيار الثانى (بان نجعل الفروض على سبيل المثال
مساويا لـ ١٠٠ مدنى والزر محبوب لـ ١٢٠) فقد كنا سنحصل على
النتائج الآتية :

١ - حيث ان رواتب الجيش كانت مقدرة بالعملات الفرنسية ، فلن
مصروفات الخزينة حين تدفعها بالمدنى كانت ستقل بمقدار الثلث .

٢ - وحيث ان الضرائب تقدر وتجبى بالمدنى ، فان الحصيلة ، مع
استمرار جبيلة المبالغ نفسها ، ستزيد بفعل ذلك بمقدار الثلث .

٣ — كذلك فإن الفائدة التى يعود بها صنع هذه النقود كانت ستزيد هى الأخرى لحد يتناسب مع هذه النسبة .

ومع ذلك ، فحيث ان القيمة الاسمية للنقود تتجه دون انقطاع نحو الانقراض من القيمة الجوهرية او الفعلية ، وحيث أنه عندما توجد فى أى مكان زيادة ملموسة فى عدد المستهلكين الذين عليهم ان يشتروا كل شيء ، ان يبيعوا (او ينتجوا) شيئا ، وبصفة خاصة حين يتفق هؤلاء بسهولة ، وحين يجلبون الى التداول كمية كبيرة بعض الشيء من المسكوكات الأجنبية ، فإن سعر السلع سيرتفع بسرعة ، وسوف يكون من العسير ، بل ربما من المستحيل ، ان نعاود رفع سعر المدينى فى القاهرة او حتى ان نحفظ له ، ولوقت طويل ، بنفس معدل سعره ، وقد يستوجب الأمر ، لهذا الغرض ، ان نتخذ اجراءات صارمة وربما مجانية لأصول السياسة ، ولهذا السبب فإن هذه اللجنة قد اتخذت فى الواقع ، وحسب وجهة نظرنا ، الاختيار الأكثر معقولية والأكثر نزاهة حين وقفت موقفا وسطا بين الحدين اللذين عرضنا لهما فيما سبق ، وبثبيتها قيم الزر محبوب والقروش الاسبانية بقيمتها الاسمية من المدينى التى كانت قد بلغت فى القاهرة (عند حيننا) اذ كان من الطبيعى لهذه المدينة ، بفعل أهميتها ، وبحكم صفتها كعاصمة ومركز للتجارة والحكومة ، ان تنظم اسعار تداول العملات .

رابعا : القيمة الجوهرية او الحقيقية

بين المسيو مونجيه Mungez فى مقالته الرائعة ، والتى كان عنوانها : اعتبارات عامة حول النقود (١١) ، ان القيمة الجوهرية لعملة ما (عندما لا نكون مضطرين لاعادة تكرير المعدن — أى استخلاصه من مزيج معدنى ما) تتكون من القيمة الاصلية للمعدن مضافة اليه نفقات الضرب (او السك) ، ومع ذلك ، تملكى نقدر قيمة المعدن منفصلا او مزوجا فقد يتطلب الأمر ان نغارن هذه القيمة بقيم السلع الغذائية الرئيسية فى البلاد . ثم يبقى بعد ذلك ، ولكى تتكون لدينا فكرة دقيقة عن ائمان السلع الغذائية ان نغارن هذه الاثبان بأثمانها التى بلغت فى بلادنا ، وفى المقام

الثاني فلابد لنا ان نلاحظ ان نفقات « تنقيد » هذه المعادن ليست هي نفسها في بلادنا ، فهي في مصر اكبر بكثير (عنها عندنا) بفعل انماط النقود وطبيعتها هي نفسها ، واكبر كذلك عما كان عليها ان تبلغه (هذه النفقات في مصر) لو ان الفنون هناك كانت اقل تظفلا ، وهكذا فان الوسيلة الوحيدة لتقديم فكرة مبسطة ، يسهل استيعابها ، عن القيمة الجوهرية للنقود المصرية هي ان نقارنها ، في ضوء هذه الاعتبارات بالنقود الفرنسية ، مفترضين ان نفقات السك هنا وهناك متماثلة . وهذا هو نفس ما نعطناه في الجدول الملحق بهذه الدراسة .

خلاصا : نسبة الذهب والفضة

في سبيكة العملات المصرية

لكي ندرك هذه النسبة بصفة عامة ، علينا ان نقارن ، في هذين النوعين من العملات ، قيمة وزن متساو من الذهب والفضة الخالصين ، أو من عيار واحد ، دون ان نحسب حساب قيمة المزاج او المعدن المضاف (١٢) .

وفي نظامنا النقدي الحالي في فرنسا ، فحيث ان نسبتي كل من الذهب والفضة تبلغان العيار نفسه (يمزج كلاهما بمقدار العشر) ، وحيث ان تفريعات كليهما تتبع النظام العشري ، فليس هناك ما هو اسهل من تحديد النسبة التي نحن الان بصدددها ، وفي واقع الامر فحيث ان كيلوجراما من الفضة المحولة الى نقود يحوى ١٠ x ٢٠ فرنكا ، وكيلوجراما من الذهب المحول الى نقود يعطينا ١٥٥ قطعة من زوات الـ ٢٠ فرنكا ، فاننا نقبين على الفور ان نسبة الذهب الى الفضة هي ١٠ الى ١٥٥ و ١ الى ١٥١/٢ .

ويقدم المسيو موتجيه في ملاحظاته العامة عن النقود ، تفصيلات بالغة الاهمية حول تنوع نسبة الذهب الى الفضة في البلدان والمصور المختلفة .

(١٢) لا يحسب حساب المزاج في العادة ، ولكن عندما توجد في النقود الذهبية كمية كبيرة بعض الشيء من الفضة فيبدو ان من الواجب ان نأخذ في الاعتبار بعضا من قيمة هذه الفضة .

ولكى يفسر لنا ان نلم بالنسب التى اتبعت فى مصر فلابد ان يكون المؤلفون قد نقلوا اليها فى الوقت نفسه القيمة الاسمية والوزن والمييار المحددة للنقود الذهبية والفضية ، وهو امر لا توضحه قط مقالة المقريزى التى تقدم فى بعض الاحيان وزن عملة وفى احيان اخرى وزن غيرها ، وفى احيان ثالثة قيمتها الاسمية او سعر تداولها ، ونادرا ما توضح لنا عيار هذه العملات دون ان تحدثنا فى هذه الحالة عن وزنها . ولسنا نستطيع ان نأخذ قيمة الدنانير التى اوردها المقريزى متحدة بالدراهم فى الفترات التى اوردها ذكرها من ١٦٩ باعتبارها ممثلة للعلاقة بين الذهب والفضة (١٢)، فلكى نبين وجهة النظر هذه فلابد ان يكون الدينار عندئذ من الوزن نفسه والمييار نفسه الذى كان للدراهم ، وهو امر لم يحدث .

وحيث ان وزن وعيار النقود الفضية فى مصر قد عانيا من التحريف او التلاعب اكثر مما حدث للنقود الذهبية فان النسبة التى نتحدث عنها كانت تتجه دوما نحو الانخفاض ، حيث كان القوم يعطون على الدوام الفضة فى دور سك النقود قيمة افتراضية اعلى بكثير من القيمة التى كانت عليها سيائك الفضة فى مجال التجارة وعند الامم الاخرى ، او حتى فى مجال الفضة التى تدخل فى صناعة النقود .

وفى عهد احمد بن محمد الذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١١١٥ (٣ - ١٧٠٤ من تقويمنا) بلغت النسبة التى نحن بصددتها فى قطع النقود الى ١٤١/٢ (١٤) ، وفى هذه الحالة فان هذه النسبة ، مع تقريب كبير ، هى النسبة نفسها التى تقررت فى فرنسا على يد لوييس الخامس عشر عند اعادة صهر (النقود) فى عام ١٧٢٦ ، وهى نفسها كذلك النسبة التى وجدها روميه دى ليسل Romé de Lisle قائمة

(١٣) انظر ترجمة مقالة المقريزى عن النقود الاسلامية والتى قام بها المسيو دى سامي ، ص ٤٢ :
(١٤) ١٠٠ فندينى ترن — ١١٤ درهما بعيار قدره ٩٦٨ وتساوى ١٣٤٠٠ مدينى .
١٠٠٠ مدينى ترن — ١٢٥ درهما بعيار قدره ٩٤٤ .

بين النقود الذهبية والفضية في عهد قسطنطين (الأول) * أى قبل ذلك بنحو أربعة عشر قرناً ، وقد جاء هذا التعامل (فى النسبة) طبقاً للملاحظات المسبو مونيجه « مفاجأة تامة اذ كان يبدو ان اكتشاف العالم الجديد سيقطع ولا بد الصلة بين الذهب والفضة بفعل الوفرة التى تدفق بها هذا المعدن النفيس على قارتنا نتيجة هذا الكشف » .

أما فى مصر ، وبعد مرور نحو نصف القرن فقط من عهد احمد الثالث (اشميت Achmet) ، عندما استولى على بك على السلطة ، كانت النسبة فى الزر محبوب وقطع المدينى قد انخفضت بالفعل الى $11 \frac{3}{100}$ أى اكبر بنحو طفيف من $11 \frac{1}{2}$ (١٥) ، وعند وصولنا كانت هذه النسبة قد انخفضت ، طبقاً للوزن والميار والقيمة الاسمية التى اعطيناها للعملاء الذهبية والمدينى (١٦) الى $7 \frac{4}{100}$.

وبرغم ان القطع ذات الأربعين والعشرين مدينى لم تكن قط عملات معتادة فى مصر فسوف نرى ، اذا ما قارناها فى عهد على بك بالنقود الذهبية ، ان نسبة الذهب والفضة فى العملات الذهبية والقروش (بافتراض ان العملات الأخيرة كانت بالميار نفسه الذى للمدينى وان المائة منها تزن ٥١٦ درهما) كانت اكبر بنحو طفيف من $13 \frac{1}{2}$ (١٧) ، وانها بلغت فى عهد الفرنسيين $10 \frac{2}{3}$.

(*) امبراطور روما من ٣٠٦ م الى ٣٣٧ . وقد ادى انتصاره على ملكترانسيوسى تحت أسوار روما الى اعترافه بالمسيحية كدين رسمى للامبراطورية ، وفى العام ٣١٣ اقر بموجب مرسوم ميلانو الحرية الدينية وقد نقل عاصمته الى بيزنطة (القسطنطينية) . (المترجم) .

(١٥) ١٠٠ قطعة ذهبية تزن $11 \frac{3}{100}$ ٨٤ درهما بميار قدره ٧٥٠ وتساوى ١٢٥٠٠ مدينى .

١٠٠٠ مدينى تزن ١١٥ درهما بميار قدره ٥٠٠ .

(١٦) ١٠٠ قطعة ذهبية تزن $11 \frac{3}{100}$ ٨٤ درهما بميار قدره ٦٩٨ وتساوى ١٨٠٠٠ مدينى .

١٠٠٠ مدينى تزن ٧٣ درهما بميار قدره ٣٥٠ .

(١٧) ١٠٠ قرش تزن ٥١٦ درهما بميار قدره ٥٠٠ وتساوى ٤٠٠٠ مدينى .

وتعود هذه النسبة الاعلى الى أن القروش كان لها بحكم
وزنها قيمة جوهريّة اكبر مما كان لقطع المديني (١٨) .

ونستطيع ، طبقا للجدول الذى نجده عقب هذه الدراسة ، أن نحسب
العلاقة بين قيمة الذهب والفضة فى النقود فى المهود المختلفة التى يقدم
عنها هذا الجدول المعطيات الضرورية . وسنلاحظ بالنسبة لتلك العملات
المفضّنة فى تعريف النقود التى سبق أن أوردناها عند حديثنا عن القيمة
الاسمية للنقود ، أن القيمة الاسمية نفسها بالمديني قد اعطيت لكل من
الغندلي والزرمحوب فى مختلف المهود برغم أن قيمتها الجوهريّة تختلف
كثيرا ، وانها كانت تساوى عددا اقل من المديني عما كانت تساويه وقت
اصدارها .

الباب الثاني

الحاله الراهنه للعملات النقدية

اساليب صنعها — ادارتها

القسم الأول

الفصل الأول

النظام النقدي الحالي

كانت النقود الوحيدة المستخدمة في مصر ، قبل مجيء الفرنسيين ،
والتي ظلت مستعملة منذ ذلك الحين هي :

أولا : النقود الذهبية

وهي :

الملة الذهبية زرمحوب المخلوطة بالفضة بعميار قدره $162/4$ قراما
اي اقل قليلا من ٦٩٨ ، وتزن القطعة $842/1000$ من الدرهم اي جرامين
و $92/1000$ من الجرام ، وتساوي ١٨٠ مدينى (٦ فرنكات و ٨٠ سنتيما
من النقود الفرنسية) ، وتحمل طغراء السلطان ، ونفس النقوش العربية
التي نجدها على القطعة التي رسمنا شكلا لها برقم ١٣ من اللوحة الثانية .

ثم ، نصف الزرمحوب أو النصفية وقطرها اقل بقليل (من قطر
الزرمحوب) ، ويعادل وزنها نصف وزنه ، ولها نفس عياره ، وقيمتها هي
نصف قيمته ، وتحمل نفس التوقيع أو الطغراء وكذلك النقوش نفسها .

وبعد ذلك ربع الزرمحوب أو الربعية وقطر هذه اقل من قطر
النصفية ، وتزن نصف وزنها ، ولها نصف قيمتها ، وهي من العيار ذاته ،
وتحمل على احد وجهيها توقيع أو طغراء السلطان ، وتحمل على الوجه
الاخر جزءا من النقوش نفسها التي تحملها النصفية . انظر الربعية
المرسومة في الشكل رقم ١٥ من اللوحة الثانية من اللوحات الملحقه بهذه
الدراسة .

ثانيا : النقود الفضية او بالأحرى النقود البرونزية

وتشمل :

المدينى ، وهو قطعة نقدية بالغة الصغر ، يزن الالف منها ٧٣ درهما (اى ١/٧٦ ٢٢٤ جراما) بميلار قدره ٣٥٠ (من الف) من الفضة الخالصة ، على احد وجهيه توقيع سلطان القسطنطينية او طفرائه وحدها ويحمل على الوجه الآخر عبارة ضرب فى مصر (اى القاهرة) سنت (سنة تنصيب السلطان) . انظر شكل المدينى المرسوم برقم ٢٤ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

اما القطع نوات الأربعين والعشرين مدينى او القروش ، فلم تسك منها سوى كمية ضئيلة الاهمية فى عهد الجنرال بونابرت ، ويمكن النظر الى هذه العملات باعتبارها لم تعد تشكل جزءا من النظام النقدى الحالى فى مصر ، ويمكن ان نرى شكلين لها فى الرسمين رقمى ١٧ من اللوحة الثالثة ، و ٢٣ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة .

وللإلمام بكل ما يتصل بالعملات الحالية نشير الى ما قلناه فى الفصول والنبد المختلفة التى سبقت والتى نجد موجزا لها فى نهاية هذه الدراسة .

الفصل الثانى

مبادلة أو مقايضة خامى الذهب والفضة

اولا : الوسائل التى تزود بها القاهرة بخامى الذهب والفضة

كان المصدر الرئيسى الذى يزود دور سك النقود بخامى الذهب والفضة ، منذ زمان لا تعيه الذاكرة . هو اخلاط من اليهود يحتزنون تزويدها بهما .

وقد آثر اليهود فى مصر ، كما فعلوا فى كل مناطق العالم ، ان يعكفوا على الاتجار فى المعادن والأحجار الكريمة ، فهم يشترون المجوهرات وتقطع المصوغات والمملات الذهبية والفضية من البلدان المختلفة ، وكذلك المسكوكات وتراب الذهب (التبر) من القوافل الخ . . وينبئ على عالم الاثريات ان يتوجه الى هؤلاء كى يتزود بالمسكوكات الذهبية والفضية (القديمة) ويكتفيه لتحقيق غرضه من ذلك ان يعطيهم فى مقابلها سمرا اعلى بقليل من قيمتها الجوهرية .

ويتحلى اليهود بهذا الصبر ، هذا التوتر ، هذا التشبث او العناد ، هذا الحرص على عدم التفريط فى اى ربح مهما كان تواضعه . . تلك الصفات التى تميزهم والتى لا تنتمى الا اليهم ، وهم هناك ، كما هم فى كل مكان آخر يتعرضون للصد والجفاء والمهانة من كل طبقات الشعب كما يتعرضون للقهر على يد الحكومة . واثنا لفكرة مسبقة ، عامة وشائعة بعض الشيء ، ان تجارة المعادن النفيسة تدر مكاسب طائلة ، لكنها فى حقيقة الامر ضئيلة الربح ، واقل ربحا بكثير من تجارة المعادن بالفة الوفرة رخيصة الثمن ، ويدين الصاغة وصناع المجوهرات فى اوربا بارباحهم الى « اجرة يدهم » والى الائتمان الاعتبارية او الخيالية التى تعطيها الابهة وضروب الفنون لكل من الذهب والفضة ، لكنهم لا يكادون يحققون ربحا على الاطلاق من الخاومات نفسها .

ولليهود الذين يحترمون توريد هذين المعدنين لدور سك النقود صرافون أو مبدلون كثيرون في القاهرة ، ولهم في المدن الأخرى وكلاء يشترون لحسابهم .

وفي القاهرة ، يذهب الذين لا يريدون البيع (أو الشراء) بواسطة الصرافين إلى وكالة (١) أو محل اليهود الذين يقدرون قيمة المعادن عن طريق الفحص إذا كان الأمر يتصل بكمية ضئيلة من خامات لها نفس السبك (أو العيار) أو عن طريق المحك أو المصداق ، أما بالنسبة للمعاملات المختلفة وقطع المجوهرات فيتم الفحص الجرد النظر .

وهم يجرون فحوصهم على الذهب والفضة في وكالتهم عن طريق عيارى النقود ، ولكنهم يتفحصون بأنفسهم كل قطع الذهب التي يشترونها عن طريق المحك .

ولدى هؤلاء أبر صغيرة من الذهب ، منفصلة كل منها عن الأخريات ، ولكل منها عيار مختلف ، ويدعون على المحك ، وهو من النوع نفسه المستخدم في أوربا ، قطعة الذهب التي يريدون فحص عيارها ، ويضاهونها المرة بعد الأخرى بهذه الأبر الذهبية أو بنجوم العيار (✱) التي يرونها أقرب من غيرها إلى عيار قطعة الذهب نفسه ، وهم يقدرّون الذهب بكثير من الحققة والنزاهة ، مقارنين مظهر الشذرات التي خلفتها قطعة الذهب المفحوصة فوق المحك (بالآبرة أو النجمة الذهبية المناسبة) .

أما في فرنسا ، فانهم يمررون على الشذرات التي تتم بهذه الطريقة بماء النار (الذي يعد لهذا الغرض من حمض النيتريك مع قليل من حمض الموريات) من درجات متفاوتة ، وبعد ذلك يمكن الحكم بشكل تقريبي على عيار الذهب عن طريق مقارنة درجة المتأومة الجزئية التي تبديها هذه الشذرات أو تلك لمفعول الحمض ، أما إذا اختلفت الشذرات بشكل تام (أي تحللت) فمن المعروف أي عيار تكون عليه شذرات الذهب لكي تتحلل بفعل ماء النار .

(١) الجمع وكليل .

(✱) قطعة من الذهب أو الفضة على شكل نجمة ، كل ذراع منها له عيار معين وتستخدم لقياس عيار هذين المعدنين .

بعد ذلك يخلط اليهود الذهب بالنسب التي تتفق مع ما يكون عليه من عبارات مختلفة ، ويقتربون كثيرا وفى معظم الاحيان من العيار المحدد لتقطع العملات الذهبية وبذلك يضعون انفسهم داخل حدود التفاوت المسموح به (زيادة او نقصا) وبذلك ايضا يجنبون انفسهم مشقة اعادة صهر ذهبهم لكى يبلغ « بدقة » العيار المطلوب ، اما اذا نتج عن عملية « التعبير » التى تجرى فى دور سك النقود ان السبائك قد تجاوزت حدود التفاوت المسموح به ، بأن زادت عليه او نقصت عنه ، فانهم يضطرون لحملها من جديد لاعادة صهرها ثم سبكها بطريقة اكثر دقة .

وعندما يلزم خفض عيار الذهب ، فانه لا يفوتهم ان يفضلوا استخدام الفضة المذهبة (لهذا الغرض) ، وهم لا يشترونها من الاسواق الا بالسعر نفسه الذى للفضة العادية ، وبهذه الوسيلة يثرون سبائكهم بالمادة الذهبية التى يحتويها هذا النوع من الفضة التى يستخدمونها كمزاج (بكسر الميم) ، وهم يحرصون كذلك على التقاط شذرات الذهب التى تبقى فوق المحك ، باستخدام قطعة من الشمع : ويلقون داخل البوتقات بهذه الكرات من الشمع الذى يساهم فى العملية كمدر لمعدن الذهب وفى منع تأكسد سطحه .

وفى كل عام تجلب القوافل التى تمضى من المغرب قاصدة مكة (٢٠)، وتلك التى تاتى قادمة من دارفور وسنار كمية محددة من تراب الذهب ، وان كان كل هذا التبر لا يباع لحساب دور سك النقود لان التجار الذين يريدون ان يستبقونه لانفسهم او لموكليهم ، يعرضون على الدوام سمرا أعلى من الثمن الذى تدفعه دور سك النقود .

ونكاد لا نجد فى هذا الذهب ، الذى يتكون من شذرات تراكت دون شك فى مجارى الأنهار والأخوار أو استخلصت من الرمال الحاملة

(٢) تجمع هذه القوافل فى طريقها حجاج الجزائر وتونس وطرابلس والقاهرة ، وتصل الى المدينة الأخيرة فى نحو منتصف ابريل ، اما قوافل دارفور وسنار فتصل الى النيل عند أسوان وسيوط فى صعيد مصر .

للذهب ايا من هذه القطع الكبيرة بعض الشيء ، والمتماسكة ، والتي نسميها نحن فى اوريا *Pepie* (❖) .

ويوضع التبر داخل قطعة من قماش ابيض ناعم ، تحيط به طمعتان او ثلاث قطع من قماش اكثر سمكا ، وتعد قطعة القماش بخيط لتأخذ شكل صرة ، ويغلف الجميع بقطعة من جلد مخيط ومجفف فى الشمس ، ويشكل الجلد الذى يجفف على هذا النحو ، وبعد ان ينكمش ، غلافا مضغوطا ومتينا ، وتشكل لحزمة او مجموعة الذهب هذه مظهر حقيبة مطلية باللون الذى نستخدمه ، او مظهر ثمرة الـ *solanum* المسماة بالطماطم .

وفى كل واحدة من هذه الحقائق توجد على الدوام بعض المجوهرات او الحلى التى تم شراؤها من الافريقيين او الزوج ، وتكاد تكون كل هذه الحلى عبارة عن حلقات او خواتم او دلايات للأذن او عقود للرقبة ، اما العمى الوحيد الذى ادخل عليها فهو نوع من النقش او الرسوم تمثل اناث البرغى بالغة الدقة ، وتكاد تكون كل الحلقات فى شكل ثعابين ، وقد راينا احدى حلى الرقبة فى شكل سلحفاة ، راسها واتدائها ناتئة .

وتكاد تكون كل حقائق الحلى او مجموعات الذهب من الوزن نفسه ، اذ تكاد تزن جميعها نحو ٩٧ درهما او ٦٥ مثقالا ، اما عيارها فيتراوح بين ٢١ و ٢٢ ١١/٢٢ (قيراطا) (٢) ، وكان ذهبها فيما مضى اكثر نقاء طبعا لزعم افندى النقود واليهود اما لان الشذرات كانت اكثر ثراء (اى بها نسبة اعلى من الذهب الخالص) واما لان الحلى المضافة الى كل مجموعة كانت ذات عيار اعلى .

وكانت هذه الحزم ، التى كانت تباع الواحدة منها عادة مقابل ٢٤٤ قرشا اسبانيا تمثل عملات حقيقية ، تستخدمها القوافل وسيلة للتبادل ، وكانت لها قيمة ثابتة او محددة تؤخذ بها او تعطى دون ان يضطر الناس حتى لوزنها او فتحها ، ويمكن للمرء ان يوليها ثقته التامة وان يأخذها بنية سليمة تجعل منها الممارسة والديانة بل ومصالح التجار انفسهم قاتونا بالغ الصرامة .

(❖) تعنى هذه الكلمة فى الاصل نوعا من الورم يصيب لسان الطيور قيمتها من الاكل ، لكنه لا يمنحها من الشرب . (المترجم) .
(٣) اى بدرجة نقاء قدرها ٨٧٥ الى ٩٣٨ من الالف .

ومع ذلك ، نفى دور سك النقود ، كلن يتم التاكيد اولا من وزن وعيار واحدة من هذه الحزم ، تؤخذ بشكل عشوائى ، وكان اليهود ، وهم مترسون على الحكم على الذهب من مجرد مظهره ، يقدرون ما ان كتبت قطع الذهب تقع ضمن مدى التجاوز المسوح به وهو $\frac{1}{4}$ قيراط لاعلى او لادنى .

واذا كان السعر (المعروض) مناسباً للتاجر ، الذى يبيع ما معه دوماً فى حضور او عن طريق شيخ القافلة ، كان (البائع والمشتري) يتلامسان بالأيدي ويتم البيعة ، اذ لم يكن مباحا ، حسب مبادئ عقيدة هؤلاء المسافرين المتدينين ، ان تباع (او تشتري) معادن فى مقابل معادن ، ولتفادى هذا المحذور ، ذلك انه توجد فى كل الديارات اساليب للتخلص او المراوغة من قواعد (المحرمات) ، لم يكن يطلق على هذه العملية عملية شراء ، وانما عملية تبادل ، فكانت صرة الذهب توضع فى جانب ، ونوضع النقود المتفق عليها فى الجانب الآخر ، ويطلب البائع الى المشتري اى هاتين الكومتين ينال اعجابه اكثر ، عندئذ يأخذ المشتري صرة الذهب ، وتبقى النقود فى يد البائع .

ثانيا : أسعار الذهب والفضة فى مصر

قبل الحملة الفرنسية على مصر ، كان الذهب ، من عيار قطع النقود الذهبية ، وهو عيار $\frac{24}{22}$ ١٦ تيراطا (٦٩٨ من الف) يباع ، وقد بيع دوماً للفرنسيين ، بواقع ان كل ١١٢ قطعة من هذه النقود او ٢٠ر١٦٠ مدينى تعادل ١٠٠ درهم ، وحيث تحتوى هذه الدراهم المائة على $\frac{1}{8}$ ٦٩ درهما من الذهب الخالص ، فان المائة درهم من الذهب الخالص تعادل $\frac{1}{100}$ ٢٨٨٨٢ مدينى اذا لم نتم وزنا للفضة التى مزجت بالذهب منذ صنع السبائك (٤) .

وحيث ان كل ١٠٠ درهم من عيار ٦٩٨ تحوى ٢٠ر٢ درهما من الفضة ، يمكن الافتراض بان عيارها لا يتجاوز عيار ٩٠٠ (من الف) مما

(٤) بخصوص هذا الافتراض ، انظر المادة الاولى من الجدول الوارد فى نهاية هذه الدراسة .

بمطينا ٢٧١٨ درهما من الفضة الخالصة ، تساوى ١٣٦/١... ٥٢٠ مدينى،
بواقع ثمن الدرهم الواحد ١٩١٣٦/١... مدينى وهو ثمن مثيله فى فرنسا .

فائنا حين نخصم من مبلغ الـ ٢٠١٦٠ ، وهو ثمن مائة الدرهم من
الذهب عيار ٦٩٨ مبلغ ١١٦/١... ٥٢٠ (هو ثمن الفضة
الخالصة المزوجة بالسبيكة) ، فسيتبقى لدينا ثمنا لـ ٦٩٨ درهما من
الذهب الخالص مبلغ ٨٨٤/١... ١٩٦٣٩ مدينى ، وعلى هذا فلن تساوى
مائة الدرهم من الذهب الخالص سوى ٢٩٩/١... ٢٨١٣٧ مدينى ، ومع
ذلك فنحن لا نستطيع ان ندخل فى حساب السبائك المزوجة بالفضة قيمة
كل الفضة التى تخويها هذه السبائك ، اذ ينبغى علينا ان نخصم من هذه
القيمة ، نفقات عملية التكرير اللازمة لفصل الذهب عن الفضة .

وقد ثبتت هذه النفقات فى فرنسا ، بموجب مرسوم اصدرته
الحكومة فى ٤ بريريال من العام الحادى عشر بـ ٢٢ فرنكا لكل كيلوجرام
واحد من الفضة الخالصة يضمه الذهب الخاضع لعملية التكرير هذه .
وعلى هذا ، فان هذه العملية سوف تكلفنا فيما يتعلق بـ ٦٩٨ درهما
من الذهب الخالص ، اى ١٠٧/١... ٢١٤ جراما ستة فرنكات و ٨٧ سنتيما
و ٧٠٢/١... من السنتيم اى ٢٠٧/١... ١٩٥ مدينى ، ينبغى ان نضيفها الى
ثمن مائة الدرهم من الذهب عيار ٦٩٨ وهو كما سبق ان راينا
٨٨٤/١... ١٩٦٣٩ مدينى ، وبذلك يصل الثمن المقدر لهذه الكمية الى
١٩١/١... ١٩٨٣٥ مدينى ، وعلى هذا فان ثمن مائة الدرهم من الذهب
الخالص سوف يبلغ ١٧٩/١... ٢٨٤١٧ مدينى .

ويزن تراب الذهب الذى كان يشتري لصنع النقود فى العلم السابع
(١٧٩٩) من تافلة مراکش ، قبل صهره ، ٢٩١٩ درهما ، تعود بعد
صهرها بوزن صاف قدره ٢٨٣٧ درهما تضمها سبائك من عيار ١٢/٢٢ ٢١
الى ٢٠/٢٢ قراما ، تحوى فى مجموعها ١٠١/١... ٢٦٠٢ درهما من الذهب
الصافى ، ويدفع ثمنا لقراب الذهب هذا ٢٣٨.٧٣ مدينى ، مما يجعل

ثمان مائة درهم من الذهب الصائى (٥) . . . ١٨٩/١٠٠٠ ٢٨٠.٥٨ مدينى .

وينتج عن اجراء المقارنة بين هذه الاسعار وبين مثيلاتها فى فرنسا ،
كما يمكننا ان نرى من الجدول الذى سيلي هذه الدراسة :

اولا : انه حتى عندما لا نحسب اى حساب لقيمة الفضة التى مزجت
بها سبائك الذهب ، ان ثمن الذهب الخالص يقل فى مصر بنحو ١٣١ فرنكا
و ٢٥ سنتيما فى الكيلوجرام الواحد عنه فى فرنسا اى بنسبة تقترب
من ٤٪ .

ثانيا : انه عندما نحسب حساب قيمة الفضة وحدها ، وهو خصم
نقوم به من مصروفات عملية التكرير ، فسوف يقل سعر الذهب الخالص
فى مصر عنه فى فرنسا بواقع ١٤٨ فرنكا و ٥٧ سنتيما فى الكيلوجرام اى
بنسبة تزيد عن ٥١/٢٪ .

ثالثا : ان تراب الذهب يباع هناك فى مصر بسعر اقل مما يباع به
فى فرنسا بواقع ٢٢٥ فرنكا و ٢٣ سنتيما فى كل كيلوجرام من الذهب
الخالص اى بانخفاض يتجاوز نسبة ٦١/٢٪ .

اما الطريقة التى كانت تشتري بها الفضة لدور سك النقود فهى
تسترمى الانتباه بعض الشيء :

فى البداية كان يتم تعبيرها ، فكانت تحسب الفضة الخالصة التى
تحويها السبائك ثم يضاف الى الناتج ٢٪ من الوزن الاجمالى للفضة
الخام ، ويدفع عن هذا الاجمالى الصائى الناتج من عملية الجمع هذه
بواقع الدرهم ١٨ مدينى .

ويمكن التأكد من ان هذه الطريقة فى الحساب تؤدي لان يدفع ثمن

(٥) للمقارنة بين هذا السعر للذهب الخالص وبين السعر الذى
حدده تعريفة النقود فى فرنسا ، انظر المادة { من الجدول الملحق
بهذه الدراسة .

الفئة الخامسة (٦) منفصلة بواقع - ١٨٣٦ مدينى وثمان المزار على
اساس ٣٦ مدينى فى كل ١٠٠ درهم .

وحيث لا يساوى النحاس المستخدم مزاجا للفضة عند تحويلها الى نقود سوى ٤٠ مدينى مقابل كل ١٤٤ درهما اى $١٠٠٠/٢٧٧$ مدينى لكل مائة درهم ، فاننا ندرك لماذا كان اليهود حريصين على توفير الفضة من ادنى مزيج وكذلك على ان يضيفوا اليها بعض المزاج . فاذا كانوا قد وفروا الفضة بعبارة المدينى نفسه اى بان يكون كل درهم من الفضة الخالصة فى مقابل درهم واحد و $١٠٠٠٠/١٠٢٢$ من المزاج فلا بد ان تساوى كل مائة درهم من الفضة الخالصة $١٠٠٠/٢٢٥$ مدينى (٧) مع تحميل اجمالى الثمن على الفضة الخالصة ، اما اذا كانت مصلحة النقود ، على العكس من ذلك قد جهزت كل المزاج ، فان مائة الدرهم من الفضة الخالصة تساوى أولا (٨) . . . ١٨٣٦ مدينى . وعندما نضيف اليه قيمة ١٨٧ درهما و $١٠٠٠/٢٢$ من الدرهم هى وزن المزاج ، بواقع ٤٠ مدينى لكل ١٤٤ درهما ، والتي ستبلغ اى هذه القيمة (على هذا الاساس) $١٠٠٠/١٥٦$ مدينى ، فيكون الاجمالى فى هذه الحالة $١٠٠٠/١٥٦$ مدينى ، بفرق يصل الى $١٠٠٠/٣٧٩$ مدينى يكون من المناسب ان نضيفها الى ثمن مائة الدرهم من الفضة الخالصة كى نحسب بطريقة اكثر دقة كم ستكلف مائة الدرهم

(٦) لتكن x هي الفضة الخالصة و m هي المزاك الذي يحويه درهم واحد من الفضة من عيار ما فستكون قيمة هذا الدرهم ممثلة في هذه المعادلة $x + m = \frac{2}{100}x + 18$ مدني = ١٨ مدني

$$(100x + m) = (2x + 1800) \text{ مدني} = \frac{100x + m}{100} = \frac{2x + 1800}{100}$$

(١٨٣٦ مدني x + ٣٦ مدني m) ، مما يعطى كمية ١٠٠ $x + m$

= ١٨٣٦ مدينى خ + ٣٦ مدينى م ، فاذا لم يكن هناك مزاج قط فعندئذ تكون م = . وتكون قيمة مائة الدرهم من الفضة الخالصة هي ١٨٣٦ مدينى ايا اذا حدث العكس وكانت خ = . اى كانت كل الكمية من المزاج فستكون قيمة مائة الدرهم منه هي ٣٦ مدينى .

(٧) بخصوص هذا الافتراض انظر المادة الثانية من الجدول
الوارد في نهاية الدراسة .

(٨) انظر نصوص هذا الافتراض المادة الخامسة من الجدول
المشار اليه .

(٨) أنظر نصوص هذا الافتراض المادة الخامسة من الجدول المشار إليه .

الخالصة عادة دار سك النقود بغض النظر عن عنصر المزاج (المزاج) طبقا للعادة التي كانت متبعة بأن يدفع الى اليهود ثمن سبائك الفضة التي يقومون بتوفيرها (٩) بانفسهم . وينبغي ان نلاحظ ايضا ان عملية التمييز (تحديد العيار) بسبب من عدم دقتها كانت تعطى الفضة على الدوام درجة من النقاء ليست لها فى الواقع ، ولهذا فان الفضة الخالصة كانت تباع فى الواقع بثمن اقل مما تقدمه الحسابات فى الظاهر .

وحيث تحدد عيار القروش ، طبقا لأكثر عمليات التمييز دقة بواقع ٨٩٥٨٣٣/١٠٠٠ فان الألف من القروش والتي تزن فى مجموعها ٨٧٥٠ درهما ، لم تكن تحوى من الفضة الخالصة سوى ٧٨٢٨ ٥٤١/١٠٠٠ درهما ، وهو ما يعطينا كثر من كل مائة درهم من الفضة الخالصة ١٠٠/١٩١٣ مدينى بواقع ١٥٠ مدينى قيمة لكل قرش (وذلك بدلا من ١٨٣٦ مدينى كما سبق بيانه) (١٠) .

وهذا هو الثمن الذى يدفع لشراء الفضة التي يوفرها اليهود ، طبقا لعمليات تحديد العيار بالغة الصرامة ، بدون ان نضيف الى الصالى الذى كانت تحويه ٢٪ من اجمالى الوزن ، وبدون ان نحسبهم على المزاج الذى يشيعونه .

وحيث كانت عملية التفتية بالغة الصعوبة ، وباهظة التكاليف لأكثر مما ينبغي ، فان اليهود لم يكونوا يجدون من مصلحتهم فصل النحاس عن الفضة ، وهكذا كان كل المزاج الموجود فى السبائك بشكل ربحا لدار سك النقود ، أما عن المزاج الذى كان على دار سك النقود ان تضيقه الى السبائك لكي تبلغ بها العيار المطلوب فقد كان من الأرخص لها ان توفره (بنفسها) عن ان تدفع ثمنه له بواقع ٣٦ مدينى لكل ١٠٠ درهم .

ولما كانت الفضة الخام قد أصبحت بمرور الوقت أكثر ندرة ، فقد بدأ يدفع ثمنها لمائة الدرهم من الفضة الخالصة ١٩٥٠ مدينى (١١) ، ثم بلغ

(٩) انظر المادة السادسة من الجدول نفسه .

(١٠) انظر بخصوص هذا التقدير لثمن الفضة المادة التاسعة من الجدول نفسه .

(١١) انظر المادة العاشرة من الجدول نفسه .

ثمها فى النهاية ٢٠٠٠ مدينى (١٢) .

وعند المقارنة بين ائمان الفضة الصافية فى مصر والائمان التى كانت لها فى فرنسا ، كما جاء بالجدول المرفق نجد ما يلى :

اولا : ان اسعار الفضة الخالصة التى كانت محددة فى مصر قبل دخول الفرنسيين كانت فيها يبدو أقل بنحو طفيف من سعرها الذى ثبتته تعريفه النقود الصادرة فى ١٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) ، ولكنها كانت فى الواقع بالقيمة نفسها، بل ربما كانت أعلى (فى مصر منها فى فرنسا) بسبب عدم دقة عمليات تحديد العيار .

ثانيا : ان سعر الفضة الذى حددته الفرنسيون فى مصر قد تأسس على قيمة العملات الفرنسية .

ثالثا : ان تزايد عمليات الشراء التى تمت فى فترتين مختلفتين ، والتى كان الدافع اليها هو ندرة خامات الفضة قد رفعت ثمن الفضة من ٢ الى نحو ٤١/٢ ٪ زيادة عن القيمة التى لها فى فرنسا ، وان كانت المكاسب التى كان المعنئون يحققونها من تحويل الفضة والعملات الأوربية الى مدينى كانت تسوغ بسهولة زيادة عمليات الشراء .

(١٢) انظر المادة ١١ من الجدول نفسه . وقد تمت هذه الزيادة بموجب مرسوم صادر فى الاول من نيفوز من العام التاسع (٢٢ ديسمبر ١٨٠٠) .

**جدول لمقارنة اسعار الذهب والفضة الخالصين
في مصر وفرنسا**

اسعار

في مصر				توضيح لشروط أو ظروف الدفع
بالـ	بالمدينى			
بواقع ١٤٢ مدينى لكل ٥ فراكات كيلو جرام	٣٢٤ درهما و ٠.٧٩٠٩ أو كيلو جرام واحد	مائة درهم أو ٣٠٧ جراما و ٠.٨٩٠٤ بمعدل الفرو الفرنسى		
كسور ستم فراك	الدفنى	مدينى	مدينى	
٣٣٠٣ ٩,١٤	٩٣٨٠٧,٧٩٩	٢٨٨٨,٥٢١	٢٨٨٨,٥٢١	عندما لا يحسب حساب الفضة الممزوجة بالذهب . . . عندما تحصى كل قيمة الفضة الممزوجة بواقع ١٩ مدينى و ١٣٤.٠ للدرهم وهى القيمة التي حددتها التعريفة فى فرنسا عندما يقتصر على خصم قيمة الفضة دون رسوم التكرير سعر شراء تراب الذهب من قوافل المغرب
٣٢١٧ ٨٧,٣٢	٩١٣٨٧,٦١٤	٢٨١٣٧,٣٦٩	٢٨١٣٧,٣٦٩	
٣٢٤٩ ٨٧,٣٦	٩٢٢٩٦,٤١١	٢٨٤١٧,١٧٩	٢٨٤١٧,١٧٩	
٣٢٠٨ ٩٠,٩٩	٩١١٢٣,٠٤٣	٢٨٠٣٨,٩٨٩	—	
اسعار				
٢٠٩ ٩٧,٠٤	٣٩٦٣,١٦١	١٨٣٦,٠٠٠	١٨٣٦,٠٠٠	إذا كانت الفضة قد سلبت لدار سك النقود نقية تماما إذا أدخلنا فى الاعتبار فرق نمن المزيج بالنسبة إلى نمن النحاس الذى كان ينبغى إضافته إذا كانت دار سك النقود قد جهزت بنفسها كل المزيج إذا كانت الفضة قد قدمت وهى ممزوجة بالعمار نفسه المقرر لقطع المدينى إذا لم نلقى بالا لعملية المزج . . شرحه شرحه
٢١١ ٧٢,٩٢	٦٠١٣,١١٠	١٨٥١,٣٧٩	١٨٥١,٣٧٩	
٢١٥ ٩١,٥٣	٩١٣١,٩٠٩	١٨٨٧,٩٥٦	١٨٨٧,٩٥٦	
٢١٧ ٦٧,١٠	٦١٨,١٥٨	١٩٠٣,٢٣٥	١٩٠٣,٢٣٥	
٢١٨ ٨٤,٥٠	٦٢١٥,١٩٨	١٩١٣,٦٠٠	—	
٢٢٣ ٠٠,٧٨	٦٣٣٣,٤٢٢	١٩٥٠,٠٠٠	—	
٢٢٨ ٧٢,٥٩	٦٤٩٥,٨١٨	٢٠٠٠,٠٠٠	—	

الذهب

الفرق بين الثمن في مصر والثمن في فرنسا				في فرنسا	
بدون الاستقطاعات		مع الاستقطاعات		فرنسكات	
لأقل	لأكثر	لأقل	لأكثر	دون الاستقطاعات	مع الاستقطاعات
بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	الكيلو جرام	الكيلو جرام
كروستيم فرنك	كروستيم فرنك	كروستيم فرنك	كروستيم فرنك	كروستيم فرنك	كروستيم فرنك
—	١٤١ ٣٥,٣٠	—	١٣١ ٣٥,٣٠		
—	٢٢٦ ٥٧,١٢	—	٢١٦ ٥٧,١٢	٣٤٣٤ ٤٤,٤٤	٤٣٤٣ ٤٤,٤٤
—	١٨٤ ٣٧,٠٨	—	١٨٤ ٣٧,٠٨		
—	٢٣٥ ٥٣,٤٥	—	٢٢٥ ٥٣,٤٥		
الفضة					
—	١٢ ٢٥,١٨	—	٨ ٩١,٨٤		
—	١٠ ٤٩,٣٠	—	٧ ١٥,٩٦		
—	٦ ٣٠,٩٩	—	٢ ٩٧,٦٥	٢٢٢ ٢٢,٢٢	٢١٨ ٨٨,٨٨
—	٤ ٥٥,١٢	—	١ ٢١,٧٨		
—	٣ ٣٧,٧٢	—	٠ ٠٤,٣٨		
٠ ٧٨,٥٦	—	٤ ١١,٩٠	—		
٦ ٥٠,٣٧	—	٩ ٨٣,٧١	—		

الفصل الثالث

الأرباح التي تحققها الحكومة من عملية صنع النقود

أولا :

إجمالي الاستقطاعات التي تتم في دار سك النقود
سواء باعتبارها نفقات الصنع أو باعتبارها
رسم حق السيادة المثلثة في إصدار النقود

كان الذهب ، من نفس عيار النقود الذهبية ، وكما رأينا في الفترة
الخاصة بأسعار الذهب .

يباع بواقع ١١٢ قطعة ذهبية أو

٢٠.١٦٠ مدينى لكل ١٠٠.٠٠٠ درهم (مائة)

وحيث كان الوزن القانونى لقطعة

العملة الذهبية هو ٨٤٢.٠

وحيث كان الذهب الذى تحويه

قطعة العملة الذهبية يساوى في

الواقع ١٦٩٧٤٧٢ مدينى

وحيث كانت قيمتها (الاسمية)

قد تحددت بـ ١٨٠.٠٠٠ مدينى

فقد كان اجمالى ما يتم استقطاعه

لدار سك النقود (من القطعة الواحدة)

هو ١٠.٢٥٢٨ مدينى

وهكذا كان حق السيادة المتمثل فى حق اصدار النقود أو المـ *monétarium* ، كما كان يسمى قديما فى فرنسا ، والذي يشتمل على نفقات ضرب العملة ، وعلى المكاسب التى يمكن الحكومة ان تحققها ، يبلغ اقل من ٧ ٪ أو ١٩٦٦ ر.هـ فى حين كان يبلغ حق السيادة هذا فى فرنسا منذ نحو قرن ١٩٧٧ ر.هـ على سك العملات الذهبية ، فهو على هذا النحو اكبر من ذلك الذى استقر فى مصر ، والذي ابقى عليه الفرنسيون ، برغم ان نفقات الصنع ، فى دار سك النقود بالقاهرة ، هى بالقطع اكبر (من مثيلاتها فى فرنسا) ، فقد افترضت كل الاشياء ، فضلا عن ذلك ، متساوية بسبب الانقسام الاكبر فى الذهب (بسبب صغر حجم العملات الذهبية فى مصر عنها فى فرنسا .) وحيث كانت قط، العملات (هناك) اصغر كثيرا ، واقل قيمة من لويستانا، (قطع العملة المسماة لويس Louis) (١٠)

وحيث كانت الفضة الخالصة التى تحويها القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى تبلغ (بما فى ذلك المزاج الذى ينبغى ان نضيفه اليها بعد ذلك) كما بينا من قبل ١٠٠٠ / ٩٠٦ ١٨٨٧ ر.هـ مدينى لكل ١٠٠ درهم :

وحيث كانت القطعة الواحدة تزن	٤ دارهم
تحوى من الفضة الخالصة ما قدره	<u>١٣٩٣٥</u> درهم
فقد كانت دار سك النقود تتكلف	
ثمنا للفضة وللمزاج معا . . .	٢٦٣٠٨٦ مدينى
وحيث كانت القيمة الاسمية	
للقطعة هى	<u>٤٠٠٠٠</u> مدينى
فقد بلغ بذلك حق السيادة عن	
القطعة الواحدة	١٣٦٩١٤ مدينى

أى بنسبة ٢٢٩ / ٣٤ ٪ ، أى ما يزيد على ٣٤ ٪ بنحو طفيف (١) ، وهى

(١) لم يكن حق السيادة ، بخصوص الفضة ، يتجاوز فى دور سك النقود بفرنسا ، منذ وقت طويل ٥٩ ٪ وان كان قد وصل فى عهد شارل السابع الى ٧٥ ٪ ، انظر ص ١٧ من مؤلف المسيو مونجيه Mongez الذى سبقته الإشارة اليه .

نسبة ينبغي أن نخضع من محصولها فروق الوزن وكل نفقات سك السعود
لكي نستخلص منها الربح الصافي الذي تحققه دار الضرب (الضريخة) .

أما بخصوص قطع المدينى ، التي كان كل ألف منها يزن ٧٣ درهما ،
ويحوى نفس النسبة (من الفضة) مثل سابقتها .

فكان وزن المزاج يبلغ	٤٧٥٦٨ درهما
أما وزن الفضة الخالصة فكان	
يبلغ بدوره	٤٥٨٣٢ درهما
تساوى بالسعر نفسه الذى بيناه	
فى مكان آخر	٤٨٠١٤٥ مدينى
وبذلك تبلغ قيمة حق السيادة	٥١٩٨٥٥ مدينى*
أى ٥١٨٩. أى ما يقرب من ٥٢٪ .	
وحين يدفع ثمننا للدرهم الواحد	
من الفضة الخالصة ٢٠ مدينى بخلاف	
ثمن المزاج ، فإن هذه الفضة الخالصة	
التي يحويها ألف من المدينى تساوى .	٥٠٨٦٤٠ مدينى
ويساوى المزاج ، بواقع ١٠ مدينى	
لكل ٣٦ درهما	١٣٢١٣ مدينى
وبذلك يكون اجمالى ثمنها أو	
تكاليفها	٥٢٢٨٥٣ مدينى

وبذلك أيضا تكون رسوم السيادة عن كل ألف مدينى هى ٤٧٨١٤٧
مدينى أو ٤٧٨١. ، أى مع التقريب ، نحو ٤٧٨ / (٢) .

(*) فى الأصل ٥١٦٨٥٥. وهو خطأ مطبعى واضح ، ويلاحظ كذلك
أن العلامة بين الأرقام هنا تدل على الكسر العشرى . (المترجم)
(٢) انظر الهامش السابق ، ويفترض فى هذه الحسابات أن ميار
المعدن لم يكن غالبا عند صنع هذه النقود ، انظر ص ٨٣ ، الفترة الثانية
وما بعدها ..

ثانياً :

تقييم مستقل لنفقات الصنع ، وحساب القوائف والفوائد (*)
 واجور الأيدي العاملة ، وصافي الربح

تعود علينا كل ١٠٠٠ درهم من الذهب تستخدم في صنع العملات ،
 بـ ١١٨٠ قطعة عملة ذهبية تزن في مجموعها ٩٩٣ر٥٦ درهماً ، وبذلك
 يبلغ فرق الوزن في كل ١٠٠٠ درهم من الذهب (يجرى سكها) نحو
 ٦١/٤ دراهم .

أو بشكل أكثر دقة ٦٤٤ر٠٠
 أما في فرنسا ، فكان يسمح
 فيما مضى بفرق وزن قدره ١٨٧٥ر٠
 في حين لم يعد يسمح اليوم
 هناك بأكثر من ٢٠٠ر٠٠

ومع ذلك فينبغي أن نلاحظ أن الذهب (في فرنسا) أقل انقساماً
 بكثير (عنه في مصر **) وأن أساليب صنعه أكثر تقدماً عنها بكثير
 في مصر .

وعلى هذا فإن اجمالى فرق الوزن في الـ ٨٤٢ درهماً ، هي
 زنة ١٠٠٠ قطعة عملة ذهبية .

كان يبلغ ٤٦ره دراهم
 ثمن الدرهم الواحد منها ٢٠١٦٠ مدينى
 وبذلك يبلغ اجمالى ثمنها ١١٠٠٧٣ مدينى
 أى باستخدام الأرقام الدائرية *** ١٠٠ر١ مدينى

(*) المقصود هنا هو ما يتعرض له خام المعدن من نقص بسبب
 الفضلات أو النفايات التى تترسب منه (المترجم) .
 (**) نفس التوضيح السابق بخصوص صفر حجم العملات الذهبية
 المصرية عن مثيلاتها الفرنسية وكثرة تفريعاتها (نصفية ، ربعية وهكذا)
 (المترجم) .
 (***) أى مضاعفات العدد ٥ وهى ما تنتهى بصفر أو الرقم ٥ .

وحيث كان العمال الذين يعملون فى صنع العملات الذهبية هم بشكل جزئى ، الذين يستخدمون فى صنع العملات الفضية أنفسهم ، وحيث كانت نفقات الادارة وصيانة الادوات الخ . . عامة او مشتركة ، فلن يكون بمقدورنا ان نحسب بشكل صارم اجمالى النفقات التى كانت تجرها عملية ضرب النقود الذهبية ، وان كان من السهل علينا ان نستنتج انه كلما زادت كمية العملات المضروبة ، كلما نقصت هذه المصروفات فيما يتصل بالأجور والنفقات الثابتة .

ومع ذلك ، ماذا اعتبرنا ان هذه النفقات الاخيرة كانت ستحدث حتى ولو لم تصنع نقود مطلقا بسبب من نقص الخامات ، فانا نستطيع ان نقدر مصروفات صنع النقود الذهبية بحوالى ٣٠٠ ر دون ان ندخل فى ذلك اجور الايدي العاملة ، وبذلك نجد انفسنا ازاء المصروفات التالية عند صنع الف قطعة نقد ذهبية تساوى ١٨٠٠٠ مدينى :

نفقات سبك	٥٤٠ مدينى
فروق وزن كما راينا فى	
موضع آخر	١١٠٠ مدينى
فيكون اجمالى المصروفات	١٦٤٠ مدينى (٣)
وحيث يبلغ الفرق بين القيمة الاسمية	
والقيمة الجوهرية لكل الف قطعة	١٠٢٥٢ مدينى
فاذا خصمنا من ذلك النفقات وفروق	
الوزن المقدرة انساب	١٦٤٠ مدينى

فان ما يتبقى كربع صاف لدار سك
النقود عن كل ١٨٠٠٠ مدينى . . . ٨٦١٢ مدينى
اى ما يساوى ١/٧٨٥ أى ما يزيد قليلا عن ١/٤ ٪ .

وفى نفس الوقت ، فحيث كان الذهب ، من ناحية اخرى ، ارخص

(٣) اى ما لا يزيد عن ١/٩١١٠٠٠ أى اقل من ١٪ كمصروفات وفروق وزن .

ثمنا فى مصر عنه فى فرنسا ، بالنسبة نفسها على وجه التقريب ، فقد رأينا ان العملات الذهبية زرمحبوب صنع القاهرة كانت نقود بالغة الجودة (اى مجزية) ، ولهذا فان اولئك الذين حملوا معهم بعضا من هذه العملات ، لن يكونوا قد خسروا شيئا ، اذا كانوا قد حرصوا ، على ان يصهروها فى سبائك وان يقدروا عيارها فى دور سك النقود الفرنسية وان يبيعوا هذه السبائك بالسعر الذى حددته التعريفه بدلا من تحمل ما يجره عدم الثقة فيها من خسارة .

وطبقا لما هو معتاد فى دار سك النقود ، والاتفاق المعقود مع الائندى المختص بصنع النقود فان :

ألف قرش يبلغ وزنها	٨٧٥٠ درهما
كان يضاف اليها مزاج تبلغ زنته	١٣٧٥٠ درهما
مما يعطى قبل الصهر وزنا	
اجماليا قدره	٢٢٥٠٠ درهما
ينبغى ان تعود بقطع مدينى	
مضروبة عددها ٢٧١٥٠٠ مدينى تزن	
بواقع الالف ٧٣ درهما	١٩٨١٩ درهما
مما يشكل فرقاً (او غائدا)	
فى الوزن قدره	٢٦٨١ درهما

اى ما يقرب من ١٢ ٪ ، ويعود هذا الفاقد الضخم فى الوزن بصفة اساسية الى :

اولا : التقسيم الكبير للخامة ، والذى كان سببا فى تعريض جزء كبير من سطح القطعة النقدية لاثر الحك ولتفل النار ، وفى انه كان يعود بلا انقطاع الى الصهر بكمية هائلة من الجذاذات والرقائق وقطع المدينى المهشمة والمقطعة .

ثانيا : الى عدم تقدم الاساليب المتبعة وبصفة خاصة وسائل الصقل او التنظيف او الجلو ، وهى الاساليب التى تنزع بفعل المادة المنفيسة وعملية الحك قدرا لا بأس به من الخامة .

وهذا التخلف فى الاساليب والوسائل هو الذى كان قد اوحى الى
المسيو روزيتى Rosetti التاجر البندتى الذى تحدث عنه فولنى Volney
فى مؤلفه رحلة فى انحاء مصر Voyage en Egypte ان ينصح على بك بأن
يصنع اقراص * المدينى فى اوربا .

وقد جالت الفكرة نفسها بخاطر القائد العام بوناپرت ، واجريت
بالفعل فى دار سك النقود بباريس تجارب لصنع صفائح المدينى تبلغ فى
سبكيتها الفضة نسبة الثلث ، ومن المؤكد ان اجراء كهذا لو هم سيكون اقل
تكلفة بكثير بسبب تمام (تطور) الفنون فى اوربا ودقة آلات الصقل
والتصفيح التى كانوا سيستخدمونها لتحويل الخامة الى صفائح . وبهذه
الطريقة كان يمكن ان تكون الارباح التى تجنيها الحكومة (من صنع النقود)
اكبر كثيرا وبشكل ملموس ، ومع ذلك ، فلعل التحسن الكبير للغاية الذى
كان سيطرا على شكل هذه العملات كان سيصبح سببا فى فقدان الثقة
بها اذ ستبدو وكأنها قد صنعت فى الخارج (برانى) .

كان لابد ان تكون نفقات صنع النقود فى مصر بالضرورة بالغة
الضخامة بسبب تعقد العمل ، كما قد اصبحت اكبر من ذلك ضخامة بكثير
بسبب عادة الشرقيين السيئة فى ان يفرضوا على كل فرع من فروع الدخول
عددا كبيرا من الرواتب غير المجدية او الباهظة لحد مبالغ فيه وكذلك
عددا لا حصر له من المعاشات والاعطيات والأتاوات والانتعاشات ، ويمكننا
ان نقدر هذه المصروفات المتضاعفة بنحو $\frac{81}{2}\%$ ، وهكذا فان من شأن
كل من فائد الوزن ومصروفات الصنع ان تنقص الربح الصافى العائد من
عملية اصدار النقود الى اكثر قليلا من $\frac{31}{100}\%$.

وبرغم ان فائد الوزن ونفقات الصنع ، بالنسبة للقطع ذوات الاربعين
والعشرين مدينى ، اقل حجما من ذلك بكثير ، فقد راينا قطعة من ذوات
العشرين مدينى تزن . . . — ٢ درهين .

فى حين تزن ٢٠ قطعة من ذات المدينى الواحد ١٦٠{١٢ درهم ، على

(*) المقصود قطعة العملة غير مضروبة بسكة الحاكم اى ملساء
مأرية عن اى نقوش او رسوم ، والكلمة الفرنسية المستخدمة هى flacon
(المترجم) .

أساس ان كل الف منها وزن ٧٣ درهما ، ولذلك فقد كانت للقروش (او القروش) قيمة جوهرية اكبر برغم كون هذه القيمة التى لها لاتزال ادنى من قيمتها الاسمية ، ومن ان الريح الذى تحققه قد ظل ادنى بكثير ، وهو الامر الذى جعل المسؤولين يوقفون اصدار هذه النقود بمجرد ان باتت الخامات نادرة بعض الشيء ، لحد انها لم تكف تفى باحتياجات الصنع اليومى لقطع المدينى .

ثالثا : كميات النقود المصنوعة

بلغت كمية العملات الذهبية المسكوكة فى مصر ، فى مجموعها ١٦٦٧٢٧ر٢٦١ قطعة عملة ذهبية تساوى ٨٦٠ر١١٠٧١٠ مدينى او ٢٢ر١٦٥٨٠ فرنكا و ١٠ سنتيمات خلال الشهور الثلاثة والثلاثين التى ادار الفرنسيون خلالها شئون النقد فى القاهرة ، مما لا يعطى حدا وسطا شهريا لصنع النقود سوى ٧٥٠ قطعة عملة ذهبية اى ١٧٥٣ فرنكا و ٥٥ سنتيما .

ويعود هذا النشاط الضئيل فى مجال صنع او اصدار النقود الذهبية، بشكل جزئى ، الى ان المالك والتجار ، وبعد ذلك الفرنسيين ، كانوا يتلهنون على قطع سكين البندقية وتقطع الفنتى والقطع القديمة وتراب الذهب ، وسبائك الذهب ذات المعيار المرتفع كى يحتفظوا بثرواتهم او ارصدتهم فى شكل اموال اقل تذبذبا من القروش واكثر حقيقة من قطع المدينى .

وقد بلغت كمية المدينى المصنوعة تحت ادارتنا ١٦٠ر٨٢٩١١٢ مدينى تساوى فى مجموعها ٢٥ر٦٦٣ر٥ فرنكا و ٧ سنتيمات .

وقد تولينا شئون صنع النقود فى الثامن من ترميدور من العام السادس (٢٦ يونيه ١٧٩٨) وتخليفا عنها فى الثامن عشر من ميسيدور من العام التاسع (٧ يوليه ١٨٠١ م) ، وبذلك بلغ اجمالى المدة التى ادارنا

فيها شئون النقود نحو ثلاثة اعوام الا عشرين يوما :

اي ١٠٧٥ يوما

ويخصم المدة التي انتقضت من ٣٠ نيفوز

الى ٢٤ فلوريال من العام الثامن (من

١٩ فبراير الى ١٤ مارس ١٨٠٠) التي سلمت

اثناءها الضربخانة او دار سك النقود الى

الباشا او التي اغلقت خلالها ٨٤ يوما

يكون صانى المدة التي اشتغلنا فيها هو . . ٩٩١ يوما

اي بواقع (متوسط انتاج) فى اليوم الواحد ١٦٢ر٢٩٠ مدينى ،
اما اذا استبعدنا كذلك يوم الراحة الاسبوعية وهو جمعة المسيحيين
(كذا) (٤) ، ونحو خمسة اعياد فى السنة فلن يتبقى لدينا كايام عمل
سوى ٨٣٦ يوما مما يتغز بمتوسط الانتاج اليومى فى صنع النقود الى
١٩٢ر٣٨٠ مدينى .

وقد ارتفع اجمالى عدد القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى التي
صنعت (فى عهدنا) الى ٣٠ر٧٢ قطعة من ذوات الاربعين مدينى تساوى
٢٢٢ر٨٨٠ مدينى او ١٥ س ٤٣ر٠٥٩ فرنكا و ٩٠ر١٧٣ قطعة من
ذوات العشرين تساوى ١٨٠ر٣٦٠ مدينى او ١١ س ٦٣ر٥٠٢ فرنكا .
وبذلك يكون اجمالى قيمتها ٣٤٠ر٢٦٣ مدينى او ٢٦ س ١٠٦ر٥٦١ فرنكا .

فاذا اضمنا الى المبالغ الموضحة آتفا تلك التي فى شكل قطع مدينى
او قطع نقود ذهبية فسنحصل على :

(٤) يوم الجمعة اى يوم التجمع ، وهو اليوم السادس من الاسبوع
عند المسلمين ، ويتفق اول يوم فى الاسبوع عندهم مع يوم الاحد عند
المسيحيين .

فى شكل قطع من ذوات المدبني الواحد :

س

١٦٠ر٨٢٩ر١١٢ مدينى تساوى ٠.٧ ٢٥ر٦٦٣ره فرنكا

وفى شكل قطع من ذوات الـ ٤٠ و الـ ٢٠ مدينى :

س

٣ر٠٢٦٣٤٠ مدينى تساوى ٢٦ ١٠ر٦٥٦١ فرنكا

الاجمالى بالفضة :

س

١٦٣ر٨٥٦ر٢٥٢ مدينى تساوى ٢٣ ٨٦ر٧٦٩ره فرنكا

ثم فى شكل قطع ذهبية ونصفيات وربيعيات :

س

٤٧ر١١٠ر٨٦٠ مدينى تساوى ١٠ ٢٣ر١٥٨ر٦٦ فرنكا

وبذلك يبلغ الاجمالى العام :

س

٢١٠ر٩٦٧ر١١٢ مدينى تساوى ٤٣ ١٩ر٢٨٨ر٧ فرنكا

واذا اردنا ان نعرف فى النهاية النسبة القائمة بين كمية الذهب
وكمية الفضة التى فى صنع النقود ، فاننا نجدها ١ فى مقابل اقل
من ٣ ١/٢ .

الفصل الرابع

التزود بالمواد المختلفة اللازمة لضرب النقود واسماها المتنوعة

كان هناك واحد من الكتبة الابطاط ، يشغل وظيفة حارس مخزن ،
وقد وكل اليه حفظ واستعمال الخامات اللازمة لصنع النقود .

وبرغم ان حالة الحرب وتوقف التجارة الخارجية قد اعطى لغالبية
السلع قيمة اكبر مما كان بمقدورها ان تكون عليها في اوقات السلم، فقد
يكون مفيدا لنا ان نلم باثمان المواد المختلفة المستخدمة في صنع
النقود .

أسماء المواد	أوزانها		قيمتها		ملاحظات
	المحلية	الفرنسية	بالمدينى	بالفرنك	
نحاس	رطل أو ١٤٤ درهم	٤٤٣, ٤٠ ك	٤٠	١	للزج أى كزاج
رصاص مكرر	"	"	٢٠	٧٠	لعبلة قياس العيار
حديد	قنطار	٥٤٤, ٣٠٦	١٠٠٠	٢١	للأدوات والمكينات
صلب	رطل	٤٤٣, ٤٠ ك	٣٠	١	شرحه ولصنع السكاك
صفائح الصلب	القطعة	—	٨٩	١٣	لصنع اللوالب (أو السلاسل)
حبال (حبل)	رطل	٤٤٣, ٤٠ ك	٣٠	١	شرحه وكذلك لشد الملقط أو الكاشة إلى الخزيرة
صمغ (عصا)	الواحدة	—	٩	٣١	وهى آلة لرفع الأثقال شرحه ولإدارة (لف) الخزيرة
شمع	رطل	٥٤٤, ٣٠٦	٧٠	٤٦	لتشحيم اللولب أو السلسلة
نشادر	"	"	—	—	لجلو الذهب وتستخدم هذه أيضا لجلو العملات ذات الأربعين مدينى وبخمس
نطرون (نترات البوتاس)	"	"	—	—	للمعامل المختص بالجلو مبلغ ٤٠٠ مدينى شهريا
جنزار	"	"	—	—	للتزود بهذه المواد
بورق او بوراكس (بورات الصودا)	٤ دراهم	٠, ١٢	٩	٣١	لصهر الذهب
شبة أزميز ^(١)	رطل	٥٤٣, ٣٠	٣٠	١	لجلو قطع المدينى
طرطير	"	"	٤٠	٤٠	دون تخليصه من الشوائب
ملح (موريات الصودا)	أردب ^(٢)	—	١٦٨	٩١	

(١) وهى تستخدم أيضا فى اعداد ماء النار او حمض النترات .

(٢) مكىال وهو الصاع المحلى .

(*) كيلوجرام .

أسماء المواد	أوزانها		قيمتها		ملاحظات
	المحلية	الفونسية	بالمدينى	بالفرنك	
بوتقات محلية	الواحدة	—	٩٠	١٦ ٣	يخصص لمن يقوم بعملية الصهر مبلغ ٦٠٠ مدينى شهريا ليتزود بها بمعرفته.
فحم (خشبي) ^(٣) حطب ^(٤)	قنطار حملة	٤٤,٣٣٦	٣٠٠	٥٦ ١٠	من خشب مهشم ومجزأ تماما لتظيف قطع المدينى
منخل	الواحد	—	٣٠	١٧ ١	
ورق أبيض ^(٥)	١٠٠ ورقة	—	١٠٠	٥٢ ٣	
ورق رمادى ^(٥)	—	—	٧٥	٦٤ ٢	
قفص (قفة) ^(٦)	الواحدة	—	٨	٢٨ ٠	لنقل قطع المدينى
مياه من النهر ^(٧)	القربة	—	٦	٢١ ٠	
مياه الآبار ^(٨)	القربتان	—	٥	١٧	

(٣) حيث أن مصر تكاد تكون محرومة كلية من الغابات فانها تستورد الخشب بواسطة القوافل القادمة من جبل سيناء الذى يطلق عليه بالعربية اسم جبل الطور .

(٤) ويجلب من اليونان ، ويستهلك الجزء الأكبر منه فى معامل الجلو (انظر الصفحات القسم الثانى ، الفصل الأول ، الفقرة ثامنا ، والفصل الثانى ، خامسا ، والفصل السادس الفقرة : حادى عشر ، وينتقى خشب الزيتون لانضاج او تحمية صفائح البرونز المخصصة لصنع المدينى (انظر ص ٢٢٥) أما الحملة فهي حمولة الحمار .

(٥) ويستخدم الورقة بصفة خاصة فى تغليف الفضة والمزاج ، وثانيا فى تغليف قطع المدينى (كترامپيس) .

(٦) القفة هي ما يشبه سلة مصنوعة من سعف نخيل مجدول ، وينتشر استخدامها فى مصر بشكل واسع ، وحيث هي مرنة بقدر ما هي متينة ، فانهم يربون حوافها ويخيطونها مما يشكل غلافا رائعا لعبوة البن او الأرز او غالبية السلع .

(٧) كانت مياه الشرب المخصصة للعمال والتي تستخدم فى جلو او تبيض قطع المدينى تاتى من المدينة فى قرب ، وتغترف اما من التربة اثناء فيضان النيل او من الأسبلة او الخزانات العامة التى تخزن بها مياه النيل ، بقية العام . وهذه الأسبلة ، وهي نوع من المنشآت الخيرية تدين بوجودها لأعمال خيرة يقوم بها الحكام والكبار والأثرياء والمحسنون . وهي واحدة من معالم تجميل القاهرة .

(٨) أما المياه التى كانت تاتى من البئر المسمى بئر يوسف ، الموجود بالقلمة ، فهي مالحة .

القسم الثاني

أساليب وطرق صنع النقود

الفصل الأول

صنع قطع المني

اولا : تحديد عيار خام الفضة (١)

كان العيار (بشدة على الياء) الذي يقوم بفحص او تعيير خامه الفضة ، بعضا من رماد العظام المتكلسة ، سبق ان اعده هو بنفسه .

وكان يفضل لهذا الغرض استخدام عظام الفرائخ (الدجاج الصغير) الذي يسهل عليه التزود به بوفرة بسبب استهلاك هذه الفرائخ على نحو واسع في مصر ، حيث ظل المصريون منذ زمان ضارب في القدم يقومون بانراخها بالآلاف ، في افران خصصت لهذا الغرض (*) .

ويكون العيار على الأرض كومة دائرية من هذا الرماد ، ثم يسطحها ويغوص فيها بيده كي يمنحها شكلا بيضاويا ، وبعد ذلك يضع فوق هذا

(١) نقصد بكلمة تحديد العيار أو الفحص ما يطلق عليه بالمربية كلمة ششنى (عينة) وجمعها شيشانى ، ويظن المسيو دى ساسى ان هذه الكلمة قد جاءت من الفارسية جشن (بالجيم المعطشة) او جشنى وتعنى التذوق ، من جشنن بمعنى يذوق او يتذوق ، ويدفع عن كل عملية ششنى ٣٠ مدينى .

(*) انظر دراسة عن معامل التفريخ تأليف روزير وروبيه ، المجلد الخامس من الطبعة العربية .

الشكل الذى يمكن ان نعدّه بوتقة او مصفاة قطعة الفضة التى سبق فصلها عن السبيكة (العينة) ، المطلوب تحديد عيارها بحضور افندى النقود ورقيب او مفوض من قبل الحكومة .

وتتم العملية على عينة تزن اربعة دراهم (اى ١٢٢١٥/١٠٠٠ جراما) ، ويضاف اليها رصاص قدر وزنها خمسة الى ثمانية مرات حسبما يفترض ان تكون عليه نسبة المزاج الذى تحويه الفضة .

وكان الرصاص المستخدم ينتقى من الاسواق ، ويراعى ان يكون انقى رصاص يمكن الحصول عليه .

ويرص العيار فوق هذا النوع من المصفاة قطع من الفحم واخرى من الخشب بالغة الجفاف حتى يغطيتها ، ثم يأتى خادم ، هو الآخر ، شأنه شأن العيار ، يهودى من اهل البلاد لينفخ النار بقربته المزودة بخراطوم (ببوز) من الفخار ، صمبت رأسه على شكل منقار طائر .

وفور ذوبان او انصهار الرصاص ، تنصهر الفضة والمزاج الذى تحويه ، وحين يكون الخليط (الفضة والرصاص) قد ظل فى حالة انصهار لوفت طويل لحد كاف بسبب تأثيره بهذه الحرارة الشديدة ، يقوم العيار بإبعاد قطع الفحم بعض الشيء حتى لا يحول ملامسته لهذا الخليط دون تأكسد الرصاص ، ثم يضع قطع الفحم هذه بشكل تكون معه ما يشبه قبا فوق حمام (٢) ، وبعد ذلك يدبر هواء منافخه تحت هذا القبو مما يبقى من جهة على النار ويساهم من جهة اخرى فى اكسدة للرصاص .

ويبعد العيار بلا انقطاع ، وبطرف ملقط من الحد الملتهب القشرة الرقيقة المتأكسدة ، التى لا تزال بعد سائلة ، والتى تغطى المفطس ، وتحتوى هذه على الرصاص والمعادن الاخرى الموجودة بهذا الخليط ، والتى يتشربها رماد البوتقة ، فى الوقت الذى ليست له فيه خاصية تشرب الفضة (المصهورة) .

(٢) كان علينا ان نخشى خلال هذه العملية ان تتزعزع بعض جزيئات الفضة مع اول اكسيد الرصاص وهو الامر الذى تقادىناه بالجلوء الى وسيلة اخرى ، انظر ما بعده .

وعندما يصبح انفصال الفضة (عن مزاجها وبقيّة الخليط) تلمها ، فانها ، وهى فى هذه الحالة من النقاء ، وحيث أنها ليست الآن فى درجة حرارة تكفى لبقائها منصهرة ، تنتقل على الفور تقريبا من حالة السيولة الى حالة الصلابة لتصبح معدنا بالغ التوهج ، ثم تفقد على الفور كذلك هذا التوهج ، وفى هذه الأثناء يحدث نوع من وميض يسميه العيارون فى فرنسا : الق .

وبعد ذلك تبقى صفيحة دائرية من المعدن تسمى العقب (بكسر القاف) او القاع وتكون عملية الششنى ناجحة بقدر ما تكون هذه الصفيحة المعدنية اقرب الى الشكل المخروطى ، وبقدر ما يكون الجزء العلوى منه اكثر تالفا وبريقا ويكون الاسفل كامدا (اى غير لامع) واكثر نقاء .

فإذا التحمت بحواف او اسفل هذه الصفيحة بعد ذرات المرتك (اول اكسيد الرصاص) ، فان العيار يقوم بفصلها عنها بأن يطرقها بالمطرقة بضربات خفيفة ، وبعد ذلك يوزن عقب العينة لكى نتبين عن طريق حساب الوزن الذى فقدته الدراهم الأربعة من الفضة الى معرفة كمية المزاج التى كانت تحويها .

كانت عملية فحص العينات واحدة من أوائل الأشياء التى لا بد لها أن تتطور ، ولقد سعينا الى ادخال واستخدام المصاهر او أفران الصهر ، ومع ذلك فحيث لم يكن لدينا لتنفيذها سوى عمال من اهل البلاد فقد عانينا فى ذلك من كل صنوف المتاعب ، وقد استحال علينا بشكل خاص ان نعلم ، من بين كل انواع الطين التى جربناها فى القاهرة لصنع القناريات ، على طينة نستطيع ان نصنع منها أفران صهر جيدة .

وبرغم ذلك فقد توصلنا الى تحسين طريقة قياس عيار العينات بشكل ملموس ، فقد جعلنا العمال يعدون تحت اشرافنا رماد البوتقة ، مفضلين — من جانبنا — عظام الضأن لاحتوائها على نسبة كبيرة من الفوسفات الجيرى ، وهو عنصر له خاصية تامة فى عمليات تصفية او تنقية الذهب والفضة ، كما استخدمنا القوالب لصنع بوتقات بالغة الانتظام وبذلك انتقمنا عينة الفضة الواجب تعييرها الى $11\frac{1}{2}$ درهم ($118\frac{1}{100}$ جرامات) ، وهو امر يتطلب كمية اقل من الرصاص ، ثم اننا حين وضعنا البوتقة تحت

قبو الفحم واجبنا النار بريح صادرة عن منفاخ ذى تيار مستمر ، فمى حين كان تيار منفاخ الكير او المنفاخ ذى القربة متقطعا ، فاننا قد اسرعنا بعملية التاكسد وعندما ابقينا على المعدن (الفضة) فى حالة الانصهار بالاحتفاظ له بحرارة اعلى ، فقد امكننا ان نفصل عنه ذرات الرصاص الاخيرة والمزاج الذى كان يلتحم به (بالفضة) بشكل متين .

وحيث اننا كنا قد توصانا فى فرنسا ، وبشكل صارم الى تحديد كمية المزاج التى تحويها قطع العملات ذات الخمس فرنكات ، فقد اتخذنا منها (فى مصر) طرفا للمقارنة ، وقد تأكدنا اننا بوسيلتنا الجديدة هذه كنا نفترق بشدة من بلوغ العيار الدقيق ، بقدر ما كان يتاح لنا ان نفعل ذلك عن طريق وسائل اقل دقة ، وبشكل خاص ، عن طريق استخدام موازين اقل تماما (اقل انضباطا) عما هى عليه الموازين المستخدمة فى فرنسا لقياس العيار .

ثانيا : عملية المزج

برغم ان دار سك النقود كانت تضطر لشراء النحاس اللازم لمزج (او لسبك) قطع المدينى ، فانها مع ذلك لم تكن تحاسب اليهود على كمية النحاس التى توجد ملتحمة فى السبائك التى يوردونها اليها ، ومع ذلك فحيث كانت الفضة المتوفرة فى الأسواق بشكل عام وكما سبق ان قلنا ، ذات عيار منخفض ، فقد كان من عادة هؤلاء اليهود ان يوفروها من عيار اقل بحيث كانت نسبة المزاج التى ينبغى اضافتها اقل من تلك التى تضاف الى القروش التى يتم صهرها (لتصنع منها قطع المدينى) .

اما النحاس فكان يتم توفيره على يد رجل تركى يعمل شيخا للصرافين فى دار سك النقود فكان يشتري من الأسواق النحاس الاحمر المتخلف عن الآتية القديمة ، فحيث تكاد تكون كل اوانى الطبخ والاوانى المنزلية الاخرى مصنوعة من النحاس ، فقد قامت على هذه الآتية التى تجلب من الخارج ، والتى يفضل لها ان تكون من النحاس الاحمر تجارة كبيرة .

وفى البداية كانت هذه الاوانى (التديبة) تبسط ، وتقطع ، وتسطح ، بطريقة تجعل منها بقدر الامكان سطحا مستويا من الناحية التى كانت تبيض بالتصدير .

وكان هذا السطح المقصود يتعرض لدفقة من اللهب يتم بواسطة تيار هواء يصدره منفاخ ، وعن طريق هذه العملية يتأكسد القصدير ويستط في شكل قشور ، وينزع ما يمكن ان يبقى منه عن طريق الكشط او الحك . وعندما تصبح هذه الصفائح النحاسية نظيفة لامعة ، خالية من القشور لحد ما فانها تطوى عدة طيات مع طرفها بواسطة بيزر (※) من الخشب او بفعل مطرقة حتى يتقلص حجمها لتتغلغل اقل حيز ممكن .

وبعد ذلك يلتقى بهذه القطع من النحاس في مصاهر فخارية شبيهة بتلك البوتقات التي تستخدمها دور سك النقود ، توضع فوق مصفاة فخارية في قاع فرن اسطوانى الشكل يملأ بالفحم .

وتغطى فوهة الفرن بصفحة عادية من الحديد او الفولاذ .

وفى داخل الفرن يؤجج منفاخ مضغوط ، يصدر تيارين من الهواء ، نارا شبيهة بتلك التى يصدرها كور الحداد ، وتكفى لصهر النحاس ، وكلما اخذ حجم الفحم فى التقلص والهبوط نتيجة الاستهلاك ، يعبأ الفرن من جديد (بالفحم) ، وحين يبدأ النحاس فى الانصهار تضاف من الفحم كمية كافية كى تملأ البوتقة الى نحو ثلاثة قراريط من حافتها .

ويراعى ان يترك فوق المصهرة او البوتقة ، ولا تكون هذه مغطاة قط ، فحم مشتعل يحول دون تأكسد الرصاص ، وينشر على السطح مسحوق البورق (او البوراكس او بورات الصودا) الذى يستخدم كمدر والذى يتولى كذلك تنقية المعدن باستيعاده للمواد الغريبة .

وعندما يصبح قوام النحاس بالغ السيولة ، تسحب البوتقة بامساك حافتها بواسطة ملقط او كماشة طويلة ، او بواسطة مشبك مسطح ، وتستبعد الشوائب المعدنية بواسطة مسوط (بكسر الميم) حديدى (اى ملقعة) ، ثم يصب النحاس المصهور من ارتفاع متر ونصف المتر ، فى شكل خيط رفيع بعض الشيء ، فى حوض ملىء بالمياه حيث يفتت الى حبيبات .

ويباع النحاس ، معدا على هذا النحو ، الى الضربخانة (دار سك

النقود (بواقع ٤٠ مدينى ثلثا للطل زنة ١٤٤ درهما ، اى بواقع ثلث الكيلوجرام ٣ فرنكات و ١٧ سنتيما .

لها اذا كنا بصدد صهر القروش ، تكون نسبة المزاج التى لابد ان تضاف الى كل ١٠٠٠ منها تبلغ .. ١٢٧٥٠ درهما اى $\frac{12750}{1000}$ ٤٢ كيلوجراما فى حين تزن هذه القروش الالف .. ٨٧٥٠ درهما اى $\frac{8750}{1000}$ ٢٦ كيلوجراما .

باجمالى وزن قدره ٢٢٥٠٠ درهما اى $\frac{22500}{1000}$ ٢٢٥ كيلوجراما .

وكان يؤخذ كل ٦٠ قرشا تزن ٥٢٥ درهما اى $\frac{525}{1000}$ الكيلوجراما .

ليضاف اليها مزاج وزنه ٨٢٥ درهما اى $\frac{825}{1000}$ ٢ كيلوجراما .
وبهذا يكون الوزن الاجمالى لما يوضع فى كل بوتقة ١٣٥٠ درهما اى $\frac{1350}{1000}$ ١٣٥ كيلوجرامات . وذلك بخلاف نحاتة وقراضة الفضة التى تنتج عن عملية الصهر .

اما اذا كانت الفضة المخصصة لصنع النقود قد جاءت فى شكل سبائك ، تاکد المختصون من قبل من عيارها عن طريق عملية الششنى ، فاتها تقطع متساوية ، ويوزن كاف ليجعل كل واحدة منها تزن نحو ١٤٠٠ درهم اى $\frac{1400}{1000}$ ١٤ كيلوجرامات ، ثم توزن كل قطعة وتضاف اليها الكمية اللازمة من المزاج .

ولحساب كمية المزاج هذه ، على نحو ايسر ، كانت تستخدم جداول اعدت لهذا الغرض ، قامت على اساس تحديد نسبة المزاج المقررة عند صهر القروش .

وتقدر تعريف النقود الفرنسية عيار القرش الاسبانى بـ ٨٩٦ ، ومع ذلك فبافتراض ان هذا التفاوت المسموح به يتجاوز حده احيانا زيادة او نقصا ، طبقا لنتائج عينات اجريت فى فرنسا قبل وضع هذه التعريف ، فقد قدرناه نحن فى مصر بـ ١٠٧٥ دراهم deniers من الفضة الخالصة او بعيار قدره $\frac{1075}{1000}$ ٨٩٥ .

وطبقا لذلك ، فإن الف قرش تبلغ زنتها ٨٣٧٥٠ درهما

» لا بد لها ان تحوى من الفضة الخالصة على $\frac{٥٤١}{١٠٠٠} ٧٨٣٨$

» ومن المزاج على ما زنته $\frac{٩١١٤٥٩}{١٠٠٠}$

» كان يضاف اليها مزاجا قدره ١٣٧٥٠

» وبهذا يصل اجمالى وزن المزاج الى $\frac{١٤٦٦١٤٥٩}{١٠٠٠}$

» يضاف الى كمية من الفضة الخالصة تزن $\frac{٥٤١}{١٠٠٠} ٧٨٣٨$

» ليتحقق اجمالى سبق بيانه هو ٢٢٥٠٠

مما يعطى فى مقابل كل درهم واحد من الفضة الخالصة درهما واحدا و $\frac{٨٧٠٤٣٢}{١١٠٠٠٠}$ من المزاج (٢) .

وطبقا لهذه المعطيات تم حساب جداول المضاف او المزاج التالية ، وهى التى تستخدم فى تحديد كمية النحاس الواجبة اضافتها الى الفضة سواء بخصوص القطع ذات الدينى الواحد او ذات العشرين والاربعين مدينى، ابتداء من ٢٦ يولية ١٧٩٨ (الثامن من ترميدور من العام السادس) وحتى بداية العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠) وهو التاريخ الذى حددت فيه نسبة المزاج او المضاف بجزئين ١ من النحاس) مقابل جزء واحد من الفضة الخالصة .

جدول المضاف (او المزاج)

الفضة الخالصة	وزن المضاف اليها				
١ درهم	٨٩٣	٤٣١	٨٧٠	١ را	درهم
٢ درهين	٧٨٦	٨٦٣	٧٤٠	٣ را	دراهم
٣ دراهم	٦٧٩	٢٩٥	٦١١	٥ را	»
٤ »	٥٧٢	٧٢٧	٤٨١	٧ را	»
٥ »	٤٦٥	١٥٩	٣٥٢	٩ را	»
٦ »	٣٥٨	٥٩١	٢٢٢	١١ را	درهما
٧ »	٢٥١	٠٢٣	٠٩٣	١٣ را	»
٨ »	١٤٤	٤٥٥	٩٦٣	١٤ را	»
٩ »	٠٣٧	٨٨٧	٨٣٣	١٦ را	»

وتغلف الفضة الخالصة والمضاف او المزاج وهو في شكل حبيبات في ورقتين : الاولى من الورق الابيض اما الثانية فمن ورق رصاصي اللون ، وتطوى وتفتح كلاهما بمعرفة الافندي الموكل بصنع النقود ، وبحضور المشرف الادارى او مفوض الحكومة وكذا الوزان وشيخ الصهارين .

ثالثا : مصنع الصهر او السبك

كان هؤلاء الأشخاص انفسهم ، يشرفون على نقل الخامات الى مصنع الصهر وعلى تعبئة البوتقات ، وكذلك على صب المزيج المصهور في شكل سبائك .

ويضاف الى كل بوتقة نسبة متساوية من الجذاذات وقراضات الفضة المتخلقة عن عملية صنع المدينى (السابقة) .

وكانت البوتقات المستخدمة قبل مجيء الحملة الفرنسية بوقت تصير

من نفس نوع البوتقات المسماة بالبوتقات الرصاصية (✱) ، وكانت تجلب من أوربا ، وتستطيع الواحدة منها أن تحوى نحو ١٠٠٠ درهم أى مايزيد على اثنى عشر كيلوجراما من الخام ، وتساوى من خمسين سنتيما الى ثلاثة فرنكات .

وقد اقتضى الأمر ، حين نفدت البوتقات التى كان يمكن العثور عليها فى أسواق القاهرة ، حيث توقفت كل ضروب التجارة بشكل شبه تام مع أوربا ، صنع بوتقات من الطين المحلى .

وفى البداية ، خلطنا مع هذا الطين المحلى ، كمية كبيرة بعض الشيء من الرصاص (الجرافت) الذى تخلف عن البوتقات القديمة التى كنا قد احتفظنا ببقاياها ، وان كان الأمر قد انتهى بهذا المعين ان نضب .

أما البوتقات الفخارية التى يصنها العمال المحليون فكانت ذات جسم اسطوانى وقاع كروى الشكل ، وكان يعيب طينتها انها اقل مرونة ولدانة وأكثر مسامية وقابلية لأن تتزجج (تتحول الى زجاج) اذا تعرضت لنيران شديدة .

وقد نتج عن العيبين الأولين انهم كانوا يضطرون هناك لصنع بوتقات بالغة السمك وبشكل خاص من ناحية القاع ، مما كان يجعل جفافها عسيرا ، وكان ينتج عن عدم استواء سمكها وعن مساميتها انها كانت تتشقق او تنكسر عند سحبها من الفرن ، أما اقل عيوبها الناتجة عن ذلك فهو انها كانت تتشرب جزءا من الخامات . أما تزجج هذه البوتقات فكان اقل هذه العيوب حدوثا وقلما كان يحدث الا فى السطح الخارجى قريبا من القاع ، حيث كانت تتركز اكبر درجات الحرارة ، وان كان ذلك فى معظم الاحيان هو السبب فى سهولة تشقق البوتقة سواء عند ملامستها للهواء او عندما كان يراد صب الخامة المنصهرة او كذلك عند ملامسة النار حين كان يراد القيام بعملية صهر اخرى فى البوتقات التى سبق استخدامها بالأمس .

(✱) الكلمة المستعملة هى Plombagine وتعنى المادة التى تصنع منها اقلام الرصاص .

وبرغم كل المحاولات التى بذلناها فى اختبار ومزج الطين فائنا لم نتوصل للاقتراب من خواص البوتقات الرصاصية او حتى من خواص انواع معينة من البوتقات الفخارية التى نستخدمها فى فرنسا ، ولعل الامر كان يتطلب منا ان نحاول البحث عن انواع اخرى من الطين (٤) او ان نجلب هذا الطين من سوريا .

وكانت عملية الصهر تتم فى ثمانى بوتقات وتوضع فى عدد مائل من الافران ذات المنافخ ، متساوية واسطوانية الشكل ، وليست لها مداخن ، اقيمت بطول رصيف او مصطبة تبعد بنحو المتر عن حائط المصنع ، وبنيت من الطوب الاحمر والطين الصلصالى والاسمنت .

اما فى قاع الفرن ، حيث يوجد ثقب دائرى توضع فيه البوتقة ، فوق مصفاة او حلقة او اسطوانة صغيرة من الطين ، فقد اعد بين اللبنتات فراغ يكفى لاستيعاب الرماد الذى يتدفق ولكى يسمح بمرور هواء المنفاخ ، اما البوتقات فكانت تحاط وتغطى بالفحم الخشبى ، ومع ذلك ، فحيث كانت طبقة الفحم قليلة الكثافة لحد كبير ، فقد كان هناك عامل عليه ان يقوم بصفة دائمة باعادة ملء الافران بالفحم .

وقد ثبت عند كل فرن منفاخ له جراب ، وهذا النوع من المنافخ غريب الشكل ، ويميل على الفور الى طفولة الفن ، وهو عبارة عن قربة او جلد ماعز ، ربط بأحد طرفيها خرطوم من الطين المحروق فمفتوح على شكل فتحة حقيبية مزودة بنوع من السدادة تتكون من اسطوانة مشقوقة من الخشب تبعا لمحورها ، ويستطيع رجل بمفرده ان يحرك منافخين فى آن واحد ، اذ يمسك بمنفاخ فى كل يد ، ثم يباعد بين جزئى الاسطوانة الخشبية او السدادة ويجرهما اليه (مما يفتح ويبسط الجراب) ويدخل منهما الهواء ، وبعد ذلك يقرب ويضغط جزئى الاسطوانة ، كلا منهما

(٤) الطين فى كل وادى مصر هو من النوع نفسه ، فالارض هناك عبارة عن تربة رسوبية نتجت عن ترسيبات بطيئة ومتعاقبة من النيل ، وهى تصلح فى كل مكان لصنع الطوب الاحمر المطلوب للبناء ، ومع ذلك فليست لها خاصية مقاومة النيران الشديدة .

بالآخر ، ثم يدفعهما نحو القرية التى يضغط عليها ليخرج الهواء المتراكم فيها عن طريق الخرطوم .

ويظل النافخون جالسين على الأرض بين المصطبة والحائط ، وهم يحتمون من الشرارات (المتطايرة) بواسطة حاجز او متكا صغير يسيطر من جهتهم على طول المصطبة ، وهؤلاء هم عيمان بؤساء تغطيتهم مزق من القماش ولا يكسبون طول اليوم اكثر من ٤ الى ٥ مدينى اى ما يعادل ١٤ الى ١٩ سنتيما .

وعندما يصبح الانتصار كاملا ، وهو ما يتم التأكد منه بواسطة تضبيب من الحديد يستخدم فى الوقت نفسه للتعليب والمزج ، يجذب احد العمال البوتقة ، ممسكا اياها من حافظها ، مستخدما فى ذلك ملقطا مسطحا ، ليحملها الى الصاهر او السباك نفسه ، وهو الذى يتخذ مكانه امام منضدة عمل بنيت من الطوب والصلصال ، ويضع السباك البوتقة فوق الرماد الساخنة ، على حافة اناء فخارى (برنية) ، اصطفت بها قوالب السبك المزودة بيد ، والمتماثلة فى الشكل والحجم ، والتى يراعى ان تملك قبل ذلك بقليل من الشمع او الزيت ، وبأخذ قالب السبابة باليد اليسرى ويمسك باليمنى الملقط او الكباشنة ويبيل البوتقة ، ثم يبلأ على التوالى كل انقوالب .

ولا يتجاوز سمك السبائك التى تنتج عن ذلك ٢ سم ولا يتجاوز طولها ٣٥ — ٤٠ سم .

وحين تتم عملية الانتصار ، يحمل رئيس المصنع (الاسطى) سبائكه ليتم وزنها ، ويترك له (كفرق وزن او تالف) ما يعادل ١١/١٠٠٠ مقابل الرواسب او الجذذات ، وهى اكبر حجبا بكثير من تلك التى تخلفها عندنا العملات البرونزية ، وان كان علينا ان نلاحظ ان ثلثي الخامة المعطاة الى السباك كانت فى شكل جذاذات بالغة الرهافة ، كما كان سطحها ، بعد ان تأكد بشده ، قد تراكمت عليه مواد دهنية و كربونية بسبب من كثرة مبادولتها الايدى ، وهى كلها ظروف تزيد بشكل محسوس من حجم الفضلات المتخلفة عن الصهر .

ولم يكن رئيس المصنع ليسلم قط ومن اول مرة الكمية المحددة من السبائك التى عليه ان يسلمها ، وكان الامندى يحمل هذا المعجز مع باقى

المهده على حساب العامل . وبعد ذلك ينظف الاسطى مصنعه ، ويغسل الرماد والكتاسات ، ويأمر بأن تهرس عن طريق عامل موكل بهذا الامر الجزء من البوتقات التى يظنها قد تشربت جزءا من خامة المعدن ، ويسحق العامل رواسب الفسيل الذى تم بواسطة الزئبق ، ثم يفصل المغم (**) عن الطين والرماد بواسطة عمليات غسيل متتابعة .

بعد ذلك يدخل السبك هذا المغم فى آنية زجاجية صغيرة ، مخروطية الشكل ، ذات رقبة طويلة ، او فى نوع من المطرات (**) (**) *mairas* ، يلطخها بالطين بعناية ، ثم يصف هذه المطرات فى نوع من الموادر او الافران وسط الفحم ، ويدخل فى رقبة المطرات قطعة من البوص بدلا من الانابيب الزجاجية ، لكى يستقبل فى آنية زجاجية اخرى غير ملطخة بالطين جزءا من الزئبق الذى تصاعد فى عملية التقطير ، وعند المساء يشعل العامل الفحم تاركا عملية البخر او التقطير تتم اثناء الليل . وفى الصباح يسحب المطرات مليئة برواسب معدنية محببة لها شكل الاسفنج ومظهر النحاس لكنها تحتوى على فضة ، وغندذ يحطم الزجاج ويفصل الرواسب كى يوزعها فى اجزاء متساوية على بوتقات ، فاذا كانت عملية الصهر الجديدة هذه ستؤدى الى اتمام الكمية التى عليه أن يقدم الحساب عنها الى الاقنذى ، يعنى العامل من العجز (السابق تسجيله) اما اذا حصل من هذه العملية على مايزيد عن هذا العجز فقد كان يجب الزيادة لحسابه ليكمل بها نقصا مقبلا، ولكنه ملزم ، اذا ماحصل على مايقبل عن تعويض هذا العجز بأن يشتري فى بداية الاسبوع القالى وان يجلب كمية الفضة التى نقصت .

وبلا شك ، فان لطريقة الصهر فى بوتقة وحيدة ، داخل فرن واحد الكثير من المزايا ، مثال ذلك اننا نستخدم هنا عددا اقل من السواعد ، كما اننا ننفق وقتا ونستهلك وقودا اقل ، ونحصل بسهولة اكبر ، وبشكل اكثر وثوقا على خامة متجانسة ، وترسب لدينا فضلات اقل مما لو كنا

(*) الزئبق وقد امتزج بمعدن او معادن اخرى (المترجم) .
(**) مطرة اى اثناء زجاجى طويل العنق مما يستعمله الكيميائيون ، واصلها العربى مطرة بمعنى قربة . (المترجم) .

قد أجربنا عملية الصهر بشكل منفصل وعلى دفعات صغيرة ، كذلك فلاننا لن نكون عرضة لأن يتكسر الكثير من بوتقاتنا أو لأن « تندلق » فضتنا في الرماد فنضطر لاعادة عملية الصهر ، ومع ذلك فان البوتقات كبيرة الحجم تتطلب جهدا كبيرا للغاية — وحتى اذا كانت لدينا كميات كبيرة من الخامة بشكل ملموس ، ينبغي صهرها ، فانه لامر صعب وباهظ التكاليف ، حتى في فرنسا . ان نصنع بوتقات من الحديد المطروق ، وقلما تستخدم هذه الا في باريس ، كما ان عادة الصهر في بوتقات رصاصية (٥) لاتزال تستخدم في غالبية دور سك النقود في فرنسا وربما في اوروبا كلها ، وباختصار ، فانه يبدو لنا ، في الحالة الاخيرة ، ان من الأفضل ان تتم عمليات الصهر في الأفران ذات المانيفيخ ، وقد ابدلنا هذه في عام ١٨١٨ ، في دار سك النقود في لاروشيل la Rochelle ، التي عهد اليها بإدارتها بأفران كبيرة ذات تيار هوائية ، وحققنا بذلك وفرا كبيرا في نفقات الإنشاء ، واقتصادا طفيفا في الوقت المطلوب لعملية الصهر بالإضافة الى توفير ملقرب من النصف في استهلاك الفحم .

رابعا : مشاغل الحدادة أو الطرق

تسلم السبائك بعد ذلك ، بالوزن ، الى شيخ مصانع الطرق أو الحدادة .

ولا تتطلب الفضة أو البرونز من الصنف العالي درجة حرارة كبيرة كي يتم طرقها ، اذ تكفي حرارة بسيطة تصدر عن الفحم دون منفاخ كور أو حدادة حتى تكسب السبيكة اللون الأحمر الكرزى* ، وبمسكها أحد العمال بملقط مسطح لطرقها ، يعاونه في ذلك واحد أو اثنان آخران من العمال ، ويقوم الجميع بطرقها بالتبادل ، بواسطة مطرقة مسطحة ، اما فوق سندان صغير حوافه مثلمة واما فوق سندان مسطح ، وهو نفس ما نحصل عليه اذا اقتصرنا على طرقها فوق سندان مسطح بمطارق ذات

(٥) لاتتسع البوتقات الرصاصية التي نستخدمها عادة الا لـ ١٨ الى ٢٠ كيلوجراما .
(*) نسبة الى ثمرة الكرز أو الكريز .

رأسين ، مع الطرق عليها أحيانا بالجزء المدبب من المطرقة وأحيانا بالجزء المسطح منها .

وهذا العمل بالغ البساطة ، كما أن العمال جد متبرسين عليه ، فهم ينربون ثلاثتهم (فعددهم ثلاثة) بقدر من السرعة ودقة التصويب ، وبايقاع بالغ التمييز ، حتى أن المرء عندما يراهم لأول مرة ، لا يستطيع أن يكتم دهشته من مهارتهم وهمتهم .

أما السبكة التي يطرقونها في البداية على شكل مربع ، ثم في شكل سهم دائري مع الحرص على جعل أطرافها أقل سمكا لكي تمر بعملية السحب ، ويصبح شكلها أقرب إلى المثلث مع المضي في انقاص ثخانة سمكه ، وتكتسب السبكة قدرا أكبر من الليونة والمرونة والقابلية للسحب ، فإذا لم تطرق لهذا الحد فسوف يكون سحبها مستحيلا في هذه الحالة ، لأنها ستكون عندئذ أكثر قابلية للانكسار .

خامسا : مشغل السحب

يضع المداد (٦) لوحة السحب بواسطة صفائح من الصلب المصهور تباع في الأسواق ، لها شكل غير مستو بعض الشيء ، بل أن سطحها كذلك يعانى من عدم الاستواء ، ويتناقص سمكها بدءا من مركزها حتى الحواف .

وهو يقوم بتحمية هذه اللوحات من الصلب ، أو يزيل سقايتها (**) لكي يثقبها على شكل زهرات باستخدام مثقاب من الصلب ، ولا يحرص العامل قط على نسق معين في أحداث ثقوبه وهو يقوم بتنفيذها بشكل متعاقب ، مع تصغير حجمها أكثر فأكثر ، بواسطة مثاقيب متنوعة ذات أسماك مختلفة ، أو بواسطة مثقاب واحد ، يخففه أو يحمي في كل مرة (يحدث فيها ثقبا) ويواصل العامل أحداث ثقوبه هنا وهناك بقدر ما يمكن صفيحة الصلب أن تتسع له من ثقوب .

(٦) بشدة على الدال الأولى والجمع مداين ، من الفعل مد بمعنى سحب أو مط .

(*) تعبير فنى خاص بالفولاذ والصلب ، ويشير إلى عملية تتم بتسخين المعدن ثم تبريده نجاة مما يكسبه صلابة ومرونة . (المترجم) .

وبعد ان يتم اعداد لوحة السحب على هذا النحو يضعها باتجاه لسان مزدوج مزود عند طرفيه بقطعة من الخشب ، تفوص فى الأرض .

ويقوم احد العمال مستخدما احدى يديه بتهريب طرف الشبكة التى نحولت الآن الى قضيب معدنى رتق طرفه فى ثقب لوحة السحب، ويمسك به بواسطة ملقط او كماشة ذات فكين محززين .

ولهذا الملقط فروع او روائع باللغة القصر يمسك بها مايشبه حلقة حديدية ملوية من ناحية ومربوطة من الناحية الأخرى بحبل يلتف حول خنزيرة (آلة رفع) .

ويقوم عاملان بلف هذه الخنزيرة بواسطة زوجين من الروافع المتشابكة ، تبعد كل منها عن الأخرى بمسافة تكفى لكى لاتعوق احدها عن الأخرى . ويدور طرفا المحور داخل كماشة أعدت فى قمة قطعتين من الخشب المثين ، تفوصان فى الأرض .

ويضبط العمال على ذراعى الكماشة محدثين رجة هائلة ، مما يجعل اسناتها تعض بشدة على القضيب المعدنى (الناتج عن طرق الشبكة) والذى يدفعه العمال ليمرروه تسرا ، بينما هو يستطيل (اى يسحب) من خلال ثقب لوحة السحب .

وحيث لايتبع تساؤل حجم هذه الثقوب نسقا منتظما ، وحيث تعانى الخنزيرة ، وهى مبنية بشكل خشن بالغ الرداءة من حركة احتكاك هائلة (مما يعنى وجود مقولمة شديدة للجهد المبذول) ، وحيث ان ذراعى الرافعة تصيرتان لحد بالغ ، وحيث لا يكون المزاج فى معظم الاحيان بالغ النقاء ، بشكل يظل معه المعدن فى بعض الاحيان صلبا تابلا للكسر ، فلا بد من بذل جهود هائلة لسحبه ، وفى العادة يعمل الرجال الموكلون بادارة (بلف) الخنزيرة — وهم يختارون من بين اشد الرجال قوة وامتنهم بنية — وهم

شبه عراة (٧) ليقوموا بعمل بالغ المشقة يستعينون في انجازه بأيديهم واقدامهم ، وتتم اعمال هذه المصانع ، كما تتم اعمال غالبية المصانع الأخرى وسط ضجيج نوع من الصياح أو الغناء ، يتردد بطريقة منتظمة ، على نحو قريب مما يفعله رجال بحريتنا فوق سفنهم الحربية عند اجراء مناوراتهم .

وعندما تمرر القضبان المعدنية لعدد محدد من المرات من خلال ثقب لوحة السحب ، وهى عملية تهدف الى فصل شذرات المعدن والتخلص منها ، فينبغى الحرص على تسمية هذه القضبان مرة أخرى لكي يصبح المعدن أكثر مرونة واقل قابلية للكسر .

ثم تصف القضبان على شكل طبقات تفصل بينها قطع صغيرة من الفحم توقد عند حلول المساء ، ويقوم صبية المشغل ، وهم مزودون بما يشبه مراوح من الريش ، بالتهوية على الفحم ويترك ليتآكل خلال الليل .

ويحرص الصبية كذلك على ترقيق القضبان المعدنية عند اطرافها ، وعلى التقاط وجمع القطع التى تنفصل عنها من ثقب السحب ، وعلى كس المشغل . وهؤلاء الصبية هم في غالبية الاحوال أبناء العمال انفسهم ، ويحصلون على جمل متواضع يستخدمه اهلهم في اعاشتهم ، وهم تعلمون منذ نعومة اظفارهم ، وبشكل تدريجى ، حرفة آبائهم نفسها ، فقد ظلت حتى اليوم في طبقة الصنّاع ، كما هو الحال في معظم الحرف الأخرى ، تلك العادة القديمة عند المصريين ، عادة تنشئة الأطفال على الدوام على حرفة آبائهم .

ويتجاوز ، بخصوص كل عملية سحب وتسمية تتم في مشغلين بنسبة فاقد يبلغ ٥٠٪ (اى ١/٢) .

(٧) لابد ان عادة الشرقيين في ان يعيشوا في عزلة عن النساء ، وابقاء هؤلاء النساء محجبات وحبيسات هي السبب في ان اصبح الرجال فيها بينهم اقل حياء واحتشاما ، وفي انهم ينظرون دونها دهشة الى نفر منهم ، فقراء او دراويش ، يمشون عراة في الشوارع ، وفي اننا نرى كثيرا من العمال يعملون عراة في مصانعهم ، وهذا الاختلاف (بيننا وبينهم) في العادات والتقاليد ، هو الذى يجعلهم ينظرون بكثير من الدهشة الى النسوة الأوربيات وهن يخرجن سافرات ، يختلطن ويتنزهن ويتحدثن مع الرجال ، وان يشفن بشكل خاص بزيارة مصانعهم . وكانت الفكرة الاولى التى راودت هؤلاء العمال هي ان ينظروا الى هؤلاء النسوة جميعا باعتبارهن مومسات .

ساسا : مشغل الترقيق

عندما يتم انقاص قطر القضبان المعدنية ، ليلبلغ نحو ٢ مم ، يعمد بها الى الرقاق (٨) ويقوم هذا الرقاق بتقطيعها الى قطع طول كل منها من ٢٥ الى ٣٠ سم ، وبعد ذلك يضمها فى فرن يحمى بالخشب الجاف حتى تلتهب .

وهذا الفرن ذو شكل دائرى ، وله خمس او ست فوهات ، وعلى مقربة من كل فوهة يقام سندان او كتلة من الصلب ، لها سطح دائرى ومستقر .

ويأخذ شيخ العمال واحدا من هذه الاسلاك (او القضبان) بواسطة كمانشة او ملقط مسطح ، ثم يقوم بترقيق او تسطيط هذا السلك المعدنى بكل طوله بواسطة مطرقة ذات رأسين مسطحين ودائريين .

وبعد ذلك يثنيه ليصنع منه فرعين ، ثم يرقق الفرعين من جديد مع طرقتها واحدا فوق الآخر ، ومع امسكهما لهذا الغرض بواسطة ملقط ، مرة من عند نقطة التقائهما ، ومرة اخرى من ناحية طرفيهما .

وعندما تكون كل الاسلاك او القضبان المعدنية قد رقت بالقدر الكافى عن طريق هذه الوسيلة ، وتكون قد اكتسبت عرضا يبلغ نحو ٢ سم ، يقوم صبية المشغل بفتحها وبتشكيلها ستة ستة بطريقة تدخل معها كل الثنيات او المفامل كل منها فى الاخرى .

وعندئذ يمسك شيخ المشغل هذه الوريقات الست مجتمعة ويرطبها بالزيت فى معظم الاحوال كى لاتتأكسد او تحترق او تلتحم ببعضها البعض ، ثم يجففها فى الفرن ، ثم يضعها على السندان ، ويقوم هو وعامل آخر بطرقتها بضربات قوية من مطرقتيهما المسطحتين ، ويحرص فى بعض الاحيان على ان يوقفها ليطرقتها ، وهى على هذه الحال ، بطرقات بالغة الخفة . فوق الخافة .

(٨) أى الذى يرقق المعدن والجمع رقائق .

وهذا العمل بالغ المشقة ، وكل من يؤدونه من العمال متينو البنية الغاية ، ويظلون على الدوام منهمكين فى أداء أكثر الاعمال صعوبة ، حيث تنهمر جداول من العرق من اجسادهم المغتولة ، ويذكرك مشهد هذا المشتغل (٩) المعتم ' الشبيه بكهف او بمغارة ، تملؤها سحب الدخان ، والذي يطن فيه ضجيج المطارق بايقاعها الثقيل وصداها ، مع صيحات الطارقين الذين يعملون على بصيص ضوء صادر عن نار افرانهم ، يذكر بشكل تام بكهف سيكلوبيس (١٠) .

اما الرقائق التى تنتج عن عملية الترقيق هذه ، فكثيرة العيوب ، فهى غير مستوية السمك ، وبشكل خاص عند اطرافها ، كما انها مهترئة عند الحواف ، وهى فى معظم الاحيان متكسرة وملينة بالثقب . وهذا هو السبب فى انه توجد عند مرحلة القطع او القص كمية هائلة من الجذاذات او القراضات ، تعود مرة اخرى الى الصهر ، وتخرج « اقراص » النقود (او التى ستصبح قطع نقود) شديدة السواد متأكسدة ، ولابد ان يزال جزء من سطحها ليتم جلوها او تبييضها .

كان الامر يقتضى منا ان نستخدم فى اعداد هذه الرقائق آلة تصفيح تبنى بقدر كبير من الدقة ، لكن العمال من اهل البلاد ، لم يكونوا مهيين لانجازها .

ولم تكن نسبة التالف المسموح بها فى مشاغل الترقيق تتجاوز ٢٥/١٠٠٠ (٢.٥ ٪) اى الربع فى كل الف .

(٩) يضم المصنع كورين لكل منهما ستة سندانات .
(١٠) سيكلوبيس جن خرافى ، له عين واحدة فى وسط جبهته ، كان يطرق فى اتنسا ، وهو بركان يقع الى الشمال الشرقى من صقلية ، صواعق جوبيتر بأمر من فولكان Vulcain ، والآخر هو اله النار والمعادن عند الرومان ، وهو ابن جوبيتر وجونون ، زوج فينوس ، وقد ولد قبيحا سائه الخلقة ، فالقت به امه من فوق جبال الاولب فسقط فى جزيرة ليمنوس ، وكان يعرج لهذا السبب ، وقد اقام تحدث اتنا كور حدادة حيث كان يعمل مع سيكلوبيس (المترجم) .

سابعاً : مشغل التقطيع أو القص

بعد ان توزن الصفائح او الرقائق وتفحص ليتم التأكد من ان لها سبكاً مناسباً ، تسلم الى شيخ مصنع القص او التقطيع (١٠) .

وتتكون آلات القص او القطع من لولب ثبت فى الطرف الأدنى منه مجوب (※) او مكبس هو عبارة عن جزء من مخروط ، قاعدته المسقية بالصلب رهيئة وقاطعة . ويدخل هذا المكبس فى جزء يسمى منظار او نظارة ، أحدث به ثقب دائرى يكاد يكون كامل الاستدارة ، كما ان حوائه هو الآخر رهيئة وقاطعة .

وعند الطرف الآخر من اللولب وضع بشكل ملائم الرقاص ، وهو رافعة بذراع واحدة تستخدم فى تحريك اللولب والمكبس .

ويثبت العامل بيده اليسرى الصفيحة او الورقة المعدنية فوق المنظار ، وييده اليمنى ينزل المكبس الذى ينتزع الشريحة او القطعة المعدنية التى نسميها نحن فى دور سك النقود عندنا قرص flacon والذى تسقط من خلال مائدة مثقوبة أعدت على هذا النحو ، لهذا الغرض ، داخل سلة او قفة معدة لاستقبالها — فى الوقت نفسه الذى يدير فيه الرافعة نصف دورة .

وتتم هذه الحركة بسرعة بالغة ، كما ان العمل هنا بالغ السهولة ، ويقوم به شبان يافعون ، ويستطيع عامل بمفرده ان يقص او يقطع مايزيد على ٢٠ ألف مدينى فى اليوم الواحد .

وتتركز عيوب آلات القص هذه فى أن اللولب مخروطى الشكل بدلا من ان يكون له شكل الاسطوانة الكاملة ، مما يؤدي لحدوث شئ من الخلل او مما يجعل الحجم الذى يقتطعه المجوب يتفاوت بين قطع واخرى ، وهناك عيب آخر هو ان المجوب ، بدلا من ان يدور وفق اصول وحسابات محكمة ، وبدلا من الا تكون له اية حركة غير الصعود والهبوط ، يرتبط

(١٠) يطلق على من يقوم بالقص او التقطيع اسم دوغمة ، من الكلمة التركية دوغريق او ظوغرامق ، ومعناها يقطع الى اجزاء صغيرة .

(※)المجوب اداة لانتزاع قطع المعادن او الجلد الخ (المترجم) .

باللؤلؤ ويدور معه ، وهو أمر يؤدي الى حدوث بعض الخلل أو الاضطراب فى حركته ، وهناك عيب آخر هو ان تطر المنظار اكبر مما يلزم بالنسبة لقطر الجيوب مما ينتج عنه فى معظم الأحيان ان تنطس القطعة المعدنية او تحدث بها نتوءات حيث هى بالغة الرقة ، مقعرة من ناحية الجيوب ومحذبة من ناحية المنظار .

وتدعك القطع التى تم اقتطاعها فى بعض من النخالة ليتم تخليصها من باحدى حافتيها ومنتهيا بالحافة الأخرى ، وهو يتفادى ان يقطع او يقصر من الأجزاء بالغة الرقة لاكثر ما ينبغى او الأجزاء الممزقة ، أما الجذاذات التى تبقى فتبلغ أكثر من ثلثى الصفيحة ، وتعود هذه الى الصهر (اى تصهر من جديد لتعاود هذه الدورة) .

وتلك القطع التى تم اقتطاعها فى بعض من النخالة ليتم تخليصها من الزيت الذى علق بها من آلة القص ، كذلك تستبعد منها القطع المعيبة او غير التامة بشكل يسترعى الانتباه .

وبعد ان تنظف القطع المعدنية على هذا النحو ، وتنقى وتوزن ، تسلم الى « الجلّائين » .

ثامنا : مشغل التبييض او الجاوة (١١)

فى البداية تغلى القطع المعدنية او الأتراض المعدنية داخل غلاية من النحاس تحتوى على بعض من الدردى والشبة والملح البحرى ، مع مراعاة تغليبها وتحريكها ، وهذه العملية الاولى تذيب الزيت وتنتزع المواد الدهنية او الكربونية وكذلك جزءا من الاوكسيد الموجود على السطح ، وعندئذ تأخذ القطعة لونا يميل الى الاحمرار شبيه بلون البرونز .

ولم تكن هذه العملية الاولى بكافية لجلو قطع المدينى ، فكان يلغى بها فيما يشبه الحوض او المزود على هيئة دن متين من الخشب او صنعت من جذع جميز ، ثم يضاف اليها الشبة والملح البحرى والدردى وكذلك بعض

(١١) يسمى من يقوم بعملية الجلوة او التبييض بالعربية جلاء (بشدة على اللام) ، والجمع جلايين .

الرمال ، ثم يجلس عاملان متينا البنيان على كل طرف من طرفى الحوض الخشبي ، يقلبون ويمسحون ويدعكون القطع النقدية ، ويستطيعون بذلك ان يعطوها مظهرا معدنيا شبيها بمظهر نقودنا البرونزية ولما نزل بمد جديدة .

وقد سبق ان ذكرنا بأنه ينتج عن عدم كفاية (او تطور) آلات القص ان يكون احد وجهى قطع المدينى مقعرا ، وهو الوجه الذى يجلى أكثر من الوجه الآخر ، وذلك لتعرضه لقدر اكبر من الدك .

وبعد ذلك تغسل القطع المعدنية الصغيرة عدة غسلات ، وتجفف وتمسح بدعكها بالنفخالة فوق غربال ، وفى النهاية تفرز او تنقى القطع المهشمة او تلك التى لم يكن قد تم جلوها بشكل كاف .

ومن السهل لنا ان نستنتج كم ستكون الفضالات او الجذاذات كثيرة بقدر هائل فى مثل هذه العملية ، وبرغم ان الجزء الذى تأكسد والذى تزيله المديبات او المحلات يكاد يكون كله من النحاس ، فلا بد ان الدك وحده مع ذلك يزيل هو ايضا نسبة من الفضة ، وكان يلقى ببياه الفسول ، ويستخلص قدر بالغ الضالة من المعدن والرواسب الأخرى ، اما فاقد الوزن المسوح به فى هذه العملية فيبلغ ٥٥/١٠٠ .

وقد كانت لدينا رغبة فى تطوير وتحسين اساليب الجلو ، ولابد ان تأثير الملح والدردى ، بعد الوصول بهما الى درجة الغليان ، يكون كافيا بلا جدال ، ومع ذلك فلم يكن هناك بد فى هذه الحالة من العثور على وسيلة بسيطة وسهلة لتحريك القطع النقدية بصفة دائمة داخل الغلاية ، ومن تعريض كل من وجهى العملة فى الوقت نفسه لفعل المذيب ، فى حين كان المعتاد ، برغم العناية التى تبذل فى تقليب هذه القطع فى الغلاية بواسطة مسوط او ملعقة ، ان تتلاصق وان تتلاحم غالبية القطع ببعضها البعض ، بحيث يظل واحد من الوجهين او جزء من كليهما يحتفظ بمظهر اسود او على الأقل بمظهر نحاسى .

ولسوء الحظ فقد خاب مسعانا فى كل مشروعاتنا للتطوير بسبب استحالة تشغيل العمال الفرنسيين لمدة طويلة ، فقد كان عدد هؤلاء بالغ الضالة ، كما كانوا يستخدمون فضلا عن ذلك فى حشد من الاعمال التى

كان على عبقرية المسيو كونتية Conté الخلاقة ان تعيد خلق كل شيء فيها بدءا من ابسط اداة حتى اعقد آلة بعد ان كان كل ما كنا قد جلبناه من فرنسا من هذا النوع قد سلب أو تحطم أثناء فتنة القاهرة ، وكانت نمطية وجود العمال من اهل البلاد عقبة اخرى ، بل لعلها كانت اكثر العقبات استعصاء على التذليل .

وبتفحص ما كان يتم فى عملية الجلو أو التبييض ، فان لدينا ما يدعوننا لتأكيد ان نسبة الحمض الطليقة التى يمكن ان يحويها الدردى والشببة ، تنزع وتذيب بسبب تأثيرها على سطح القطع المعدنية ، كمية كافية من النحاس المؤكسد ، كى تعطيها هذا المظهر من البياض الكامل (اى غير اللامع) الذى يكون للفضة بالغة النقاء بعد مرورها بحمض الكبريتيك ، وقد ادى هذا المظهر الذى يأخذه البرونز ، وان كان ينمى عن طريق الدعك ، الى ظهور الخطا الشائع الذى يزعم بان هذه القطع النقدية مصنوعة من النحاس المغشى بالفضة ، فيقول سانارى Savary فى رسائله عن مصر ان قطعة المدينى هى عملة نقدية صغيرة من النحاس المغشى بالفضة تساوى ستة لياردات * .

تاسعا : مشغل السك

تسلم الاقراص المعدنية الصغيرة او الـ Flacon التى تم اعدادها بالطريقة التى انتهينا من بيانها ، بالوزن ، الى شيخ مشغل السك .

وتتكون ادوات السك او الرصاصات ، شأنها شأن ادوات القص ، ولكن بأحجام اكبر كثيرا ، من لولب متحرك داخل صندوق او حلزونة من النحاس .

ريثبت فى الطرف الادنى من اللولب ، وبشكل ملائم ، سكة فولاذية تغوص بسهولة داخل تجويف اعد فى قمة اللولب ، وعند الطرف الآخر

(١٢) Lettres sur L'gypte ، رسالة ه اكتوبر ١٧٧٧ .

(*) الليار Liard هو نقد نحاسي تقديم بالغ الضالة ، كان يساوى ١/٤ سو ، أما السو Sou فهو قطعة ذات ه سفقات (١/٤ من الفرنك) اى ان الليار يساوى سنتيما وربع السنتيم (المترجم) .

وضع رقاص مزود براسين من الرصاص ، وثبتت السكة السفلية داخل مربع من الحديد وبواسطة اركان حديدية ، ويكلف واحد من العمال ، وهو شاب فى العادة ، بأن يضع القطع على السكة السفلية ، فيأخذ من هذه القطع حفنة بيده اليمنى ، ويسربها من بين سبلبته وابهاه فوق السكة ، ويفصلها بواسطة ابهام يده اليسرى ، فى حين يكون هناك عامل آخر ، يحرص الرقاص باحدى يديه ، وهو يرتب القطع التى وضعت فى اسفل .

اما العمال فهم مدربون للغاية على هذا العمل حتى ان الشخص الذى يقوم بوضع القطع لا ينظر قط فى معظم الاحيان الى السكة العلوية، وحتى ان الشخص الذى يحرك الرقاص ينهمك فى حركته الرتيبة والمنظمة، واثقا من نفسه ، دون أن يثبت عينيه على القطعة التى توضع تحت السكة ، ويكاد لم يحدث قط ان قطعة ما قد ضربت مرتين او ان الشخص الذى يقوم بوضعها قد انحشرت اصابعه بين السكتين .

وتعانى الرقاصات من العيوب نفسها التى لاحظناها فى آلات القصر، اى ان اللولب هنا مخروطى الشكل على نحو طفيف بدلا من ان يكون اسطوانيا كاملا ، وان السكة تدور مع اللولب بدلا من ان تصمد وتهبط فى سرعات منتظمة ، وينتج عن ذلك ان السكة العلوية تهتز ولا تتطابق قط بشكل صارم مع السكة الاخرى ، بحيث انه يندر ان يتوافق النقشان كما يندر ان يكونا ، كما هو الحال فى نقودنا الفرنسية ، فى الوضع نفسه فى كل منهما بالنسبة للآخر ، اما حركة الفتل او اللف اى الحركة الدائرية التى تتأثر بها القطعة فى اللحظة التى تنضغط فيها بين السكتين فتؤدى الى محو او امالة النقوش . ويكون عمق خط الحفر فى كلا السكتين ، وهو كبير لحد يزيد عن المطلوب ، بالاضافة الى قلة سمك الصفيحة او الورقة المعدنية سببا فى ان تقوم الاجزاء الناتئة فى احد الوجبين بدفع المعدن فى الاجزاء المجوفة من الوجه الاخر ، فتبدو نقوشها وكأنها محو او متقطعة او متאלة بشكل جزئى .

عاشرا : مشغل الصرافين

او مرحلة عد ووزن قطع المدينى

يكون على شيخ مشغل سك النقود الوزن نفسه والذى تسلمه فى شكل اقراص معدنية ، على هيئة قطع مدينى مدهوغة (اى مسكوكة) ، حيث يستحيل أن تبقى لديه اية فضالات (اى ليس له نسبة من وزن تالف) فى اثناء هذه المعالجة اليدوية .

وتسلم قطع المدينى ، بعد ان توزن على هذا النحو الى العداد او الصراف (١٢) .

ويخلط شيخ الصرافين بعناية قطع المدينى التى ضربت ، ثم يأخذ منها ، كفيما اتفق ، كمية معينة ثم يعد منها بضعة لوف ، ويزنها .

لماذا تبين ان كل الالوف تزن وزنا اكبر مما هو محدد لها (اى للالف منها) ، او اذا جاء وزنها اقل مما كان ينبغى ، بشكل محسوس ، يطلب الرقاق ان يجعل الصفائح اكثر رقة او اكثر سمكا بنحو طفيف (حسب الاحوال) ، ثم ينتظر انتاج (الطرحة) الثانية ليتم خلط نتائجها مع الطرحة الاولى .

لماذا اعطى هذا الخليط نحو ٧٣ درهما بالتقريب (اى نحو ٢٢٥ جراما) عن كل الف مدينى يبدا العدادون فى العد .

وقبل ذلك يكون شيخ هؤلاء قد اعد اتماعا ورقية ، يصنع الواحد منها من نصف فرخ من ورق رصاصى اللون ، حسب بحساب وزنه منذ البداية ليؤخذ فى الاعتبار عندما توزن كل حفنة من هذه العملات ، وبعد الصرافون او العدادون قطع المدينى فوق لوحات صغيرة ، مزودة بحواف وتنتهى بمجردى للتفريغ . ويحرص هؤلاء على استبعاد القطع المميعة ،

(١٣) من المفهوم ان الصراف هو الشخص الذى يغير ويراجع او يراقب النقود : اما العداد فهو ما نقول نحن عنه بلقنا Compteur (والترجمة فى هذا الهامش تمت بتصرف اقتضاه النقل الى العربية) .

ثم يسلمون القطع بعد عدّها على هذا النحو بواقع ... قطعة (فى الدفعة) ،
فإذا لم يتجاوز وزنها $\frac{1}{4}$ ٣٦ درهما فإنه يجمع كل اثنين من أنصاف الألوف
هذه ليضعها فى قمع واحد ، يثقله ، ويدون فوقه اسم العداد .

فإذا كانت بعض أنصاف الألوف هذه أكبر (وزنا) مما ينبغى بنحو
طفيف ، وكانت الأنصاف الأخرى اقل (وزنا) مما ينبغى بنحو طفيف ، يقوم
شيخ العدادين بخلط ... قطعة من النوع الاول بخمسة قطع مدينى
أخرى من النوع الثانى ، ويتوصل عن طريق هذه الاحتياطات أو التوازنات
الى تشكيل الوف من المدينى تتساوى فيما بينها فى الوزن مع اختلافات
طفيفة للغاية .

وعند نهاية اليوم تعد الأتباع ، وتوزن معا ، ويخصم من هذا الوزن
الإجمالى فرق وزن الورق لتتم معرفة ما ان كان العدادون قد ردوا بشكل
دقيق الوزن نفسه الذى كان قد اعطى لهم .

وتطرح الأتباع ذات الالف مدينى ، وهى على هذه الحال ،
للتداول .

فإذا كان الشخص الذى يعطى واحدا منها من هذه الأتباع سدادا
لشئ أو وفاء لدين ما معروفا ، وكان اسم الصراف أو العداد مذكورا
فوق القمع فإن متلقيه لا يعمده ولا يزنه ، وان كان فى بعض الأحيان
يكتفى بوزنه .

وفى ما مضى ، كانت تختار من بين قطع المدينى المعيبة ، التى يستبعدوها
العدادون ، تلك القطع التى تكون اقلها عيوباً ، مهما تكن اقل من الوزن
المقرر بشكل ملحوظ ، أو مهلهلة ، أو مجلولة بشكل رديء ، أو حتى مقعرة ،
شريطة ان تظهر عليها بعض من النقوش ، كى تستخدم فى سداد اجور
العمال ، وقد اعترضنا على هذه السوءة التى تؤدى فى
النهاية الى ان تطرح فى التداول كمية لا بأس بها من نقود معيبة
او بالغة الرداءة .

الفصل الثانى

صنع القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى

اولا : المزاج والصهر

تتم كل الخطوات التى تتصل بعملية مزج وصهر خامات القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، بنفس الأسلوب الذى تحدثنا عنه بخصوص هاتين العمليتين عند صنع قطع المدينى ، والفرق الوحيد هو ان الفضة هنا تصب على هيئة صفائح بدلا من ان تصب فى شكل سبائك .

وعندنا فى فرنسا ، لكى تصب الفضة او الذهب على هيئة صفائح ، تستخدم قوالب هى عبارة عن ملقط او كلابة قوية ومتينة ، يزيد طولها عن المترين ، وتتكى الى حماله او مسند من الحديد ، يقترب منها طرف الرافعتين (ذراعى الملقط) وينضغط ، لكى يطبق الفكان باحكام كل منهما على الآخر بواسطة قوس معقوف من حديد قاطع مزود برافعة . اما الفكان فهما كتلتان مستطيلتان من الحديد الزهر ، حفر فى السطح الداخلى لواحدة منها أخود ينبغى ان يستخدم قالباً لصفيحة الفضة التى تصب فيه ، وهذه الآلات التى يصعب تنفيذها (فى مصر) ، والتى تتطلب الكثير من الدقة والمهارة ، يبلغ ثمن الواحدة منها ٥٠٠ فرنك .

ومع ذلك فان الوسيلة المتبعة فى مصر كانت بسيطة للغاية واقتصادية فى الوقت نفسه .

تقد كان لدى السباك صندوق او صناديق كثيرة ، مستطيلة ، تملأ برمل خاص يستخدم فى عملية القولبة (اى صب الفضة المصهورة فى قوالب) .

(١) هذه الاداة قريبة الشبه بسيف مستقيم .

ولكى يقوم العامل بتشكيل القوالب المخصصة لكى تصب فيها الصفائح ، يستخدم مسطرة من الحديد ، مزودة بمقبض من الخشب ، يفرسها لهذا الغرض فى الرمل ، ثم يخرجها منه بحذر .

وعندما يميل بوتقته ، فانه يصب المعدن مصهورا فى الفراغات التى اعدھا على هذا النحو ، والتى تبعد عن بعضها البعض بمسافات محددة ، ويسمى جاهدا للحيلولة دون أن يتشكل فى الجزء العلوى قما يكون عليه أن يكسرها او يصهرها مرة اخرى .

ويبلغ طول كل صفيحة نحو ٥ سم ، بعرض قدره ٤ سم للقطع ذوات الاربعين مدينى ، أما عرضها بخصوص القطع ذوات العشرين مدينى فيبلغ ٣ر٢ سم فقط .

وحيث كانت الصفائح تتأكسد بعض الشيء عند سطحها بفعل ملامستها للرمال وامتصاصها جزءا من الرطوبة التى كانت هذه الرمال مشبعة بها ، وحيث كان من المحتمل أن يكون قليل من الرمل قد التحم بسطح المعدن ، وهو امر سوف يؤدى فجأة الى اعطاب او اتلاف آلات التصنيع ، فقد كان يتم غسل الصفائح فى مياه حمضية ، ثم تجفف بعد ذلك بعناية .

ثانيا : آلات التصنيع

(عملية تحويل القوالب الى صفائح)

كانت أسطوانتا ، او لعافتا هذه الآلات ، وهى مكسوة بالصلب ، مثبتة داخل اطار من النحاس أو البرونز (٢) ، يتحكم فى حركتها . أما الجزء العلوى من المخذات او الوسادات ، وهو ايضا من النحاس ، فكان

(٢) كنا قد أنجزنا على يد العمال من اهل البلاد ، وهم عارون من اية تجربة ، الآلات المختلفة لصنع القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، وقد صهرت — بعد ذلك — اجسام الرقاص الكبير وآلة التصنيع وآلات القص او القطع لصنع قنابل من البرونز ، وسلمناها الى المدفعية .

متحركاً ، لكى يصبح بالإمكان أن نقرب الاسطوانتين قليلا أو كثيرا عن طريق ركانز ومكبس الضغط .

وكان محور الاسطوانة العلوى مزودا ببطحنة تدور بها عجلة كبيرة مسننة ، بشكل افقى .

وتتحرك هذه العجلة بفعل رافعة تدور فى محورها الراسى ، مثبتة فى مدارها ، ومتجاوزة قطر العجلة بقدر كاف كى تستطيع الثيران أن تدور خارج الاسطوانتين .

وبتميرير كل الصفائح (أى القوالب التى ستتحول الى صفائح أو رقائق) بين الاسطوانتين لثلاث مرات أو أربع على الأكثر ، مع التقريب بين الاسطوانتين على التتابع عددا مماثلا من المرات ، تنتقل الصفائح الى السمك المطلوب ، وهو ما يتم التأكد منه بتمريرها فى شق أو مزلق تم احداثه فى قاعدة من الصلب تسمى المعيار أو القالب * ، وحيث كانت الصفائح قد سكبت بشكل قريب فى سمكه من ذلك السمك الذى ينبغى أن تكون عليه القطع النقدية ، فلم يكن هناك ما يدعو لاعادة تحميلتها ، كما يحدث فى فرنسا ، بعد تمريرها بآلة التصفيح الخاصة بالتشذيب أو الترقيق .

ثالثا : آلة القص أو القطع

لم يكن عرض الصفيحة ليتسع الا لقص أو قطع قطعة نقدية واحدة .

وقد بنيت آلات القطع على نحو تقريبي بنفس الشكل الذى لآلات قص أو قطع المدينى فيما عدا أن هذه اقوى ، وفيما عدا أن الرافعة أو الرقاص كان له راسان مزودان بالرقاص .

* الكلمة الفرنسية المستخدمة هى calibre وهى كلمة من أصل عربى وتعنى القالب . (المترجم) .

رابعا : عملية الضبط *

كانت تقطع العملات توزن واحدة واحدة ، وحيث كان (المعنيون) حريصين على ابقاء هذه القطع بصفة عامة فى وزن اعلى من المطلوب بنحو ضئيف ، فقد كانوا يضبطون وزن القطعة اذا ما تجاوزت اربعة دراهم ، بالنسبة للقطع ذوات الاربعين مدينى ، وذلك عن طريق بردها قليلا على سطحها او حول حافتها ، اذا ما كانت آلة القطع قد تركت هناك بعض التنبؤات . ولم تكن تعاد عملية تحمية القطع كما يحدث فى فرنسا ، فى بعض من دور سك النقود قبل عملية الضبط هذه (٢) برغم أن الخامة كانت ولا بد اقل لدانة او قابلية للسحب من تلك التى نستخدمها فى صنع عملاتنا . وهكذا نراهم (فى مصر) يتفادون او يوفرون عملية معاودة التحمية اصلا ، وكذلك عملية التحمية عند برد التنبؤات ، مما كان يؤمر النفقة والوقت اللازمين لعملية صنع النقود .

خامسا : عملية الجلوة او التبييض

لجلو او تبييض قطع العملات هذه ، كان المعنيون يقومون بغليها ، كما يحدث بالنسبة لقطع المدينى ، فى محلول من الدردى والشبة والملح البحرى ، وبعد ذلك يقومون بتحميتها فى الفرن ، ثم يقذف عليها بمسحوق ملح البارود وملح النوشادر ، ثم تغسل وتجفف بدعكها بعناية ، وبذلك

* ajnstage ويسمى العامل ajusteur ، ويسمى بلغة اهل

الصنعة المعابر، كان المعنى المقصود هنا هو عملية ضبط الوزن وهذا ما رايت استخدامه هنا لكى لا يختلط المعنى بعملية قياس المعيار .

(٣) لم تكن تحدث على الدوام عملية تحمية للقطع النقدية قبل ضبطها فى مختلف دور سك النقود فى فرنسا ، وان كانت هذه العملية ظلت تمارس باستمرار (فيما مضى) فى دار سك النقود فى لاروشيل ، وقد اقمنا التجربة ان بالإمكان استبعادها دون حدوث أية اضرار .

ياخذ المسطح مظهرا فضيا ، كما سبق ان قلنا عند حديثنا عن عملية
الجلوة التى تمر بها قطع المدينى .

سادسا : عملية السك او القش

تسك هذه العملات بواسطة رصاص قوى ، بنى على نفس الاسس
التي نهضت عليها الرصاصات او الروافع التى تستخدم فى صنع الذهب
او قطع المدينى .

الفصل الثالث

صنع العملات الذهبية

أولا : عملية الصهر

كان الذهب الذى يتم توغيره عن طريق اليهود ، يسلم كقاعدة الى دار سك النقود محولا الى سبائك بالميزار المقرر لصنع العملات الذهبية ، اما الافراد ، فلم يكونوا ليوفروا قط قطعاً من الذهب تستخدم فى التبادل ، وكان اليهود يشترون لحسابهم تراب الذهب الذى كانت تجلبه القوافل . وهكذا لم تكن تتم عملية صهر النقود عادة فى الضربخانة ، وكان الشخص الذى يوكل بذلك فى العادة هو معمر الذهب (المعيارجى) الذى كان يصهره باستخدام منفاخ ، كور ذى تيارين داخل بوتقات من الرصاص ، ويحتفظ لنفسه (مقابل ذلك) بكمية صغيرة منه (٤) .

وكان تراب الذهب يحتوى فى العادة على بعض الاجسام الغريبة ، ويحتاج لان يصهر بعناية شديدة ، مرتين على الاقل ، وان ينقى من الشوائب لكى تصنع منه سبائك متجانسة المعدن لدنة مرنة قابلة للطرق والسحب . ويتطلب تراب الذهب كى يتم صهره بالاضافة الى كمية من البورق (البوركس او بورات الصودا) ، درجة حرارة عالية للغاية ، أعلى بكثير مما يتطلبه الذهب الذى تمت من قبل تنقيته ، وترتفع نسبة التلف او الفقد من المواد المتبخرة او التى تتحد بالبورق لتتحول الى رواسب الى $28/100$ ، ولكن عندما يعاد صهره مع المزاج (بالاضافة الى المعدن الذى يمزج به) فان تلف الوزن لا يتجاوز فى هذه الحالة $4/100$.

(٤) كانت نسبة الفقد او التلف المسموح بها عند صهر الذهب تصل الى $2/100$.

وقد اعطت تجارب تعيير عديدة أجريت فى دار سك النقود ببباريس،
تمت على يد السيدين شيفنو Chévillogt وشوديه Cbaudet
المعيرين ، وفى حضنور السيدين دارسيه Darcé المفتش وبريان
Bréant المراجع ، اعطت العيارات الآتية عن قطعة عملة ذهبية

واحدة من اصدار القاهرة : ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ وعن قطعة
اخرى ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ولا يمكن ان نرجع هذه الاختلافات
التي لا تقدمها فى معظم الاحيان ، عمليات فحص او تعيير تجرى على قطعة
نقد واحدة ، الا الى عملية الصور غير الدقيقة او المعيبة لتراب الذهب الذى
كان قد استخدم فى صنع قطع النقود القديمة التي يتصل الامر هنا بها .

ثانيا : عملية المزج

كان كل الذهب المشغول او الذى يحول الى نقود يمزج بالفضة ،
ونكسبه عملية المزج هذه لونا شاحبا ، اصفر شفافا ، يضرب الى خضرة
خفيفة ، ويقترب من مظهر النحاس الاصفر ، او النحاس المزوج بالزنك .
مثل هذا الاسلوب (فى المزج) ظل متبعيا فى فرنسا حتى فترة
لا تزيد على قرن ، ولا تزال الجنيهات فى انجلترا تمزج بالفضة .

ومع ذلك ، فقد جذبت اوربا ان تمزج الذهب بالنحاس لانه ارخص
ثمنا ، ولان الميزج الناتج عنهما معا يكون اكثر صلابة ، واكثر قابلية لان
يعطى سطحا اكثر استواء واكثر بريقا ولمعانا ، فاللون الاحمر الذى يعطيه
النحاس للذهب اكثر نضارة واكثر جذبا للعين عن هذا اللون الشاحب ،
المائل للخضرة الذى تضفيه عليه الفضة ، ومع ذلك ، فتلك على الأقل
هى قوة العادة التي تجعل اهل البلاد لا يظنون ان لويساتنا هى عملات
ذهبية ، او انها جيدة المزج ، بسبب من لونها الاحمر ، وهو امر
كان يكسبها نوعا من عدم الثقة (فى نظرهم) .

وفى كل بلدان الشرق ، حيث تستخدم الفضة فى عملية المزج ، نراه
يجدون فى البحث ، بأساليب مختلفة ، لاكساب المعدن بريقا اكبر ،
واصفارا اشد واقرب الى اللون الاحمر ، هو من خواص الذهب الخالص ،
وسنتناول هذه الاساليب عند حديثنا عن عملية الصقل او الجلوة .

ثالثا : عملية التعبير (قياس العيار)

لكى يتم التأكد مما اذا كانت السبيكة الموردة الى دار سك النقود من العيار المطلوب ، وهو عيار $16\frac{24}{22}$ (٦٩٨ من الالف) كان يؤخذ من طرفيها ووسطها (٥) درهما ونصف الدرهم ($118\frac{1}{100}$) دراهم) من الذهب ، أى مايعادل الوزن الذى يسمى : مثقال (٦) .

بعد ذلك يضاف اربعة دراهم ($12\frac{216}{100}$ جراما) من فضة القروش الأسبانية فى شكل كرتين ، يبلغ عيارها من ٩٠.٦ الى ٩١.٠ (من الف) .

وهذه العملية ، هى تلك التى تشير اليها فى فرنسا باسم inquartation لأن الذهب يشكل هنا الربع من السبيكة : لكنهم فى مصر ، لا يحرصون ، كما هو الحال فى فرنسا ، على تبرير هذا الزيج اولا فى البوتقة او المصهرة ، وصهره مع الرصاص بالطريقة نفسها التى تتبع عند قياس عيار الفضة ، وهذه عملية تجهيزية تهدف الى فصل الذهب والفضة عن المعادن الأخرى التى قد تكون ممتزجة بها .

وبعد ان يزن المعير ، بأكبر قدر ممكن من الدقة ، كلا من الذهب ، المطلوب تعبيره ، والفضة منفصلين ، ثم يزنهما معا بعد ذلك ، يضمهما فى قاع بوتقة صغيرة من الفخار يدخلها فى فرن كور دائرى الشكل تؤجج نيرانه بواسطة منفاخ (٧) ، ويستخدم المعير مسحوق البورق أو بورات

(٥) كانوا يكتفون قيل مجيئنا بأن يأخذوا كيفما اتفق قليلا من الذهب من احد طرفى السبيكة مما قد يؤدى الى الحصول على نتائج خاطئة ، اذ يحتل أن يكون بالسبيكة نفسها اختلافات فى العيار اذا لم تكن الخامة قد صهرت بشكل جيد أو سبكت كذلك على نحو جيد .

(٦) انظر دراستنا عن الاوزان العربية (السكك الاول من هذا المجلد) .

(٧) المنفاخ المستخدم هنا هو نوع من التافخ السماه المنفاخ ذو القرية ، ولكنه بدلا من أن يوضع بشكل أفقى ، يوضع رأسيا ، وللمولكن بحجم اصغر ، الشكل نفسه الذى لفوانيسنا المصنوعة من ورق متغصن .

الصودا كمدر ، ويعنى بتقليب الذهب والفضة بقضيب صغىر من الحديد حتى ياتى المزج بالغ الدقة (٨) .

وعندما يصبح الزيج فى حالة انصهار تام ، يصبه المعير من ارتفاع معين فى كبسولة من النحاس مليئة بالمياه ، مما يؤدى الى تفتت الزيج ، وتحوله الى حبيبات معدنية .

وبعدئذ يصفى الماء وتجفف الكبسولة ، وتجمع كل الحبيبات بدقة ، ثم تسطح أو ترقق فوق ركامة من الصلب تلك القطع (من المزيج) التى بقيت فى حجم كبير ، وتقسم بواسطة مقص (من النوع الذى يستخدمه الصاغة) .

وبعد ذلك يوضع الذهب بعد أن يقص على هذا النحو فى مطرية(*) ويمصب عليه فيها نحو مائتى جرام من حمض النيتريك .

وهذه المطرية التى يستخدمها المعير مصنوعة من زجاج أبيض ، ولها شكل كرة صغيرة ، ذات رقبة طويلة ، وترد فيها خور تبرص (٩) .

ويضع المعير مطريته فوق فحم مشتعل فى برمة أو برنية صغيرة(*) ويؤجج النار بواسطة مروحة من الريش (١٠) ، ويواصل عملية الغلى حتى

(٨) اذ كان من الممكن أن تلتصم بعض شذرات الذهب بالقضيب الحديدى كنا نأمر بامسك البوتقة بملقط مسطح ، لتتم عملية المزج هذه بحرص تام .

(*) اناء زجاجى طويل العنق ، والجمع مطرات ، من العربية مطرة بمعنى قربة (المترجم) .

(٩) كى لا تنكسر هذه الزجاجات اثناء عملية النقل ، وهى فى حد ذاتها هشة ، يحيطونها بجداول من سعف النخيل أو الطحلب البحرى .

(*) اناء خزفى يستخدم فى طهو اللحوم .

(١٠) لا يعرف القوم فى مصر قط استخدام المناخير اليدوية ، وبدلا من هذه الاداة المكلفة لا يستخدمون لتاجيج النار أو لاشعال الفحم الا نوعا من المراوح المصنوعة من الريش أو من سعف النخيل تسهى مقشاة (والكلمة الاخيرة واردة فى الاصل بلفظها العربى) ، انظر اللوحة رقم ٩ من الفنون والحرف — الدولة الحديثة .

لا تظل هناك ففعلات حول الذهب وهو الأمر الذى يتأكد منه ، بسحبه للمطرية لحظة وتركه السائل قليلا ليهدأ ويبرد .

ويبقى الذهب ، بعد أن يتم انفصاله عن الفضة ، التى تكون قد ذابت كلية بفعل حمض النيتريك ، مرسبا فى قاع المطرية على شكل ذرات ذات لون أرجوانى قاتم . ويصفى المعبر حمض النيتريك بعد أن يهدأ ويصبح رائقا للغاية ، ولكى يستخلص كل ما فى المطرية من ذرات (ذهب) ، ولكى يفصل ذرات الذهب (المترسبة) جيدا ، يقلب المطرية فى طبق فنجان من البورسلين ملىء بالمياه الرائقة (١١) .

أما البخار الذى كان بالمطرية ، وهى لا تزال بعد ساخنة ، والذى كان قد حل فيها محل الهواء ، فيتكثف فجأة عند احتكاكه بالهواء البارد ، ليتشكل فراغ فى داخل الإناء ، يصعد فيه الماء فدر تكثف البخار ، ويفصل المعبر ، بهذه المطرية ، التى تبقى على الدوام رطبها مغمورة فى الماء ، ذرات الذهب ، لتتزل بعد ذلك فى الطبق ، عند رفعه للمطرية .

بعد ذلك يترك المعبر الماء ليهدأ ، ثم يصب منه ذلك الجزء الذى صار بالغ النقاء ، أما ذرات الذهب ، التى وصفناها بأنها ذات لون أرجوانى قاتم فهى قليلة التاثر بالأكسجين حتى أنه بسحقها قليلا ببدقة من المعيق أو الشبب فإن الجزء الأكبر منها يستعيد بريقه من جديد ويتجمع فى شكل كتلة مستديرة ، تبدو سائلة مثل بثرة من الزئبق ، وإن كان لها بريق ولون الذهب ، وهذه الكرية التى قد نزلها ذهباً مذاباً ، ليست سوى ذرات من الذهب ، سوف تنفت دون أدنى التحام إذا تبخر الماء .

أما الماء الذى يبقى ، والذى يمكن أن تظل عالقته به بعض ذرات الذهب ، فيصب مع ذرات الذهب فى بوتقة صغيرة من الحجر الرملى ، وينزل المعبر من الطبق ، فى هذه البوتقة ، ذرات الذهب عن آخرها .

وبعد ذلك يرفع بوتقته فى فرن شبيه بفرن الحداد ، وعندما يتبخر الماء وتجف البوتقة ، يقصف (الى البوتقة) مسحوق البورق (أو البوراكس) الذى ينبغى استخدامه كحذر .

ويشكل الذهب المصهور في هذا المنبر الذي تحول الى سائل ، بقعة أو نقطة تبرد على الفور ، بمجرد أن تسحب البوتقة ، وقبل أن يتحول البوراكس عن حالة السيولة التي هو الآن عليها .

ويصب المعبر كل هذا في الماء ، ليتحلل البوراكس ، ويحصل على زرار دائري ، نقي وكابد عند سطحه ، خابيا بعض الشيء ، ولا يضمسوى الذهب الخالص .

ومهما تكن المهارة والعناية التي يمكن أن تتم بها هذه العمليات اليدوية المختلفة ، فإنه يكاد يكون مستحيلا ألا يزيل حمض النيتريك ، والماء وبورات الصودا بعضا من جزيئات الذهب ، والا يلتحم بعض منها بالدقة ، وبالاتية المستخدمة ، وكذلك بالبوتقة ، وعلى هذا فإن الطريقة التي انتهينا من وضعها لا يمكنها أن تكون على نفس الدرجة من الثقة والدقة اللتين تقدمهما الوسيلة التي نتمهما نحن في فرنسا .

بعد أن تنتهي نحن من إجراء عمليتي « التفضيض » (※) inquartation والتصنيف نحول المزيج من الذهب أو الفضة ، إلى ورقة ضيقة ورفيعة ، عن طريق تمريره بالآلة التصنيف ، ثم تطوى هذه الورقة لطف حول نفسها بشكل لا تكون الطيات معه متلاصقة ، وبحيث تترك مسافة كافية بين هذه الطيات .

وتقوم مياه النار المستخدمة في هذه العملية ، بدرجة من التركيز أقل مما تكون عليه في هذه العملية في مصر ، بإذابة الفضة دون أن تهدم تلاحم جزيئات الذهب التي تظل متجمعة في شكل ورقة مطوية ، تجف وتسخن بشدة داخل بوتقة . وعندئذ تتقارب جزيئات المعدن وتزول الأكسدة التي علقت بها ، وتحتفظ ورقة الذهب التي نسيبها تمعا (أو قرطاسا) بقوام تماسك ويمكنها أن تبسط دون أن تكون بحاجة لكي تصهر قبل ذلك .

ولو أننا كنا نستخدم مياه نار شديدة التركيز ، لكنت قد فصلت جزيئات الذهب (بمعنى أنها افقدت تماسكها) ولحولتها الى ذرات متأكسدة

(※) وهي عملية تتم بأن يضاف الى الذهب والنحاس ثلاثة اضعاف وزن الذهب من الفضة قبل صهر هذا المزيج (المترجم) .

بلحو لطيف ، وفى هذه الحالة لن يتيسر لنا الحصول على تمح ، وتصبح
بازاء عملية فاشلة أو يكون علينا ان نمر ببراحل اخرى كما هو الحال
فى مصر .

ولم تسمح لنا استحالة صنع آلة تصفيح دقيقة للحد الكافى بأنحول
المعدن الى شرائح أو صفائح بالغة الرقة ان ننقل الذهب من مصر فى شكل
اقماع وان كنا قد ادخلنا هناك طريقة ان نضيف كمية بيمينها من حمض
النيتريك ، أشد تركيزا ، بعد ان نكون قد صفينا مياه النار التى حلت
انفضة والنحاس الملتصمين (أو المزوجين) بالذهب ، وذلك لتخليص الذهب
من آخر ذرات المزاج أو المعدن المضاف .

ويقوم معمر (بضمة ثم بكسرة مشدودة على الياء) دار سك النقود
بنفسه باعداد ماء النار اللازمة له ، وذلك بتقطير الشببة (سلفات
الأمونيوم) والنيترات (نترات البوتاسيوم) .

أما حمض السلفور المتحد باوكسيد الألومنيوم — ذلك ان له مع
البوتاس الفة أكبر مما له مع حمض النيتريك ، بتقطير نترات البوتاسيوم ،
ليشكل ملحاً محايداً مع البوتاس ، أما حمض النيتريك فيتصاعد ويتبخر .

وتتم عملية التقطير فى نوع من الجرار المصنوعة من الحجر الرملى أو
فى آنية من الفخار مخروطية الشكل ، تشبه على وجه التقريب تلك التى
نسبها فى فرنسا خمسية quine والتى نثبت عليها قبة زجاجية لها رقبة
وفتحة على شكل منقار . وتلتحم هذه القبة برقبة جهاز التقطير بواسطة
طين صلصالى ، أما الفتحة التى هى على شكل منقار فتؤدى الى رقبة
زجاجية أو بالونة من الزجاج الأبيض ، مضمورة فى الماء .

وكان هذا المعمر مسيحياً أرمينيا ، وهو الوحيد فى مصر الذى كان
يستحوذ وحده ، منذ سنوات طوال على من انتقل اليه عن طريق سلسلة
متعاقبة من الأجيال فى عائلته ، وكان ، هو ، ينظر الى فنه هذا باعتباره
علماً عبقراً وفناً عجبياً ، ولقد اعترته دهشة بالغة حين رأى الشبان
الفرنسيين الملتحقين بإدارة النقود ، والذين لم يرثوا قط عن آبائهم هذا
التراث من الأسرار المغمورة ، والذين لم يتخذوا من ذلك قط حرفة لهم ،
يعرفون ، برغم كل هذا طريقة اعداد ماء النار وطريقة قياس عيار الذهب ،

وقد تضاعفت دهشته حين اكدنا له ان مياه النار يمكن ان تعد بطرق اخرى عديدة غير تلك التي يعرفها ، وذلك على سبيل المثال بأن نقطر حمض الكبريتيك لها مع سلفات الحديد او مع نترات البوتاسيوم ، وقد اجرينا تجارب على ذلك امام عينيه وان كان ، هو ، لم يصدق قط اننا قد توصلنا الى النتيجة نفسها التي يحصل عليها في العادة ، ولم يقتنع بذلك الا عندما اجرى بنفسه تجربة مقارنة مع حمض النيتريك هذا ، نجحت بقدر ما نتجح طريقته .

ولقد اخذنا على وسائله او اساليبه من التخسينات قدر ما كان ممكنا لفسا ، وذلك باستبعاد الوقود ، وبتلطخ الانابيب بدقة ، وبتكيف حمض النيتريك فجأة ، وقد كان من قبل يترك جزءا منه فيتطاير من تلقاء نفسه .

رابعا : الحداثة او الطرق

عندما تصبح السبيكة في عيارها المحدد ، تسلم الى الحداد ، وهو نفسه الشخص الموكل باشغال الحديد ، فيقوم بتسخين السبائك حتى تكتسب لونا احمر في لون ثمار الكريز ، ثم يطرقها ليصنع منها قضبان مستديرة ، يبلغ قطر الواحد منها نحو ثمانية ملليمترات ، يرقق عند قمة طرفيه ليصبح بالامكان تمريرها من جهاز السحب .

ويسمح في هذه العملية بتالف او فائد قدره $20/100000$ اي ربع الواحد في كل ألف .

خامسا : عملية او مشغل السحب

بعد ذلك يتم تمرير الذهب في جهاز السحب ، وتتم هذه العملية في المشغل نفسه الذي يتم فيه مد او سحب الفضة (١٢) عند صنع قطع الدينار، وكان يكفي ان تمرر اسياخ الذهب ثلاث مرات او اربعا بلاداة السحب حتى تكتسب على الدوام القطر نفسه (في كل الاسياخ) ويبلغ نحو خمسة او ستة ملليمترات .

(١٢) يسمى العامل الذي يقوم بسحب او مد الذهب ؛ مداد ،

أما نسبة الفاقد والتالف المسموح بها فى هذا المشغل فتبلغ بدورها ربع الواحد فى الألف .

سلسلا : عملية او مشغل القطع او القص

تجزأ قضبان او اسياخ الذهب التى تخرج من عملية السحب وهى على شكل اسطوانات صغيرة يبلغ طول الواحدة منها نحو خمسة الى ستة ملليمترات ، على نحو التقريب (١٢) .

ويقوم عامل بتمرير القضيب الذهبى فى ثقب تم احداثه فى دعامة أو ركيزة من الصلب يدعم طرفها بقطعة من الحديد تستخدم كمنظم او ضابط .

ويقوم عامل آخر ، يحمل ازميلا ، مقمرة سنه ، بقطع القضيب الذهبى بالطرق بطرقة فوق راس الازميل ، وتقريبا بقدر الامكان من دعامة الصلب .

وفى هذا النوع من العمل ، يسمح بنسبة التالف نفسها التى يسمح بها فى العمليات او المراحل الأخرى .

سلسلا : عملية التسطيع أو الترصيع

تتسطح او ترصيع كل اسطوانة صغيرة من الذهب تحت رقاص قوى، سكتة غير مدموغة .

وهناك عامل (١٤) يضع الأسطوانة الذهبية الصغيرة ، وهى واقفة ، فوق السكة الفولاذية الدنيا ، وهناك كذلك عاملان آخران ، يحدثان حركة سريعة فوق السكة العليا بواسطة رقاص قوى مزود براسين من الرصاص، فيتم ترصيع الاسطوانة بضربة واحدة .

(١٣) يسمى العامل الذى يقوم بقطع او تجزئة القضبان الذهبية الى اسطوانات بالقطاع (بشدة على الطاء) أى الشخص الذى يقوم بالقطع .
(١٤) يسمى العامل الذى يسطح او يرصع : الرصاص (بشدة على الصاد) .

وهذه الضغطة القوية والسريعة ، والتي ترفع درجة حرارة القطعة الذهبية التي لا يمكن انفسان ان يضمها فى كف يده على الفور دون ان تحترق أصابعه ، تحدث فى بعض الاحيان تمزقا فى حواف القطعة ، وان كان لا ينظر الى هذا العيب او الخلل باعتباره دائما لرفض العملات التي تأثرت به ليستوجب الأمر بالتالى اعادة صهرها .

ويسمح فى هذه العملية بنسبة فائتد او تالف قدرها ٧٥/١..... أى ثلاثة ارباع الواحد فى كل الف .

ثامنا : عملية ضبط الوزن *

يزن العامل الموكل بضبط الوزن بعد ذلك كل القطع النقدية واحدة فواحدة ، ثم يدورها بواسطة مقراض او مقص ، محاولا جهده ان يعطى لكل واحدة منها ، وبأكبر قدر من استطاعته ، الوزن الذى لابد ان يكون لها، ثم بعد ذلك يسلمها الى شيخ العمال الموكل بعمل اطار الحافة .

وتقدر نسبة التالف والفائتد المسموح بها فى هذه العملية ١٠٠/٥ أى نصف الواحد فى الألف .

تاسعا : عملية الترقيق

لا تكون القطع حتى هذه المرحلة ، وبعد ان تم ترصيعها وضبط وزنها ، مرققة او مسطحة بالقدر الكافى ، ونضلا عن ذلك فانها لم تصبح بعد ، على الاطلاق ، لا جيدة الاستدارة ولا متناسقة السمك ولا موحدة القطر ، فنعطى ، وهى على هذه الحال ، الى العمال الذين يطرقونها ويرتقونها (١٥) ، وذلك بطرقها فوق تاعدة من الصلب ، وبواسطة مطرقة صغيرة ضئيلة الرأس .

* كلمة اهل الصنعة المستخدمة هنا هى التعبير ويسمى العامل هنا المعايير لكننى آثرت ترجمتها على هذا النحو لانه أكثر مطابقة للمعنى المقصود من جهة ولكى لا يختلط المعنى على القارئ بمعنى قياس عيار الذهب . (المترجم) .

(١٥) يسمى العامل الذى يتوم بعملية الترقيق : منكيس .

وعن طريق هذه العملية ، يتوصل العمال الى اكتساب العملات سبكاً متناسقاً ، والى جعلها اكثر رقة واستدارة بقدر الامكان .

وتماثل نسبة التالف او الفائد المسموح بها فى هذه العملية تلك النسبة المسموح بها فى العملية السابقة .

عاشرا : صنع الاطار فوق الحافة

توضع قطعة العملة (او بالاحرى قرص العملة لانها لم تضرب بعد) التى يراد وضع اطار حافتها بين لوحتين صغيرتين ومستديرتين من الصلب ، لهما قطر اصغر على نحو طفيف (من قطر قرص العملة) بحيث تتجاوز حافة هذا القرص المعدنى والذى سيبتلقى الدمغ فيها بعد حواف اللوحتين اللتين سينحصر وينضغط القرص بينهما .

وتزود كل واحدة من هاتين اللوحتين عند منتصف سطحها الخارجى ، بقمة مدببة على هيئة محور او قطب ليدخل هذان المحوران ، كلاهما فى واحدة من ذراعى ملقط مزود بزنبرك .

وعندئذ يقوم العامل بدرجة القطعة الذهبية ، على حافتها ، داخل حز او اخدود محفور فى الصلب ، وحيث ان احتكاك قطعنى الصلب لا يتم خارجيا الا عند نقطة تلامس القضيبين اللامين او المصقولين على نحو جيد والمشحمين بالزيت جيدا مع طرفى (او ذراعى) الملقط ، فى حين ان الاحتكاك لا يحدث داخليا ، بكل اتساعها وسطحها المحرز على شكل مبرد فوق الوجهين الكامدين (غير اللامين) لقطعة الذهب (قرص القطعة) ، فان هذه القطعة الذهبية وكذلك لوحتى الصلب تدوران معا كما لو كانت هذه الاشياء تشكل كلا واحدا بين يدى الملقط ذى الزنبرك .

وبهذه الطريقة تصبح حافة القطعة الذهبية مسننة ومنقوشة على نحو خفيف .

(١٦) ويسمى العامل الذى يصنع اطر القطع الذهبية بالعربية زنجرلى او زنجيرلى ، وهى كلمة تركية انتقلت الى العربية الدارجة ، ومن القسطنطينية يطلق هذا الاسم على بعض القطع الذهبية .

أما نسبة القالب والفاقد المسموح بها هنا فهي النسبة نفسها المسموح بها في العملية السابقة .

حادى عشر : عملية الجلوة

لم يعد يتبقى الآن سوى القيام بجلو القطع الذهبية (أو الاقراص الذهبية) قبل الشروع في سكها .

ولذلك ، فهي تغلى في محلول الشبة (سلفات الألمنيوم) والدردي (حمض رواسب البوتاس) ، بغية انتزاع طبقة خفيفة من الاوكسيد والشحوم التي تلوث وجهيها .

وبعد هذا توضع في مجرفة من الحديد ، ويتم تسخينها في داخل فرن حتى تحترق .

ثم يلقى فوق هذه القطع الملتهبة خليط من حمض النوشادر (موريات محلول النوشادر) (١٧) ، وملح البارود (نترات البوتاس) والكبريتات الرقواء (سلفات النحاس) والملح البحري (موريات الصودا) ، وتكرر هذه العملية مرتين ، ويتم تقليب القطع خلالها وذلك بهزها وازجحتها داخل المجرفة الحديدية .

وعن طريق تحلل الأملاح ، يتكون حمض هو خليط من النترات والموريات ، وربما قليل مع حمض الموريات المؤكسد ، ويقوم هذا الخليط بجلو سطح الذهب بشكل تام ، اذ يقوم باذابة الاكسيد المترسب على السطح .

ويحتفل كذلك ان تؤدي بعض اكسدة خفيفة للذهب الى اكسابه لونا بالغ الحيوية واعطائه صفارا اكثر كثافة ، واكثر قربا من لون الذهب الخالص .

(١٧) يستخدم في بعض الاحيان لاعادة البريق الى الذهب ، ملح زئبقى أو مصعد (بشدة على العين) يسمى بالعربية بالمسلماني .

وحين يتم اخضاع الذهب من عيار مرتفع لفعل هذه الاملاح ، فإنها تكتسب في معظم الاحيان بصيصا من لون احمر ارجواني .

وترتفع نسبة الفاقد والتالف المسموح بها في عملية الجلووة الى ٢٥/١٠٠٠٠ اى ١/٢ الى ٣ فى كل الف ، وهى نسبة كبيرة لحد زائد .

ثانى عشر : الدمغ او المسك

بعد ذلك يتم ضرب الاقراص الذهبية بفعل رصاص قوى لا يستخدم الا عند سك القطع الذهبية ، وتمثل فيه العيوب نفسها التى تتمثل في الرصاصات المستخدمة في ضرب قطع المدينى .

ويقوم شيخ العمال ، بوضع القطع تحت السكة ، ويكفى مايلان قويان لادارة او تشغيل الرصاص .

الفصل الرابع

حفر السكات

يكاد يكون مجهولا فى الشرق ، فن الحفر على المعادن . اذ ان رسم وتجسيد الاشكال من الامور التى حرّمها الدين ، وهناك ، يقتصر هذا الفن على نقش قطع المجوهرات وحفر اختام من المعدن او من الأحجار شديدة الصلابة .

وهنا ، فى كل دار لسك النقود ، يوجد عامل موكل بحفر السكات بصفة خاصة، ولعل من العسير ان نعثّر فى مكان آخر (فى مصر) على شخص غيره يمكنه ان يقوم مقامه ، ويقرر المقرئ (١) ان عبد الله المأمون، بعد ان جمع كل امبراطورية الخلفاء تحت طاعته ، لم يجد حرفيا واحدا ليقوم بحفر سكة تسك بها الدراهم ، وتم حفرها تبعا لذلك بواسطة العجيلة ، على النحو الذى يتم به حفر الاختام .

اما فى دار سك النقود بالقاهرة ، فكان احد ابناء الافندى (المشرف على ادارة النقود) هو الموكل بحفر السكات التى تستخدم فى صنع العملات المختلفة .

وتعد السكة ، او قطعة الفولاذ المخصصة لحمل الشكل الذى ستكون عليه قطع النقود ، على يد صانع الأقفال ، الذى يطلق عليه فى العربية اسم الساعاتى .

ويقوم الحفار بإزالة سقاية هذه القطعة الفولاذية ثم يحفر عليها بواسطة مخصف او ازميل الحروف والزخارف التى تقرر استخدامها فى كل نوع من المسكوكات ثم يعيد ستايتها (✱) بعد ذلك .

(١) ص ٣٣ من مقالته عن النقود الاسلامية، ترجمة المسيو دى ساسى .
✱ تتم سكاية الحديد او الفولاذ عن طريق تبريدها فجأة بعد ان تبلغ بها درجة حرارة عالية بالقدر الكافى ، ويكتسب المعدن بهذه العملية قدرا كبيرا من الصلابة والمرونة فى وقت واحد . (المترجم) .

أما في فرنسا ، فيقوم الحفار المحق بدار سك النقود بباريس ، وفي بعض الأحيان يقوم بذلك أشهر الحفارين الذين يتم اختيارهم في مسابقة ، بتكوين وحفر النموذج أو النمط الذي ينبغي استخدامه ، ليس فقط بالنسبة لدار سك النقود بباريس وحدها ، وإنما كذلك لكل دار سك النقود بالملكة ، وعندما يتم اختيار واعتماد الشكل الأفضل فيمليدو ، تشكل السكات — القوالب التي تستخدم في استنساخ أعداد لا حصر لها من النمط المختار بأكبر قدر من الدقة والإيمان .

لكن عكس ذلك هو ما يحدث في الشرق ، ففي كل مرة نستهلك أو تتلف فيها سكة ما ، يقوم الحفار بصنع سكة أخرى ، ويتم ذلك عادة فوق القطعة الفولاذية نفسها (٢) وبرغم أنه يتبع على وجه التقريب الشكل أو النمط المتبني فإن لكل سكة خاصيتها التي تختلف فيها مع الآخرين ويمثل ذلك شكل الحروف وعمليات التنقيط والزخارف الخ ، مما يجعل مهمة الزيفين باللغة اليسر ، وما يؤدي إلى استحالة تمييز قطع النقد الزائفة .

وكان من المعتاد كذلك الاحتفاظ ببعض من عهود مختلفة للاسترشاد بها في صنع نماذج على أساسها ، ومع ذلك فحيث لا يوجد أي تبرر أو نظام أو انتظام يحكم المؤسسات العامة عند الشرقيين عادة ، فاتهم لم يفكروا هناك ، كما حدث في فرنسا ، في تكوين سلسلة غير مقطوعة من كل السكات التي حفرت في كل عهد ، مع أن مثل هذه السلسلة أمر بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة لتاريخ وتطور هذا الفن ، بل كذلك بالنسبة للتاريخ التاريخي للمملكة الفرنسية ، لكننا لم نجد في دار سك النقود بالقاهرة إلا عددا بالغ الضالة من السكات القديمة ، فقد استخدمت الأخرى (أي التي اختفت) ، عن طريق إعادة طرقتها في صنع سكات جديدة .

(٢) هناك موروث ديني يحول دون تحطيم السكة التي تحمل شعارات إسلامية ولا أصيب فاعله بحالة من اليأس والتعوط ، ولا بد أن ينصرف للذهن هنا إلى الدراهم والدينار ، أما الغاية من هذا الموروث أو التقليد أو المبدأ فهي منع تحريف أو صهر نقود الأمير الحاكم ، وقد جرمت القوانين واللوائح في البلدان المختلفة هذه الفعلة أو الجريمة وقررت لها عقوبات تتفاوت في خطورتها .

وبرغم قلة مهارة الحفارين ، فإن من السهل مع ذلك ان نميز كما سبق لنا القول بعض فقرات كان تطور الكتابة فيها يدل على يد اكثر مهارة وتربسا على تشغيل الازميل ، وعلى تقدم فى مجال الفنون ، وعلى عناية اكثر خصوصية فى صنع النقود .

وكانت السلطات شأنها شأن النقود مستديرة الشكل ، وتمد كان لها هذا الشكل منذ وقت طويل ، ومع ذلك فإن كثيرا من العملات القديمة، عند العرب ، كما عند شعوب أخرى فى أوربا ، تحمل ، مع كونها مستديرة سكة مربعة الشكل او بالأحرى تحمل مربعا فى شكلها ، يتشكل عن طريق خطوط او عن طريق تنسيق وضع الكلمات ، والى هذا الشكل الذى كان للأنماط القديمة يعود اسم مربع الذى كان يطلق قديما على السكة ، والذى ظل يستخدم ، حتى فى أيامنا هذه ، فى التعبيرات الخاصة بفن النقود .

وعندما كان الحفار يضع نقطة فى مركز السكة ليرتكز عليها ببرجله، فقد كانت هذه النقطة ، التى لا يكلف نفسه عناء محوها ، تظل باقية فى معظم الأحيان فوق القطعة ، كما يمكننا ان نرى فوق كثير من العملات المحفورة (٧) وفى بعض الأحيان تواتى الحفار نفسه فكرة أن يصنع من هذه النقطة نوعا من زخرف ، اما بجعلها اكثر وضوحا واما بتحويلها الى زخرف وردى او نجمية صغيرة ، ولم تكن نحن لننشر الى هذه النقطة هنا ، لو لم يكن المميز قد أوردتها كشيء هام او متميز .

أما فيما يختص بالأنماط فأتينا نحيل الى ماسبق لنا ان ذكرناه فى ص ١٠١ وما بعدها .

(٣) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، الأشكال ارقام ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٢٣ .

القسم الثالث

الإدارة

اولا : الرقابة والادارة

كانت رقابة وادارة دور سك النقود ، كامر لابد منه ، محط انظار ومثار اهتمام الامراء والحكام ، حتى ان هذه الادارة كانت تعتبر ، بخلاف اهميتها الطبيعية فرعا هاما على الدوام من فروع الموارد العامة .

وقد مارس الخلفاء الأوائل حتى هارون الرشيد ، بأشخاصهم ، مهمة التفتيش على صنع الدنانير والدراهم ، وان كان الرشيد قد ارتأى ان الواجب يقتضى منه ان يعهد بالمسكوكات النقية الى جعفر البرمكى، وقد كان هذا الامر واحدا من الاسباب التى اسهمت فى ظهور اسم هذه الشخصية الشهيرة فى سماء الشرق ، اذ لم يسبق لاحد من قبله ، حسب تول المقرئزى ، ان تمتع بمثل هذه الميزة .

ومنذ ان دخل المسلمون مصر ، كان اميرها الحاكم يراقب النقود المخروبة بسكة الخلفاء .

وحين أصبحت مصر مقرا لاحد الخلفاء ، فقد مارس هذه الرقابة بنفسه ، او عهد بها الى وزيره او الى واحد من ضباطه .

وقد استولى السلاطين المماليك الأوائل ، منذ استحوذوا على حكم مصر ، على عملية صنع النقود ، وان احتفظوا فى بعض الأحيان ، بسكة الخليفة كبقية من ولاء .

وحدث الشيء نفسه فى عهد سلاطين القسطنطينية ، وحين احتفظ الباشوات بكل السلطة التى خلعها عليهم الباب العالى ، فقد كتبت الرقابة على دار سك النقود تتم اما بواسطتهم مباشرة واما بواسطة واحد من ضباطهم او موظفيهم او بواسطة مندوب خاص يرسله الباب العالى ، ومع ذلك نحى استطاع البكوات المماليك ان ينتقموا السلطة من الباشا، غير تاركين له الا بعض مظاهر شرعية لا فعلية لها ، فقد كان على هذا الباشا ان يتخلى عادة الى البك شيخ البلد عن ادارة دار سك النقود

مقابل اتاوات ثابتة . وعندما افلت المالك كلية من قبضة الباب العالى فقد استولوا بشكل تام على ادارة دار سك النقود وعلى الارباح التى كانت تدرها .

وعندما دخل الفرنسيون القاهرة وكلت الينا اللجنة الادارية التى شكلها القائد العام بصفة انتقالية ، والتى كانت تتكون من السادة مونج Monge وبرتوليه Berthollet عضوى المجمع الفرنسى وماجاللون Magalon القنصل العام مهمة التفتيش على ادارة سك النقود ، وتركت لنا سلطة تعيين معاون .

وتقد اقتضى مرسومها الصادر فى ١٧ من ترميدور من العام السادس (١) ان تصدر الاوامر الضرورية لكى تدار على الفور كل اعمال دار سك النقود على النحو الذى كانت تدار به من قبل .

وبعد ذلك تم تعيين امين صندوق موكل فى الوقت نفسه بتبديل وصرف العملات طبقا للتعريفه الصادرة بشأنها (٢) .

وفىما بعد ، عين مراقب لدار سك النقود بالقاهرة ، حيث كان يوجد مراقب لكل واحدة من الادارات الفرنسية .

وكانت وظائفنا ، بصفة مطلقة ، هى الوظائف نفسها التى يقوم بها مفوضو الحكومة فى دور سك النقود الفرنسية ، اما الحسابات التى كانت تحرر بالعربية بمعرفة الامندى الموكل بعملية الصنع تنظم وتفحص وتراجع ثم تسلم عن طريقنا باللغة الفرنسية الى الادارة المالية ، والى لجنة خاصة عينت لمراجعتها ومطابقتها وضبطها بشكل نهائى .

(١) ٢٥ يولييه ١٧٩٨ .

(٢) انظر هذه التعريفه فى صفحة ١٧١ و١٧٢ .

ثانيا : الموظفون ، شيخ المصنع ، العمال

يورد المقریزی فی وصفه التاریخی والطبوغرافی لمصر (*) ، ان ادارة صنع النقود كانت فی الماضي (بالنسبة لمصره) من اختصاص قاضی القضاة والموظفین الذین یأتیهم ، ولكن هذا العمل فی عصره — ای فی عصر المقریزی — لم يعد یعهد به الی مسلمین مزعومین لیسوا فی الحقیقة سوى فجار آثمین من اليهود — والكلام كله للمقریزی — كانوا تحت قناع من اعتناق ظاهری للإسلام یحتفظون بكل ضلالتهم وتضلیلهم .

ولابد ان یحدث ، كامر متكرر ، فی بلد تسیطر علیه الدیانة الاسلامیة ، وحيث یحوز اتباع محمد كل السلطة والامتيازات ، وحيث یضطهد ویحتقر كل اتباع الملل الأخری (كذا !) ، فقد كان الأمر ینتهی بهذا الفريق من المتهورین ، الذین یلح علیهم طموح اكبر من مجرد ارتباطهم بملتهم ان یعتقدوا دیانة المنتصرین والحكام ، وتوجد فی مصر ، عائلات كثيرة من اهل البلاد ومن الأجانب ، من المسیحیین أو اليهود ، قد جعلوا من انفسهم مسلمین (***) .

(*) ای فی خططه .

(**) لعل فی دراسات السادة جبرار ولانكریه واستیف فی وصف مصر عن النظام المالى والإدارى لمصر وعن أحوال الزراعة والتجارة والصناعة (انظر المجلدین الرابع والخامس من الترجمة العربیة لوصف مصر) ما یندحض هذا الافتراء من أساسه ، اذ تبرهن هذه الدراسات ان هذه الوظائف الحساسة كان یمین فیها على الدوام غیر المسلمین ، بل ان الفلاح كان یرتفع رعبا من سطوة المباشرة والصراف ، ولكن لهما حق جلده لأرغامه على دفع الضرائب (انظر رحلة الی اعماق الغلتا ، تالیف دیبوا — أنیس ، المجلد الثالث من الترجمة العربیة) — لقد كان عصرا عانى فیه كل العربیین ، والعبرة لیست بأمور شكلیة أو مظهریة لسلطان تستمد من الوقائع السائدة ، وإذا كان صحیحا ان نتخذ الدین أو الملة أساسا لتفسیر ما كان یحدث لبعض المصریین ، فكیف یمكننا ، وعلى أى أساس ، ان نفسر التهر والظلم الذین عانى منهما الفلاحون والحرثیون ، حیث كان المصرى من هؤلاء یمیش عیشة یحسد معها العبد الرقیق الذى بیاع ویشتري كما نلمس فلك مما فكره بهذا الخصوص شلبرول ، وهو لا یقل فی هذا الصدد تجلیلا من مؤلفنا هنا ، فی دراسته عن عادات وتقالید العربیین ، انظر المجلد الأول من وصف مصر ، الترجمة العربیة ، الطبعة الأولى والثانیة .

(الترجم) .

وعند دخول الفرنسيين مصر ، كان الامندى الموكل بصنع النقود ،
والذى ظل يدير هذا العمل لوقت طويل ، تارة تحت ادارة الباشوات ،
وتارة اخرى تحت ادارة المالك ، يهوديا قديما جعل من نفسه مسلما .

وكان ابنه الاكبر ، الذى نشأ على الديانة الاسلامية ، هو مساعده ،
ويمسك حساباته .

وكانا معا ، وهما يجلسان فوق منصة عالية ، تشرف على غالبية
اجزاء المشغل (او مروع العمل) ، والى جوارهما وزانان للنقود ، يمشيان
كل يومهما ، جالسين فوق اريكة ، متكئين الى مخدة ، ومبسم الأرجيلة فى
فمهما ، يصدران الاوامر اللازمة بنامة من اصبع او طرفه من عين ، ويدونان
ويحسبان كل ماله صلة بصنع النقود ، اما فى فترات الراحة التى تتخلل
العمل فكانا يؤديان الصلاة ، او يتناولان القهوة ، ثم يولان عند منتصف
النهار وليمة بالغة التفتش ، لا تتكون عادة الا من قطعة خبز صغيرة ،
انضجت تحت الرماد ، مع بضع بلحات او بضع حبات من زيتون .

وكانت نسبة التالف والفاقد المسموح بها فى كل مشغل او مرحلة ،
وما ينبغى ان تعود به الف قرش اسباني تتحول الى قطع من الدينى ، او
الى قطع من ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، او ماترده مائة درهم من
ذهب تتحول الى قطع من عملات الزرمحوب ، وكذلك مصروفات الصنع
واجور العمال ورواتب الموظفين ، وحتى استهلاك الخامات . . كان كل
ذلك ينظم بدقة وصرامة او بشكل تقريبي او تخميني يتم حسابه مقدما
بتقديرات جزافية او عن طريق سلع تهرب الى الامندى ، لكننا عن طريق
رقابة يومية على كل تفصيلة قد توصلنا الى اجراء وفورات كبيرة بعض
الشيء فى نيبب التالف والفاقد ، وفى استخدام الخامات ، وفى الاجور
والرواتب برغم ارتفاع اسعار المواد الغذائية بسبب الحرب وبرغم زيادة
الاستهلاك التى تسبب فى حدوثها وجود الجيش الفرنسى وبسبب التوقف
التام للتجارة الخارجية .

ولعل اهم التحسينات التى كنا نرغب بشدة فى تحقيقها كانت تخفيض
نسب التالف والفاقد التى وجدناها هائلة لاكبر مما ينبغى ، ولقد حدثت
عدة مرات ، سواء تم ذلك بايدينا انفسنا ، او تم على يد لجنة خاصة كان

المسيو كونتيه Conté عضوا فيها سلسلة من التجارب على الفواقد والتوالف التى تتم فى كل مرحلة أو مشغل ، لكن النسبة التى حصلنا عليها كانت تماثل على الدوام النسبة السابقة من حيث حجمها ، بل لقد وجدناها فى بعض الأحيان اكبر بنحو طفيف مما كانت مثبتة عليه من قبل .

لقد كان الامر يقتضى منا كما سبق القول ان نغير كل اساليب ونظام الصنع وكل الآلات وان نشكل عمالا آخرين ، لكنه كان امرا غير قابل للتنفيذ فى الظروف التى وجد الفرنسيون انفسهم فيها عندما كانوا حديثى العهد بمصر .

اما الأتراك ، فقد كان من مبدئهم وعاداتهم — وهم فى هذا الصدد يسلكون عكس ما يفعله الأوروبيون — أن يسعوا لأن يستعوضوا عن الماكينات والادوات بأيدى البشر ، فى الوقت الذى يسمى الأوروبيون فيه لاحتلال الآلات والادوات محل الجهد الانسانى .

لقد كانوا أبعد من ان يهدفوا الى تقليل عدد المستخدمين والعمال ، فلقد كانوا يعتقدون مبدءا دينيا واخلاقيا يؤدى بهم لأن يلحقوا بالعمل الواحد اكبر عدد من الرجال يقترون عليه كى يتيحوا لهم فرصة لكسب العيش ، ولذلك فقد كان عدد هؤلاء الملتحقين بدار سك النقود يبلغ اكثر من مائتين وثمانين عاملا ، بمن فيهم ، وهذا صحيح ، أبناء العمال ، وان كان هؤلاء الأطفال يساعدون جميعا ، وعلى نحو ما ، فى العمل ، ويحصلون فى الوقت نفسه على أجور زهيدة .

وهؤلاء هم بعض الموظفين وأصحاب الأجور على اختلاف انواعهم ، والذين يعملون بدار سك النقود :

وزانان أحدهما مسيحي والآخر تركى ، يعملان بصفة دائمة فى وزن المواد والخامات التى تسلم الى كل شيخ أو رئيس مصنع ، ويزنان كذلك المواد التى يقوم هؤلاء باعادة تسليمها ،

أمين مخزن قبطى موكل بشراء وحفظ وتوزيع وحسابات المواد الأساسية المختلفة ،

مدير (بضمة ثم كسرة مشددة على العين) لخدمات الذهب ،

حددادون يعملون بصفة يومية فى صنع واصلاح الأدوات والمكينات
انضخام ، ويعملون فى بعض الأحيان فى طرق سبائك الذهب كما سبق
ان ذكرنا ،

عامل ميكانيكى يسوونه الساعاتى (وهى كلمة تطلق بالفرنسية على
صانع الساعات) ، موكل بتحسين وصيانة المكينات والقطع الدقيقة مثل
السكات او المربعات والمناظير ومكبس آلات القطع او القص ،

حفار كان عمله الوحيد ادخال تعديلات (او رتوش) او اعادة حفر
السكات او الانماط النقدية ،

بواب وخراس ليلبون ،

سقاعون ، يذهبون كل يوم الى المدينة لاحضار المياه اللازمة للعمال
ولراحل العمل المختلفة فى قرب ، اذ كانت مياه آبار القلعة تميل بعض
اثنىء الى الملوحة ،

كاتب قبطى يدفع كل مساء أجور العمال ويمسك سنجلا بالمبالغ
المستحقة والمدفوعة لكل واحد من هؤلاء ،

اخيرا امام او واعظ اسلامى ملحق بزاوية صغيرة توجد فى دار سك
النقود ، وكان الموظفون الاترك يذهبون اليها للوضوء والصلاة ،

ويترك العمال عند دخولهم الى مصانعهم ملابسهم التى يطوونها
ويعلقونها بالخارج قريبا من الباب ، ويظل بعض منهم عراة فى حين لا يرتدى
بعض آخر سوى السراويل ، ويضيف فريق ثالث منهم الى ذلك قميصهم ،
وهو بصفة خاصة من نسيج ازرق اللون .

وعند خروجهم يفتشهم شيخ المصنع جريما ، ويضطرون لاطهار
انفواهم من الداخل ، ولان يدوا سيقانهم واذرعهم ويهزون ايديهم واقدامهم
مباعدين مابين اصابعهم ، وبرغم ان عماليا فى فرنسا لم يكونوا فى العادة
خاضعين لمثل هذه الاحتياطات المهنية فقد كانت خيانة الأمانة بينهم بالغة

الندرة ، وهذا ابلغ دليل على ان التقدم الحضارى ، اكثر تحبيذا للاخلاق اكثر منه مضادا لها ، فلك اننا يوجد اقل القليل من الاخلاقيات فى كل مكان لا يستطيع المرء فيه ان يستوثق من نزاهة البشر الا عن طريق تفتيشهم ، او من فضيلة النساء الا بامساكن خلف ابواب احكم رتاجها .

اما العقوبات التى كانت تلحق بالعمال فتشتمل على طردهم اذا ما اتوا اعمالا خطيرة ، وعلى ضربهم بعمى من الجريد فوق الظهر او بطن القدمين ، وكان الافندى نفسه هو الذى يقوم بانزال هذا العتاب ، اما عند الاوربيين ، وهم اكثر رقىا واكثر دماثة فى تقاليدهم فقد كان ينظر الى امر قتل رئيس بضرب موعوسيه باعتباره عملا مفرا ومهينا ، اما فى الشرق ، فالتناس هناك غيورون على الاتيان بكل مايتصل بممارسة السلطة والسيطرة ، معتبرين ذلك مجدا وفخارا لهم .

وكان مايقرب من نصف عدد العمال من المسيحيين الاقباط ، وهناك نوع من التسامح يجعل المسلمين يعيشون فى سلام معهم ، ومع ذلك فلن نعدم وجود امثلة على الجشع والحدق او عدم التسامح تدفع الاتراك فى بعض الاحيان ، باعتبارهم المنتصرين والحكام والمتشيعين للديانة السائدة ، ينظرون لانفسهم باعتبارهم جنسا له امتياز ، وتدفعهم كذلك الى الوشاية والنميمة للاستيلاء على مكان يشغله قبطى ، مثال ذلك ماقصه علينا احد المسيحيين العاملين فى دارسك الفتود ، كان من قبل رئيسا لمشغل الجلوة ، من ان مساعده ، وكان مسلما ، قد شغل مكانه بعد ان وشى به وامسك به ، مستخدما شهود زور قرروا اننا قد جفف فى حق الله ورسوله .

ولا ينفق العمال قط ، كما يحدث عندنا ، الساعات الطوال فى تناول وجباتهم ، فهم متعشون للغاية ، وياكلون فى مصانعهم ، بل وفى اثناء ادائهم لعمالهم .

لقد كانت قوتهم وهتهم ، فى ظروف طقس وبلد سكاته فى العادة خاملون لا يبالون لهذا الحد ، مبعث دهشة لئسا فى اول الامر ، وهم فى الواقع رجال مختلفون للغاية عن اولئك الذين يمضون يومهم جالسين القرفصاء ، يخنثون ارجلهم ، مستيقنين انفسهم بفعل تناول القهوة والتبغ والنباتات المخدرة فى حالة دائمة من السرحان شبيهة بحالة السكر ،

وينبغي ان ننسب هذا الميل العام الى الاسترخاء والى التقود ، الى
 قليله ، الى تأثير الطقوس ، وان ننسبه ، الى كثيره ، الى فعل الاستبداد
 وسطوة الاعتقاد فى القضاء والقدر ، تلك التى تقنع غالبية المسلمين بأن
 لاجدوى من أن يتعب الانسان ذاته فى ان يسمى اليوم الى رفاهية لن يكون
 هو على ثقة من ان يستمتع بها فى الغد ، او ان يسمى للخروج من حالة
 يفترض ان العناية الالهية قد شاعت له ان يكون عليها ، فالصدفة (او
 المشيئة) هى التى اوجدتك فيها (او خلقتك عليها) (*) . وليس ثمة من
 شك فى ان حكومة اخرى وائظمة او مؤسسات فكرية اخرى سوف يكون
 بمقدورها ان تبذل من الرجال اقوياء ، اشداء ، متحمسين للعمل ونشطاء
 شأنهم فى ذلك شأن الناس فى كل مكان آخر من العالم ، مادام انه يكفى ،
 ان تغير بعض الشيء من طبائعهم وعاداتهم وبعض الظروف الخاصة التى
 تحيط بهم ، لتكون شبيهة بتلك التى يعمل فيها امثال هؤلاء العمال الذين
 نتناولهم ، هؤلاء ينشأون منذ نعومة اظفارهم داخل هذه المهنة المثابرة ،
 ويتعلقون بها عن طريق التنشئة والقوة والعادة والثقة فى انهم سيقبضون
 دون منغصات باجورهم الزهيدة . وفى واقع الامر ، فانهم يحصلون
 بانتظام ، وبصفة يومية ، على اجورهم من دار سك النقود ، ولا يتعرضون
 قط للاغلاق ، ولا يرغمون كذلك على اداء اعمال اضافية او اعمال سخرة ،
 وفى الوقت نفسه ، يحصل ابناؤهم الذين يربونهم من حولهم ، على اجور
 متواضعة بل ان هؤلاء العمال يحصلون على اعانات عندما تجعلهم اعمالهم
 او عاهات قد يصابون بها ، غير صالحين للعمل .

وينبغي ان نلاحظ فى النهاية ان العمال ، الاكبر حماسية ، والاكثر
 توقدا ، والاشد استعصاء على التعب هم اولئك الذين يمارسون اعمالهم
 وهم واقفون ، وهذه عادة نادرة بعض الشيء ، حتى بين الحرفيين الذين
 لاتعمل غالبية منهم الا وهم يحيون ، على نحو قريب مما هم عليه الشياطون
 عندنا ، لذلك ، سوف تكون اهم اكبر نقطة انطلاق ، كى نجعل الشرقيين
 اكثر قوة واكبر نشاطا ، هى ان نمودهم على القيام باعمالهم وهى واقفون
 كما يفعل الاوربيون .

(*) واضح كل الوضوح كيف يتعارض كل مايقال هنا عما دعا اليه
 الاسلام من السعى والجد واعتبر ذلك فى مرتبة الجهاد المقدس .

ومع ذلك فإن واحداً من الأسباب التي تعمل أكثر من غيرها إلى إثارة لحب الراحة والدعة والتمود هو هذا النوع من الخجل أو الإزدراء الذي تذوى أو تتضاؤل معه قيمة العمل عند شعب توجد به بمسفة تكاد تكون دائمة طبقتان شديدتى التميز : طبقة المتصرين أو السادة الذين يقومون بالقيادة والحكم ، وطبقة المهزومين والعبيد الذين يرغبهم الأولون على أن يعملوا من أجلهم هم ، السنا نرى ، لا نزال ، آثاراً بالغة الوضوح لفكرة مسبقة شبيهة ، حتى عند الأمم الأوروبية بالغة التحضر ، حيث كانت طبقة النبلاء الإقطاعيين ، تلك التي تستبد مكنتها من حقوق الغزو ومن قوة السلاح ، تعتقد على الدوام أنها ستحط من قدرها ومكانتها إذا هي عملت ؟

ولقد أجابوا واحد من هؤلاء الأثراك ، المتعجرفين على نفس تدرجها لنهم ، على صانع فرنسى كان يستحنه على الإعجاب بتفوق الأوروبيين على العرب فى مجال الصناعات والفنون : اننى أرى ذلك جيداً ، أما انتم ايها الكفار فقد قضى عليكم بالعمل ، فى حين أننا نحن ، اتباع محمد ، قد خلقنا للراحة والتأمل فى عظمة القرآن (*) .

(*) ليس هناك ما هو أبسر من دحض هذه الترهات ، أيا كان شخص القائل لها ، فهى تتنافى بوضوح بالغ مع كل ما دعا إليه الإسلام من حب للعمل والسعى على المعاش ، وهذا ما يستطيع أن يدلل على أى تلميذ صغير ، لكنه التحامل أو الفكرة المسبقة أو النظرة القصيرة أو المغرضة ، (الفرجى) .

**لوحات النقود
التي ورد ذكرها في تفليا الدراسة**

ملاحظة من المترجم

كانت هذه اللوحات الأربع في الأصل لوحة واحدة (في الطبعة الأولى من وصف مصر) لكن مقتضيات الطبعة المربّعة أملت علينا ضرورة تقسيمها الى لوحات أربع بيانها كما يلي :

اللوحة اولى : وتضم ستة اشكال برقم مسلسل من ١ الى ٦ وهو الرقم الذي عولنا عليه في سياق النص العربي ، وان كنا قد أجرينا الترتيب على اساس الطبعة الفرنسية ، اى من الشمال الى اليمين ، ويمثل كل شكل قطعة نقدية واحدة بوجهيها ١ ، ب ويشار اليها في اللوحة بـ A B (من الشمال الى اليمين) .

وتقابل الاشكال : ٦٥٥٤٠٣٠٢٠١ الواردة هنا الاشكال ٧٠٦٠٢٠١ ، ١١ ، ١٢ في الأصل الفرنسى .

اللوحة الثانية : وتضم تسعة اشكال بارقام متسلسلة من ٧ الى ١٥ ، وتقابل اشكال : ٧٠٦٠٢٠١٠١١٠١٢٠١٣٠١٤٠١٥ الاشكال : ٨٠٥٠٤٠٣ ، ١٥٠١٤٠١٣٠١٢٠١١٠١٠١١٠١٢٠١٣٠١٤٠١٥ في الأصل .

اللوحة الثالثة : وتضم ستة اشكال من ١٦ الى ٢١ ، وتقابل الاشكال : ٢١٠٢٠١٩٠١٨٠١٧٠١٦ الواردة بها الاشكال : ٢١٠٢٠١٩٠١٨٠١٧٠١٦ في الأصل .

اللوحة الرابعة : وتضم خمسة اشكال : من ٢٢ الى ٢٦ ، وتقابل الاشكال : ٢٦٠٢٥٠٢٤٠٢٣٠٢٢٠٢١ الواردة بها الاشكال : ٢٥٠٢٤٠١٩٠١٨ ، ٢٦ الواردة بالأصل الفرنسى .

اللوحة الأولى

من الشمال الى اليمين :

الشكل ١ : ويمثل قطعة ذهبية ذات اثنين فندقلى (او فندقى) .

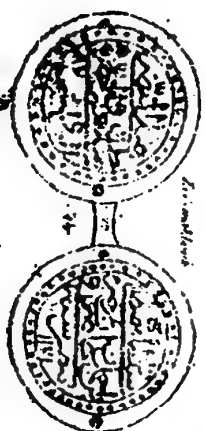
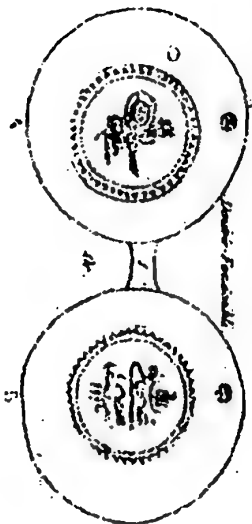
الشكل ٢ : » » » » فندقلى (او فندقى) واحد .

الشكل ٣ : » » » » نصف فندقى .

الشكل ٤ : » » » » نصف فندقى ايضا .

الشكل ٥ : » العملة الذهبية زرمحبوب .

الشكل ٦ : » » » زرمحبوب .



اللوحة الثانية

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٧ : ويمثل قطعة ذهبية ذات فندقى واحد .

الشكل ٨ : » » » » » »

الشكل ٩ : » » » » » »

الشكل ١٠ : » قطعة من العملات الذهبية زرمحوبوب .

الشكل ١١ : » » » » » »

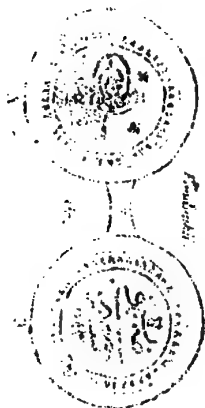
الشكل ١٢ : » » » » » »

الشكل ١٣ : » » » » » »

الشكل ١٤ : » ذات $\frac{1}{2}$ زرمحوبوب او
نصفية .

الشكل ١٥ : ويمثل قطعة من العملات الذهبية ذات $\frac{1}{4}$ زرمحوبوب
او : نصفية .

MONNOIES D'EGYPTE



اللوحة الثالثة

من الشمال الى اليمين :

الشكل ١٦ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات الاربعين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

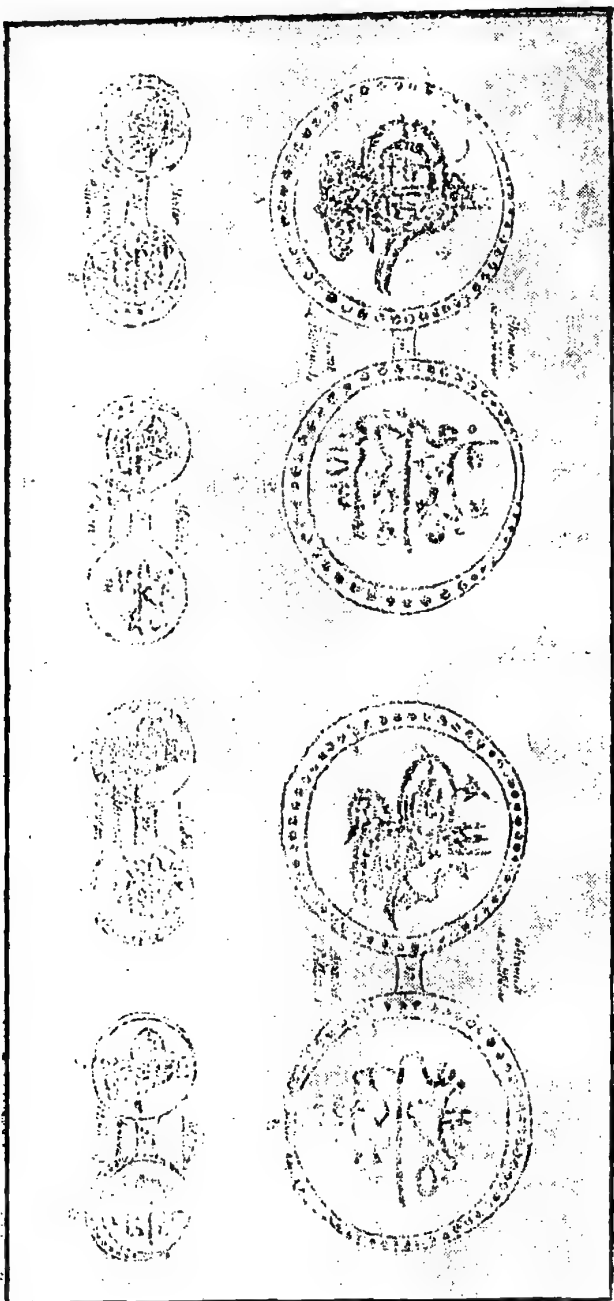
الشكل ١٧ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات الاربعين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

الشكل ١٨ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ١٩ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ٢٠ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ٢١ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .



اللوحة الرابعة

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٢٢ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

الشكل ٢٣ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش :

الشكل ٢٤ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ٢٥ : ويمثل قطعة من العملات النحاسية وتسمى جديد (والجمع اجداد) .

الشكل ٢٦ : ويمثل قطعة من العملات النحاسية وتسمى جديد (والجمع اجداد) .

الزوجة الرابعة



الفهرس

صفحة

مقدمة	٥
الكتاب الأول : الموازين العربية	٩
الأوزان العربية القديمة ١١ ، الأوزان الحالية	١٨ —
المستخدمة فى التجارة ٢٢ ، الأوزان المستخدمة فى	
مجال النقود ٣١ ، ملاحظات ٤١	
الكتاب الثانى : النقود العربية	٤٩
المقدمة : هدف وجدوى البحث فى موضوع النقود	
العربية	٥١
مؤلفون آخرون ممن كتبوا عن النقود العربية	٥٦
الباب الأول : عن النقود العربية والأجنبية المتداولة	
والمصنوعة فى مصر من عصر الخلفاء حتى اليوم	٥٩ — ١٧٨
الفصل الأول : أسماء وأنواع العملات المختلفة	٦١ — ٩٢
أولا : النقود الذهبية	٦١
ثانيا : النقود الفضية أو البرونزية	٦٨
ثالثا : النقود النحاسية	٧٧
رابعا : المسكوكات أو العملات التذكارية	٨٢
خامسا : النقود الزائفة	٨٧
سادسا : النقود الحسابية	٩٠
الفصل الثانى : شكل العملات وتطورها	٩٢ — ١٠٠
أولا : الشكل	٩٢
ثانيا : القطر	٩٦

صفحة

الفصل الثالث : الأنماط والقوالب	١٠١ — ١٥٢
أولا : صور البشر والحيوانات	١٠١
ثانيا : النقوش الدينية أو المقتبسة من القرآن	١٠٦
ثالثا : أسماء والقبائل الأمراء	١١٠
رابعا : الأسماء والألقاب والحروف المميزة لنواب	
السلطان والحكام في مصر	١١٧
خامسا : الادعاءات أو الأمانى المرجوة للامير الحاكم	١٢٣
سادسا : المسند الذى تسك فيها النقود	١٢٤
سابعا : تاريخ الاصدار	١٢٩
ثامنا : نمط الخط وشكل الحروف	١٤١
تاسعا : الزخارف	١٤٦
الفصل الرابع : القيم المختلفة للعملة	١٥٣
أولا : الوزن	١٥٣
ثانيا : العيار	١٦٢
ثالثا : القيمة الاسمية	١٦٧
رابعا : القيمة الجوهرية أو الحقيقية	١٧٤
خامسا : نسبة الذهب والفضة فى سبيكة	
العملات المصرية	١٧٥
الباب الثانى : الحالة الراهنة للنقود فى مصر	١٧٩
اساليب صنعها — ادارتها	١٧٩
القسم الاول : الحالة الراهنة للنقود	١٨١
الفصل الاول : النظام النقدي الحالى	١٨١
أولا : النقود الذهبية	١٨١
ثانيا : النقود الفضية أو بالأحرى البرونزية	١٨٢
الفصل الثانى : مبادلة أو مقايضة خامى الذهب والفضة	١٨٣
أولا : الاساليب التى تزود بها دار سك النقود	
بالقاهرة بخامى الذهب والفضة	١٨٣
ثالثا : أسعار الذهب والفضة فى مصر	١٨٧

مفتحة

الفصل الثالث : الأرباح التى تجنيها الحكومة من

- عملية صنع النقود ١٩٦
 أولا : اجمالى الاستقطاعات التى تتم كحق سيادة
 ثانيا : تقدير منفصل لنفقات الصنع ونسبة التالف
 والفائد ، واجور الأيدى العاملة ، وصافى الربح ١٩٩
 ثالثا : الكميات المصنوعة ٢٠٣

الفصل الرابع : توفر السلع المختلفة اللازمة لصنع

- النقود واثباتها ٢٠٦
القسم الثانى : اساليب وطرق صنع النقود ٢٠٩
الفصل الاول : صنع قطع المدينى ٢٠٩

- اولا : تصميم خامة الفضة ٢٠٩
 ثانيا : عملية المزج ٢١٢
 ثالثا : مشغل او عملية الصهر ٢١٦
 رابعا : مشغل او عملية الحدادة او الطرق ٢٢١
 خامسا : مشغل او عملية السحب ٢٢٢
 سادسا : مشغل او عملية الترقيق ٢٢٥
 سابعا : » » التقطيع ٢٢٧
 ثامنا : » » التبييض او الجلوة ٢٢٨
 تاسعا : » » الرقاصات او مصانع
 سك العملة ٢٣٠
 عاشرا : مشغل الصرافين او مرحلة عد ووزن
 المدينى ٢٣٢

الفصل الثانى : صنع القطع ذات الاربعين والعشرين

- مدينى ٢٣٤
 أولا : المزج والصهر ٢٣٤
 ثانيا : آلات التصنيع او عملية تحويل السبك
 الى صفائح ٢٣٥
 ثالثا : آلة التقطيع ٢٣٦
 رابعا : عملية التعبير ٢٣٧
 خامسا : عملية الجلوة او التبييض ٢٣٧
 سادسا : عملية السك او الضرب ٢٣٨

صفحة

٢٣٦	الفصل الثالث : صنع العملات الذهبية
٢٣٦	اولا : عملية الصهر
٢٤٠	ثانيا : عملية المزج
٢٤١	ثالثا : مقياس المعيار
٢٤٦	رابعا : الحدادة أو الطرق
٢٤٦	خامسا : أداة السحب
٢٤٧	سادسا : القطع
٢٤٧	سابعا : عملية الترصيع أو التسطيح
٢٤٨	ثامنا : عملية ضبط الوزن
٢٤٨	تاسعا : عملية الترقيق
٢٤٩	عاشرا : وضع الأطر فوق حواف العملات
٢٥٠	حادى عشر : عملية الجلوة
٢٥١	ثانى عشر : عملية السك أو الضرب
٢٥٢	الفصل الرابع : حفر السكات
٢٥٥	القسم الثالث : الادارة
٢٥٧	اولا : الرقابة والادارة
٢٥٩	ثانيا : الموظفون ، شيخ المصنع ، العمال ،
٢٦٧	اللوحات

كتب أخرى للمترجم

أولاً : فى مجال الأدب :

- ١ - المطاردون (مجموعة قصص قصيرة).
- ٢ - حكايات من عالم الحيوان.
- ٣ - المصيدة (مجموعة قصص قصيرة).
- ٤ - موتى بلا قبور (مسرحية تأليف جان بول سارتر).
- ٥ - السماء تمطر ماءً جافاً.
- (رواية تسجيلية تتناول وقائع الوحدة المصرية السورية وانفصالها).

ثانياً : فى مجال التاريخ :

- ١ - تطور مصر من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠، تأليف مارسيل كولمب.
- ٢ - فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية. تأليف أندريه ريمون.

ثالثاً : الترجمة العربية الكاملة لموسوعة وصف مصر :

تأليف علماء الحملة الفرنسية .

- ١ - المصريون المحدثون.
- ٢ - العرب فى ريف مصر وصحراواتها .
- ٣ - دراسات عن المدن والأقاليم المصرية.
- ٤ - الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة.
- ٥ - النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية.
- ٦ - الموازين والنقود.
- ٧ - الموسيقى والغناء عند قدماء المصريين.
- ٨ - الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين.
- ٩ - الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين.
- ١٠ - مدينة القاهرة - الخطوط العربية على عمائر القاهرة.

رابعاً : لوحات موسوعة وصف مصر :

١ - المجلد الأول والثاني للوحات الدولة الحديثة.

٢ - المجلد الأول من لوحات الدولة القديمة.

خامساً : من موسوعة وصف مصر :

(دراسات مختارة من الموسوعة فى كتيبات)

١ - كيف خرج اليهود من مصر القديمة.

٢ - مدينة الإسكندرية.

٣ - مدينة رشيد.

رقم الإيداع: ١٤٩٠٦ / ٢٠٠٢

الترقيم الدولي : 3 - 8079 - 01 - 977 I.S.B.N



تمت الطباعة بالتعاون مع
شركة نهضة مصر للطباعة والنشر